أساسيات علم السياسة



تأليف

ستيفن د. تانسي　　نايجل جاكسون

نقله إلى العربية
أ.د. محيي الدين حميدي



أساسيات علم السياسة

عنـــوان الكتـــاب : أساسيات علم السياسة

تـــأليـــــــــف : ستيفن د. تانسي ونايجل جاكسون

نقلـــه إلى العربيـــة: أ.د. محيي الدين حميدي

الطبعـــة الأولـــى : 2016م

التنفيـــذ والإشـــراف : دار الفرقد

الإخــــراج الفـــني : وفاء الساطي

دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - سورية

Email: alfarqad70@Gmail.com
alfarqad71@hotmail.com
هاتف : (00963-11) 6618303 - 6660915
فاكس : (00963-11) 6660915
ص . ب : 34312

أساسيات علم السياسة

تأليف

ستيفن د. تانسي   نايجل جاكسون

نقله إلى العربية

أد. محيي الدين حميدي

المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الأطر والجداول

مقدمة

لمن يتوجه هذا الكتاب، وما هو موضوعه

صُمم هذا الكتاب بوصفه مدخلاً أساسياً لدراسة سياسة القرن الحادي والعشرين؛ ولا ندعي أننا قادران على التنبؤ، يقيناً، بشكل القرن الجديد السياسي. على أية حال، من الواضح مسبقاً أن العديد من وجهات النظر السابقة عن التنافس بين القوى الكبرى، والحرب الإيديولوجية والطبقية التي هيمنت على حقبة الحرب الباردة تبدو أنها ذات شأن ضعيف الآن. فيما مواضيع كالبيئة والتقنية الجديدة والإسلام والإرهاب والحركة النسوية، ودور ما اصطلح على تسميته في الماضي بالعالم الثالث (يشار إليه بـ"الجنوب" في هذا الكتاب) يحتمل أن تتقدم لتحتل مكانة مركزية. ولا يبدو بعد أن مدخلاً عن علم السياسة يعتمد منهج البلد الواحد ضيق الأفق سيكون معقولاً في حقبة من الاتكال المتبادل الدولي المتزايد.

القراء الذين في مخيلتنا هم أولئك الذين لا يعرفون علم السياسة معرفة منهجية أو ليس لديهم مواقف ثابتة تجاهها. والقصد من هذا الكتاب أن يساعد مثل هؤلاء القراء على تشكيل أفكارهم حيال علم السياسة؛ وفي الوقت نفسه فهم المزيد عن الفرع الأكاديمي لعلم السياسة. وبشكل خاص، فقد وجد فيه طلبة ما قبل المرحلة الجامعية، سواء أدرسوا أم لم يدرسوا العلوم السياسية في مدارسهم، إشارة مفيدة للأرضية التي تغطيها المقررات الجامعية. كما وجد أن الكتاب مفيد لطلاب الإجازة الجامعية الذين يبدؤون دراسة مقررات في العلوم السياسية. وقد شكل أيضاً الأساس لمقررات فرعية قصيرة في علم السياسة في مرحلة ما قبل التخرج وما بعد التخرج وخارج غرف التدريس. على أية حال، نأمل أن يجد القراء ذوو العقول المنفتحة والأذكياء من الجيل الأقدم والشباب على حد

سواء كثيراً من المتعة في هذا المنهج. وبالطبع سنكون مسرورين إن وجد فيه السياسي الممارس شيئاً مفيداً.

لم نعتمد وجهة النظر القائلة إن منهجاً "علمياً اجتماعياً" يتطلب افتراض موقف الانعزال عن سياسات الحاضر؛ لكننا لم نحاول أيضاً الترويج لبرنامج سياسي قصير المدى. المنهج هنا هو البحث عن مبادئ طويلة الأمد يمكنها المساعدة في إرشاد الأفعال السياسية. وتعني "السياسةُ" النشاطَ الإنساني الأساسي لإقرار كيف يمكننا أن نعيش سوية في مجتمعات إنسانية. هذا النشاط وُضِع في سياق جغرافي واسع وطويل الأمد. وغالباً ما تمت الإشارة إلى كل من أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية ككل متكامل إضافة إلى المملكة المتحدة. والتركيز هو على دول "الغرب" الصناعية المزدهرة نسبياً؛ لكن لا يمكن فصل تلك عن بقية العالم. لقد اعتمدنا في مناقشة جدول أعمال طموح كهذا، بكثافة على عمل العديد من الأكاديميين، الذين تم مسبقاً استعارة أفكارهم من قبل السياسيين (إنما غالباً بشكل كاريكاتوري).

وفي كتاب صُمم لمساعدة القراء على تكوين أفكارهم حول علم السياسة، لم نقم بأية محاولة لإخفاء وجهة نظر المؤلفين الليبرالية والتقدمية اجتماعياً. وقد انعكس ذلك، لا محالة، في قضايا مثل اختيار مواضيع النقاش. لكن نأمل أن يقدم عرضاً عادلاً لوجهات النظر الأساسية الأخرى، وأن يعطي إشارة عن المكان الذي بوسع القارئ العثور على نسخ يمكن الوصول إليها عن وجهات النظر البديلة.

كيف نُظم الكتاب

يبدأ الكتاب بنقاش عن طبيعة السياسة وتنوع المقاربات الأكاديمية لفهمها؛ الفصل الثاني يوضح تنوع السياقات التي يحدث فيها النشاط السياسي؛ ومن ثم يمسح الفصلان الثالث والرابع الأفكار المتنافسة حول أهداف ذلك النشاط السياسي.

تناقش فصول الكتاب الأربعة الأخيرة بمزيد من التفصيل ماهية القرارات السياسية وكيفية الوصول إليها. ويغطي الفصل الخامس أنواع القرارات التي تتخذ؛ وكيف تتبدل الأنظمة السياسية. فيما يراجع الفصل السادس تنوع الدول المختلفة. ويركز الفصل السابع على كيفية اتخاذ الديموقراطيات الحديثة لقراراتها. وأخيراً، يناقش الفصل الثامن، وبشكل محدد أكثر بعض المجالات الخاصة لرسم السياسة العامة، وحدود عمليات رسم السياسة العامة؛ ودور الأفراد في السياسة.

لم يُقسم الكتاب بالطريقة نفسها التي يعتمدها العديد من مقررات العلوم السياسية إلى حقول أكاديمية فرعية. وفي ضوء ذلك، الفصل الأول يدرس المنهج، والثالث والرابع بشكل رئيسي عن النظرية السياسية، الثاني والخامس بشكل رئيسي عن علم الاجتماع السياسي، والسادس والسابع بشكل رئيسي عن المؤسسات السياسية/ والحكومات المقارنة، والثامن عن السياسة العامة والإدارة.

ولمساعدة قراء الطبعات الأقدم من هذا الكتاب، قد يكون مفيداً توضيح المستجدات الأساسية في هذه الطبعة الرابعة؛ وهي:

- معالجة واضحة للحاجة للنظريات السياسية، والمقارنة بين المناهج الكمية والنوعية في الفصل الأول؛
- تم التشديد في الفصل الأول على انحدار التأويل الحزبي للسياسة؛
- هناك في الفصل الثاني مزيد من التعريفات المحددة للعولمة؛
- هناك في الفصل الثاني تأكيد مستمر على الرسالة الضمنية بعدم افتراض أن سياسة الديموقراطية الغربية هي المعيار؛
- مناقشة الإبادة الجماعية موجودة في الفصل الثالث؛
- مراجعة نقاشات الإيديولوجية والطريق الثالث في الفصل الرابع؛
- مزيد من النقاش حول "الحرب على الإرهاب" في الفصل الخامس؛
- ربط نقاش الديموقراطية التمثيلية بأفكار بورك؛
- نقاش محدث لدور الإنترنت بالإشارة إلى الصفحات السياسية اليومية والديموقراطية الإلكترونية؛
- تحليل للحملة الدائمة مع مزيد من النقاش حول التلفيق والسياسة الدولية؛

- هناك قسمان جديدان في الفصل الثامن حول التغيرات في عملية العقد السياسي، وأزمة الديموقراطية الحديثة. وقد وُضع ذلك في سياق محور الولايات المتحدة الأمريكية/المملكة المتحدة حول اقتصاد السوق مقارنة بالمنهج الفرنسي/الألماني الذي يولي الدولة دوراً أكبر في الاقتصاد.
- ينتهي كل فصل الآن بقائمة بالمواقع المفيدة على الإنترنت، إضافة لقائمة بالقراءات التي ينصح بها.

لقد عُدلت هذه الطبعة الجديدة، إضافة للتغيرات الواضحة إثر تطورات مثل مغادرة توني بلير لمنصب رئيس الوزراء في بريطانيا، وتطورات "الحرب على الإرهاب"، بشكل أكبر لتقوية مراجعها الدولية سواء لفائدة قرائها الدوليين الكثر كل (بما في ذلك قراء الطبعات البولندية والصينية) وكذلك لمواجهة النظرة الضيقة للعديد من المقررات التمهيدية والكتب في بريطانيا.

والقصد دائماً هو مساعدة القراء على تشكيل أفكارهم حول القضايا المطروحة، بدلاً من المجادلة للوصول إلى نتيجة ما مقررة مسبقاً.

كيفية استخدام هذا الكتاب

هناك طرق كثيرة في محاولة تعريف الطلبة بأي حقل أكاديمي؛ وفي هذا الكتاب اخترنا التركيز على التعريف ببعض أهم الحجج الأساسية في علم السياسة والمفاهيم المرتبطة بها. لقد بدأنا منطقياً بالمنهجية وحدود فرع المعرفة هذا. وقد يجد المستجدون تماماً على الموضوع هذا الفصل التمهيدي قليل الفائدة في البداية؛ ومن الممكن أن يعذروا لقلب الصفحات بسرعة وصولاً للنصف الثاني من الفصل في القراءة الأولى.

أما الطلبة الذين بدأوا مسبقاً مقرراً في علم السياسة فقد يجدون أن هذا المنظور الأوسع عن دراساتهم سيحفز مزيداً من التفكير مقارنة بالكثير من المقررات الدراسية المحدودة والأكثر تفصيلاً. ولسوف يبرهن أنه مفيد خاصة في بداية مقررات كهذه، وعن طريق المراجعة عند النهاية. كما أن المقصود منه أيضاً مساعدة أولئك الذين يفكرون أن مثل هذه المقررات ستقرر ما إذا كانت

علم السياسة هي الموضوع المناسب لهم. وإننا لنأمل من خلال تشجيع تقييم الموقف السياسي للقارئ، وتقييم العديد من المفاهيم السياسية الأساسية كجزء من نقاش مستمر، أن نشجع منهجاً فردياً نقدياً أكثر قيمة مقارنة بمنهج أكثر "واقعية" في غرفة الامتحان وفي الممارسة.

وأما الملحق "مصادر عن السياسة" فسوف يكون مفيداً في تحديد موقع مادة إضافية في مكتبة أكاديمية أو عامة، بما في ذلك استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية الأحدث. وقد أظهرت خبرة تدريسية لسنوات طويلة في هذا المستوى أن معظم الطلبة يقللون بشكل كبير من قيمة مصادر المكتبة المتوفرة لهم.

وقد رتبت المراجع وفق نظام هارفرد بحيث يشير تاريخ ضمن أقواس معقوفة بعد اسم المؤلف إلى مدخل كامل في قسم المراجع في نهاية الكتاب. مثل هذه التواريخ، تشير عادة، إلى الطبعة المستخدمة من قبل المؤلف للمراجع؛ لكن ينصح بالطبعة الأحدث للمراجع لمزيد من القراءة. أما القراء الجدد على نظام هارفرد فعليهم أن يلاحظوا أن تاريخ الطبعة المستخدمة ليس بالضرورة إشارة إلى تاريخ التأليف _ خاصة، بالنسبة للأعمال الأقدم والمترجمة. إضافة للمراجع، فإن كل فصل ينتهي ببعض النصائح لمزيد من القراءة المناسبة. فيما تشير أزواج التواريخ في الأقواس المربعة بعد اسم الشخص إلى تاريخي الولادة والوفاة _ وهي تقريبية في حال الشخصيات القديمة.

وهناك سمة في الكتاب ينبغي أن يجدها القراء مفيدة على نحو خاص وهي تعريف المفاهيم الأساسية في أطر في النص ومفهرسة بحسب الحرف الأول في النهاية. وسيجد الطلبة بسرعة أن أي عمل يقدمونه لا يعرّف، بوضوح، مصطلحاته سيتلقى رداً غير ودي؛ وبالعكس، فإن مثل هذه التعريفات تساهم بشكل كبير في توضيح التحليل والتواصل.

شكر وعرفان

أخيراً لا بدَّ من كلمة شكر للطلبة في مختلف المقررات الدراسية في علم السياسة وإدارة القطاع العام والعلاقات العامة في جامعات بليموث، وإيكستر، وبورنماوث؛ وجمعية العمال التربويين لتعليقاتهم واقتراحاتهم على هذه المادة.

وإضافة لمساعدة الزملاء والأصدقاء المذكورين في الطبعات السابقة، فقد استفادت هذه الطبعة أيضاً من التعليقات والاقتراحات المفيدة من عدد من القراء، وإننا لنقدر كثيراً عمل محررنا في مؤسسة روتليدج، كريغ فاولي، ومحرر الإنتاج أيفل هامفريز. ويبقى اللوم على أي شكل من أشكال التقصير والأخطاء، بالطبع، مسؤوليتنا وحدنا.

إهداء

إلى الجيل التالي

خاصة إليوت وتوبي وفريا وجيك

الطبعة الرابعة

إن هذه المقدمة الناجحة جداً لعالم السياسة تم مراجعتها وتحديثها بالكامل بالتعاون مع كاتب مشارك جديد نايجل جاكسون من جامعة بليموث. تعتمد هذه الطبعة الجديدة على سمة الوضوح والتغطية الشاملة للطبعات السابقة؛ إنها تتفحص تنوع الأنظمة السياسية، والحركات السياسية الأساسية، والمواضيع الأساسية في بداية القرن الحادي والعشرين.

ما هو جديد في الطبعة الرابعة:

- مقارنة بين المناهج الكمية والنوعية.
- مزيد من الأمثلة الدولية.
- نقاش أعمق لمفاهيم سياسية غير غربية.
- مشكلة لا مبالاة الناخب والافتقار للثقة بالسياسيين.
- مزيد من النقاش عن "الحرب على الإرهاب".
- تحليل موسع لدور الإنترنت في السياسة بما في ذلك الصفحات السياسية اليومية، والرقابة على محرك البحث، والديموقراطية الإلكترونية.
- تحليل لمزيد من المفاهيم الأساسية مثل الإبادة الجماعية، والشبكات السياسية.
- مزيد من الوصلات بصفحات الويب بما في ذلك دراسات حالات بعينها، ومزيد من الأسئلة لمناقشتها، ونشاطات تعليمية إضافية.

سهل أسلوبه، وغني محتواه، لا يفترض الكتاب وجود معرفة مسبقاً بالسياسة. هذه الصفات تجعله كتاباً مثالياً للقراء العاديين إضافة لأولئك الذين

بدأوا للتو دراسة العلوم السياسية في مرحلتهم الجامعية الأولى.

ستيفن د. تانسي: درس العلوم السياسية في جامعات أيف (نيجيريا)، وإيكستر (بريطانيا) و بورتماوث (بريطانيا)، والجامعة المفتوحة، إضافة لجمعية العاملين التربويين. وهو مؤلف (*Business, Information, Technology and Society*الذي نشرته مؤسسة روتليدج أيضاً).

نايجل جاكسون: عمل وكيلاً برلمانياً لحزب سياسي في المملكة المتحدة، كما عمل لدى أحد أعضاء البرلمان، وعضو جماعة ضغط برلمانية. إنه يدّرس في جامعة بليموث؛ وتتركز اهتماماته البحثية على التواصل السياسي، والتسويق السياسي، خاصة عبر الإنترنت.

أ.د. محيي الدين حميدي (المترجم): (حائز على جائزة خادم الحرمين الشريفين عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة، 1432 هـ ، 2011 م لترجمته كتاب **اللسانيات السريرية** (جامعة الملك سعود، 2010)؛ يشغل الأن منصب عميد كلية اللغات والعلوم الإنسانية، جامعة إيبلا الخاصة (سوريا). بلغت ترجماته ما يزيد عن عشرين كتاباً في مجالات اللسانيات، ونظرية الترجمة، وطب العين، والتربية الخاصة، أهمها: **الموسوعة اللغوية** (ثلاثة مجلدات، منشورات جامعة الملك سعود، 2001)، و **طب العين السريري** (جامعة الملك سعود، 2004)، و **أساسيات علم الكلام** (دار المدى، دمشق، 1998)، و **صقل المواهب** (أكاديمية التربية الخاصة، الرياض، 2002)، و **المنظومة الكلامية** (معهد الإنماء العربي، بيروت 1991)، و **التفكيكية والترجمة** (نادي القراء، دمشق، 2008)، **والشبكات الدماغية** (وزارة الثقافة السورية، 2009)، **وتحليل النص في الترجمة:** النظرية والمنهجية والتطبيق التعليمي لنموذج تحليل نصي هدفه الترجمة (جامعة الملك سعود، 2009)، **معرفة اللغة: طبيعتها واستخدامها**، دار الزهراء، الرياض2002)، و **دور السياق في الترجمة** (وزارة الثقافة السورية2009)، و **ترجمة المؤتمرات** (2009)، و **الترجمة وعملياتها** (مكتبة العبيكان، الرياض، 2001).

الفصل الأول

علـــم الـــسياسة

هذا الفصل ...

يناقش ما السياسة، والوسائل التي حاول المفكرون من خلالها فهمها. وقد احتلت السياسة عند أوائل الدارسين المحترفين الجادين والمعلمين (الإغريق أمثال أفلاطون [427- 347 قبل الميلاد] وأرسطو [384- 322 قبل الميلاد]) صلب منهجهم الدراسي. ومازال الأكاديميون في القرن الواحد والعشرين يحاولون تفسير السياسة "علمياً". يدرس هذا الفصل معنى مثل هذا المشروع وأهميته والصعوبات التي تكتنفه.

دور السياسة في حياتنا اليومية

هل تُعدُّ دراسة السياسة نشاطاً محسوساً؟ يمكن لأي مشاهد للأخبار التلفزيونية أن يلاحظ أن الديموقراطيات تتباين في فعاليتها الظاهرية ومساواتها وطول بقائها: من الأنظمة السلمية والقائمة على المساواة كما في سويسرا والسويد، مروراً بالحالة المثيرة للجدل في الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً إلى الديموقراطيات الجديدة الهشة تماماً في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية. لقد ازدهرت الدكتاتوريات كما يبدو مرة في التاريخ مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي، الذي أرسل أول قمر اصطناعي إلى الفضاء، وهيمن على نصف العالم، فقط لينهار نتيجة قوى بدا أن قلة قليلة استطاعت التنبؤ بها. هناك أوقات يبدو فيها من الصعب عدم التعاطف مع وجهة النظر التي ترى أن مثل هذه القضايا هي خارج السيطرة وتتجاوز فهم الناس العاديين.

ومع ذلك رأينا الناس العاديين يقوضون بشجاعة أنظمة بدت عصية على التغيير؛ ويضحون بأنفسهم دفاعاً عن أفكار مجردة تتعلق بالسياسة: إذ أن الآلاف من البوسنيين والألبان تم "تطهيرهم عرقياً" باسم الهوية القومية الصربية في يوغسلافيا السابقة؛ كما نزل عشرات الالآف من المواطنين العاديين المحتجين إلى الشوارع في أوكرانيا ما أدى إلى نجاح الثورة البرتقالية. لذلك يبدو خطأً حيال أدلة كهذه عن مقدرة الناس العاديين على التأثير، والتأثر، فالتغيير السياسي بمعزل عن النظر إلى كل من طبيعة المؤسسات السياسية وماهية الفعل، يجب علينا أن نتناوله بما يتعلق به.

وإذا ما وضعنا الأمثلة المثيرة عن الفعل والتغيير السياسيين جانباً، فإنه يجدر بنا أن نتفحص حياتنا وتأثير السياسة عليها.

افترض أنك في سن الـ 18 وتعيش في المملكة المتحدة، وتعمل في سلسلة مطاعم مكدونالد، وتأمل في الحصول على مكان في الجامعة في فصل الخريف. عند استيقاظك، قد تدرك أن الحكومة (البرلمان حصراً) قد شرّعت تقديم الوقت ساعة كاملة وما كان وقتاً محلياً 6:33 أو نحو ذلك (اعتماداً على خط العرض) أصبح 7:30. وإذا ما حاولت الاستماع إلى الإذاعة المحلية (التي حصلت على ترخيصها من QUANGO (منظمة وطنية شبه مستقلة حكومية (أو غير حكومية))، يمكنك أن تستمع إلى التوقعات الجوية من مكتب الأرصاد الجوية الممول حكومياً. وبعد سماعك عدة أغانٍ من أقراص مدمجة (حيث ينبغي على المحطة دفع عائدات للمؤلفين والمطربين وفقاً للقانون)، تسحب نفسك من السرير (قانونياً، مواد الفراش ينبغي أن تكون مصنوعة من مواد غير قابلة للاحتراق) لتتناول بعضاً من رقائق الذرة (ينبغي أن تكون المكونات مكتوبة بشكل واضح على العلبة وفقاً لقانون آخر). وإذا ما تهورت وحاولت تدخين سيجارة، ستجد أن الحكومة (/الاتحاد الأوربي) أصرت على كتابة تحذير صحي على العلبة؛ وأخذت مبلغاً كبيراً على شكل ضريبة.

من الواضح إذن، دون الدخول في تفاصيل كل دقيقة من حياتك، أن الحكومة يمكن أن تؤثر في كل واحدة من دقائق حياتك بطرق مشابهة (نوعية الهواء، تنظيمات السير، قانون التوظيف_ وما عليك إلا أن تكمل القصة بنفسك).

بالطبع، المواضيع الأكبر تتأثر بالطريقة نفسها. هل بوسعك تحمل أعباء الالتحاق بالجامعة مادياً؟ ما هي المنح والقروض المتوفرة، أو الرسوم الواجب دفعها نتيجة لسياسة الحكومة؟ كم هو عدد المقاعد التي تمولها الحكومة في الجامعات؟ كم هو عدد الطلبة الذين تلقوا تعليماً عبر نظام التعليم الحكومي حتى مستوى الدخول إلى الجامعات؟ ومن الناحية الأخرى، إن كنت غير قادر على الالتحاق بالجامعة، فإن تطلعاتك لتوظيف دائم ستتوقف على إدارة الحكومة للاقتصاد. كما أن الأمل باستمرار العمل في مكدونالد ستتوقف، من بين أشياء أخرى، على سياسة الحكومة تجاه الشركات الأجنبية، ومدى فعالية حملات التوعية بالغذاء الصحي!

حتى الآن لم نناقش سواك أنت والحكومة. لنفترض، عند وصولك للمطبخ أن والدك صاح بك: "ألم تستطع تنظيف ما خلفته وأصدقاؤك من بقايا الأكل في المطبخ منذ ليلة البارحة؟" بالطبع، يمكن القول إن ذلك موقف سياسي أيضاً؛ فضمن العائلة، يعتقد أحياناً أن للآباء "سلطة" _ أي: نوع من السلطة الشرعية على الأولاد. وأنت في الثامنة عشرة، قد تستجيب للكلام بوصفه تأكيداً للسلطة وترد سلباً على أساس أنك لم تعد طفلاً لتتلقى الأوامر. وعلى النقيض، فقد يشعر والدك أنه يجب على كل فرد في العائلة القيام بدوره؛ وتنظيف ما خلفه من فوضى. ولكن إن أراد منك التنظيف ولم تقم بذلك؛ يمكن اعتبار ذلك صراع إرادات لن تسود فيه سوى واحدة فقط.

وبشكل مشابه، عندما تصل إلى مطعم مكدونالد، قد تكتشف أن مساعد المدير (المسؤول في غياب المدير الذي هو في إجازة) مشغول بترسيخ فكرة لدى مدير المنطقة أن بوسعه القيام بالعمل أفضل من مديره. هنا سيكون لدينا

صراع على السلطة، قد ينحاز فيه الناس ضمن المجموعة إلى طرف دون غيره (يشكلون فرقاً كما قد يقول علماء السياسة) _ أو باختصار، تمارس هنا السياسة التنظيمية.

سرعان ما صار واضحاً أن مصطلح "السياسة" يُستخدم بمعنيين، على الأقل، كل منهما يتصل اتصالاً وثيقاً بخبرات الشخص اليومية. ففي الاستخدام التقليدي الأضيق (القاموسي)_ ما تفعله الحكومات_ السياسة تؤثر بنا بشكل وثيق يوماً بيوم، وساعة بساعة. وبالمعنى الأوسع_ ممارسة الناس السلطة على الآخرين_ فإنها جزء من كل أنواع العلاقات الاجتماعية، سواء أكانت قرابة دم، أم علاقات مهنية، دينية أم ثقافية.

ما علم السياسة؟

لو حاولنا تعريف "السياسة" رسمياً وبدقة، سنواجه المشكلات ذاتها التي سنجدها مراراً في هذا الكتاب. إنه لأمر إشكالي فعلاً تعريف المفاهيم في الحقول المعرفية العلمية كالفيزياء والكيمياء، لكن لو قمت بذلك، فمن غير المحتمل أن تُتهم مباشرة بالفشل في فهم المشكلة؛ أي: الافتقار للموضوعية العلمية أو الإدلاء بافتراضات غير مضمونة، كما هي حال الكاتب في مجال السياسة. وإحدى المشاكل ترتبط بما إذا كنا نتحدث عن السياسة بوصفها نشاطاً إنسانياً أم بوصفها نشاطاً أكاديمياً_ أو وفق المصطلحات الأمريكية، السياسة أم العلم السياسي. قد يُعتقد أن البحث عن حقيقة الكيفية التي يمارس بها البشر السلطة منفصل تماماً عن المحاولة الفعلية لممارسة تلك السلطة. ولكن عملياً، وكما سنرى، فإن الأفكار السياسية هي بعض أهم الأسلحة التي تكون في حوزة السياسي. وتعتبر محاولات تجاهل ذلك إما محاولات ساذجة أو متعمدة، في أغلب الأحيان، لعرض أيديولوجية سياسية مثيرة للجدل وكأنها حقيقة سياسية لا خلاف عليها.

في ضوء ذلك، يجدر بنا أن نتأمل بصورة نقدية نوعاً ما بعض التعريفات الأكاديمية المعيارية لمصطلح السياسة والسلطة بعين ناقدة نسبياً (الإطار 1.1)

الإطار 1.1 تعريفات لمصطلح "السياسة" و "القوة"

السياسة

فن الحكم وعلمه؛ العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وإدارة دولة أو جزء منها، وتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى. (معجم أكسفورد الموجز)

... طريقة حكم مجتمعات منقسمة بعملية نقاش حر وبدون عنف غير مستوجب (برنارد كرك، 2000)

... من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف. (هـ. لاسول، 1936)

... إنسان يسوس إنساناً آخر. (برتراند دي جوفينال، 1963)

... التوزيع السلطوي للقيمة. (دافيد إيستون، 1979)

السلطة

... نتاج التأثيرات المقصودة. (برتراند رسل، 1938)

... احتمال أن يكون شخص ضمن علاقة اجتماعية في موقع يمكّنه من فرض إرادته على الرغم من المقاومة، وبغض النظر عن الأساس الذي ينشأ عليه الاحتمال. (ماكس ويبر، في غرث وميل، 1948)

... القدرة على تعبئة موارد المجتمع لتحقيق أهداف يمكن تحقيق التزام عام شعبي... بها. (تالكوت بارسونز، 1957)

... قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها الموضوعية المحددة. (نيكوس بولانتزاس، 1973)

تبين التعريفات في الإطار 1.1 اختلافات كبيرة تعكس وجهات نظر الكتاب. ومعظم تعريفات علماء السياسة لمصطلح "السياسة" أوسع نطاقاً مما هو موجود في التعريف الأول القاموسي الذي يركز على الدولة (مع أنه ينبغي الاعتراف بأن "جزءاً من الدولة" يمكن تفسيره بشكل واسع). بالنتيجة، هي

تدعم، إلى حد كبير، وجهة النظر المقترحة آنفاً: أن السياسة هي الممارسة الاجتماعية للسلطة؛ بدلاً من الدولة فقط. وفي كل حال، قد يعكس هذا "النزعة الإمبريالية" الطبيعية للأكاديميين باسم حقلهم العلمي. وقد يرى علماء الاجتماع أن عبارة " إنسان يسوس إنساناً" قد تكون أنسب بوصفها تعريفاً لاهتماماتهم.

لاحظ أيضاً، مع أن وحدة التحليل التي صيغت هذه التعريفات وفقاً لها، إن كلاً من ويبر ولاسويل ودي جوفينال على ما يبدو يفكرون أساساً بلغة الأفراد الذين يمارسون السلطة؛ في حين يركز كريك وبارسونز على مجتمعات برمتها، بينما يتحدث قاموس أكسفورد الإنكليزي الموجز عن الحكومات؛ في حين يرى بولانتزاس أن الطبقات الاجتماعية هي "اللاعب" السياسي الأساسي. وهذا يعكس انشقاقاً بين النظريات الفردية والجمعية التي سنناقشها بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث.

ثمة تباين آخر في هذه التعريفات هو التباين بين ما تصفه النظريات السياسية بـ " ربح طرف يساوي بالضرورة خسارة الآخر" وتلك التي "لا يساوي فيها ربح طرف خسارة للآخر". وهذه المصطلحات مشتقة من النظرية الرياضية للألعاب. ولعبة نتيجتها ربح طرف يعني خسارة الأخر بالضرورة هي لعبة مثل لعبة الشطرنج التي يعني فيها ربح لاعب، بالتعريف، خسارة اللاعب الخصم أو اللاعبين الآخرين. هناك قدر محدد من "الأرباح" بمعنى أن ربح طرف بالتعريف هو خسارة للآخر. ومن الواضح أن العديد من السياسيين، وعلماء السياسة، يرون السياسة بهذه الطريقة. كما يبدو أن كلاً من ويبر ولاسويل (ضمنياً) يقترحان أن النجاح السياسي للفرد قد يكون على حساب الآخرين الذين يعارضونه. كما أن ذلك هو سمة من سمات النظريات الماركسية، مثل نظرية بولانتزاس، التي ترى أن مصالح الطبقات متضادة ويتم تحقيقها على حساب الطبقات الأخرى.

على أية حال، ليست كل الألعاب من هذا النوع_ فعلى سبيل المثال، يمكن لمواضيع جديدة يدخلها لاعب في ألعاب الأطفال الجماعية الإبداعية أن تُغني متعة اللعب عند الجميع_ ففي لعبة رعاة البقر ضد الهنود الحمر، قد يؤدي استقدام الغرباء لأن يقضي الجميع وقتاً أكثر متعة. ليس هناك عدد محدد لمرات "الربح"؛

لكن بالتعاون يمكن لكلا الطرفين تحقيق المزيد. وبطريقة مماثلة، يقول بارسونز بوضوح إنه بالتعاون يمكن لمجموعات مختلفة في المجتمع أن تحقق مزيداً من الفوائد أكثر مما لو عملت في جو تنافسي. ويبدو أن وجهة النظر هذه تنسجم تماماً مع التوكيد المعاصر في عدة أجزاء من العالم الغربي حول ممارسة السياسيين الأساسيين الذين يحاولون بناء تحالفات تنطوي على حلول وسط. وهذه النظريات المختلفة تضع توكيدات مختلفة جذرياً على الاتفاق العام والصراع في نظرياتهم المتعلقة بالسياسة.

هناك إحساس متزايد بأن السياسة في الديموقراطيات الغربية الراسخة هي الصراع؛ وقد أُشير إلى هذه الصعوبة بوصفها عجزاً ديموقراطياً أو عزلة سياسية أو حتى خيبة أمل مدنية. وقدم قام جيري ستوكر (2006) بفحص التفسيرات المحتملة لمثل هذه التغيرات؛ لكن الحجة هي أن المواطنين يزداد "عزوفهم" عن السلوك السياسي التقليدي، كالتصويت في الانتخابات. وقد تجلى ذلك بانخفاض نسبة المناصرين، أو بإحساس متضائل بالانتماء إلى سياسيين مشهورين أو بنى سياسية رئيسة. كما ذكر البعض أن المواطنين النشطين سياسياً قد يتجاهلون بازدياد أشكال التحالفات أو الحلول الوسط التي تعرضها عليهم النخبة السياسية الموجودة؛ وينضموا عوضاً عن ذلك إلى نشاط مجموعة ضغط مهتمة بقضية واحدة. لكن هل يدل هذا الانحسار الظاهر في السياسة الانتخابية الحزبية التقليدية في بعض البلدان بالضرورة على انحسار في أهمية السياسة؟

يتعاطف المؤلفان مع موريس دوفيرجر (1972: 19) الذي يقول "إن الإله جانوس مزدوج الوجه هو الصورة الحقيقية للسلطة". أي بعبارة أخرى، إن كلاً من الصراع والاتفاق هما عنصران أساسيان في خلق الحالة السياسية. وإن فرض مصالح شخص أو مجموعة على الآخرين بالقوة وبدون أي عنصر من عناصر الاتفاق يبدو بعيداً جداً عما يفهمه معظم الناس عن "السياسة" كما يرى كريك (2000). من الناحية الأخرى، لا يبدو أن الوضع (وهو غير محتمل ربما) الذي تتقدم فيه مجموعة وهي في اتفاق كامل (بما يتعلق بالأهداف والوسائل) لتحقيق المزيد والمزيد من أهدافها وكأنه يشبه عملية سياسية أيضاً.

وهكذا، تشمل "السياسة" مجموعة واسعة من الحالات تتنوع فيها أهداف الناس؛ لكن يعملون ضمنها سوية لتحقيق أهدافهم المشتركة، كذلك يتنافسون عندما تتناقض الأهداف. وقد ينطوي كل من التعاون والمنافسة على المساومة والجدل والإكراه. وقد تكون السياسة فناً أكثر منها علماً؛ وفن السياسة، في أغلب الأحيان، هو تحقيق أشكال التحالفات الممكنة بين الناس بدلاً من زرع الفتن بين المجموعات البشرية المختلفة.

مقاربات لدراسة السياسة

إن أحد الجوانب الممتعة، والمحبطة في الوقت ذاته، في دراسة السياسة تكمن في تنوع المقاربات التي يتبناها الكتاب الأكاديميون لدراسة الموضوع. إنها متعة بمعنى أنه ضمن مقرر دراسي واحد ستتعرف على طيف غني من الكتابات يبدأ بالفلاسفة الكلاسيكيين مثل أفلاطون (1866) وأرسطو (1946)، مروراً بعلماء اجتماع أساسيين أمثال س. رايت ميلز (1956) وباريتو (1976)، إلى علماء اجتماع معاصرين متفانين مستفيدين ببراعة من الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل مجلدات ضخمة من المادة العلمية المؤتمتة، مثل روبرت داهل (1971). وهي محبطة بمعنى أن النتائج التي يتوصل إليها مثل هؤلاء الكتاب لا يمكن ببساطة جعلها تتراكم لتشكيل كم محدد من المعرفة الممثلة لوجهة نظر ذلك العالم السياسي عن "السياسة". فدارسو السياسة يجب أن يكونوا مستعدين للعيش مع عدم اليقين، وأن يغربلوا المعلومات ذات المصادر المتنوعة، وأن يقبلوا ما يبدو لهم مهماً وعلى صلة بما يبحثون عنه.

نحاول فيما تبقى من هذا الفصل توفير أدوات تمكن الدارسين من القيام بـ "الغربلة" بأنفسهم؛ وإدراك لماذا يختلف كتاب السياسة عن بعضهم بعضاً اختلافاً جذرياً. ولسوف ننظر إلى ثلاث مقاربات أساسية في دراسة السياسة، وضمن هذه المدارس الفكرية المتنوعة. وذلك ينبغي التفكير به بوصفه شكلاً من أشكال خريطة بدائية أولية للمنطقة الجغرافية التي ينبغي دراستها؛ وليس تحليلاً صارماً لأشكال الكتابة الممكنة عن السياسة؛ أو سلسلة من التقسيمات الدقيقة جداً.

على أية حال، سنجد أن مؤلّفين ضمن "مدرسة" واحدة غالباً ما يتشاركان في أمور كثيرة؛ ومن المحتمل أن يتفقا حول ما تم تأسيسه مسبقاً؛ وربما أشار كل منهما إلى عمل الآخر؛ أكثر مما نجد عند مؤلّفين ينتميان لمدرستين مختلفتين.

يمكن أن توصف المقاربات الأكاديمية المعاصرة الرئيسة الثلاث في دراسة السياسة بأنها: "العلم التقليدي،" و"العلم الاجتماعي،" و"النقد الجذري." وبقليل من المبالغة، يمكن التفكير بها على أنها مقاربات بريطانية وأمريكية وفرنسية (مع أن المقاربة الأمريكية صار لها أرضية واسعة في بريطانيا والعالم في السنوات الأخيرة).

غالباً ما يتناول المفكرون التقليديون القضايا على أساس تدريجي إذ يبحثون في دولة بعينها، أو مؤسسة سياسية بذاتها، أو مفهوم نظري بمفرده أو كاتب بعمق؛ وذلك غالباً باستخدام أدوات ومفاهيم مسبقة من حقل معرفي أكاديمي آخر_ خاصة التاريخ والفلسفة. بالتالي، فإن جوهر مقرر السياسة في بريطانيا، على الأقل حتى وقت قريب، كان دراسة المؤسسات السياسية البريطانية منفردة في سياقها التاريخي، والفلاسفة السياسيين الكبار؛ وما يسمى بشكل مضلل "الحكومة المقارنة". وهذا الأخير، هو، عملياً، وإلى حد كبير، دراسة الحكومات والسياسات الأمريكية والفرنسية والاتحاد السوفيتي كل على حدة. وغالباً ما تكون المقررات البريطانية جزءاً من برنامج دراسات إنسانية التوجه مثل برنامج "الاقتصاد، والسياسة والفلسفة". وقد أظهرت مقارنة للدوريات العلمية الرائدة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن ما نسبته 91٪ من البحوث في الدورية البريطانية **الدراسات السياسية** كان يركز على مواضيع فلسفية أو فكرية أو وصفية أو مؤسساتية (بما في ذلك تاريخ الفكر السياسي)؛ في حين أن ما نسبته 74٪ من البحوث في الدورية الأمريكية **أمريكان ساينس ريفيو** يقع ضمن أحد صنفين: مقالات في السلوكية/التجريبية من ناحية أو الاستنتاجية/ العقلانية من الناحية الأخرى (نوريس، 1994: 15). أما في القارة الأوروبية، فالسياسة غالباً ما كانت وما تزال فرعاً من أقسام تابعة لكليات القانون أو علم الاجتماع أو التاريخ.

يدين "العلماء الاجتماعيون" المقاربة التقليدية على أنها "دراسة حالات منفردة" idiographic (والكلمة مشتقة من الكلمة اليونانيةideogram بمعنى علامة شخصية أو توقيع)؛ ويطرحون عوضاً عن ذلك مقاربة الـnomothetic أو المقاربة التعميمية التي تعتمد على دراسة مجموعات بشرية عامة بغية الوصول إلى نتائج عامة؛ بحيث يكون هدف المفكرين السياسيين النهائي هو اكتشاف نظريات أو قوانين عامة حول طبيعة السلوك السياسي. وهكذا، يقدم منهج دراسي نمطي أمريكي التوجه "العلم السياسي" بوصفه حقلاً واحداً ضمن مجموعة متشابكة من الحقول العلمية الاجتماعية بما في ذلك علم الاجتماع والاقتصاد، وذلك باستخدامها كلها وأساليب حديثة كمية/ حاسوبية التوجه في "تحليل المعطيات" علمياً.

و"النقاد الراديكاليون" رغم أنهم لا ينكرون الحاجة لإنتاج تعميمات مفيدة من دراسة السياسة، إلا أنهم يدينون الانحياز المحافظ للعلوم السياسية المهيمن عليها أمريكياً. وغالباً ما يبدو أن ولاءهم الأساسي ليس لحقل معرفي أكاديمي بل لعقيدة عامة تنادي بالتغيير الجذري للمجتمعات (الغربية) الموجودة_ في غالب الأحيان لصالح صورة أو أخرى من الماركسية؛ لكن يمكن لانتقادات مماثلة أن تصدر عن وجهات نظر مناصرة للبيئة، أو لاهوتية أو مناصرة لحقوق المرأة.

إن أساس التفريق المقام يأتي بشكل رئيسي طبقاً لما يعتبره الكتاب مهمة وواجباً عليهم، والأساليب التي يستخدمونها، ومستوى تحليلهم ونمطه، والقيم التي ينادون بها؛ بدلاً من تفاصيل نظريات محددة مطروحة. إضافة لذلك، فإن مقارنة بين نظريات محددة تطرحها مدارس ومقاربات مختلفة ستبين بالتأكيد أن هناك تركيزاً على جوانب مختلفة من الخبرة الإنسانية، وعلى أنماط اختلاف واسعة في محتواها، ورغبة في الاعتماد على نماذج مشابهة واستخدام المفاهيم نفسها ضمن المدارس. وعند التفحص، غالباً ما يتبين أنه عندما يتناول كتاب من مدارس ومقاربات مختلفة ما يبدو أن الموضوع نفسه (على سبيل المثال، 'الديموقراطية'، 'الانتخابات'، 'المجتمع')، فإن اهتماماتهم وتصوراتهم غالباً ما تكون مختلفة لدرجة يمكن القول معها إنه لم يحدث حوار حقيقي بينهم البتة. يقدم الجدول 1.1 ملخصاً لثلاث مقاربات ومدارس أساسية.

الجدول 1.1 المقاربات المعاصرة الأساسية في دراسة السياسة

المقاربة	العلم التقليدي	العلم الاجتماعي	الراديكالية/الجذرية
المهمة	الشرح التدريجي	علم السياسة	تغير اجتماعي جذري
منهجيات البحث	تحليل وصفي، تاريخي، فلسفي	كمي أو تنظير موضح	النقد الأيديولوجي
القيم	ليبرالية ديموقراطية	ديموقراطية مؤيدة للولايات المتحدة و "التنمية"	ضد القيم الراسخة
مستوى التحليل	سياسي، فلسفي ونفساني	سياسي، اجتماعي	متعدد المستويات
المدى	مؤسسات أو بلدان منفردة	الولايات المتحدة أو دراسات مناطق محددة	عالمي وتاريخي
المحتوى	إجماع مؤسساتي تقوضه أحياناً حوادث كارثية	التعددية	صراع بين الطبقات/ الجنس الآخر/ ومكونات المجتمع الأخرى
المدارس	(أ) ليبرالية مؤسساتية (ب) تاريخية (ج) فلسفية	(أ) نفعية (ب) اقتصادية (ج) الأنظمة	(أ) ماركسية (ب) نسوية (ج) بيئية (د) الدينية الراديكالية (هـ) ما بعد الحداثة
المفاهيم النموذجية	تقاليد دستورية، إنسان عظيم	ثقافة سياسية، سوق، تغذية إرجاعية	تناقض، هيمنة فكر أبوي مستبد، جهاد.

المصدر: معدل عن تانسي (1973).

الفكر التقليدي

إن أول الكتاب الأكاديميين حول السياسة _ أفلاطون وأرسطو_ اللذين مازالت أعمالهما تدرس بالتفصيل في معظم الجامعات البريطانية_ لم يكونا متعوّدين على الممارسة الحديثة في تقسيم المعرفة إلى حقول معرفية منفصلة بعضها عن بعض. بالتالي، عملوا على جمع نفاذ البصيرة من التاريخ والقضايا المعاصرة مع نقاشات حول القضايا الأخلاقية الكبيرة مثل "ما هو أفضل شكل للحكومة؟" أو "ما العدالة؟" إن هذه المقاربة "الانتقائية" نسبياً (حيث تجمع نفاذ البصيرة من مصادر مختلفة) قد تبناها أيضاً بعض أكثر الكتاب الكلاسيكيين شهرة في القرن التاسع عشر أمثال جون ستيوارت ميل [1806-1873]، وبرايس [1838- 1922]، ودي توكيفيل [1805- 1859]؛ الذين كانت أعمالهم الأكثر قراءة على الإطلاق.

شهد هؤلاء الكتاب صعود الديموقراطية بوصفها التطور السياسي الأبرز في عصرهم؛ ولم يحاولوا تحليل الفكرة فحسب، بل مظاهرها المعاصرة في دول مختلفة أيضاً؛ بالإضافة إلى اقتراح تحسينات وأشكال تكيف مع الواقع الجديد المنبثق عن الحكومة الديموقراطية.

يميل الكتاب الجادون حول السياسة اليوم لأن يكونوا أساتذة جامعات، ولديهم اهتمامات متخصصة، وكذلك قائمة من البحوث المحكمة المنشورة في دوريات محترمة و/أو كتب ينشرها ناشرون أكاديميون محترمون. كما يميلون اليوم لتبني مفهوم محدد أكثر عن دورهم، حيث يمحص الكتاب المتمرسون فلسفياً المفاهيم وتاريخ الأفكار؛ في حين يلزم المؤرخون أنفسهم، عادة، بفترات زمنية قصيرة، ومناطق جغرافية محددة؛ ويختار دارسو المؤسسات السياسية المتخصصون في الأنظمة الانتخابية، والبرلمان البريطاني اللجان أو سياسة الخصخصة. ليس هناك أدنى شك في أن مثل هذا التخصص الأكاديمي قد يعود بالنفع فيما يتعلق بالاكتشافات المحددة (من حيث الحصول على نشر سريع في الدوريات الأكاديمية). لكن هذا الكسب يحصل، من دون أدنى شك أيضاً،

على حساب فقدان الرؤية الأوسع، وخسارة جمهور غير متخصص أكاديمياً_ الذي غالباً ما يفشل في رؤية صلة كثير من هذه الأعمال بالقضايا السياسية الراهنة.

وضمن الأقسام الجامعية البريطانية المتخصصة بالعلوم السياسية، يستمر إنتاج الكثير من العمل الأكاديمي المثير للإعجاب حول النظرية السياسية و"المؤسسات السياسية" من دون أي محاولة منظمة لربط المكتشفات بنظريات السلوك السياسي العامة أو "العلم الاجتماعي". ومازالت قلة ممن تتبوأ مواقع أكاديمية مهنية مهمة تصف نفسها بأنها مجموعة من المؤرخين أو الفلاسفة وليس "علماء سياسة".

ينقسم دارسو "النظرية السياسية" في هذا النموذج إلى معسكرين أساسين. المجموعة الأولى هي أولئك الفلاسفة الذين يرون أن مهمتهم الأساسية تتمثل في توضيح المفاهيم السياسية (كالعدالة والديموقراطية) وصلة هذه المفاهيم بالاهتمامات المعاصرة. ومجموعة ثانية تضم مؤرخو الأفكار المهتمون بتتبع تاريخ الكتابات عن السياسة، وغرض الكتاب من وراء تلك النصوص، وتأثيرها على الأحداث.

أما أولئك الذين كتبوا عن "المؤسسات السياسية" فقد كانوا أقل وضوحاً فيما يتعلق بهدفهم النظري، مع أن كتّاباً مثل ريدلي (1975) ورودس (1997) قد أفصحوا عن المسوغات والافتراضات خلف الكثير من هذه الكتابات. ففي الديموقراطيات المؤسسة جيداً والمستقرة نسبياً كما في بريطانيا والولايات المتحدة، من الواضح أن الكثير مما ندعوه سياسة يتمركز حول مؤسسات حكومية هامة مثل البرلمانات والانتخابات والدوائر الحكومية والسلطات المحلية وما شابه ذلك. ومن الواضح أيضاً أن دراسة كيفية تطور هذه المؤسسات، والقوانين والممارسات المتعلقة بها، وكذلك دراسة الطريقة التي يمكن من خلالها تطويرها تتمتع بأهمية مطلقة. وبوصفنا مواطنين، وربما موظفين حكوميين مستقبلاً أو حتى سياسيين، قد نشعر أن مثل هذه النشاطات نادراً ما تحتاج إلى تبرير معقد.

على أية حال، قد يلتقي المشكك مع الطامح ليلقيا بظلال الشك حول المصداقية الأكاديمية لمثل هذه النشاطات. وهل النتيجة هي حقاً "معرفة" يمكن فحصها بشكل مشروع في الجامعات _ أم أنها مجرد معلومات براغماتية يمكن لأولئك الذين يتفقون مع افتراضاتها استخدامها (المحافظة أو الليبرالية؟) وللإجابة عن مثل هذه التساؤلات، كان هناك تطوير لـ"مؤسساتية جديدة" أكثر حساسية منهجياً ميز فيها بيترز (1999) سبعة أنواع على الأقل. وسيستمر المشكك في القول إن عمليات المؤسسات التمثيلية هي مجرد قناع خداع لسياسات الاستغلال الحقيقية التي سنناقشها لاحقاً (راجع القسم الخاص بالنقد الجذري)؛ في حين أن الطامح لا يرى إلا في النظريات المؤسسة علمياً أساساً مقبولاً للمعرفة في القرن الواحد والعشرين.

علم الاجتماع والسياسة

للوهلة الأولى، يبدو القول إن معرفتنا بالسياسة يجب أن تكون مشتقة لا يمكن نكرانه؛ إذ إن تطبيق المنهجية العلمية في العديد من الحقول الأخرى (على سبيل المثال، الفيزياء، الكيمياء الحيوية، علم الفلك) لم ينتج عنه اتفاق واسع حول حقيقة العديد من "القوانين" العلمية فحسب، بل أيضاً نتائج عملية على هيئة طيران في الفضاء وأدوية "خارقة التأثير". وإذا كان تطبيق الملاحظة المنتظمة، والتحليل المؤتمت للمعلومات، واختبار الفرضيات بالتجربة والبناء المضني لوحدات الحقيقة الصغيرة لتصبح صروح معرفة كبيرة يمكن أن يؤتي ثماره في حقل معرفي بعينه، فلماذا لا يمكن فعل ذلك في حقل آخر؟ وبما أن البشر اليوم على طرفي نقيض تماماً حيال طبيعة السياسة؛ يُعتقد، حقاً، أن بناء علم للسياسة يمثل المهمة الفكرية الأكثر إلحاحاً على الإطلاق في وقتنا الحاضر.

على أية حال، تبدو مشاكل صياغة علم صحيح للسياسة ضخمة لدرجة أنها تلقي المشروع برمته في براثن الشك؛ وإنها مشكلات تتعلق بتضارب القيم حول فائدة القيام بذلك ودرجة تعقيده ومنهجيته وحتى فلسفته.

من المغري استبعاد المشاكل المتعلقة بتضارب القيم حول فائدة القيام بذلك انطلاقاً من أنها لا علاقة لها بالدراسة العلمية. فالحجة التقليدية هي أن العلم محايد أخلاقياً ("حر القيمة")، لكن يمكن استخدامه لفعل الخير أو الشر. وبالتالي، فإن بنية الذرة تظل هي نفسها في أي مجال ومكان، سواء استخدمت معرفتنا ببنية الذرة لتدمير الحضارات، أو لبنائها أو لمجرد فهم مكونات الذرة الأساسية.

من الأسهل تطبيق معرفة بالكيمياء الحيوية لخلق صحة فردية مقارنة باستخدام معرفة بالسياسة لخلق مجتمع صحي. السبب وراء ذلك أن هناك اتفاقاً أكبر حول ما يبدو عليه الشخص المريض مقارنة بما يبدو عليه المجتمع المريض. على أية حال، تعدُّ المشاكل الأخلاقية المتعلقة بالأهداف منفصلة عن المشاكل العلمية المتعلقة بكيفية فعل الأشياء. من حيث المبدأ، يقبل المؤلفان هذا الاقتراح، مع أن ذلك سيقلل بشكل كبير من احتمالية زيادة الاتفاق الاجتماعي على خلق علم سياسي لأن التحليل العلمي لا يمكنه حل مشكلة صراع الأهداف الإنسانية.

على أية حال، كان من غير العملي في التحليل الاجتماعي إيجاد مفردات مثل " حرة القيمة" مقبولة بالدرجة نفسها لدى الديمقراطيين الاجتماعيين والمحافظين الجدد المنادين بالأسواق الحرة والماركسيين وأنصار النسوية. لنفترض أننا نحاول وصف اجتماع لأعضاء هيئة تدريسية. قد يرى ديموقراطي اجتماعي في ذلك ديموقراطية أكاديمية قيد العمل. في حين لا يرى محافظ جديد سوى مجموعة من الأفراد يؤكدون مصالحهم. وقد يرى ماركسي عبيداً تسيطر عليهم أيديولوجياً أوامر النظام الرأسمالي. بينما لا يرى مناصر للنسوية سوى مجموعة من الذكور يمارسون هيمنة أبوية/تسلطية.

مثال آخر هو الإنترنت الذي رغب مخترعوه أن كون المعلومات متوفرة للناس مباشرة، وتلك قيمة بحد ذاتها، لكن نرى الآن وبشكل متزايد أن تلك القيمة تلقى تحديات من قيم أخرى عند أولئك الذين يرغبون في ضبط الوصول إلى مثل

تلك المعلومات واستخدامها. وبالتالي، فإن المفاهيم التي نستخدمها لملاحظة الواقع الاجتماعي لديها قيم "مقرونة بها" تجعل التحليل "الموضوعي" صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

هناك مشكلة إضافية في تطبيق التحليل العلمي على الحلبة الاجتماعية/ السياسية وهي درجة تعقيد الظواهر قيد الدراسة. لقد طُبق المنهج العلمي حتى الآن بأقصى درجات النجاح على الأنظمة الفيزيائية، وبدرجة نجاح أقل على الأنظمة الأحيائية المؤلفة من أنظمة فيزيائية، وبدرجة نجاح قليلة جداً على الأنظمة النفسية البشرية المؤلفة من أنظمة أحيائية. وبالتالي، ينبغي ألا يكون مدهشاً أن تكون الأنظمة الاجتماعية المؤلفة من مستوى نظام أعلى وأعقد أن تكون الأكثر مقاومة للتحليل.

يتسم العلم نموذجياً باختبار الفرضيات بالتجربة؛ أما بالنسبة لعلماء السياسة، فباب المنهج التجريبي موصد بوجههم إلى حد كبير لأنهم لا يملكون القدرة على فرض طريقة محددة من التصرف على المجتمعات البشرية برمتها. على أية حال، تتطلب التجارب مجموعات قياس متطابقة بغية المقارنة التي يقال إنه لا يمكن إيجادها. مع ذلك، حاول بعضهم إجراء بعض المحاكاة على نطاق ضيق في المخابر لمواقف تبين مواقف السلطة البشرية وكانت النتائج مثيرة للاهتمام (على سبيل المثال، ميلغرام 1965)، لكن تطبيق مثل هذه النتائج على مجتمعات برمتها أمر مثير للجدل. بيد أن المعالجة اليدوية الإحصائية للبيانات الموجودة حول المجتمعات البشرية قد توفر بديلاً جزئياً عن التقنيات التجريبية، إنما يمكن القول إنه لا يوجد سوى القليل من المجموعات البيانية المقنعة. وتضم محاولات تنظيم هذه البيانات "الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية" *World Handbook of Political and Social Indicators* (تايلور وجودس، 1983)؛ و"مؤشرات الدولة لمشروع السياسة الخارجية" في جامعة كارلتون، *Country Indicators for Foreign Policy Project*، كندا (www.carleton.ca.cifp). تتمثل إحدى المشاكل الأساسية الخاصة بالبيانات

الدولية في أن العديد من الدول ليس لديها أرقام تعداد سكانية موثوقة، على سبيل المثال، أرقام التعداد السكاني في نيجيريا كانت مثار جدل سياسي بسبب تأثيرها على التوازن العرقي للسلطة. كما أنه من الصعب أيضاً مقارنة القيم المادية لعملات مختلفة بسبب المعدلات المزيفة لصرف العملات والفروقات في القوة الشرائية.

وحاول المفكرون الملتزمون بالمنهج العلمي في دراسة العلوم السياسية التغلب على هذه المشكلة بجمع بيانات كمية حول السلوك السياسي. وقد تم ذلك في الحالة الكلاسيكية بمسوحات اجتماعية يمكن إجراؤها على نطاق واسع من قبل شركات تجارية متخصصة؛ أو على نطاق أصغر من قبل الباحثين أنفسهم. تميل هذه المسوح للتركيز على السلوك الانتخابي، ومواقف الناس من الأنظمة السياسية. مع ذلك، يمكن التعامل أيضاً مع أنماط التصويت التشريعية وكتابات الجرائد والخطب السياسية والنفقات الحكومية وتنوع ضخم من الملاحظات الأخرى بوصفها بيانات كمية يجب إخضاعها للتحليل الإحصائي.

أما نظام التحليل الإحصائي الحديث فهو حقل غاية في التعقيد يمكّن الباحث من الإدلاء بأحكام حول وجود، أو عدم وجود، أشكال ترابط مهمة بين المتغيرات. وغالباً، ما يقدر ما نسبته من 95 إلى 99٪ منها بأنه لا يمكن أن يكون وليد الصدفة. على أية حال، تتطلب مثل تلك المسائل المتعلقة بنوعية المقترحات التي ينبغي تفحصها، والمتغيرات التي ينبغي دراستها، وإذا كان من الواجب التعامل مع المتغيرات على أنها مستقلة أو غير ذلك، تتطلب نظرية صريحة أو ضمنية عما يحدث وينبغي اختباره. إذ أن هناك فجوة منطقية بين الربط الإحصائي والعلاقة السببية التي يطمح الباحثون بصورة عامة لمعرفتها (راجع، جون، 2002).

أما على المستوى الفلسفي، فقد قيل إن ذلك النوع من التفسير السببي الذي قد يكون مرضياً تماماً في العلوم الفيزيائية سيكون غير مرض في تفسير الظواهر الاجتماعية_ إذ ينبغي على التفسيرات الاجتماعية أن تشرح دوافع الأشخاص قيد الدراسة، وليس مجرد التوقع بنجاح ما سوف يحدث (رنسيمان،

1969). إضافة لذلك، إذا ما قبلنا أن المعرفة والبواعث البشرية هما جزء هام من أي نظام سياسي؛ فإن أي تقدم في المعرفة السياسية يحتمل أن يتوفر لأعضاء الأنظمة التي ندرسها. والمعرفة التي نتوصل إليها بتحليل الأنظمة السياسية، يحتمل أن تصبح، جزءاً من تلك الأنظمة؛ كما يمكنها، بالطبع، أن تشوش على أي توقعات حولها (بوبر، 1960؛ وراجع الفصل الخامس أيضاً).

غالباً ما تؤدي مثل هذه الاعتبارات إلى توكيد مناهج أكثر نوعية في الدراسة؛ على سبيل المثال ملاحظات المشارك، ومقابلات معمقة، ودراسة حالات بعينها، وتفكيك نصوص، ومجموعات نقاش حول موضوع بعينه. وغالباً ما يتم التركيز في مثل هذه الدراسات على وضع معنى الأحداث في سياقه بالنسبة للمشاركين وفهمه (راجع، ديفاين، 2002). غالباً ما يطبق المفكرون التقليديون أو الراديكاليون_ خاصة مفكري ما بعد الحداثة_ مثل هذه المناهج.

مدارس العلوم السياسية

تصبح بعض مشاكل تأسيس علم اجتماع للسياسة واضحة إذا ما تفحصنا كتابات بعض أكثر الكتاب التزاماً بالمشروع. وسرعان ما يتضح أنه لا يوجد إجماع حول المفاهيم والمناهج التي ينبغي توظيفها، أو النظريات التي يمكن افتراض أنها مثبتة مسبقاً.

ربما كانت المجموعة الأكثر تأثيراً من "العلماء السياسيين" تلك التي نشأت عن غبرائيل آلموند و مداولات لجنة السياسات المقارنة التابعة لجمعية العلوم السياسية الأمريكية في ستينيات القرن العشرين. ومع أنها تعرضت لكثير من النقد على أسس نظرية، فإن علم المصطلحات والمنهج اللذين اتبعهما هؤلاء الكتاب "الوظائفيون/النفعيون" مازالا سائدين إلى حد كبير في الدراسات التجريبية السياسية الأمريكية، والبريطانية وكذلك السياسة المقارنة.

وفي عمل مبكر مؤثر جداً، يرى آلموند و كولمان (1960) أنه ينبغي لنا التحدث عن:

"نظام سياسي" بدلاً من "دولة"
"وظائف" بدلاً من "سلطات"
"أدوار" بدلاً من " مكاتب"
"بنى" بدلاً من "مؤسسات"
"ثقافة سياسية" بدلاً من "رأي عام"
"تنشئة اجتماعية سياسية" بدلاً من " بنية مواطنة".

وحجتهما هي أنها بدراسة العمليات الضرورية للحفاظ على أي نظام سياسي في بيئات متنوعة، عوضاً عن التركيز على المؤسسات الديموقراطية الليبرالية التقليدية، كانا يضعان الأساس لمنهج علمي:

إن ذلك ليس مجرد مسألة تتعلق بالمفردات الفكرية [*كما ورد في الأصل*]؛ بل هو توجه جوهري لخطوة أساسية للإمام في طبيعة العلم السياسي بوصفه علماً... نحو علم احتمالي للسياسة.

(آلموند وكوليمان، 1960)

كانت هذه المحاولة ناجحة جداً بمعنى أن آلافاً من الكتاب استخدموا المصطلحات المقترحة، ووصفت كل دولة حديثة وفقاً لها تقريباً؛ كما تبنى علماء السياسة المحترفون بشكل واسع مصطلحات منفصلة عن تلك المستخدمة في الخطاب السياسي اليومي. ولسوء الحظ، ليس هناك إلا القليل من الأدلة على أن هذه المصطلحات قد استخدمت بدقة أكبر من سابقتها "القديمة" (سارتوري، 1970)؛ أو أن الافتراضات الضمنية في هذا المنهج أقل إثارة للجدل (أو، بالحقيقة، مختلفة جداً) عن المنهج المؤسساتي الليبرالي. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك اتفاق واسع حول الوظائف الضرورية للحفاظ على النظام السياسي (دوز، 1972)؛ أو حول الرغبة في فهم السياسة من حيث الحفاظ على استقرار الدول ذات السيادة. كما يجادل لوارد (1990) من أجل منظور عالمي- راجع الفصل الثاني.

المثال التوضيحي الجيد عن بعض المشاكل الناتجة عن استخدام هذه المصطلحات الأكثر جدة هو مناقشة مفهوم "النظام السياسي". فقد استخدم معظم الكتاب الوظائفيين/ النفعيين هذا المصطلح بشكل فضفاض نسبياً للإشارة إلى أن السياسة لا تنحصر فقط بالمؤسسات الدستورية التقليدية؛ بل تتأثر أيضاً بظروف الدولة الاجتماعية والاقتصادية. وكما أشار نيتل (1966)، يفترض هذا الاستخدام مسبقاً أن النظام هو كينونة قائمة وتؤدي دوراً محدداً من نوع ما_ كـ" تعيين القيمة" مثلاً. وبشكل بديل، تستخدم فكرة النظام إلى حد أكبر بوصفها مقارنة واعية بالأنظمة الهندسية كما عند دوتش (1963) الذي يرى في النظام السياسي آلية توجيه للمجتمع_ تدفق معلومات عبر آليات اتخاذ القرار التي يمكن تحسينها.

أما مفكرو علم الاجتماع المنهجي أمثال تالكوت بارسونز (1957) فيرون أن "الوظائف" هي عمليات نظرية إلى حد كبير تتميز تحليلياً عن الواقع التجريبي الفوضوي. وهكذا، تصبح المشكلة في رؤية ماهية التوقعات التي تنتجها مثل هذه النظرية. وربما يتجلى "خواء" نظرية النظام بأوضح صوره إذا ما درسنا كتابات ديفد إيستون (1979)؛ الذي يرى أن "النظام السياسي" مفهوم تحليلي نقي يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الكينونات التي يجدها المنظّر مناسبة. ومن ثم يقترح إمكانية أن يستجيب النظام لـ "مدخلات" من "البيئة" المحيطة، من خلال "المخرجات" التي قد تؤثر بدورها في البيئة بحيث تؤدي إلى استقرارها. في مثل هذه الحالة، نكون قد أنجزنا نظاماً داخلياً مستقراً ومتوازناً. ومع ذلك فإن نتيجة كهذه ليست حتمية بأي حال من الأحوال_ وتكمن المشكلة، عندئذٍ، في معرفة متى يكون مثل هذا التحليل مناسباً؛ ومتى يحتمل أن ينهار النظام برمته.

وهكذا، يدعي العديد من الكتاب اليوم أنهم يتبنون مقاربة "منهجية"، لكن ليس واضحاً، في أغلب الأحيان، إن كانوا يعتقدون أن الأنظمة السياسية هي كينونات يمكن مراقبتها، أم أطر تحليلية، أم نقاط تشابه مفيدة، أم حتى وسيلة حل للمشاكل.

بالمقارنة، دعنا نناقش مجموعة أحدث وربما أكثر عصرية من العلماء السياسيين_ منّظري "الخيار العقلاني" (أو كما سنشير إليهم عادة بـ "الاقتصاديين"). وقد تبنى هؤلاء منهجاً بديلاً يركز، بدلاً من البدء بسلوك مجتمعات برمتها، على سلوك "لاعبين" سياسيين فرادى. وقد حلل اقتصاديو التيار الأساسي الأسواق بدءاً بسلوك المستهلكين ورجال الأعمال كـ أفراد، يفترض بأنهم يحاولون تحقيق مصالحهم بشكل عقلاني (يحاولون تحقيق أقصى درجات المنفعة أو الربح). كما قاموا بدراسة سلوك الناخبين والبيروقراطيين والمشرعين كأفراد بالطريقة نفسها (داونز، 1957؛ وتولوك، 1965؛ وهيملويت وآخرون، 1985). وكما هي الحال مع الاقتصاد، لم يتم التأكيد أن كل الفاعلين هم عقلانيون. بل الافتراض كان فقط أن النظام سيعمل على أساس أن معظم الفاعلين سيكونون عقلانيين؛ وأن غير العقلانيين سيلغي بعضهم الآخر لدرجة "الإفلاس"...إلخ. (والحصول على أقصى درجات المنفعة لن يلغي التصور بأن بعض الفاعلين سيحصلون على بعض المنفعة من أعمال خيرية).

المثال على هذا المنهج هو أن البيروقراطيين كسلوك لا ينظر إليهم بالمصطلح الدستوري على أنهم يسدون نصيحة سياسية محايدة للوزراء؛ أو بحسب المصطلح الوظيفي، لا ينظر إليهم كجزء من تكديس المصالح ووظائف تعزيز القواعد على حد سواء. بل يوصف سلوكهم بمحاولة الحصول على أكثر الميزانيات لدوائرهم لكي يحصلوا على أقصى درجات القوة، والرواتب والمكانة الاجتماعية. ثمة مثال بديل هو الناخبون الذي يصوتون من أجل مصالحهم الشخصية، بدلاً مما يمكن أن يعتقدوا أنه الأفضل للدولة ككل. وكلا المثالين يؤكدان أهمية "الاقتصاديات".

نظريات، نماذج، أمثلة

بعد أن يواجه القراء كماً هائلاً من النظريات والمناهج المتنافسة، قد يصابون بإغراء المطالبة بمعرفة من هو على صواب ومن هو على خطأ؛ أو يستنتجون يائسين أنهم سيعودن للموضوع بعد ثلاثين عاماً بعدما يكون "الخبراء"

قد أخذوا قراراتهم. للأسف، من المستبعد أن تنجح أي من الوسيلتين نظراً لأنه لا يوجد وحي سماوي للإجابة عن السؤال؛ كما أن ثلاثين سنة من الانتظار من المحتمل أن تزيد من درجة تعقيد الخيار. ما قد يساعد في توضيح الأمور هو محاولة فصل عدد من النشاطات التي تختلط عادة مع الجهد لإنتاج علم للسياسة؛ وللقيام بذلك، علينا مناقشة كيفية عمل العلماء عادة.

حاجج بوبر (1960) بشكل مقنع أن القوانين العلمية هي مقترحات تنبؤية عامة مفيدة تم اختبارها بكثافة وثبتت مصداقيتها. وكما يبدو فإن قلة قليلة من المقترحات التي تقدم بها علماء السياسة نجحت في هذا الاختبار. إذ من الصعوبة بمكان كما رأينا مسبقاً تطبيق العديد من المقترحات التي تقدم بها "المنظرون السياسيون التجريبيون" على سياسات العالم الحقيقي؛ كما أنها لا تزودنا بتوقعات جازمة؛ ومن المؤكد أنه لم يتم اختبارها بكثافة. لكن هناك مقترحات أقل يمكن اعتبارها فرضيات قابلة للاختبار حيث تؤلف صياغتها مقدمة لإيجاد نظريات قابلة للاستخدام.

وقد كان يعتقد أن العلماء يصوغون تصوراتهم ويخضعوها للاختبار بعد مراقبة أكبر عددٍ ممكن من "الحقائق" (نظرة العلم الخاصة بـ "المذهب الوضعي"). لكن لاحظ مؤرخو العلوم المعاصرون أن معظم الفرضيات الخلاقة، بالحقيقة، تأتي نتيجة تجميع ملاحظات دقيقة وتطبيق "نماذج" عن الواقع غالباً ما تكون مستمدة من حقل آخر من العلم. كذلك ينبغي أن يكون لدى المراقبين فكرة عما يبحثون! وما "النموذج" إلا تبسيط للواقع يمكّننا من اقتراح علاقات بين الأشياء التي نراقبها.

السياسة طبقت ومازالت تطبق نماذج مختلفة متعددة. فعلى سبيل المثال، وكما سنفصله مطولاً لاحقاً، فإن واحداً من النماذج المهيمنة في بداية الفكر (الليبرالي) الحديث كان نموذج العقد القانوني الذي يطبق على العلاقات بين المواطنين والحكام أو الدولة. وقد مال مفكرو القرون الوسطى إلى أن يفضلوا نموذجاً عضوياً للدولة_ على سبيل المثال، رأوا في أجزاء الدولة ما يشبه أعضاء

الجسم تشريحياً. وبالتالي، فإن تطبيق إيستون/دوتش لنموذج معرفي (نظام المعلومات) في عصر الحاسوب لم يعد مدهشاً في عصر "ما بعد الحداثة".

من الواضح، كما أشار دوتش (1963) أن النماذج بحد ذاتها ليست صحيحة أو خاطئة؛ بل هي مجرد مساعدة أو غير مساعدة. إذ إن اختيار النماذج يعتمد على صلتها بالموضوع، واقتصاديتها وقوتها التنبؤية _ وتشمل هذه الصفة الأخيرة أفكاراً عن الصرامة (هل تفضي النظريات المعتمدة عليها إلى أجوبة محددة فريدة؟) والغنى التجميعي (عدد الأنماط التي يمكن توليدها منها)، والقوة التنظيمية (هل يمكن تطبيق نموذج في ظروف عديدة مختلفة؟).

يمكن للنماذج الناجحة حقاً أن تكون في قلب ما يدعوه كوهن (1970) مثالاً علمياً. وهكذا، نجد أن نموذج نيوتن للمادة بوصفها سلسلة من الجزيئات التي يمكن وصف العلاقة فيما بينها طبقاً لسلسلة من المعادلات الرياضية البسيطة قد هيمن على الفيزياء لعدة قرون. كما أن النشوء التطوري الذي اقترحه داروين مازال المثال المهيمن في علم الأحياء الحديث. وعلى الرغم من وجهة النظر التجريبية عن التطور العلمي التي أشرنا إليها مسبقاً، يرى كوهن أن معظم المحاولات العلمية ("العلوم العادية") تتألف من التطبيق اللاحق لنماذج موجودة على مناطق جديدة؛ أو شرح انحرافات ظاهرة عن النموذج السائد وفق شروط مستمدة منه. وينبغي ألا يُستهان بذلك؛ لأن قدراً ضخماً من التقدم العلمي والتقني قد اعتمد على هذه العملية "وقوف الأقزام على أكتاف العمالقة"_ فالعاملون العاديون في نطاق المعرفة يجمّعون معلومات مفصلة من خلال المثال المهيمن.

ضمن هذه الشروط، يمكن اعتبار الدراسات السياسية حقلاً أكاديمياً من حقول المعرفة في المرحلة ما قبل العلمية التي لم يظهر فيها مثال مهيمن بعد. ويمكن اعتبار ما وصف هنا أنه "مدارس" أمثلة طموحة. على أن السؤال الرئيسي الذي ينبغي طرحه هو ما مدى فائدة تطبيق نموذج من تلك النماذج على حالات جديدة، وعلى فرضيات ومفاهيم قابلة للاختبار لوصف الأحداث وتحليلها بشكل مفيد. إلا أن الحقائق المطلقة لا يمكن العثور عليها.

النقد الراديكالي ونقد ما بعد الحداثة

إحدى مزايا النظرية العلمية هي أنها ينبغي أن تكون حرة القيمة _ إذ لا توجد فيزياء يسارية وأخرى يمينية؛ أو فيزياء خيرة وأخرى سيئة. والمسألة ليست في أن التشويهات "الأيديولوجية" مستحيلة أو غير محتملة (راجع القسم الخاص بالإيديولوجيا في الفصل الرابع) _ فالاعتبارات السياسية واللاهوتية قد أعاقت قبول النموذج الداروني في علم الأحياء، على سبيل المثال. لكن على المدى البعيد، فإن الإصرار على التحقق التجريبي من النظريات اعتماداً على الملاحظة والإحصاء، وربما إيجاد تنظيم عالمي محترف نسبياً من الباحثين في نطاق مواضيع محددة، قد مكّن من تبيان اتفاق عام حول النماذج والنظريات والمفاهيم.

تكشف دراسة لعدة مناهج قدمها علماء سياسة أن النماذج التي يعتمد عليها، والمفاهيم التي تستخدم والنظريات التي تعتنق تنطوي، في أغلب الأحيان، على مجموعة واضحة من القيم يرى آخرون أنها موضع خلاف. فلو أخذنا نموذج آلموند الوظائفي/النفعي، على سبيل المثال، يبدو واضحاً أنه يرى السياسة مسألة حفاظ على الاستقرار السياسي من خلال تمكين المصالح السياسية في النظام بحيث تكون قابلة للمصالحة ("ترابط بن المصالح وتجميعها"). ويمكن تحقيق ذلك في دولة تعمل عبر نمط ليبرالي تقليدي من القواعد القانونية ("سن القانون وتطبيق القانون والحكم بناء عليه"). وهكذا، فإن هذا النموذج يؤكد قيم "التعددية" (راجع القسم الخاص بالنخب والطبقات والتعددية السياسية في الفصل الخامس) والإجماع الذي قد لا يكون مثار جدل في الولايات المتحدة (حيث يعيش معظم علماء السياسة) لكنها ليست مقبولة تماماً في الاتحاد السوفيتي السابق، ولا بين المفكرين اليساريين في باريس أو طهران. علاوة على ذلك، إنها تخلق مجموعة من التحديات المثيرة للنخبة السياسية الصينية. وبشكل مشابه، فإن نظرة سريعة إلى النموذج الفردي الذي طرحه "الاقتصاديون" يذكرنا بإحدى أشهر ملاحظات مارغريت تاتشر حين قالت: "لا يوجد شيء اسمه مجتمع_ هناك، أفراد فقط". تنطوي مثل تلك النظريات على شك سائد اليوم بالحكومة الكبيرة؛ كما تؤكد على "دافع الربح" بالمعنى الأوسع.

أما منهج التحليل السياسي المنافس والواضح والذي يؤكد الفردية والإجماع فإنه يناقش النظرة الجماعية ونظرة التوجه نحو الصراع عند الماركسيين. هناك، في الحقيقة، العديد من الأشكال الماركسية، كما سنرى في الفصل الرابع لاحقاً، بقدر ما هناك وجهات نظر متعددة في العلم السياسي. لكن النموذج الأساسي، الذي يعود لماركس وأنجلز "البيان الشيوعي *Communist Manifesto*" (1848)، هو المجتمع المقسم إلى تجمعات كبيرة (طبقات) تكون مصالحها في حالة صراع أساسي. والحل الوحيد طويل الأمد لأشكال صراع كهذه التي تنبثق عن علاقة استغلالية أساسية بين البورجوازيين الرأسماليين (أصحاب "وسائل الإنتاج") والطبقة العاملة (" العبيد المأجورين") إنما يتمثل في ثورة اجتماعية.

ومع أن منهجاً كهذا يبدو منحازاً في نظر القراء في العالم الغربي، فهل هذا الحكم هو أكثر من مجرد التسليم بصحة قيم مجتمعنا وحسب؟ إن الكثيرين من المواطنين السوفييت يسلمون بصحة هذه الافتراضات بالطريقة نفسها التي يسلم بها معظم مواطني بريطانيا أو أمريكا بأن "الديموقراطية" تعني مجتمعاً يمكن لكل فرد فيه التصويت بانتخابات دورية حيث بوسع الأغنياء شراء وسائل إعلام لا محددوة للترويج لوجهات نظرهم.

لقد تناول عدد من الكتاب (ميليباند 1969؛ غرامسي 1969) مسألة تحليل السياسة الحديثة عبر عدد متنوع من النماذج الماركسية وبنتائج، في بعض الحالات، تنويرية. إذ خضعت التصورات التقليدية للتمحيص؛ وتم الكشف عن مزيد من الأبعاد الاقتصادية والسياسية للمشاكل. فعلى سبيل المثال، تم في العالم الغربي التشديد على التأثير الثقافي ووسائل الإعلام الرأسمالية؛ في حين يبدو تشديد الماركسيين في العالم الثالث على التأثيرات البيئية والاقتصادية الدولية (وليمز 1976) أكثر واقعية من تحليلهم للأحزاب السياسية التي هي عرضة للاختفاء بين عشية وضحاها بانقلاب عسكري (سكلار، 1963؛ وينر، 1962).

وكما هو حال علماء السياسة التقليديين، فإن عمل الكتاب الماركسيين ذو نكهة وفائدة متنوعتين بالنسبة للقارئ العادي. إذ يمكننا أن نرى هنا أيضاً

نزعة للخلط بين الافتراضات والنتائج؛ أو القفز إلى نتائج يفضلها النموذج الأولي الذي تم تبنيه. إضافة لذلك، ربما تكون هناك نزعة أكبر للإنخراط في نزاعات "لاهوتية" ضمن المدرسة الواحدة حول الاستخدام المناسب للمفاهيم، واعتماد مواقف سياسية واضحة. مع ذلك ليس واضحاً دائماً كم كان المقصود من بعض الكتب (وفقاً لمعايير الفكر التقليدي) أن تكون أكاديمية. وعلى العكس، بالطبع، تعرضت بعض الأعمال الماركسية_ خاصة البيان الشيوعي *Communist Manifesto* نفسه_ إلى سيل من النقد الأكاديمي اللاذع على الرغم من دورها الجدلي الواضح للعيان.

ظهر مؤخراً عدد من الكتاب النسويين الراديكالين الذين شككوا في الافتراضات التي يتضمنها التحليل السياسي التقليدي. إذ رأى هؤلاء أيضاً المجتمع وفق منظور علاقة استغلالية ("سلطوية") بين التجمعات البشرية (ذكور بالغين غير شاذين جنسياً مقابل البقية). (هنا يجب التوكيد أن هذا نقاش كتاب نسويين راديكاليين_ إذ يتبنى العديد من الكتاب النسويين موقفاً أكثر اعتدالاً وليبرالية). وكما هو شأن الماركسيين المتأخرين الذين أكدوا على أهمية الجوانب الثقافية والإعلامية للعلاقات السياسية؛ لكنهم أكدوا أيضاً على الجوانب السياسية للعلاقات الشخصية. وفي حين بحث التحليل التقليدي عن أشكال صراع سياسية واضحة تعكسها انقسامات أحزاب تقليدية، فقد رأى هؤلاء الكتاب انشقاقات محتملة (زلزالية) تكبتها سياسات تقليدية. كما يمكن أيضاً رؤية بعض الكتاب الذين كتبوا حول حرية الحيوانات والبيئة بنفس المنظار المنهجي الذي ناقشنا به النقاد الماركسيين والنسويين هنا؛ لكن بغية سهولة العرض، فإننا سنناقشهم في فصل لاحق.

ومن الجدير خشية شطب فكرة الانقسامات السياسية المكبوتة بسرعة، مناقشة حال الأمريكيين من أصول أفريقية في الولايات المتحدة. فحتى خمسينيات القرن العشرين، وفي عدة مناطق جغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية، كان هؤلاء محرومين من حقوقهم الإنسانية الأساسية وكانوا يعانون من التمييز ضدهم. ومع أنهم كانوا يعيشون في بلاد "ديموقراطية" وكانوا

مستائين جداً من حالهم، بل أحياناً كانوا في المناطق يشكلون أغلبية التجمع السكاني، إلا أن هموم الأمريكيين الأفارقة لم تظهر حتى في الأجندة السياسية. انطلاقاً من هذه الحالة، قدم كل من باشراش وباراتز (1970) نموذجاً مثيراً للنشاط السياسي، يجمع بصائر من النموذج التعددي والنموذج الماركسي. إنهما يقترحان أن الممارسة الحرة ظاهرياً للمصالح السياسية في نظام "ديموقراطي" قد توجد جنباً إلى جنب مع صراعات مكبوتة تفشل فيها مصالح مجموعات محددة من الوصول إلى الأجندة السياسية. كما إن السياسات التي تفضل المجموعات المكبوتة، حتى ولو تبنتها الحكومات اسمياً، لن تنفذها كاملة آلية الحكومة. أي، ما يدعوه ستشاشنايدر (1960: 71) "تعبئة الانحياز" يكون مترسخاً في بنية النظام ضدهم. وفي الوقت الذي يهتم فيه باشراش وباراتز أساساً بأشكال التمييز العنصري، من الواضح أن أشكال التمييز هذه يمكن تطبيقها وبالدرجة نفسها على الجنس الآخر والعرق والدين والاقتصاد.

لا يشطب الكتاب الراديكاليون الذين ناقشناهم هنا بالضرورة مشروع علم للسياسة _ بل غالباً ما ادعى ماركسيو الطراز القديم أن الاشتراكية "العلمية" منحتهم تبصراً أعمق بالمجتمع والاقتصاد المعاصرين. إنهم يشككون فقط بالتصورات التي يعمل على أساسها المحللون المعاصرون. مع ذلك، يلقي نقاد ما بعد الحداثة، المتأثرين بفلاسفة أمثال فيتجنشتاين وفوكو، بظلال الشك على إمكانية القيام بتحليل محايد للسلوك السياسي؛ إذ إنهم يؤكدون أن اللغة نفسها المستخدمة لوصف الأحداث السياسية هي نتاج صراع بين مستخدمين مختلفين للغة؛ وأنها "نظام معقد داخلياً، ومفتوح، وتقييمي، ومجال للصراع". (جيبنز ورينر، 1999: 7). التوضيح الجيد لذلك هو المفهوم المعاصر لـ "الحرب على الإرهاب". إذ ليس هناك أسس مطلقة للأخلاق والمعرفة؛ وبالتالي، فإن المعرفة والأحكام هي ذاتية بالضرورة. يستخدم العلم السياسي تقليدياً مصطلحات تفترض أولوية- الدولة الأمة والصراعات السياسية المعتمدة على مصالح المنتجين. وغالباً، ما يركز نقاد ما بعد الحداثة على تأثير العولمة والنزعة الاستهلاكية في التقليل من قيمة هذه التصورات (جيبنز ورينر، 1999: 120- 133).

وأخيراً، يقال إن كتابات الحداثة حول السياسة ("علم السياسة") قد هيمنت عليها نخبة ذكورية محترفة من أمريكا الشمالية ملتزمة بمناهج كمية أساساً. أما منهج ما بعد الحداثة فسوف يتخلى عن فكرة دراسة موحدة متفق فيها على الأساليب؛ وكما يشجع مزيداً من الاستخدام لكتابات تقوم بها شبكة عالمية من مجموعات غير محترفة ومبعدة (جيبنز ورينر، 1999: 167- 178).

خاتمة

بالنظر إلى عمل الكتاب حول السياسة، إن السؤال الأهم ليس إن كانوا يستخدمون منهجية بحثية أصيلة أم لا؛ بل إن كانت منهجيتهم مناسبة، ويمكن تطبيقها بشكل ثابت ومفيد (الإطار 1.2).

الإطار 1.2 تقييم استخدام المنجية في العلوم السياسية

هل المنهج المتبع مناسب للمشكلة قيد الدراسة؟

هل النظريات والمفاهيم، والنماذج معرّفة بوضوح ومطبقة بثبات؟

هل الافتراضات النظرية متميزة عن النتائج المثبتة تجريبياً؟

هل تم فحص كل الدلائل الخاصة بالمواضيع قيد الدراسة؟

ثمة أعمال جيدة نشرها كتاب من كل المشارب. وبالمقابل، هناك بعض الكتاب الذين يبحثون فقط عن دليل يدعم افتراضاتهم النظرية. في الحالة المعرفية المعاصرة، غالباً ما يكتشف أن تجميع نفاذ البصيرة مستمد من مناهج مختلفة هو الذي ما يزودنا غالباً بأفضل رؤية عن الموضوع قيد الدراسة.

قراءات إضافية:

Crick, Bernard, 2000, In Defence of Politics, 5th edn, London, Continuum International.

A stimulating and readable essay that defends Crick's own concept of politics against totalitarians, experts, nationalists and other false friends.

Leftwich, Adrian, 1983, Redefining Politics,London, Methuen Interesting for the breadth of examples employed from the Aztecs to the World Bank.

Marsh, David and Stoker, Gerry (eds), 2002, Theory and Methods in Political Science,2nd edn, Basingstoke, Palgrave

A useful, more advanced collection of contributions which cover approaches to politics, methodological differences (quantitative, qualitative, comparative methods, etc.) and theories of the state. Stoker, Gerry, 2006, Why Politics Matters, Basingstoke, Palgrave Macmillan

Considers the causes of contemporary disenchantment with politics and makes the case for democratic politics.

Zuckerman, Alan S., 1991, Doing Political Science: An Introduction to Political Analysis,Oxford, Westview Press

A US view which stresses the study of politics as an academic social science.

مواقع إلكترونية:

(See Appendix for more on websites as a resource for students of politics.)

http://www.vts.rdn.ac.uk/tutorial/politician

Internet Politician: online tutorial with many useful links.

http://www.HaveYourSayOnline.net

UK political system for citizenship education.

http://www.apsanet.org

American Political Science Association, includes an explanation of what is political science.

http://www.psr.keele.ac.uk

Richard Kimber's excellent Political Science Resources web page.

http://www.psa.ac.uk/www/default.htm

Political Studies Association (UK) WWW gateway.

http://ipsaportal.unina.it

International Political Science Association portal gives access to, describes and assesses for accessibility and usefulness 'the top 300' international sources on politics.

الفصل الثاني

الأنظمـــــــــــة

هذا الفصل ...

يناقش بالتفصيل نقطة طُرحت في المقدمة وهي أن السياسة نشاطٌ لا يقتصر على الحكومات الوطنية الديموقراطية الليبرالية الحديثة، ووجدنا في الفصل الأول أن السياسة يمكن رؤيتها في النشاط الشخصي ونشاط المنظمات أيضاً_ وتلك نقطة ستُطور لاحقاً بما يخص نقاشاتنا للحركة النسوية، والفوضوية، والبيئة. يحلل هذا الفصل سياسات المجتمعات من دون حكومات رسمية، وأنظمة الحكم في الممالك والإمبراطوريات قبل مناقشة بؤرة السياسة الحديثة، ألا وهي الدولة- الأمة. كما أنه يناقش المدى الذي تشكل فيه التطورات على مستوى ما فوق الدولة تهديداً لهيمنة مثل تلك الدول. وقد استخدم " النظام" السياسي هنا بمعنى فضفاض للإشارة إلى شكل معقد من النشاطات السياسية المتشابكة في المجتمع أو المجتمعات_ كما أنه لا ينطوي على تبني أي نموذج نظام بعينه.

الدول والمجتمعات

لتوضيح حي لفرضية أن السياسة لا تدور فقط حول كيفية حكم الدول، دعنا نناقش حالة المجتمعات من دون دول؛ ونرى إن كان بوسعنا تحديد أي شيء يشبه ما نسميه عادة "السياسة".

هذا يطرح بدوره سؤالاً: ماذا نعني بالدولة؟ في هذه المرحلة، دعنا نتجاهل بعض الحجج الأكاديمية المعقدة ونعتمد تعريفاً مفيداً (الإطار 2.1) من ماكس ويبر [1864- 1920] عالم الاجتماع الليبرالي الألماني.

الإطار 2.1 تعريف لـ "الدولة"

السلطة

منظمة تدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية ضمن رقعة جغرافية محددة".

(ويبر، في Gerth and Mills، 1948: 78)

يعكس هذا التعريف الطريقة التي ربما يرى بها معظم الناس العالم اليوم؛ حيث تُرى الكرة الأرضية على أنها مقسمة إلى سلسلة من المناطق الجغرافية المنفصلة عن بعضها البعض (دول أو أمم)؛ لكل منها حكومة يقر سكانها بسلطتها للحفاظ على النظام فيما بينهم، وبالقوة إن لزم الأمر كملاذ نهائي. وبالطبع، يمكن لهذه الحكومة أن تنقسم إلى مستويات مركزية وإقليمية ومحلية؛ وإلى سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية؛ لكن تُعدّ كل هذه الهيئات نظاماً لاتخاذ القرارات نيابة عن الأمة (أو المجتمع) وللحفاظ على القانون والنظام.

السياسة من دون الدولة: المجتمعات القبلية

هذه صورة سنتفحصها لاحقاً؛ أما الآن، فدعنا نوضح أنه حتى وقت قريب جداً تم "اكتشاف" مجموعات "قبلية" في غابات بابوا غينيا الجديدة والبرازيل تعيش على ما يبدو غير مكترثة بالحكومات التي تدعي تمثيلها في الأمم المتحدة. بالطبع، يمكن تصور مثل هذه المجموعات القبلية على أنها مجرد "دول صغيرة" تقليدية؛ وهي انحراف صغير فقط عن نموذج ويبر. على أية حال، أظهر بشكل مقنع المختصون بعلم الإنسان، الذين يدرسون مجموعات كهذه بالتفصيل، أن المجتمعات القبلية قد تختلف جذرياً عن نموذج الدولة في الحكم.

غالباً ما يتجنب المختصون بعلم الإنسان استخدام كلمة "قبلي" في هذا السياق، لأنها تنطوي على وجهة نظر فوقية تعتبر أن هؤلاء الناس بدائيون_ وهذه ليست نية المؤلفين. إن لدى العديد من هذه المجموعات ثقافات معقدة، ومستويات

عالية من الإنجازات الفنية، وأساليب عيش مثيرة للإعجاب. نستخدم كلمة "قبلي" هنا بوصفها مرادفاً سهل الفهم لما يسميه علماء الإنسان، في أغلب الأحيان، "مجتمعات بسيطة"_ أولئك الذين لديهم ثقافات مشتركة (على سبيل المثال، دين واحد، ولغة واحدة)، وهياكل بنيوية تقوم بأدوار متماثلة (يؤدي معظم الناس أنواعاً صغيرة من الأعمال المتشابهة)، مع تأكيد شديد على صلة الدم والعادات (متشيل، 1959). وتبعاً لـ ويبر، يمكن عدُّ السمة المحددة لمجتمعات كهذه هي الادعاء بانتسابها إلى نسب مشترك.

إن إحدى الطرق التي تختلف فيها هذه المجموعات عن نموذج الدولة في الحكم هي ما يتعلق بالأرض. ومع أن لدى العديد من مثل هذه المجموعات ما يعتبرونه أرضهم، فالبعض الآخر مجرد رُحّل لدرجة أنه لا يمكنهم الادعاء بذلك. ترعى مجموعات مثل مجموعات فولاني في شمال نيجيريا قطعان الماشية في مساحات من الأرض تزرعها جزئياً مجموعات أخرى. كما أن "بوشمان" مجموعات أدغال كالاهاري والمجموعات المشابهة تطوف بشكل واسع الصحارى والغابات التي قد تستخدمها مجموعات أخرى أيضاً. مثل هذه المجموعات تتخيل الحكومة على أنها خاصة ما يصفه علماء الاجتماع بمجموعة النسب_ كل هؤلاء الناس ينحدرون من نسب مشترك أو متزوجون أشخاص كهؤلاء. من هنا تأتي فكرة "أخوة الدم"_ فلكي تصبح عضواً في المجموعة، من الضروري إما أن تتزوج منها وإما أن يتم تبنيك بوصفك عضواً في مجموعة أسرية صغيرة محددة.

على أن الأكثر إثارة للمواطن الغربي الحديث من عدم المبالاة النسبية لدى مجموعات كتلك تجاه فكرة أن الأرض ينبغي أن تخضع لقانون محدد هو غياب أي شيء يشبه تنظيماً حكومياً ثابتاً عند بعضها. ومع أن غياب الزعيم أو المجلس قد لا يعدُّ غريباً جداً في مجموعات صغيرة كبوشمان الكونغ في صحراء كالاهاري (مارشال، 1961)، فإن الأمر يبدو غير قابل للتصديق في مجموعات قد يصل تعدادها إلى مليون فرد أو يزيد كما عند قبائل تيف في مرحلة ما قبل الاستعمار في نيجيريا (بوهنّان، 1965).

كيف يمكن تجنب المؤسسات السياسية المركزية في مثل هذه المجتمعات؟ يقع أحد التفاسير في الموقف من القانون الموجود في معظم المجتمعات القبلية. تميل المجتمعات الغربية (متبعة في ذلك القانوني الإنجليزي أوستن في القرن التاسع عشر) لرؤية القانون على أنه خلق هيئة تشريعية تمثيلية ذات سيادة. في حين ترى المجتمعات القبلية القانون بوصفه جزءاً من أسلوب الحياة يتوارث من جيل إلى آخر. وبالتالي، فإن الناس الأحياء يفسرون فقط ويطبقون سلطة الأجداد، ولا حاجة ماسة لهيئة تشريعية. من الواضح أن وجهة نظر كهذه ممكنة فقط في مجتمعات مستقرة نسبياً _ مع أن التمرد، كما يوضح غلوكمان (1965)، ضد أولئك الذين يفسرون القانون ممكن تماماً في مثل هذا النظام. ما لا يمكن تصوره هو العملية الجذرية التي تقضي باستبدال قوانين موجودة بأخرى جديدة. إن تحجر مثل هذا النظام يمكن المبالغة فيه بسهولة لأنه من الممكن، عملياً، كما هو شأن القانون الإنجليزي العام، إعادة تفسير القوانين القديمة في ظروف جديدة أو تجاهلها بهدوء بحجة أنها لم تعد مناسبة البتة.

ولكن ألا يستدعي تطبيق القانون وحماية المجموعة حكومة مركزية؟ إن مثال قبائل التيف يقترح طريقة واحدة للالتفاف على ذلك. إنهم فعّلوا ما يسميه علماء الإنسان "نظام النسب الأقرب فالأبعد". ويعني ذلك أساساً أن موقع كل عضو في التيف تحكمه صلة النسب التي ينتمي إليها _ أي: تتبع صلة نسبه بمؤسس المجموعة "التيف". وهذا لا يعني أنه بقدر ما تكون قريباً بصلة الدم من مؤسس القبيلة تكون أهميتك أكبر _ لأنه لا توجد هنا عائلة مالكة لأن الجميع يعتقدون أنهم ينتمون دماً للمصدر/الجد نفسه. وبالتالي، إن كل تيفي مساو للآخر، وما يحكم هنا هو المساواة الصارمة. لكن في أي نزاع، يتوقع من الناس الذين ينتمون لفخذ القبيلة نفسه أن يساندوا بعضهم بعضاً؛ وبالطبع، لو تعرض تيفي لاعتداء من غير تيفي، يتوقع من كل التيفيين الوقوف معه ضد غير التيفيين إن لزم الأمر. ولو حدث شجار أو قتال بين أفراد التيف أنفسهم، يتوقع منك الوقوف مع من تكون أقرب إليهم دماً في القبيلة. [ما يعرف بالعربية المحلية: أنا وأخي على ابن عمي؛ وأنا وابن عمي على الغريب، المترجم].

يبدو أن مثل هذا النظام يشجع فقط على الصراع والفوضى. فلو كان بإمكان كل فرد الاعتماد على حشد من المساندين في أي صراع مع الآخرين، ألا تكون الصراعات هي نمط الحياة السائد عندهم؟ خاصة عندما لا يكون هناك زعماء قبليون دائمون أو رؤساء معترف بهم من أفراد القبيلة (بالمعنى المفهوم عادة). مع ذلك، يبدو بالحقيقة أن النظام قد عمل جيداً بالممارسة. أحد أسباب هذا هو وجود إجماع كبير على العادات (القوانين) التي ينبغي تطبيقها. ولم تكن النزاعات موضع عنف أو حرب تلقائياً؛ بل يتم حلها عبر اجتماعات (أو مجالس شعبية) أولئك المعنيين، بالمعنى الأعم عند التيف. إذ بعد قدر معين من المظاهر العنيفة تقريباً، العادة هي أن للكل الحق في طرح ما يراه حول الجوانب الصحيحة والخاطئة في النزاع؛ كما يساعد الأقرباء الأطراف المظلومة على شرح مواقفها. بعدها تتم محاولة تقديم حل للنزاع عبر التوسط بين الطرفين. إن لم يتم الوصول إلى حل، تبقى المجموعتان في حالة حرب حتى يتم الوصول إلى حل.

في مثل هذه الحال، يتم التشجيع على المساومة والمصالحة بدلاً من التنفيذ التلقائي للقانون. فقد لا يشعر الكثيرون من كلا الطرفين بالإهانة المريرة حيال (لنقل) حالة زنا مزعومة، أو الإخفاق في دفع مهر، أو كلمات قيلت في شجار سكارى؛ لكن سيشعر كل فرد بمرارة شديدة إن لم يكن فخذ القبيلة الآخر في القرية مستعداً للتعاون في رحلة الصيد القادمة أو جمع المحصول القادم. ثمة موقف تلطيفي إضافي قد يخفف من أي نزعة لدفع النزاع بعيداً ألا وهو التفكير بأنك قد تكون بحاجة ماسة لخصومك في حال حدوث نزاع أكبر مع أفراد بعيدين عنك دماً من التيف في وقت لاحق مستقبلاً.

إن قبائل التيف هي مجرد مثال واحد عن عدة مجتمعات قبلية وجدت بدون مؤسسات حكومية مركزية. وقد استخدم العديد منها نوعاً من المزيج المركب من "الإقطاع" وأنظمة المصالحة غير الرسمية التي يمارسونها. إضافة لذلك، يمكن حل النزاعات باللجوء إلى الكهنة مثل الكاهن المشهور عند قدامى الإغريق في ديلفي التي تحل فيها النزاعات باستخدام علامات سحرية ناتجة عن

الأضاحي. وربما كان الغموض الذي يكتنف بعض هذه الآراء وسيلة سياسية معقولة من جانب الكاهن أو الوسيط أو رجل الطب لتجنب الظهور بأنه يقف مع أحد الطرفين، ولتشجيع الوصول إلى اتفاق عن طريق التفاوض.

مارست مجتمعات أخرى تقسيماً للوظائف على أساس "معدل العمر"، يقوم فيه المسنون، على سبيل المثال، مجتمعين بتدبر الأمور مع الآلهة؛ في حين تشكل مجموعة عمرية أخرى من الذكور قادة الصيد؛ وتقوم أكبر النساء سناً بممارسة الطب، وهكذا دواليك. وفي بعض الجماعات، قد تناط الوظائف الهامة المتصلة بالحرب والقانون والنظام، أو السحر بجمعيات سرية أو ذات لقب؛ ينبغي اكتساب العضوية فيها إما بإقامة ولائم للأعضاء الموجودين الآن، أو الخضوع لشعائر انتساب أولية، وتنفيذ أدوار أقل أهمية في مرحلة التدريب. وفي مثل هذه المجتمعات، فإن المهارة في السحر أو الحرب قد تكافأ بالترقية "على أساس الاستحقاق"، أو قد تعتمد الترقية على الأقدمية.

وقد تعتمد السلطة في مثل هذه المجتمعات على عدد متنوع من الأسس_ الاشتهار بالحكمة في فض النزاعات، أو المعرفة بأنواع العلاجات التقليدية للأمراض، أو البراعة كقائد حربي، أو مجرد أن يكون الشخص جداً لأسرة كبيرة جداً (في المجتمعات التي تسمح بتعدد الزوجات). وقد يُعرف الأشخاص الذين يتمتعون بهذه السلطة بلقب يترجم إلى الإنجليزية بـ "الرئيس/الزعيم"_ إلا إن سلطاتهم غالباً ما تكون أقل بكثير من السلطة المطلقة عند الطغاة كما تصورها العديد من الكتاب الغربيين الأوائل حول الموضوع. (بالطبع، يتمتع الزعماء في بعض المجتمعات القبلية بما يمكن اعتباره سلطة "مطلقة"؛ على سبيل المثال، الزعيم شاكا وهو زعيم لقبائل الزولو في القرن التاسع عشر الذي أمر كتائب كاملة من رجاله بالانتحار إثباتاً لسلطته المطلقة.)

هناك، إذاً، في "مجتمعات اللادولة" القبلية هذه قانون وليس فوضى (لا توجد هناك ضمانات للقانون والنظام بالمعنى السائد للكلمة)؛ وبشكل مشابه، تتخذ القرارات الجماعية حول الدفاع عن النفس، والتعاون الاقتصادي_ إنما بطريقة لا

مركزية. ويؤكد العديد من أعضاء هذه المجتمعات أن النشاطات الجماعية تحدث على المستوى الروحاني أيضاً. باختصار، تستمر الحياة، وتزدهر على ما يبدو من دون الدولة وآلياتها المرافقة المؤلفة من جيوش محترفة، وموظفين بيروقراطيين، وسجون وما شابه.

بالنتيجة، ليس مدهشاً أن بعض المفكرين المعاصرين_ الفوضويين بالمعنى التقني للكلمة_ قالوا إن الشيء نفسه ممكن في السياق المعاصر. ولسوف نتفحص وجهات نظرهم بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث. على أية حال، من المفيد، أولاً، البحث في مثال آخر عما يمكن وصفه بـ "السياسة من دون دولة"، مع أن هذا المثال ربما يمثل حالة أكثر إثارة للجدل.

النظام الإقطاعي

المثال الثاني هذا هو النظام الإقطاعي_ خاصة كما مورس في أوروبا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر_ مع أنه كان موجوداً في أصقاع أخرى من العالم كما في اليابان قبل الحقبة الحديثة (ريستشور، 1956؛ براور وإيسنستادت، 1968). والنظام الإقطاعي الأوربي مثير للاهتمام ربما لأنه "قريب من موطننا" بالنسبة للقراء الأوربيين المعاصرين؛ ويظهر أن الدولة كما نفهمها هي اختراع أحدث مما قد تصوره البعض. وقد يوحي أيضاً ببعض العبر الخاصة بمستقبل أوروبا.

عند النظرة الأولى، كانت أوروبا الإقطاعية مليئة بالدول، وأشباه الدول؛ أكثر منها بلا دولة. ألم تكن إنجلترا وفرنسا وبولندا والدول الأخرى المعروفة موجودة مسبقاً في هذه الفترة_ مصحوبة على نحو لا يمكن إنكاره بـ"لاعبين" إضافيين على المشهد الدولي مثل بيرغندي وساكسونيا والبندقية؟ ويبدو أن ظهور الملوك والدوقات والدوجات [القاضي الأول في جمهوريتي البندقية وجنوا] في المشهد كان يشير إلى تواجد مؤسسات مركزية قوية لاتخاذ القرارات في هذه الأراضي. إلا أن تشابه الأسماء مع المؤسسات والمقاطعات في فترات لاحقة قد

يكون مضللا تماماً. كما أصبح واضحاً بسرعة خارج إنجلترا وفرنسا، على وجه الخصوص، أن فكرة وجود عدد من المقاطعات يتمتع كل منها بحقه المستقل في الحكم والتشريع أمر غير مناسب البتة.

كان ذلك أشد وضوحاً في المنطقة التي تعتبر اليوم ألمانيا فيما سمي بشكل مضلل الإمبراطورية الرومانية المقدسة (وقد وصفها فولتير [1694- 1778] (1756: الفصل 120) بدقة بأنها ليست "مقدسة"، ولا "رومانية"، ولا "إمبراطورية"). تخفت الإمبراطورية وراء مجموعة من السلطات المختلطة؛ فيما كان "الإمبراطور الروماني المقدس" الحاكم الاسمي المطلق لخليط من الممالك والدوقيات والإسقفيات ذات السيادة، والمدن المستقلة أو الداخلة في اتحادات وما شابه ذلك. وكانت سلطاته على كل منها مختلفة وغير محددة بشكل دقيق؛ كما كان لرؤساء بعض هذه المقاطعات السلطة لانتقاء خليفة الإمبراطور. بينما ادعت الكنيسة الكاثوليكية، في شخص البابا، السلطة على الإمبراطور و"أتباعه" (أولئك الذين أقسموا الولاء له)، وقد عُدّ هؤلاء في وقت لاحق ذوي امتيازات "ذات سيادة". وبالمثل ادعت الكنيسة السلطة القضائية الحصرية على رجال الدين، وكثير من الأمور المتعلقة بقوانين الأسرة_ إضافة لحقوق الرقابة، وفرض "ضرائب" كهنية منفصلة. وفي بعض الحالات، حكم متنفذون من الممالك المستقلة كما في فرنسا وإسبانيا مقاطعات ضمن الإمبراطورية بصفتهم أتباع الإمبراطور أو "حاكم" آخر. كما يمكن رؤية أشكال أخرى من الارتباك في العلاقات بين ملك إنجلترا بوصفه دوق نورماندي وملك فرنسا.

وكان تطبيق القانون والدفاع موضوعاً لخليط من الحقوق والامتيازات، وذلك نتيجة علاقات شخصية هرمية بين اللوردات والأتباع الإقطاعيين. وكان كل تابع إقطاعي، بدوره، سيداً على مجموعة أضعف من الأرستقراطيين، إلى أن يصل واحدهم إلى مستوى الفارس العادي في عزبته. وعلى المستوى الأرستقراطي، كانت فكرة ملكية الأرض لا تتضمن شيئاً قريباً من فكرة التملك الحديثة؛ بل ربما أكثر لتشمل فكرة الحكم. ففي فترة الحكم

الإقطاعي المبكرة، كان من الممكن، من حيث المبدأ، الاحتفاظ بالأرض فقط من قبل أولئك المستعدين لإدارتها؛ بل والأهم الدفاع عنها. بالتالي، لم يستطع الاحتفاظ بالأرض سوى الرجال الأقوياء المحاربين. فلو منح الملك، على سبيل المثال، قطعة أرض لدوق، فإن الطريقة الوحيدة التي يأمل الدوق من خلالها الاحتفاظ بها هي التعاقد الفرعي مع مجموعة من الإرلات والكونتات لإدارتها والدفاع عنها. وسيضمن كل إيرل أو كونت، بدوره، ولاء الفرسان للإشراف على عزبات بعينها، أو قرى محصنة.

تتمثل إحدى نتائج ذلك، منطقياً، بأن يحدث تداخل في حقوق التشريع والقضاء وذلك لأن المنطقة نفسها ستكون تحت سيطرة (في مثالنا) ملك ودوق وكونت وفارس. وبدون شك أيضاً، ستدعي الكنيسة أن لها سلطة قضائية في بعض الحالات. لذلك كان شائعاً بالنسبة لهذه القضايا أن يقوم اللوردات المتعبون بمنح سلطة الحكم في القضايا التجارية لمجالس البلدات وفق مواثيق_ بعض بنودها مازالت تحتفظ به بعض مجالس بريطانيا وتحاول تطبيقه.

عملياً، كان اللوردات يهتمون أساساً بالقضايا المتعلقة بالرسوم الإقطاعية_ ما يساوي الضرائب والإيجارات الحديثة التي تدفع أساساً على شكل خدمات عمل. في كثير من الأحيان، ربما كان اللورد يعود بأصوله إلى جزء مختلف من أوربا؛ أي يكون منعزلاً لغوياً وثقافياً عن عبيده_ وبالتالي، غالباً ما يفضل اللوردات البحث عن العدالة عبر قنوات محلية غير رسمية. وغالباً ما تم بين اللوردات تفادي اللجوء إلى القضاء عبر محكمة قانونية لصالح حكم بالمبارزة أو بتتبع القتلة أو المطالبين بالثأر الأمر الذي يمكن أن يعمل بطرق مشابهة جداً للنظام الموصوف آنفاً بما يتعلق بقبائل التيف (بلوخ، 1961).

وهكذا، نجد من الواضح أنه في فترة النظام الإقطاعي، كما هي الحال في مجتمعات اللادولة القبلية، يمكن حل الصراعات الناتجة عن تخصيص الموارد؛ ويمكن للتجمعات السكانية أن تتخذ قرارات بما يتعلق بأمنها ورخائها الاقتصادي؛ لكن لم تكن هناك آلية دولة فعالة ومركزية لتنفيذ تلك القرارات.

دول من دون أمم: ممالك

في مرحلة لاحقة من التاريخ الأوربي، تطورت بعض الإقطاعيات المعينة خلال عدة قرون لتصبح شيئاً أشبه ما يكون بالدولة الحديثة. إذ ظهرت ممالك بحدود مميزة، ضمنها ادعت السلطات المركزية السلطة الحصرية، كما ظهرت أنظمة قضائية معقدة مع حق اللجوء من المحاكم المحلية إلى محاكم المركز، ونظام جباية منفصل عن الأجور التي تدفع إلى أصحاب الأراضي؛ وفي بعض الحالات، هيئات تشريعية تمثيلية. إن جزءاً من الانجذاب للحركة الإصلاحية البروتستانتية بالنسبة للأمراء تمثّل في فرصة توكيد سيطرتهم القانونية على مسائل مثل قوانين الأسرة التي كانت مسبقاً من اختصاص الكنيسة؛ والاستيلاء على ممتلكات الكنيسة لصالحهم أو منحها لأتباعهم. ومثال هنري الثامن في هذه القضايا اقترن بظواهر مماثلة في بلدان مثل السويد؛ كما أن ملوكاً كاثوليكيين، مثل لويس الرابع عشر بدأوا توكيد سيطرتهم على الأنظمة الدينية؛ والتفاوض على مزيد من التأثير على الكنيسة في بلادهم.

من حيث الجوهر، فإن مؤسسات سياسية شبيهة بهذه الممالك وُجدت أيضاً في أصقاع مختلفة من العالم. فعلى سبيل المثال، وفيما يعرف الآن بنيجيريا، في الفترة نفسها تقريباً، من المحتمل على ما يبدو أن ممالك كبيرة وجدت في بنين و يوروبالاند (أويو) وهوسالاند (كانو، إلخ...)؛ في حين وجدت ممالك تعود لفترات أقدم من ذلك بكثير في الهند وأمريكا الوسطى.

يمكن اعتبار المملكة تحديداً مثالاً على سياسة سلالة ملكية حاكمة؛ أي، أنها حكومة عائلة أكثر منها حكومة ترأسها شخصيات فردية. ذلك يعني، عادة، في الأمثلة الأوربية أن الدولة كانت برمتها تعد ملكية لعائلة واحدة بغض النظر عن المعنى الجغرافي أو الأصول العرقية أو القومية. على هذا النحو نجد أن المملكة المتحدة الحديثة تضم اسكوتلندة وويلز وأجزاء من أيرلندا، إضافة لجزر القناة الفاصلة بينها وبين فرنسا لأن ملوك إنجلترا ورثوا هذه المناطق عن دوقية نورماندي، وخلفوا أجدادهم في عرش اسكوتلندة المستقل، أو احتلوا

الأراضي المجاورة. لم تكن المملكة موحدة بروابط لغوية أو ثقافية أو دينية. وغالباً، ما كان يتوقع من أعضاء آخرين من العائلة أن يلعبوا دوراً أساسياً في الحكم_ حيث تحكم الملكات بغياب الملوك، ويلقب أكبر أولاد العرش الإنجليزي بلقب أمير ويلز. وبشكل مشابه، كانت كل من بلجيكا وهولندا تعتبر ممتلكات للعائلة الملكية الإسبانية. فيما يمكن ضمن العائلة الملكية، أن تحصل منافسات على من سيخلف الملك الموجود، وقد كان الصراع بين الداعمين الشباب للوريث، والمستشارين القدامى للملك هو النمط السائد تقريباً.

في الأمثلة الإفريقية، التي ذكرت، اتخذ دور العائلة أشكالاً مختلفة تماماً. فضمن سياق تعدد الزوجات، كان هناك مجال أوسع للنزاع على الخلافة. وأكثر أشكال الصراع عنفاً تلك التي كانت في زولولاند حيث كان من المعتاد أن يقوم الملك بإعدام أي أخ له لا يسارع طوعاً لاختيار منفاه (ليمارشاند، 1977). وفي ممالك يوروبا، كانت أزمة الخلافة تتعلق بأن يقوم "صناع الملك" باختيار الوريث بين صفوف عدد من العائلات الأميرية التي كانت كل منها تقدم ملكاً بدورها.

هذه الأنظمة السياسية الملكية كانت تشترك بصفة سياسة "البلاط"؛ بمعنى أن إدارة شؤون العائلة المالكة وممتلكاتها لا تنفصل عن إدارة المملكة بشكل عام. وعادة ما يكون مركز القوة في مثل هذه الأنظمة أساساً عند أولئك الذين تكون كلمتهم مسموعة عند الملك بغض النظر عن مواقعهم الرسمية. وقد يشمل ذلك خليلة الملك، والكاهن أو حتى مزين شعره. تُدار السياسة في مثل هذه الأنظمة أساساً بإجماع عام على قيم أساسية (الخاصة بالقبيلة أو الطبقة الأرستقراطية الحاكمة). وهناك تأكيد على ترقية الفرد من خلال المحسوبية؛ إذ تكافئ شخصية متنفذة أتباعها ومناصريها بمنافع مستمدة من سيطرتها أو تأثيرها في الحكومة، الأمر الذي قد يعدُّ فساداً في ديمقراطية معاصرة.

غالباً ما يفترض أن الدولة الملكية هي دولة "استبدادية" لأن إرادة الملك هي القول الفصل في نهاية المطاف. إلا أن ذلك قد لا يكون وصفاً دقيقاً في الواقع.

أولاً، غالباً ما يكون موقع الملك موقعاً تقليدياً. والتقاليد نفسها التي تضع الملك في موقعه غالباً ما تضع قيوداً محددة على ممارسته لسلطته. فقد ينظر إلى الملك كشخصية مقدسة ومحمية من السماء؛ مع ذلك، هذا يتضمن أن عليه احترام مشاعر الشعب الدينية. ويتم التعبير عن ذلك بسلطات دينية _ الأساقفة وكبار القساوسة، أو المجمع الكنسي_ الذين يُعتبرون شرعيين وعلى قدر من الأهمية ضمن مجالاتهم كما هي حال الملك في موقعه. والمثال الجيد عن نوع القيود التي يمكن أن تطبق هو النظر في مجال الضرائب المهم. ففي الممالك الإفريقية التي ذكرت، كان ملوك الهوسة مخولين تقليدياً بجباية الضرائب؛ لكن لم يكن بوسع ملوك يوروبا إلا الاعتماد على مستوى تقليدي محدد من العطاءات في مناسبات معينة. حتى أن أقوى الملوك الإنجليز كانوا بحاجة لموافقة مجلسي البرلمان، خاصة مجلس العموم، على جباية الضرائب_ مع أنه ربما كان بوسعهم التلاعب بأغلبية لا يستهان بها عبر استخدام الولاءات والمحسوبيات.

كما أن القيود على سلطة الملك كانت تتضمن الافتقار إلى آلية إدارية متطورة قوية، خاصة على المستوى المحلي؛ وبالتالي، ربما كان على الملك إقناع النبلاء/ رؤساء القبائل، والمجالس البلدية على التعاون معه. كما أن القدرة السياسية لمن يحتل كرسي الملك كانت موضوعاً هاماً. فعندما يصعد الصغار إلى كرسي الملك، قد يصبح ذلك النظام، بالنتيجة، حكومة من لجنة من أعضاء البلاط المهمين؛ في حين يصبح، بسهولة، رئيس الوزراء عند ملك كسول أو أخرق شخصية نافذة جداً. ففي الحالة اليابانية، كان الشوغون أو رئيس الوزراء القوة المؤثرة جداً لعدة قرون؛ بشكل أصبح، بدوره، موقعاً يورث توريثاً.

ومع أن الممالك من النوع الذي وصف للتو نادرة الآن؛ إلا أنها ليست منقرضة (على سبيل المثال، الكويت ونيبال والسعودية) وهيمنة هذا النوع من التنظيم السياسي، لعدة قرون، في أصقاع مختلفة من العالم لهو تحذير من افتراض أن أشكال الدولة المعاصرة شيء حتمي. علاوة على ذلك، فإن المفاهيم التي استقدمناها هنا، مثل الولاء السياسي، وسياسة البلاط، مازالت ممكنة

التطبيق في الأنظمة السياسية المعاصرة؛ خذ على سبيل المثال، البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغن؛ حيث يزعم البعض أن منجِّم زوجة رئيس المدير التنفيذي فيه كان مؤثراً جداً.

دول من دون أمم: إمبراطوريات

ربما يظل مفهوم الإمبراطورية أكثر بعداً عن التجربة المعاصرة في أشكال الحكم؛ مع ذلك، فإنه شكل من أشكال الحكم هيمن على أصقاع كبيرة من الكرة الأرضية لآلاف السنين. الأمثلة الأكثر شهرة التي سنركز عليها بداية هي الإمبراطوريات القديمة في الصين وروما. لكن يمكن العثور على بنى مشابهة في الهند (على سبيل المثال، إمبراطورية المغول) وفي إفريقيا (مصر ومالي) وفي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية (على سبيل المثال، الأزتيك). كما ينبغي ألا ننسى، حديثاً جداً، أن كل أمة من الأمم الأوربية حاولت تأسيس إمبراطوريات استعمارية في أفريقيا، وآسيا والأمريكيتين؛ في حين يمكن اتهام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق بامتلاكهما ممتلكات استعمارية تحت أسماء أخرى.

ومن المغري، لكن ليس غير المضلل على الإطلاق، أن نعزو طول بقاء العديد من الإمبراطوريات إلى القوة العسكرية لدولة قوية وكبيرة محاطة بعدد من الدول الأصغر كثيراً، أو أشباه الدول القبلية. ومع أنه يمكن للإمبراطوريات أن تبنى لفترة وجيزة على أساس التفوق العسكري وحده، كما كان حال ألكسندر العظيم ربما؛ إلا أن الأمثلة التي عاشت لفترات أطول لا يمكن عزوها إلى الحجم فقط، بل أيضاً إلى مزايا ثقافة "متحضرة" بالمعنى الحرفي لمجتمع يتمركز في مراكز حضارية كبيرة نسبياً تضم أشخاصاً متخصصين وفروا مزايا تقنية وتنظيمية للإمبراطورية. إن الأبهة والشعور بالفخر المرتبط بالعيش في مثل هذه الأنظمة قد يساعدها على البقاء. ومن المؤكد أن المجموعات الحاكمة في الإمبراطوريات الصينية، والرومانية والبريطانية كانت مقتنعة تماماً بتفوق ميراثها الثقافي؛ كما نقلت تلك الإيديولوجية بنجاح للعديد من أتباعها وجيرانها.

على أية حال، لم يمنع ذلك الاعتقاد الراسخ مثل تلك الأنظمة من تبني بعض السمات المفيدة للمجتمعات المجاورة والتكيف معها.

إن تاريخ الصين جدير بالملاحظة في هذا الخصوص بسبب الطريقة التي خضعت فيها الإمبراطورية عسكرياً في كثير من الأحيان للقبائل المحاربة القاطنة في أطراف الإمبراطورية. مع ذلك، يصبح المنتصرون، في كل مرة، مجرد مجموعة حاكمة جديدة تدير نظاماً سياسياً مماثلاً تماماً للنظام الذي هزموه (إبيرهارد، 1977). كما أن تكيف الرومان توضحه تماماً تفاعلاتهم مع الحضارة الإغريقية في الفترات الأولى والتحول من الإمبراطورية الكلاسيكية التي مركزها روما إلى الإمبراطورية البيزنطية المسيحية التي مركزها القسطنطينية. ثمة سمة حيوية واحدة لدى مثل تلك الأنظمة ألا وهي الطريقة التي ينبغي فيها على الحكام أن يكونوا مستعدين للتسامح مع التنوع الديني، والثقافي، واللغوي شريطة أن يكون الناس جاهزين للقيام بالتنازلات السياسية الضرورية التي تتطلبها حاجات الإمبراطورية الأساسية.

اتسمت مثل هذه الإمبراطوريات، بشكل عام، بتطوير نظام نقدي مكثف مكّن من تبادلات اقتصادية معقدة عبر مسافات طويلة. تلك المسافات نفسها تطلبت وسائل اتصال فعالة بين "الموظفين المدنيين" في الإمبراطورية الذين كان عليهم أيضاً العمل سوية بطريقة منسقة. ولا يمكن للإمبراطورية البقاء عسكرياً إلا بتطوير مصادرها العسكرية عبر مسافات طويلة والوصول بها إلى حدها المثالي. وبالتالي، أصبحت القراءة والكتابة، والأجهزة البيروقراطية، إضافة لشبكة الطرق الجيدة (أو الأسطول البحري)، والجنود المحترفين ضرورة.

يعتبر الموظفون الكبار الصينيون مثالاً جيداً على العديد من هذه المواضيع (غيرث وميل، 1948: الفصلان الثامن والثامن عشر). فقد كانت الصين موحدة لعدة قرون بنظام إداري هرمي من الموظفين الكبار الذين يصلون البلاط بالمناطق الريفية؛ والذين كان عليهم النجاح باختبارات في جوانب المعرفة العامة الأساسية التي كانت تتركز على نصوص أدبية وتاريخية؛ وكانت تهتم أساساً بتطوير

نبلاء مثقفين وبمعرفة جيدة بالطقوس العامة. وكان ينظر إلى الحكومة الجيدة بصورة رئيسية طبقاً للاستقرار السياسي وليس التقدم الاقتصادي والاجتماعي. على الرغم من ذلك، يشدد بعض الكتاب على دور البيروقراطية الصينية في تنظيم أنظمة المياه والصرف الصحي في الصين؛ تماماً مثلما خدم الكهنة المصريون الفرعون، وقدموا الأضاحي، وتحكموا بمياه النيل عبر نظام تصريف معقد (ويتفوغل، 1957: 17- 18، 26- 27). لكن بغض النظر عن فائدة الخدمات التي قدموها، من الواضح أن تماسك النظام تم إلى حد كبير بمساعدة الأصول المشتركة والمعرفة والمواقف لهؤلاء الإداريين الذين كانوا من أوائل ممن يمكن وصفهم إلى حد معقول بـ " البيروقراطيين" (راجع الفصل 8).

هناك نقطة أخيرة تستحق التوكيد وتتعلق بالمقارنة بين مواقف الإمبراطوريات القديمة وإمبراطوريات القرنين التاسع عشر والعشرين الأوربية الاستعمارية تجاه رعاياهم. أساساً، يمكن تلخيص ذلك بكلمة بشعة واحدة- العنصرية. فقد اعتمدت الإمبراطوريات الأوربية بشكل متزايد على دولة متحضرة أساسية ادعت أنها أمة وغالباً ديموقراطية. أما الإمبراطورية فكانت منطقة منفصلة من المستعمرات يمكن تبرير اعتمادها على المنطقة المتحضرة فقط بالادعاء بعجز سكانها عن حكم أنفسهم. وقد أسيء استخدام مكتشفات علماء الإناسة في القرن التاسع عشر لتبرير عقيدة الدونية العرقية أو الثقافية للناس "الملونين" مقارنة بالعرق "الأبيض". نظرياً، قد لا تذهب المواقف الرسمية إلى حد الادعاء بالدونية الدائمة لأولئك المحكومين. حيث اعتمدت السياسة البريطانية أساساً على تهيئة المستعمرات لوضع الحكم الذاتي (دول الكومنويلث، كما في المستعمرات البيضاء السابقة في أستراليا ونيوزيلندا وكندا)؛ في حين كان الفرنسيون، على سبيل المثال، أكثر استعداداً لمنح حقوق متساوية للسكان الأصليين إن هم تشربوا الثقافة الفرنسية وتصرفوا كفرنسيين سود. على أية حال، ربما كانت وجهة النظر النازية عن الدونية الدائمة عند الأعراق "غير الآرية" تعكس ممارسة المستوطنين الاستعماريين الأوربيين بدقة

أكبر خلال معظم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وما شبه الإبادة الجماعية للسكان الأصليين في تازمانيا وعقيدة مستعمري جنوب إفريقيا في التفرقة العنصرية إلا أمثلة متطرفة عن هذه المواقف قيد العمل.

بالمقارنة مع ذلك، قصر الصينيون إمبراطوريتهم أساساً على المجموعات التي يمكنها تشرّب أسلوب الصينيين في الحياة؛ مع أنهم كانوا يعتبرون المجموعات خارج الإمبراطورية أدنى منهم ثقافياً وعرقياً. كما وسع الرومان المواطنة الرومانية لتشمل عدداً من المراكز المتحضرة الأخرى؛ ولم تقم بأي تمييز منتظم بين الإيطاليين، والإغريق، ومواطني الإمبراطورية من الأفارقة.

الأمم والدول

لقد اعتمدنا مسبقاً، على لسان ويبر، تعريف الدولة بأنها منظمة "تدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية ضمن رقعة جغرافية محددة". كما اقترحنا أن نموذج الحكم والدولة الذي قد يوحي به ذلك_ أي عالم تسيطر عليه "دول- أمم" ذات سيادة_ هو نموذج جديد نسبياً وخاضع للنقاش. لم تبدُ أوربا على هذا الشكل إلا بعد عام 1919، إثر معاهدة فرساي. ولم تقترب إفريقيا من هذا النموذج إلا في ستينيات القرن العشرين. كما كان واضحاً أن دولاً أمثال المملكة المتحدة (كما رأينا مسبقاً) والاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة هي (أو كانت) متعددة الجنسيات. وتبقى منطقة القطب الجنوبي موضوع ادعاءات متصارعة (متجمدة !) على حق حكمها.

في الفصل الخامس سنتفحص أسئلة تتعلق بالهوية العرقية والقومية بمزيد من التفصيل؛ لكن يجدر أن نذكر هنا أن علاقة الند للند بين الدول ومفهوم "القومية" غير الملتبس أمر صعب المنال أو مستحيل الوجود. وبالتالي، حتى فرنسا، التي تعتبر إحدى الدول المؤسسة لهذه العقيدة مازالت تواجه هويات إقليمية كما في بريتون والباسك؛ التي يفضل بعضها وجوداً مستقلاً. وبالمقابل، تحتوي كل من سويسرا وبلجيكا وكندا أقليات كبيرة من الفرنسيين وهو ما يعقد من هويتها

القومية. ولا تمثل هذه أمثلة منعزلة ـ فكل دولة إفريقية عملياً هي بشكل أو بآخر نتاج رسم خطوط عشوائية على الخريطة في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، تضم نيجيريا الحديثة ثلاث مجموعات سكانية أساسية ـ والعديد من الأقليات ـ فيما توجد مجموعتان من المجموعات الثلاث الأساسية ـ يوروبا والهوسة ـ بأعداد ضخمة في الدول المجاورة.

الدولة الأمة والسيادة

مع أنه يصعب وجود الأمة الدولة عملياً، فإن النظرية المهيمنة اليوم عن الدولة، كما تضمنه مفهوم الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي "الدولة ذات السيادة". ترتكز شرعية الدول أساساً على فكرة أن لكل أمة حق تقرير المصير. وبالتالي، يُنظر إلى شعب دولة بوصفه موافقاً على تأسيس حكومة تسوسه وتدعم نظاماً من القوانين يتناسب مع ثقافته وتقاليده. تصدرت هذه الفكرة التاريخ البشري بوضوح لكن فقط مع اندلاع كل من الثورتين الفرنسية والأمريكية في نهاية القرن الثامن عشر.

يمكن لنموذج الحكومة الذي تتخذ فيه الأمة القرارات عبر آلية الدولة أن يكون مفيداً في تبرير تأسيس أنظمة ديمقراطية ذات حكم مقابل حكم الأجنبي أو الفرد المطلق. وعلى نحو قابل للنقاش فقد أصبح ذلك عائقاً أمام فهم طريقة عمل الدولة الديمقراطية الليبرالية المعقدة الحديثة، التي تنقسم عادة إلى سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، ومستويات حكم مركزية ومحلية وإقليمية. كما يمكن اعتبار نتيجة العمل المؤسساتي لهذه المؤسسات الحكومية المحددة قرار "الأمة". لكن غالباً ما يقدم تبسيط مفرط، على أية حال، هو أن عنصراً مفرداً في البنية المؤسساتية هو الهيئة التي تجسد إرادة الأمة. ففي التراث الفرنسي، كانت هناك دائماً نزعة لاعتبار الجمعية الوطنية هي تلك الهيئة. أما التراث السوفييتي، فقد كان يحتل الحزب الشيوعي فيه مكانة مماثلة. لكن في التراث الليبرالي، التمييز بين الحكومة في الوقت الحاضر والدولة ـ بين المعارضة والخيانة ـ هو تمييز واضح وحيوي.

السياسة بين الدول

إذا ما تصورنا العالم طبقاً لنموذج الدولة- الأمة الذي وصفناه سابقاً؛ عندها ستبدو السياسة الدولية أشبه بسياسات مجتمعات لا دول لها أكثر منها سياسات داخلية للدول. أي: هناك شيء يسمى القانون الدولي؛ ولكن ما من سلطة نهائية لتنفيذه أو تفسيره أو تغييره. ومع أنه يمكن النظر إلى الأمم المتحدة على أنها من حيث المبدأ حكومة/ هيئة تشريعية عالمية؛ إلا أنها اليوم تعتمد على النظرية القائلة إن الدول منفردة تمتلك حق "السيادة"؛ وهي صاحبة القول الفصل حيال ما يجري ضمن حدودها الجغرافية. وإن قوى كل المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، تبقى مرهونة بموافقة الدول على إبرام اتفاقيات تخولها التصرف ضمن أراضيها.

بالتالي، يمكن عدُّ السياسات على المستوى الدولي معتمدةً على الحلول الوسط والمفاوضات أكثر من اعتمادها على قرار ملزم تتخذه هيئات تمثيلية. من الناحية القانونية، موناكو ذات سيادة شأنها شأن الولايات المتحدة؛ وكلتاهما حرة في اللجوء إلى القوة كملاذ أخير لحماية مصالحها القومية؛ والتنصل من الالتزامات الناتجة عن الاتفاقيات الدولية. أما في الممارسة السياسية، فمن الواضح أن الدول الأصغر التي ليس لديها من القدرة العسكرية والمصادر الطبيعية ما يدعم مساوماتها، فهي أكثر اعتماداً على احترام ذلك الجانب الذي ربما كان وهمياً من القانون الدولي والتزامات الاتفاقيات. من وجهة نظر دراسة السياسة، تقدم العلاقات الدولية تحدياً خاصاً؛ لأن عمليات اتخاذ القرار غالباً ما تكون أكثر غموضاً حتى مما هي عليه الحال على المستوى الوطني؛ وتكون النتائج، من حيث المبدأ، أكثر عمقاً وتأثيراً. يميل المؤرخون تقليدياً لوصف العلاقات الدولية من حيث هي قرارات رجال دولة أفراد يحاولون، بذكاء إلى هذا الحد أو ذاك تحقيق "مصالحهم القومية" التي غالباً ما ترتبط بـ "توازن القوى" بين الأمم. بالتالي، يمكن اعتبار العلاقات الدولية لعبة يلعبها لاعبون عاقلون تقريباً وإلى حد كبير، على أساس ما سميناه مسبقاً مبدأ "ربح دولة يعني خسارة

الأخرى"؛ ما يعني أن مزيداً من القوة لدولة ما ستكتسبه على حساب دولة أخرى؛ وحيث يحقق اللاعبون المهرة أهدافاً بتشكيل تحالفات رابحة.

إن النظر إلى العلاقات الدولية على أنها حلبة منافسة يهمل أهمية الأهداف التي لا تتحقق بربح دولة على حساب الأخرى والتي يتم الوصول إليها بالاتفاق في العلاقات الدولية؛ إذ إنه من الأكثر أهمية للمواطنين العاديين أن يبقى كلٌّ منهم حياً ويستمر في نشاط تجاري متبادل مربح، أكثر من أن ينتمي إلى دولة أقوى من الدول الأخرى.

ذلك يتعلق، بدوره، بالسؤال الخاص بـ" المصلحة القومية". لقد رأينا الصعوبة في تعريف الأمة_ على سبيل المثال، هل يمكن افتراض أن مصالح الإنجليز هي نفسها مصالح أهل ويلز؟ وبشكل مشابه، قد يشعر السياسيون المحترفون بمزيد من الرضا إن هم كانوا جزءاً من دولة قوية، أكثر مما يشعر به فلاح بسيط. ومرة ثانية، لنقل لو أن مصالح المستثمرين البريطانيين في إحدى دول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر كان سيتم المحافظة عليها بفقدان أرواح عدد من البحارة، فهل الحفاظ على دخل مجموعة محددة (الكبير نسبياً) يبرر فقدان أرواح العديد من الناس الفقراء؟ عندها، قد تطمس "المصلحة القومية" تضارب المصالح المحلية بلفها بالعلم القومي.

لكن أن نصف رسم السياسة القومية من حيث أنها خيارات أفراد من خيارات هو تبسيط مفرط جداً، كما وضحه عمل أليسون (1987) بجلاء. إذ حلل أزمة الصواريخ الكوبية التي واجهت فيها الولايات المتحدة محاولة الاتحاد السوفيتي نصب صواريخ بالستية في مواقع في كوبا. إذ بين أنه ليس مجرد الرئيس ووزير الخارجية كانا منخرطين في عملية اتخاذ القرار بل أيضاً وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) وكبار ضباط الجيش وممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة وآخرين. كما أن التصورات حول دوافع "الطرف" الآخر، وردود فعل الحلفاء المحتملين، والناخبين، كلها كانت أيضاً أساسية. بالتالي، يرى أليسون أنه للحصول على صورة كاملة لعملية السياسة

الخارجية، يجب رؤية اتخاذ القرار فيها على أنه جزء من عمليات اتخاذ القرار عبر المنظمات، والمساومة السياسية. مؤخراً، يمكن تطبيق حجج مماثلة على قرار إدارة بوش غزو العراق في عام 2003.

السياسة ما بعد الدولة: المؤسسات الدولية

إن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة هي بطرق كثيرة "برلمان عالمي" غير مقنع، لأنها تعتمد على التمثيل المتساوي لدول عملاقة (وفق عدد السكان) كالبرازيل وروسيا مع دول صغيرة مثل غامبيا ولكسمبورغ. كما أنه لا يمكن لهيئة سمحت لمستبدين أمثال الدكتاتور " بابا دوك" دوفلير في هايتي أو الجنرال عيدي أمين في أوغندا بأن يسيئوا تمثيل الشعوب التي أرعبوها، أن تدعي لنفسها شرعية كبيرة. يمكن النظر إلى مجلس الأمن بوصفه "حكومة" عالمية من حيث المبدأ. كما أن ضمه لأعضاء دائمين (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا وبريطانيا، وفرنسا- يتمتع كل منها بحق نقض أي قرار يتخذه المجلس) قد يمنحه ميزة الواقعية السياسية؛ بمعنى أنه لا يمكن توقع أن الأمم المتحدة تتصرف بفعالية بدون موافقة القوى الكبرى. لكن للأسف، حتى عقد تسعينيات القرن العشرين، كانت الحرب الباردة تعني عملياً أن كل أشكال الفعل المؤثر للأمم المتحدة تولد ميتة. حتى الآن، رغم ما يبدو أنه مزيد من الاتفاق العالمي، ومع أن الفعل الإنساني كان ممكناً في يوغسلافيا السابقة وليبريا والكونغو، إلا أن الأمم المتحدة عاجزة تماماً لافتقارها لآلية تنفيذ فعالة؛ في عام 2003، أدى الانقسام في مجلس الأمن مرة أخرى إلى منع اتخاذ فعل مؤثر ضد العراق. كما أن التأخير الطويل في اتخاذ فعل إنساني في إقليم دارفور في السودان فُسر جزئياً بعجز الأمم المتحدة ضد أي دولة مارقة ذات سيادة، وجزئياً بسبب مصالح الصين النفطية في المنطقة.

على أية حال، إن التركيز على القرارات السياسية الكبيرة التي تتخذ على مستوى القمة للمنظمات الدولية قد يكون مرشداً مضللاً لأهميتها واحتمال وجودها بالقوة. توحي أمثلة الناتو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول المصدرة للنفط

(أوبك) أنه عندما تخدم المنظمات الدولية ما يعتبر غرضاً واضحاً وضرورياً، يصبح التعاون متعدد الجنسيات الفعال والحقيقي ممكناً. وهذه المنظمات ذات أهمية كبيرة من حيث أنها مارست سلطات تعتبر عادة نشاطات أساسية "للدول ذات السيادة" على أساس جماعي.

ثمة مثال آخر عن الطريقة التي تعمل بها الهيئات الدولية بفعالية في العالم الحديث هو أن نلقي نظرة على الهيئات غير المشهورة مثل منظمة المعايير والمقاييس الدولية (ISO) أو اتحاد الاتصالات الدولية (ITU). إن هيئات كهذه تعمل على الوصول إلى اتفاقات تقنية أساسية تمكن الهواتف عبر العالم من العمل بوصفها شبكة دولية ضخمة، وتمكن مصنعي الحواسيب على جانبي الكرة الأرضية من تصنيع أجهزة ومعدات تعمل سوية، والاتفاق على وحدات علمية مشتركة يمكن من خلالها الإفصاح عن اكتشافات جديدة.

الشركات متعددة الجنسيات و"العولمة"

من الصعب التقليل من أهمية الشركات متعددة الجنسيات في العالم الحديث؛ إذ لدى بعضها دخل مالي يفوق الدخل القومي العام لدولة متوسطة الحجم (راجع الجدول 2.1). وهكذا، نجد أن حجم "دخل" ماليزيا هو تقريباً مثل شركة التأمين الألمانية العملاقة أليانز؛ في حين أن دخل بيليز وهي دولة صغيرة تقع في أمريكا الوسطى أقل من 1٪ من عائدات شركة تويوتا اليابانية. إن مثل هذه الأرقام تتأثر بشكل كبير بالعملات الدولية، وتقلبات السوق؛ كما تظهر مقارنة مع الطبعات الأقدم من هذا الكتاب.

إضافة لذلك، تتحكم العديد من هذه الشركات بمصادر اقتصادية حيوية مثل النفط ("الأخوات السبع: إيكسون، تكساكو، بي بي، إلخ)، وقطاع البنوك (بنك أمريكا، HSBC، ING)، وصناعة الحواسيب (مايكروسوفت، أنتل، وأي.ب.م). وفي بعض الحالات، قد يكون السعر العالمي لسلعة برمتها تحت رحمة شركة متعددة الجنسيات (على سبيل المثال، De Beers والماس).

هناك عملياً مقر أساسي لكل شركة من الشركات متعددة الجنسيات في إحدى البلدان المضيفة؛ حيث تقع أغلبية أصحاب الأسهم؛ ويكون الموظفون الأساسيين فيها من ذلك البلد.

الجدول 2.1 مقارنة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول

البلد أو الشركة	الدخل أو إجمالي الدخل الوطني (مليار دولار)	مقر الشركة الأساسي
الولايات المتحدة الأمريكية	12,913	
اليابان	4,976	
ألمانيا	2,876	
المملكة المتحدة	2,273	
الصين	2,169	
البرازيل	662	
وول مارت	349	الولايات المتحدة الأمريكية
رويال دتش شيل	319	هولندا
أندونيسيا	282	
ب.ب	265	المملكة المتحدة البريطانية
البرتغال	181	
تويوتا	179	اليابان
ماليزيا	126	
آليانز	125	ألمانيا
يو .ب. س	105	سويسرا
كولومبيا	105	
بيترو تشاينا	68	الصين
بنغلاديش	67	
غواتيمالا	30	
جامايكا	9	

المصادر: جمعها المؤلفان من بيانات مؤشرات بنك التنمية الدولي والبنك الدولي، نيسان، 2007؛ وفوربيس غلوبال 2000، شباط، 2007.

(تضم الاستثناءات القليلة الشركات الإنجليزية- الهولندية مثل يونيليفر ورويال دتش شل). على أية حال، قد تكون الشركات في بعض البلدان مملوكة من عدد قليل من الناس؛ لكن معظم موظفيها من المنطقة المحلية. ومعظم الشركات متعددة الجنسيات الأهم تعود ملكيتها لأناس في الولايات المتحدة؛ فيما تأتي اليابان والبلدان الأوربية (بما في ذلك بريطانيا) متأخرة كثيراً في ذلك المجال. إن تسعاً من أكبر عشرين شركة متعددة الجنسيات في العالم على الإطلاق عام 2007 كانت من أصل أمريكي؛ في حين بلغ رأس مال الشركات الأمريكية مجتمعة حسب قائمة فوربس 13.9 ترليون دولار.

عند المساومة مع حكومات "الجنوب"، تمثل الشركة متعددة الجنسيات منظمة معقدة وغنية تساوم منظمة أفقر منها، وأقل مهارة، وعلماً، ومعرفة. ويمكن إيضاح ذلك بالمشاكل التي عانت منها حتى دول الجنوب الكبيرة مثل جنوب إفريقيا والهند في علاقاتها مع شركات الأدوية متعددة الجنسيات حول تصنيع حبوب معالجة مرض الإيدز (سيكينلجن، 2007).

وحتى في المساومة مع دولة متوسطة القوة والحجم مثل المملكة المتحدة، فإن لدى شركة يابانية أو أمريكية كبيرة قوة تفاوضية مؤثرة لأن لديها البديل في تأسيس فرع لها في مكان آخر ضمن الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم التصدير إلى المملكة المتحدة من هناك. بل يمكن لشركة أمريكية تتعامل مع حكومتها أن توجه أموالها ومشاريعها التنموية "خارج الحدود" إلى دول تكون تكلفة العمل فيها أقل أو للحماية من الضرائب.

في الماضي، غالباً ما عملت فروع الشركات متعددة الجنسيات عملياً بشكل مستقل عن بعضها البعض في دول مختلفة (على سبيل المثال، شركة فورد في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وأستراليا). أما الآن فإنها تتبع بشكل متزايد استراتيجيات عالمية اندماجية يتم من خلالها تبادل الموارد المالية عبر الكرة الأرضية؛ والتخطيط للإنتاج مركزياً، وحيث تأتي المصادر فيها من أرخص البلدان الهامة للسوق التي في المخيلة؛ في حين توجه الأرباح إلى المكان

الذي يكون الأقل ضريبياً. (بناء على ذلك، نفذت شركة فورد استراتيجية "السيارة العالمية" التي يمكن فيها لكل الموديلات أن تتبادل قطع الغيار؛ ويمكن شحن المكونات عبر العالم برمته ليتم تركيبها في الموديلات المناسبة للسوق قيد العمل). إن ذلك ممكن فقط نتيجة الاستخدام العالمي المحسّن لتقنية المعلومات بما في ذلك الإنترنت (راجع، تانسي، 2002، الفصل الثالث).

لقد جعل مارشال مكلوهان (1964) العديد من الناس يألفون مفهوم "القرية الكونية" التي يقدم فيها البث السريع عبر الأقمار الاصطناعية، وإرسال الصور الإلكترونية للأحداث، من غزو بغداد إلى الألعاب الأولمبية، لكل شخص مباشرة وبالنسخة نفسها من الأحداث عبر العالم. كما أن المخزون المشترك من فيديو البوب والأحداث الرياضية العالمية وأفلام هوليود يسم وسائل الإعلام في عدة أصقاع من العالم. كذلك فإن الاستهلاك المتماثل لبضائع متشابهة مثل ألعاب نينتندو وأحذية ريبوك الرياضية ومشروب الكوكا كولا يعتقد أنه ساعد على إيجاد ثقافة عامة (شبابية) عالمية. فيما ساعد التقدم الحاصل في عالم الإنترنت مثل اليوتيوب، ومايسبيس على إيجاد شبكات شبابية تفاعلية عالمية تتشاطر الموسيقا والدردشة ومقاطع الفيديو.

كذلك فإن التطورات التقنية الحديثة جعلت مستويات غير مسبوقة من السفر الدولي ممكنة_ لقضاء الإجازات، أو التجارة؛ وحتى للتعلم والتنوير الروحي. إضافة لذلك، فإن الأفلام الوثائقية التلفزيونية، والإعلانات التجارية والأفلام كلها عرفت الناس عبر الكرة الأرضية بأسلوب الحياة عند شعوب تعيش في أماكن بعيدة_ خاصة في أمريكا الميسورة.

وربما على مستوى أكثر جدية، فإن عمليات النشر الدولية المحترفة والممارسة المتنامية للتواصل المهني الدولي عبر الصحف والمؤتمرات جعلت المحترفين في كل المجالات أسرع إدراكاً للإنجازات الجديدة، ومعايير الزملاء الدوليين.

على أن الدلالات الاجتماعية والسياسية لكل ذلك مثيرة للجدل إلى حد كبير. ففي بلدان متنوعة كفرنسا وإيران أُدين الكثير من هذه التطورات بوصفها "أمركة زاحفة". وهناك قليل من الشك على ما يبدو في أن الوعي المتزايد لمعايير العيش والحرية في بقية أصقاع العالم كان له بالغ التأثير في إحداث النهاية المحتومة للشيوعية في أوربا الشرقية.

يصعب بشكل متزايد على الحكومات الوطنية أن تعزل مواطنيها عن معرفة التطورات في الكرة الأرضية؛ ويمكن لهذه المعرفة أن تكون متفجرات سياسية. ففي الولايات المتحدة، وفي ستينيات القرن العشرين، قيل إن سلسلة من أعمال الشغب في المناطق المتحضرة كان سببها المعرفة الأكبر لفقراء المناطق المتحضرة بمدى حرمانهم نتيجة مشاهدة التلفاز. بينما أعلن المطرب جيل سكوت- هيرون مرة متهكماً أن "الثورة لن تنقل على شاشات التلفزة". وليس خارج نطاق الاحتمال أن إحدى أهم القوى المسببة لعدم الاستقرار والتغيير في القرن القادم (الحالي) سيكون وعي ملايين السكان في الجنوب لمثل هذا الحرمان.

إن العديد من المواضيع التي قدمناها حتى الآن تندرج تحت مفهوم "العولمة" (لورد، 1990؛ مكرو ولويس، 1992؛ ويلس وسميث، 2005). غير أن تعاريف العولمة، والمواقف من الفكرة تختلف جذرياً من كاتب لآخر (راجع الإطار 2.2).

الإطار 2.2 تعاريف العولمة

...إزالة العوائق أمام التجارة الحرة، والتكامل الأوثق بين الاقتصادات القومية.

(ستغليتز، 2002: 9 من المقدمة)

عملية تاريخية تنطوي على نقلة أو تحول جوهري في البعد المكاني للتنظيم الاجتماعي الذي يزيد الربط بين المجتمعات المتباعدة؛ ويوسع من انتشار علاقات القوة عبر الأقاليم والقارات بشكل أكبر.

(مكرو، في بيلس وسميث، 2005: 24).

إزالة الحدود الجغرافية_ أو... نمو العلاقات بين الشعوب بشكل تتجاوز فيه الحدود الجغرافية للدول

(شولت، 2000: 46).

يرى المؤلفان العولمة على أنها فرضية مفادها أن الاعتماد العالمي المتبادل المتزايد بين الدول، والأفراد، والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية يقلل من استقلالية الدول منفردة. يلخص الإطار 2.3 بعض العوامل قيد العمل.

الإطار 2.3 العولمة ـ التحديات للدولة - الأمة

عدم الاستقرار الداخلي	**من العرقيات والعناصر الوطنية قليلة العدد، إلخ.**
عدم الاستقرار الخارجي	**الحاجة للأمن الإقليمي/العالمي**
الاعتماد الاقتصادي	**على منظمات مالية واقتصادية عالمية**
التكامل الاجتماعي	**تطوير معايير عالمية بما يتعلق وحقوق الإنسان، والسلوك الاحترافي.**
التكامل التقني	**يزيد الاعتماد على شبكات الاتصال العالمية وأحدث التطورات التقنية من درجة التعرض للخطر**
الاعتماد البيئي المتبادل	**أشكال التهديد الناتجة عن التلوث، وارتفاع درجة الحرارة العالمية... إلخ التي لا يمكن حلها ضمن الحدود الجغرافية للدولة.**

ومع تفكك الكتلة السوفيتية والاندماج المتزايد للصين في النظام الرأسمالي التجاري العالمي، أصبحت القوة السياسية للشركات متعددة الجنسيات في عالم معولم أساسية ومثيرة للجدل بشكل متزايد. كما باتت القوانين التي تحكم

العلاقات الاقتصادية بين الدول تقرر بشكل متزايد عبر منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وهذه بدورها غالباً ما تخضع لهيمنة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي إلى حد ما، اللذين، غالباً، ما يكونان متعاطفين مع مصالح الشركات متعددة الجنسيات (بيلس وسميث، 2005: الفصل 14 عند وود).

فعلى سبيل المثال، يرى سيل (2003) أن رؤساء اثنتي عشرة شركة متعددة الجنسيات نجحوا في إقناع منظمة التجارة العالمية بصياغة الاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية بما يتناسب ومصالح الشركات. هذا النصر، الذي يبدو تقنياً، كان مهماً في جعل الأمور أصعب على دول الجنوب لإنتاج أدوية من دون ترخيص من الشركات الأم لمعالجة الإيدز، أو لمقاومة استيراد أنواع نباتية معدلة وراثياً. كما ضغطت الشركات متعددة الجنسيات جاهدة، عبر منظمة التجارة العالمية، كي تضمن أنها مخولة بالتقدم للعروض لتنفيذ الخدمات الحكومية المخصخصة عبر العالم.

السياسة بوصفها نشاطاً عالمياً

وقدر ما يزداد تحليل العلاقات الدولية، تصبح الفروقات بين السياسات المحلية والدولية أقل وضوحاً. وكما سنرى في فصل لاحق، يمكن القول إن تفسير العلاقات بين الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي يشبه تماماً شرح العلاقات بين الولايات والحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبشكل مشابه، يمكن للبصائر الناجمة عن السياسة الداخلية، وحتى سياسات المجتمعات التي لا دولة فيها أن تكون ذات صلة بالسياسات الدولية.

بالعودة إلى الموضوع الذي قدمناه في بداية هذا الفصل، فإن الدليل المقدم يقترح أن السياسة بالمعنى العام الذي عرفناه في الفصل الأول هي بشكل أو بآخر مظهر عالمي من مظاهر الحياة في المجتمعات الإنسانية. وإذا تكلمنا بدقة، فإننا لم نثبت هذا _ بل قدمنا فقط دليلاً على أن السياسة واسعة الانتشار في الكثير

من المجتمعات الإنسانية. (لمزيد من النقاش، راجع الطبيعة الإنسانية والسياسة في الفصل الثالث). لكننا ثبتنا أن الحكومات القومية المركزية _ رغم أنها سمة مهيمنة في المجتمعات الغربية المعاصرة _ ليست بأي حال من الأحوال أمراً حتمياً.

قراءات إضافية:

Anderson, Benedict, 1991, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism,2nd edn, London, Verso

A highly regarded analysis of a key aspect of the modern world – nationalism.

Baylis, John and Smith, Steve (eds), 2005, The Globalization of World Politics,3rd edn, Oxford, Oxford University Press

Avery accessible introduction to international relations.

Finer, S. E., 1997, A History of Government, 3 vols, Oxford, Oxford University Press A treasure trove of information on the historical development of political systems – no doubt too long for most beginners to read from end to end.

Fortes, M. and Evans-Pritchard, E. E., 1961, African Political Systems,Oxford, Oxford University Press

Fascinating series of case studies of tribal politics.

Prawer, J. and Eisenstadt, S. N., 1968, 'Feudalism', in Sills, David L. (ed.), International Encyclopaedia of Social Sciences, New York, Macmillan, Vol. 5: 393–403

Excellent short introduction, many other useful articles in the same publication.

Scholte, J. A., 2000, Globalization: A Critical Introduction, London, Macmillan

Agood overview of 'globalisation'.

http://www.fordham.edu/halsall/sbook.html

Internet Medieval Sourcebook of Fordham University Center for Medieval Studies (for feudalism).

http://www.worldbank.org

Useful source of global statistics on economy and governance.

http://www.fride.org/eng/Publications/publication.aspx?item=787

Factual information on the political systems and governments of specific Arab countries.

http://pdba.georgetown.edu

Political database of the Americas provides information on the political systems of the Caribbean, Latin and South America.

http://www.forbes.com/lists

Forbes Global 2000 database of multinational enterprises, the rich, etc.

http://www.polity.co.uk/global

Globalisation debate and good links.

http://www.cfr.org

Influential US Council on Foreign Relations.

http://www.isn.ch

Security and global politics from a Swiss/European perspective, with excellent links pages.

http://www.globalpolicy.org

Monitors United Nations policy making with good resources and links on globalisation, etc.

http://www.theglobalsite.ac.uk

British academic site with critical articles on globalisation.

www.globalisation.eu

From a European free-market think tank.

الفصل الثالث

المفاهيـــــــــــم

هذا الفصل ...

يستكشف بعض المجادلات الأساسية التي دارت حول طبيعة السياسة والدولة؛ ويفحص أشكال الخلاف المحيطة بتفسير المفاهيم الأساسية مثل السلطة والعدالة والحقوق والمساواة والحرية. ومع أننا نتناول هذه المواضيع هنا بطريقة مجردة أكاديمية نوعاً ما، إلا أنه ينبغي ألا ننسى أنه في العديد من الحالات يضرب عدم الاتفاق حيال هذه المواضيع جذوره عميقاً في صراعات تاريخية ذات أهمية عملية عظيمة. وبالتالي ليس صدفة أن العديد من الكتاب الإنجليز الأساسيين الذين كتبوا حول مثل هذه المواضيع_ على سبيل المثال، هوبس[1588- 1679] ولوك [1632- 1704]- كتبوا زمن الحرب الإنجليزية الأهلية تقريباً عندما كانت طبيعة سلطة الدولة أساسية في الأحداث السياسية. وبشكل مشابه، فإن أعظم المساهمين في أشكال الجدل حول طبيعة الثورة أو القومية_ مثلاً لينين [1870- 1924]، وماكيفيلي [1469- 1527] لعبوا هم أنفسهم أدواراً مهمة في الأحداث السياسية في عصرهم.

الطبيعة البشرية والسياسة

إن أحد الانقسامات الكبرى في علم السياسة هو العلاقة بين الطبيعة البشرية والسياسة. فقد جادل الفلاسفة واللاهوتيون وعلماء النفس بالإضافة إلى الباحثين السياسيين بحتمية النزاع والعدوان بين البشر (في هذا السياق، ربما يشار إليه عادة بـ "الإنسان"). ففي اليمين، رأى هوبس ودي مايستري [1754-

1821] ونيتشه [1844- 1900] وآخرون أن الصراع والعنف والقتال من أجل السيطرة سمات أساسية في الطبيعة البشرية، مما يستوجب دولة قوية لإحلال الأمن. أما في اليسار، فإن إمكانية الاتفاق العام، والتعاون بين البشر أكدها كتاب أمثال ثوماس مور [1478- 1535]، ولوك، و روسو [1712- 1788]، وتولستوي [1828- 1910]. وفي اليمين، أُعتبر الصراع والعدوان أمرين "طبيعيين"؛ في حين اعتبر اليسار مثل ذلك السلوك أمراً "مكتسباً".

إن الدليل حول هذا الموضوع الأساسي "الطبيعة في مواجهة الطبيعة" غزير وغير حاسم؛ وينصح القارئ بالعودة إلى نصوص أساسية في علم النفس الاجتماعي، والأنثروبولوجيا لمزيد من التفاصيل. على أية حال، إذا تفحصنا الدليل المأخوذ من دراسات أجريت على أفراد متطابقين وراثياً نجد أنهم يختلفون في صفات مثل الذكاء (وربما في المزاج العدواني) عندما ينشؤون في عائلات مختلفة ضمن المجتمع نفسه؛ مع أن هذا القدر من الاختلاف لا يصل إلى ذاك الموجود عند الأفراد المختلفين وراثياً. وبالتالي، يبدو أن هناك مكونات وراثية واجتماعية للـ"طبيعة الإنسانية" (أيسنيك وكامين، 1981؛ روتر ومادج، 1976). كذلك فإن تفحصاً للتوقعات حيال الطبيعة الإنسانية في مجتمعات مختلفة يظهر أنها تختلف جذرياً على ما يبدو_ خاصة في المجتمعات البسيطة أو القبلية. فهناك مجموعات، كما عند هنود الزوني في نيو مكسيكو، تولي التعاون والاتفاق أهمية كبيرة؛ وتتوقع مستوى منخفض جداً من العدوانية بين أفرادها وتحصل عليه؛ في حين تؤسس مجموعات أخرى، كما عند الدوبو في غينيا الجديدة، كل بنيتها الاجتماعية على افتراض المنافسة والاعتداء المتبادلين. ويقترح بينيدكت (1935) أن كلا المجتمعين يظهر لديه نطاق من أشكال المزاج عند الأفراد؛ لكن تلك الأمزجة تدور حول معيار محدد اجتماعياً يختلف بدرجة كبيرة بين المجموعتين.

وقد حاول العديد من كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر الكلاسيكيين الذين كتبوا حول النظرية السياسية برهنة الحاجة لوجود

الدولة؛ اعتماداً على "أشكال النقص" المفترض وجودها في "دولة الطبيعة" الأصلية التي لا توجد فيها دولة للتوسط بين الأفراد. وقد رأى هوبس أنه في مثل تلك الدولة سيكون هناك حرب بين كل فرد وآخر؛ وأن مكتسبات الأمن المتصلة بأي شكل من أشكال الدولة ستكون، بالتالي، أكبر بكثير من فقدان الحرية الناتجة عن إطاعة سلطاتها. لكن كان موقف المنادين بالحرية أمثال لوك وروسو ضد ذلك جزئياً بقولهم إن الناس، حتى من دون الدولة، حيوانات اجتماعية وسيتعاونون (مع أن لوك يقبل أن مثل ذلك التعاون قد يولد نزاعات سيكون وجود وسيط محايد في فضها أمراً مفيداً).

هل الدولة ضرورية؟

كما رأينا في فصل سابق، هناك دليل يدعم وجهة نظر روسو ولوك لو فهمنا الجدل بأنه جدل حرفي؛ إذ إنه لا توجد عند مجتمعات مثل التيف، أو الزوني أو الدوبو آلية اتخاذ قرار مركزية تدعي سلطتها على منطقة جغرافية محددة. وبالتالي، قد تكون الدولة أمراً مرغوباً به؛ لكنها ليست، حرفياً، أمراً ضرورياً. على أية حال، من الصعب تصور مجتمع صناعي حديث كبير يعمل من دون آلية كهذه؛ إنه أمر صعب ولكنه ليس مستحيلاً لأن أقلية صغيرة_ الفوضويين _ تؤيد ذلك بالضبط.

بداية، قد يكون ضرورياً توضيح مصطلح "الفوضوية" (الإطار 3.1). تعريفنا الأول يُقدم التعريف السوقي للفوضوية_ الذي لا يدعمه من المفكرين السياسيين أحد أو مجرد قلة؛ لكن يهابه السياسيون المحافظون بوصفه نتيجة للفعل السياسي الشائع غير القانوني. ويمكن القول إنه من الأصوب تقديم تعريف "للفوضى" بدلاً من "الفوضوية".

الإطار 3.1 تعريفات الفوضوية

1. غياب الحكومة؛ دولة اللا قانون بسبب غياب أو عدم فعالية قوة مطلقة؛ فوضى سياسية

(قاموس أكسفورد الإنكليزي المختصر)

2. فلسفة نظام اجتماعي جديد تعتمد على حرية لا تقيدها القوانين الوضعية؛ نظرية تقول إن كل أشكال الحكم تعتمد على العنف؛ وبالتالي، هي خاطئة ومؤذية، كما أنها غير ضرورية.

(غولدمان، 1915)

3. عقيدة تنتقد المجتمع الموجود؛ نظرة لمجتمع مستقبلي مرغوب فيه؛ ووسيلة للانتقال من شكل إلى آخر.

(وودكوك، 1975)

يوضح تعريف إيما غولدمان [1869- 1940] وجهة نظر الفوضوي المعارضة في أن النظام لا ينبغي أن تفرضه السلطة؛ بل يجب أن ينبع من اتفاق حر بين الأفراد الأحرار. ويرى كتاب أمثال تولستوي [1828- 1910] وكروبوتكن [1842- 1921] أن الدول الموجودة تمارس استخداماً منتظماً للعنف ضد السكان عبر الشرطة، ونظام السجون، والقوات العسكرية. ويُمثِّل مفهوم "العدالة" على نحو ساخر بسجن الفقراء والعزل؛ في حين يمثل مفهوم "الدفاع" كاريكاتورياً بتدمير حياة الملايين لحماية مصالح الأقلية الغنية. ويرى معظم الفوضويين أن أسلوب حياتنا الصناعي المتحضر المسرف الحالي ينبغي استبداله بأسلوب أكثر تقشفاً وصحة. كما يرى كروبوتكن أن خمس ساعات من العمل أسبوعياً يؤديها كل فرد يمكن أن تؤدي إلى ظهور أسلوب حياة طبقة وسطى للجميع. وأن الكوميونيات المستقلة [أصغر وحدات التقسيم الإداري في فرنسا وإيطاليا وسويسرا] والجمعيات المهتمة بتعليم القراءة والكتابة، والشؤون الثقافية، والأدبية، والرياضية ستقوم بشكل حر بتبادل الخدمات والبضائع على أساس

غير ربحي (ربما تأسيس أشكال التبادل وفق فكرة برودهون المتعلقة بعدد ساعات العمل التي ينطوي عليها كل منتج أو خدمة).

إن مشكلة الفوضويين الأساسية كما يوحي تعريف وودكوك، هي كيفية التحول إلى النمط الجديد. إذ ينادي العدد الأكبر ببساطة بمجرد سحب الثقة من الأشكال الحالية لفعل الأشياء، وممارسة أسلوب حياة تحرري جديد مباشرة. بناء على ذلك، حاول العديد من الفوضويين تأسيس "كوميونيات" مستقلة عن الدول الموجودة؛ في حين نادى برودهون [1809- 1865] بتأسيس نظام مصرفي مستقل اعتماداً على ساعات العمل. بينما صاغ الفكرة هاورد زم كما يلي:

يرى الفوضوي أن التغير الثوري شيء ملح؛ شيء ينبغي فعله الآن، حيث نعيش، وحيث نعمل. ويعني ذلك البدء من اللحظة في التخلي عن العلاقات السلطوية_ بين الرجال والنساء، وبين الأطفال والآباء، وبين نوع من العمال وآخر. ولا يمكن لروح ثورية كهذه أن تُسحق كما في حال التمرد المسلح. (الاقتباس في بينوك وتشابمان، 1978).

ثمة أقلية من الفوضويين تحث على استخدام التدخل العسكري لتحطيم آلية الدولة، أو استخدام العنف الإرهابي. وكان الإرهاب الفوضوي، في أغلب الأحيان، بمثابة ردة فعل على حملات الدولة غير المبررة ضد الأقليات الصغيرة أو الفوضويين النظريين. نزعة العنف هذه يوضحها تماماً الاقتباس التالي:

بإعطاء الديناميت لملايين المسحوقين في الأرض، يكون العلم قد قدم أفضل ما عنده... إن كمية قليلة من هذه المادة الجيدة ستنسف صندوق اقتراع كبير وتجعله رماداً.

(جوهان موست، علم الحرب الثورية - دليل إرشادي في استخدامات وتحضير النيترو- غليسرين، والديناميت، وقطن البارود، والزئبق شديد الانفجار، والقنابل، والصمامات الكهربائية، والسموم، إلخ، 1885؛ مستشهد به في هوروتس، 1964: 41- 42).

لم يكن للفوضوية بوصفها حركة سياسية سوى تأثير عملي مباشر ضئيل. ولعل أكثر التجمعات الفوضوية تأثيراً تلك التي كانت في إسبانيا في ثلاثينيات

القرن العشرين. وقد ترك الفكر الفوضوي أثاره على أية حال على غاندي وحركة الاستقلال الهندية والحركة الطلابية في ستينيات القرن العشرين والعديد من الحركات الاحتجاجية اليسارية والحركة النسوية المعاصرة والمجموعات المدافعة عن البيئة (راجع، الفصل الرابع بعنوان الأيديولوجيات).

لماذا عليّ أن أطيع الدولة؟

إن مثال الفوضوي الذي ينادي بوجوب تخلينا عن سلطة الدولة يحض على السؤال الملح: لماذا علينا إطاعة الدولة. بالطبع، قد يكون جزء من الجواب مجرد عملية تعقلية؛ فلو لم نطع الدولة (ندفع الضرائب، ونؤدي الخدمة العسكرية إذا تطلب الأمر، ونلبس ملابس لائقة في الأماكن العامة، إلخ.) فإن مؤسساتها قد تكتشف انتهاكنا لقوانينها وتعاقبنا. على أية حال، في بحثنا عن تبرير أخلاقي لطاعتنا، علينا البحث في اتجاهين أساسيين: الأول، علينا دراسة الحجج المعتمدة على الحاجة الأخلاقية للحفاظ على مؤسسة اجتماعية مرغوبة أو أساسية؛ وثانياً، دراسة الحجج المعتمدة على فكرة موافقتنا على سلطة لها شكل محدد من الدولة (ربما دولة ديموقراطية ليبرالية). ويميل المنظرون المحافظون (مثل بيرك) إلى توكيد الخط الأول من الحجج؛ في حين يميل المنظرون الليبراليون مثل لوك لتوكيد الثاني.

بقدر ما تمثل الدولة ملاذاً آمناً ضد الفوضى والجريمة والارتباك الناتج عن التصرفات الأنانية والمصالح الفردية المتضاربة، يمكن اعتبارها على أنها تستحق طاعتنا. وإذا ما عدُت أنها مأسسة للقانون، عندها قد تستحق احترامنا وطاعتنا. وغالباً ما نظر علماء اللاهوت، متبعين في ذلك القديس أوغوستين [354- 430] في *مدينة الله*، إلى الدولة باعتبارها مؤسسة فرضها الله لتنظيم البشرية المخطئة. كما اعتبر كتاب الإغريق الكلاسيكيون أمثال أرسطو وأفلاطون الإنسان حيواناً اجتماعياً بطبعه ينبغي عليه الالتزام بقوانين " الحكومة" (جماعة منظمة سياسياً) التي توفر الظروف المتحضرة ليزدهر ضمنها. وبالتالي، عدّت مدرستا الفكر كلتاهما الطاعة للدولة جزءاً طبيعياً من الواجب الأخلاقي لكل الرجال

والنساء العاقلين. لذلك، ينبغي حظر العصيان ليس بسبب ضرره المباشر المحتمل وحسب؛ بل أيضاً بسبب المثال الذي يقدمه للآخرين للاحتذاء به.

تؤكد وجهة النظر الديمقراطية أن من واجب المواطنين الصالحين احترام نتاج عمليات اتخاذ القرار المؤسسة باسمهم، والتي لن تبقى من دون موافقتهم. بل حتى القانون السيئ ينبغي طاعته حتى يتم تعديله بعمليات ديمقراطية إذ يتصور أن الشر الناتج عن التقليل من أهمية النظام الديمقراطي أكبر بكثير من الشر الذي يتسبب به ذلك القانون السيئ. على أية حال، إن قانوناً يشرع الإبادة الجماعية أو العبودية، أو انتهاكاً صارخاً آخر "لحقوق الإنسان" لن تشمله هذه الحجة. هنا، الشر الذي يسببه القانون لا جدال حوله؛ والشر الذي يسببه تأسيس رفض يمليه الضمير لقبول تشريع "ديموقراطي" هو أقل مما يسببه القانون الأول. وبما أن الحكومة تعكس مصالح أغلبية السكان؛ ينبغي على الأقليات احترام قراراتها في الوقت الذي تحتفظ فيه بالحق في عكسها. وبالتالي، ينبغي على طاعة الدولة أن تعكس فعلاً عقلانياً اختيارياً من جانب مواطنين مثقفين (سنجر، 1973).

وحسب المنظرين الكلاسيكيين، فإن المقارنة تتوضح بجلاء لدى النظر إلى أفكار كل من هوبس و لوك. لقد استخدم كل منهما استعارة العقد القانوني المعتمد في "دولة الطبيعة". وفي حال لوك، تم تصور تأسيس الثقة بين الحكام والمحكومين وكأنها عقد لتأسيس مجتمع مدني متحضر. وبالتالي، تبقى الطاعة للحكومة مرهونة بتنفيذها للجزء الخاص بها من العقد. لكن في حال هوبس، العقد يخول السلطة ببساطة لفريق ثالث_ الحكومة_ لإحلال الأمن والسلام:

إني أخول وأتخلى عن حقي في حكم نفسي، لهذا الرجل، أو لهذه الجمعية من الرجال، وفقاً لهذا الشرط، بأنك ستتخلى عن حقك إليه، وتقبل كل أعماله بطريقة مماثلة...إن هذا هو جيل لوياثان العظيم، أو بل (بكلام أكثر تبجيلاً) جيل الله البشري، الذي ندين له، وفقاً لتعاليم الله السرمدي، بأمننا وحمايتنا. (لوياثان، الفصل 17، الصفحة: 176).

طبيعة السلطة

نحاول في هذا القسم توضيح مفهوم السلطة بتمييزها عن القوة، وكذلك بتفريق السلطة السياسية عن أنواع السلطة الأخرى؛ وأخيراً، استكشاف تحليل ويبر لأنماط السلطة السياسية المختلفة.

تتضمن جميع تعريفات السلطة المقتبسة في الفصل الأول فكرة تحقيق نتائج بأنواع مختلفة من الوسائل. ويمكن النظر إلى السلطة على أنها نوع خاص من علاقة القوة، تكون فيها شرعية (حرفياً، "قانونية") ممارسة القوة مقبولة، إلى حد ما، من قبل اللاعبين الآخرين في الموقف نفسه. وكما رأينا في الفصل الأول، قد لا تعتمد علاقات القوة الأخرى على قبول السلطة؛ بل على القوة أو الإقناع أو المناورة.

تنطوي الشرعية في معظم المواقف السياسية على اللجوء إلى نظام مؤسس من القانون؛ لكنها قد تأخذ معنى أوسع "وفقاً للقانون الأخلاقي". يفرق ويبر (غيرث وميلز، 1948: الفصل 10) بين "السلطة التقليدية" و "السلطة القانونية العقلانية". وكلتا هاتين ترجع إلى نظام مؤسس من القانون. وهكذا، نجد في المجتمعات القبلية أن قانون الأعراف والتقاليد يمنح السلطة لرؤساء القبائل؛ في حين يمنح نظام عقلاني منظم من القوانين التشريعية، في ديمقراطية ليبرالية حديثة، السلطة إلى من يشغل مناصب سياسية وبيروقراطية؛ وأن كلاً من هذين الترتيبين سيلقى دعماً من العقائد الأخلاقية_ على سبيل المثال، الآلهة/الأجداد أوصوا القبيلة بطريقتهم في الحياة أو قدسية أغلبية الأصوات. وفي المجتمعات المستقرة مثالياً لا يوجد صراع بين الالتزام الأخلاقي والسياسي.

على أية حال، قد يكون هناك صراع على السلطة أحياناً، خاصة في المجتمعات التي تكون في حالة تغيير أو في أزمة. وهكذا، كان هناك، أحياناً، صراع بين سلطة ملك الزولو في جنوب أفريقيا قبل تحولها إلى ديمقراطية شاملة، والسلطة العقلانية- القانونية للرئيس بوثا (رئيس نظام التمييز العنصري). في نهاية المطاف، كان على كل منهما النزول عند سلطة زعيم الحركة الشعبية

الأضخم_نيلسون مانديلا. ويقترح ويبر كلمة "سحر" لوصف سلطة القياديين، مثل مانديلا، الذين يتبعهم الناس بسبب سماتهم الشخصية وليس بسبب أي موقع قانوني قد يتمتعون به. هذه الكلمة مشتقة حرفياً من الأصل اليوناني بمعنى "فضل يمنحه الله بشكل خاص_ خاصة الموهبة أو المقدرة الخاصة" (*قاموس أكسفورد الإنكليزي المختصر*)؛ وتؤكد، للوهلة الأولى، الصفات الاستثنائية عند أولئك الذين يمارسون مثل تلك السلطة. لكن، كما يوضح ويبر، لا يتم التعرف على مثل هذه الهبات الإلهية دائماً، إلا في لحظات الأزمات عندما تفقد الأشكال العادية للسلطة سلطتها، عندها تظهر مقدرة مثل هذه السلطة. وبالقدر نفسه، يدعي مثل هؤلاء القادة، عادة، أنهم يمثلون مصادر جديدة محتملة للسلطة الأخلاقية_ هي الله (عند محمد صلى الله وسلم)، أو الأمة (عند هتلر)، أو الشعب (عند مانديلا). وكما تدل الأمثلة المختارة، فإن هذه السلطة قد تمارس في أوقات أو أمكنة مختلفة لأغراض خيرة أو شريرة. وقد كان قصد ويبر من تصنيف هذه الأنواع للسلطة أن تكون محايدة أخلاقياً.

ما العدالة؟

إن كانت السلطة هي ممارسة القوة وفقاً للقانون، يمكننا أن نسأل بشكل معقول: ما هو ذلك الشيء الخاص بالقانون؟ وكما رأينا، قد يسرع أتباع هوبس للتأكيد أن البديل هو العنف والفوضى؛ وتقريباً، إن أي قانون هو أفضل من عدم وجود قانون البتة. على أية حال، ينزع العديد من الناس لربط القانون ليس بالنظام فحسب، ولكن بالعدالة أيضاً. بالنسبة للعديد، ينبغي أن يكون للقانون بعد أخلاقي كي يكون مقبولاً؛ إذ ينبغي على "النظام" الذي يطبقه القانون أن يكون ذا صبغة أخلاقية يمكن الدفاع عنها. عندها، ما الذي يميز مثل ذلك المجتمع العادل؟ يمثل هذا السؤال أحد أقدم الأسئلة في النظرية السياسية الذي عالجه مباشرة أول نص كلاسيكي عظيم الشأن_ *جمهورية* أفلاطون. ولكي نعطي فكرة بسيطة عن أشكال الجدل المحيطة بالكلمة، سنتفحص ليس مجرد إجابة أفلاطون المحافظة نسبياً عن هذا السؤال؛ ولكن أيضاً إجابتين لاحقتين:

واحدة عند المنظّر النفعي جيرمي بينثام [1748- 1832]؛ والثانية عند الكاتب الليبرالي جون رولز [1921- 2002] (راجع الإطار 3.2).

إجابة أفلاطون قُدمت على شكل حوار بين أستاذه سقراط وبعض من أصدقائه وزملائه. يقتبس أحد الأصدقاء أستاذاً منافساً، سايموندز، الذي يرى أن العدالة هي إعطاء كل ذي حق حقه. وقد فُسر ذلك بفعل الخير لأصدقائنا، والشر لأعدائنا. يمكن رفض ذلك بسهولة لأنه لو كان أعداؤنا رجالاً خيرين، سيكون ذلك عملاً غير أخلاقي بوضوح. كما أنه يبدو أن مزيداً من الصقل لهذه الفكرة غير ممكن منطقياً أيضاً. عند هذه النقطة، يقدم زميل آخر، ثراسماكوس، ما يراه وجهة النظر الواقعية في أن العدالة هي "مصلحة الأقوى". ويدافع عن وجهة النظر هذه التي تبدو متناقضة بربط العدالة بتنفيذ القانون وتأكيد أن الأقوى سيسيطر على حكومة أي بلد؛ وسيحكم بما يحقق مصالحه. (وتلك نسخة لما سنصفه لاحقاً بنظرية النخبة).

يبدأ النقاش على مستوى الأخلاقية الفردية _ هل ستؤدي العدالة إلى سعادة الفرد والظلم إلى تعاسته؟ يرى سقراط، على أية حال، أنه يمكن فهم العدالة بالشكل الأوضح على مستوى الدولة. ففي الدولة المثالية، هناك ثلاثة أدوار ينبغي القيام بها: إرشاد الدولة، ويجب أن يكون عبر ممارسة الحكمة عند أفضل المواطنين_ الوصاة. ويجب أن يكون الدفاع عن الدولة بأيدي الأشجع والأنشط_ القوات المحاربة. أما إنتاج ضروريات الحياة فينبغي أن تنتجها بقية المجتمع_ المنتجون.

تكمن العدالة في الانسجام بين مكونات المجتمع؛ وتتحقق بإنجاز كل فرد للدور الأنسب له. وهكذا، نعود إلى مفهوم سايموندز للعدالة بإعطاء كل ذي حق حقه؛ ولكن بفكرة أوضح عما يتضمنه ذلك.

يمكن تفسير هذه النظرية بأنها محافظة جداً_ لأنها تدعم مجتمعاً هرمياً سلطوياً تعكس فيه انقسامات الطبقات انقسامات طبيعية للموهبة بين السكان؛ وتستخدم فيه الرقابة والدعاية (بوبر، 1962: المجلد الأول). تتضمن وجهة نظر أفلاطون بعض الرؤى الأكثر جذرية. على سبيل المثال، يدعم علناً الفرص

التربوية المتساوية للنساء والرجال، وانتقاء الحكام الفلاسفة على أساس الكفاءة وليس المولد.

وبالمقارنة، تعتمد آراء بينثام حول تحقيق العدالة في الدولة على افتراضات مختلفة؛ إذ إن مبدأه الأوحد لتأسيس نظام قانوني عادل هو أنه ينبغي على المشرعين البحث عن "الخير الأعظم للسواد الأعظم". وعلاوة على ذلك، أدلى بالافتراض الديمقراطي الجذري بأنه ليس للفلاسفة حق تقرير القيم التي على الدولة تحقيقها. بل ينبغي على الدولة العادلة أن تعكس خيارات مواطنيها الأخلاقية، والاقتصادية والجمالية. إن هذا السياق نفسه هو الذي قدم فيه فرضيته، التي يساء فهمها أحياناً، من أن "البوشبين" [تعني "ألعاب الحاسب" هذه الأيام] هي جيدة شأنها شأن الشعر. ويرى أن الطريقة الأفضل لضمان أن المشرعين قد عكسوا وجهات نظر المواطنين هي انتقاؤهم بانتخابات عامة. وبالتالي، توجد العدالة في مجتمع ديمقراطي، يحترم المساواة الأخلاقية للأفراد المكونين له (بينثام، 1948).

يمثل عمل رولز *نظرية العدالة Theory of Justice*(1971) العمل الأبرز، الذي يمكن القول إنه هيمن على النقاش في القرنين التاسع عشر والعشرين (غوروفيتز، 1976: 273- 276)، والذي انتقد وجهة نظر بينثام. يقدم رولز وجهة نظر عن العدالة تتعامل مع بعض أشكال القصور في النظرية النفعية. وبالتالي، يمكن إظهار أن إحراج عدة أفراد غير محظوظين في عرض تلفزيوني قد يجعل ملايين المشاهدين مسرورين_ وبالتالي، تحقيق سعادة السواد الأعظم_ لكن مجرد قلة ستشعر أن ذلك شيء "عادل". كما أنه ليس سهلاً (ممكناً؟) المقارنة بين تجارب الناس الذاتية عن "المنفعة". إذ يتعين على منهجه النظر في المبادئ التي يتبناها صناع السياسة العقلانيون لو علموا قدراً كبيراً عن الطبيعة البشرية والمجتمع؛ ولكن لم يكن لديهم أي فكرة عن الدور الذي لعبوه هم أنفسهم فيه؛ أو ما هي الأهداف التي رغبوا في تحقيقها_ ما يسميه "قناع الجهل".

وخلاصته أن مبدأين أساسيين عن العدالة سوف يظهران. أولاً، حقوق متساوية في أكثر نظام كلي أشمل للحريات الأساسية المتساوية بحيث تنسجم مع نظام مماثل من الحريات للجميع. ثانياً، ينبغي ترتيب الحريات الاجتماعية

والاقتصادية بحيث تكون في الوقت نفسه (أ) في صالح الأقل حظوة؛ و(ب) مرتبطة بمكاتب ومواقع مفتوحة للجميع وفق شروط المساواة وتكافؤ الفرص للجميع. هذا وللمبدأ الأول أولوية مطلقة على الثاني. المنطق وراء ذلك، هو إن كنا لا نعلم المواقع الاجتماعية التي نشغلها، أو ما هي الأهداف التي نحاول تحقيقها، فإننا نرغب في ضمان أنه يمكن لأي فرد محاولة تحقيق أية أهداف؛ وأنه لا يمكن أن يُضَحى بأي فرد لمصلحة البقية.

ويرى رولز أن هذه الفكرة عن العدالة تتفق مع أشكال الحدس العامة لدى الناس حول القضية؛ وتقدم أساساً منطقياً لتقييم الأنظمة الاجتماعية الحقيقية. يكتب غوروفيتز (1976 : 286):

إن وجهة نظر كهذه تتناقض مع الفردية التعيسة التي يتبناها مشروع الاقتصاد الحر غير المقيد؛ وتتناقض بالقدر نفسه مع الدولة الشيوعية أو الاشتراكية المضبوطة بقدر كبير، والتي تقمع الاستقلال الفردي طلباً للمصلحة الاجتماعية العامة

الإطار 3.2 العدالة

الانسجام بين مكونات المجتمع الذي يتحقق بأن يقوم كل فرد بالدور الأنسب له: "... الالتصاق بعمله من جانب طبقة الكادحين، والعسكريين، والوصاة؛ أن يقوم كل من هؤلاء بدوره في الدولة تلك هي العدالة."

(أفلاطون، 1866: الكتاب 4، الفقرة 434).

إنها السعادة الأعظم عند السواد الأعظم، تلك هي مقياس الصح والخطأ.

(بينثام، 1948: المقدمة، الصفحة 3، الفقرة 3).

مبادئ العدالة بوصفها مساواة: (أ) المساواة في تحديد الحقوق والواجبات الأساسية؛ و (ب) "أشكال عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية... عادلة فقط إن كانت ستؤدي إلى تعويض الفوائد لكل فرد؛ خاصة الأفراد الأقل حظاً في المجتمع."

(رولز، 1971: 14- 15).

الفردية مقارنة بالجماعية

لدى مناقشة مفاهيم القوة في الفصل الأول، رأينا أن بعض الكتاب يميل للتركيز على الكينونات الجماعية كالمجتمعات أو الطبقات في تحليلهم للسياسة؛ في حين أن آخرين أكثر ميلاً للتركيز على النشاطات الفردية. ومناقشتنا الأولى في هذا الفصل تقترح أن هذا النوع من الفرق قد يكون أكثر من مجرد فرق في التركيز في منهجية البحث؛ لكنه قد يعكس أيضاً فرقاً جوهرياً في القيم. بالنسبة لبينثام ورولز، وكلاهما يكتب ضمن التراث الليبرالي، فإن نقطة البداية في التفكير السياسي هي الفرد. ولم يعد الأفراد مجرد وحدات البناء الأساسية التي تتكون منها المجتمعات؛ بل الأهم من ذلك، تُعتبر الترتيبات السياسية وسائل يُحكم عليها بالقدر الذي تحقق فيه المساواة الأخلاقية للأفراد؛ وتمكنهم من اتخاذ قرارات تتعلق بحياتهم بشكل "مستقل" (حكم الذات).

يميل كتاب القرون الوسطى والكلاسيكيون لأن يروا أن نقطة تركيز البحث السياسي تتمثل في خلق مجتمعات جيدة؛ يزدهر فيها الناس الجيدون نتيجة حكمة صناع الدستور والأمراء. ويمكن رؤية ذلك في افتراض أفلاطون أن مجتمعاً عادلاً هو مجتمع يتم فيه توزيع عادل للوظائف بين مكوناته من المجموعات الاجتماعية؛ وأن الفرد العادل هو المجتمع العادل مصغراً. وبشكل مشابه، كان بعض كتاب القرون الوسطى مغرمين بمقارنة الدولة العادلة بخلية النحل أو مستعمرة النمل التي يؤدي فيها كل فرد دوره المناسب بدون التفكير بالتعب والجهد المتضمن في دور "العاملة" العادي في مثل تلك المجتمعات. ومؤخراً، كما سنرى في الفصل التالي، ألحق الفاشيون خير الأفراد بخير العرق أو الأمة؛ في حين عظم بعض الشيوعيين مصالح الحزب أو الطبقة على حساب مكوناتها من الأفراد.

الحقوق: الطبيعية، الإنسانية، القانونية

شأنها شأن "السلطة" و"العدالة"، غالباً ما يشار إلى "الحقوق" في النقاش السياسي من دون بذل أية محاولة لتعريفها. تُربط "الحقوق" بالأفراد بشكل عام؛ وبالتالي، هي جزء من التراث الليبرالي الواسع المهيمن في الفكر السياسي المعاصر. يمكن النظر إلى الحق تحديداً ليس بصفته حق التصرف يتمتع به فرد ما؛ ولكنه حق شامل يتمتع به كل الناس (في الموقف نفسه)، أو مجموعة أفراد ضمن نظام قانوني محدد. ذلك هو الأمر بالتحديد لأن كلمة "امتياز" تطبق فقط إن كان لدى بعض الأفراد القدرة على فعل شيء ما في موقف معين.

بدأ الاعتقاد بأن كل الناس يتمتعون بحقوق "طبيعية" بالبروز في القرن السابع عشر بوصفه جزءاً من الجدل، الذي كان هوبس ولوك جزءاً منه، وذلك في ما يتعلق بالقيود التي ينبغي أن تفرض على سلطة التاج البريطاني. وفي القرن الثامن عشر، تحققت الإمكانية الثورية لهذه الأفكار بشكل درامي في الثورتين الأمريكية والفرنسية. كما ربُطت مثل تلك الأفكار بالألوهية_ إعادة صياغة عقلانية للأفكار المسيحية_ التي أكدت أن الخالق، لم يوجد فقط القوانين الطبيعية التي حكمت حركة الأجرام السماوية وكل الأشياء الطبيعية الأخرى؛ بل أنزل قوانين أخلاقية مشابهة أخرى تحكم العلاقات الإنسانية. فيما مُنح الإنسان قوة اكتشاف كل هذه القوانين بالعقل. إننا بدراسة الكيفية التي يعيش بها الناس سوية في المجتمعات القائمة، يمكن أن نرى أن هناك متطلبات محددة للعيش التعاوني المتحضر ينبغي على الناس جميعاً إقرارها. بناء على ذلك، طالب الإعلان الأمريكي للاستقلال بحقوق غير قابلة للتحويل؛ منحها الله لمتابعة الحياة والحرية والسعادة؛ ومن ثم صُقلت هذه الحقوق في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان.

يمكن قراءة الكثير من التاريخ الحديث على أنه توسعة لمفهوم الحقوق بدءاً من تطبيق قانوني ضيق للفكرة على الرجل الأبيض "المتحضر" وحده، إلى مفهوم أوسع للحقوق الاجتماعية والثقافية التي تنطبق على النساء، وغير البيض،

والأطفال أيضاً (وقد يرغب بعض القراء في إضافة الحيوانات للقائمة). بالتالي، فإن مفهوم حقوق الإنسان كما عبر عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1984) هو تطور حديث للنظرية المبكرة لحقوق الإنسان. إنها تمثل أيضاً مطالبة أخلاقية بمعاملة سياسية متساوية نيابة عن أولئك الذين تتحدث باسمهم.

ينبغي التفريق بين مثل هذه الحقوق الطبيعية أو الإنسانية أو العالمية التي تمثل، إلى حد كبير، مطالبة أخلاقية بمعاملة عادلة ومتكافئة، وبين الحقوق القانونية التي تُطبق في محاكم نظام قضائي معين. إذ يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى حقوق يمنحها جزء محدد من التشريع؛ وأخرى يضمنها الدستور.

إن الحقوق التي يضمنها الدستور في العديد من الأنظمة، كما في الولايات المتحدة، (على سبيل المثال، التعديل الخامس، أي حق الإنسان في أن يبقى صامتاً أثناء التحقيق القضائي) تطغى على أي مادة مضادة في التشريع العادي.

المساواة

المساواة كلمة عاطفية على الصعيد السياسي لعبت دوراً أساسياً في السياسة المعاصرة منذ الثورة الفرنسية في عام 1789 إلى يومنا هذا. ومن الواضح أن "المساواة" في السياسة لا تعني أنه ينبغي التعامل مع كل شخص، بغض النظر عن الظروف، بشكل متساوٍ على سبيل المثال، الأعمى والمبصر مخولان بشكل متساوٍ بالحصول على العصا البيضاء (عصا المكفوفين)! إن المساواة بهذا المعنى ستعني عدم المساواة (الظلم، وانعدم العدالة). يدعم معظم المعلقين الحديثين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان المساواة في الحقوق والكرامة. ولكن إلى أي مدى تصل المساواة بالحقوق؟

إن المساواة أمام القانون مهمة؛ لكن في اقتصاد رأسمالي، لا تكفل بحد ذاتها الحق في التعليم، أو الصحة، أو في راتب تقاعدي بعد تقدم العمر (قد يمنح القانون فقط كل شخص حقاً متساوياً لشراء هذه الأشياء؛ لكنه لا يؤسس أي مصادر دخل للتمكين من القيام بذلك). تنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) "الحق بالأمن في ظروف البطالة، أو المرض، أو العجز، أو

الترمل، أو الشيخوخة أو أي افتقار لمصدر العيش في ظروف تتجاوز سيطرة الفرد"؛ وتتحدث المادة 26 عن الحق في نظام تعليم مجاني شامل. ويقف موريس كرانستون (1962)، على أية حال، ضد وضع هذه الحقوق "الاجتماعية" على نفس المقياس مع الحقوق "المدنية" الأقدم على أساس أنه لا يمكن تحقيقها لكل الناس في بعض البلدان الفقيرة؛ وأن مثل ذلك التفكير سيشجع على فكرة أنه يمكن "مقايضة" الحقوق المدنية شرعاً بالحقوق الاجتماعية؛ أو تكون مجرد طموحات بعيدة الأمد.

تنطوي "المساواة أمام القانون" على التحرر من التمييز العرقي أو الجنسي؛ وثمة موضوع حديث هو شرعية التمييز الإيجابي لصالح المجموعات المقهورة مثل النساء والأقليات العرقية "كالمنبوذين" في الهند.

أما "الحقوق المتساوية" فتُفسر، عادة، بأنها تتعلق بمستوى أدنى_ مثل المنزل، العمل، إلخ_ ولا يعني ذلك أن للكل الحق بالمستوى نفسه من السكن أو الأجر المتساوي.

هناك موضوع مستقل لكن على صلة بموضوعنا، وهو الحد الذي يمكن بل ينبغي فيه توجيه السياسة الاجتماعية باتجاه عكس أشكال عدم المساواة الاجتماعية (لي غراند، 1982). الجواب المباشر يبدو أن معظم هذه الأشكال تعتمد على طبيعة الأنظمة المادية والاقتصادية والقانونية، أكثر من اعتمادها على السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق للكلمة. كذلك ينبغي التمييز بين أشكال عدم المساواة الاجتماعية التي هي نتيجة فروقات اقتصادية، وتلك الناتجة عن محاولات الحفاظ على المسافة الاجتماعية بين المجموعات المختلفة ذات المكانة. فعلى سبيل المثال، فروقات الطبقة الاجتماعية البريطانية أو الطبقة الهندية المنغلقة قد لا تعكس الظروف الاقتصادية لمن يتعلق بهم الأمر. وقد لا يسمح للفائز بأكبر جائزة يانصيب دولي في بريطانيا بالدخول إلى نادي غولف بسبب لهجته الغريبة أو منظره غير المطابق للأعراف؛ في حين يمكن لمجموعة هندية تنتمي لطبقة البراهما رفض انضمام هندي منبوذ (حتى لو كان موظفاً براتب ضخم) إلى طاولة الغداء.

الإطار 3.3 مفاهيم المساواة: الخلاصة

معاملة كل فرد على قدم المساواة.

معاملة كل إنسان بشكل مناسب.

المساواة أمام القانون: " الانصياع المتساوي لكل الطبقات أمام القانون العادي للبلاد الذي تنفذه المحاكم العادية" (دايسي، 1941: 202- 203).

المساواة السياسية: الحقوق السياسية المتساوية (على سبيل المثال، الانتخاب، والمواطنة) للجميع.

تكافؤ الفرص: ينبغي أن يعتمد "الفشل أو النجاح [في المهن] على قدرة الأشخاص المعنيين أو شخصياتهم فقط، وليس على حظهم من الثروة" (بين وبيترز، 1959: 128).

المساواة الاجتماعية: تقليص أو إزالة "المسافة الاجتماعية" (مواقف الفوقية/ الدونية) بين الفئات الاجتماعية (مثلاً، الطبقات أو المجموعات العرقية) (راجع، بين وبيترز، 1959: الفصل الخامس).

الحرية الإيجابية والسلبية

إن إحدى أكثر الكلمات استخداماً وإثارة للجدل في المفردات السياسية هي كلمة الحرية أو التحرر. ولأنها تتمتع برنة عاطفية (أي، ما يدعوه ويلدن (1953) بالكلمة الحماسية!)، لا يمكن لأي شخص أن يبدو ضدها. لذلك، فإن الفلاسفة والسياسيين يعيدون تعريف الحرية بتعريف يوافقون عليه. والنتيجة أن خليطاً عجيباً من التعريفات للحرية قد أنتجه فلاسفة السياسة (الإطار 3.4)

الإطار 3.4 تعريفات الحرية

تتألف من امتلاك حكومة، وقوانين تكون وفقاً لها حياتك وممتلكاتك أشد ما تكون لك. إنها لا تعني أن يكون لك حصة في الحكومة.

(تشارلز الأول، "خطاب من المشنقة، "في *الأعمال*، 1662، 454).

ضمان حماية كل إنسان في فعل ما يعتبره واجبه ضد تأثيرات السلطة، الأغلبيات، العادات، الرأي.

(لورد أكتون، تاريخ الحرية، 3)

إن مجرد الاندفاع نحو الشهوة الفطرية هو عبودية؛ في حين أن طاعة القوانين التي نفرضها أنفسنا هي الحرية.

(روسو، العقد الاجتماعي 1، الفصل 8:16)

غياب المعارضة.

(هوبس، ليفياثان، الفصل الحادي والعشرون، الصفحة: 204)

إن قوة المرء ينبغي أن تفعل أو تمتنع عن فعل محدد.

(لوك، المقالة، 2، الفصل الحادي والعشرون: 204)

الضرورة ممجدة.

(هيغل، المنطق، 158 §)

مشاركة في كشف ماهية الشيء.

(هيدجر، الوجود والكائن، 334)

السيطرة على أنفسنا وعلى الطبيعة الخارجية اعتماداً على معرفة بالضرورة الطبيعية.

(إنجلز، ضد دوهرينغ، الفصل 11)

(من كرانستون، 1954: 8، 12، 23- 24)

وإذا ما اعتمدنا تبسيطاً مفرطاً يساعدنا في الحصول على فهم أولي للفروقات قيد الدراسة، فإننا نميل لتبني مصطلحي بيرلن "الإيجابي" و"السلبي" لمفهوم الحرية (بيرلن، 1958). قام بيرلن نفسه بتطوير أربعة مفاهيم للحرية (بيرلن، 1969). فالنظرة السلبية هي تلك التي يقول بها الكتاب الإنجليز الكلاسيكيون ومفادها "يقال عادة أنني حر لدرجة أنه ما من إنسان يتدخل بشؤوني" (بيرلن، 1958: 7). أما النظرة الإيجابية فتعرف الحرية بأن "يكون المرء سيد نفسه"(بيرلن، 1958: 16). ولصياغة النقطة بجلاء أكبر، الحرية السلبية هي حرية *من*، في حين أن الحرية الإيجابية هي حرية *إلى*.

تبدو مثل هذه الفروقات سخيفة ولا قيمة لها للوهلة الأولى. لكن النتيجة الهامة للنظرة الإيجابية أنها قد تستخدم بشكل متناقض ظاهرياً للقول إن المرء يمكن أن "يجبر على أن يكون حراً"، كما صاغها روسو (1913: 15).

فإذا ما أجبر المرء على الانصياع إلى قانون مبرر أخلاقياً يتضارب مع ميول المرء الفطرية _ "دافع الميل الفطري" _ عندها، يقال إن ذات المرء "الحقيقية" قد تم تحقيقها. وعلى العكس، فإن مناهضي النظرة "السلبية" للحرية يقولون إن تلك الحريات القانونية المتعلقة بحرية الكلام والتجمع والمساواة أمام القانون، وهلم جراً ذات منفعة قليلة جداً للفلاحين الهنود الذين ليس لديهم من الوسائل ما يكفي للحفاظ على حياتهم.

تحليل المفاهيم السياسية

لقد وضح نقاشنا للأفكار السياسية في هذا الفصل أن المصطلحات السياسية التي تعتبر أمراً مفروغاً منه في النقاش أو الحديث اليومي تخفي أعماقاً من المعنى ومجالات للتأويلات المتباعدة أدت إلى قرون من الجدال. من الواضح أن هناك حاجة في النقاش الأكاديمي، واليومي، على حد سواء، لتوضيح الطريقة التي كان يقصد بها استخدام المصطلح إن كان لا بدّ من فهمه. لقد اعتبر أفلاطون البحث الفلسفي على أنه أساساً اكتشاف "الشكل النقي" لكل مفهوم. وبشكل مشابه، اعتقد كتاب آخرون بأن للمفاهيم معنى أساسياً أو

جذرياً. على أية حال، يرى معظم المفكرين الحديثين أن من الحماقة إضاعة الكثير من الوقت في محاولة تأسيس المعنى "الحقيقي" للكلمات لأن الكلمات تستخدم، وقد استخدمت، بطرق متعددة حتى في المجتمع نفسه، ناهيك عن استخدامها على مر القرون في حشد ضخم من الطرق.

يميل اللغويون الأكاديميون، وبعض الفلاسفة المعاصرين للتركيز على التعريف "الوصفي" للكلمات_ تفحص الكيفية التي استخدمت بها في الممارسة الشائعة، وربما تقديم بعض القواعد لضمان عدم إساءة فهمك لدى استخدام غير عادي أو منحرف للكلمة. وقد تخلى اللغويون المعاصرون عن ممارسة علماء النحو القدامى المتمثلة بمحاولة فرض قواعد للاستخدام "الصحيح" للكلمات. ولسوف يكون ضرباً من الحماقة محاولة تشريع أن علينا، مثلاً، تفسير كلمة في الإنجليزية، من خلال أصولها الإغريقية، أو اللاتينية أو الجرمانية لأن اللغة وسيلة حية ومتبدلة للتواصل وليست تحفة قديمة.

على أية حال، لكي يتم التواصل بوضوح، قد يكون ضرورياً أحياناً استخدام تعريف "الشرطي" بالقول "هذا ما سأعنيه دائماً بهذا المصطلح". وغالباً ما تكون هذه وسيلة أكاديمية مفيدة وشرعية. كما قد يكون مسموحاً أحياناً صك كلمة جديدة للاستخدام بوصفها مصطلحاً تقنياً لتجنب كلمة عاطفية غامضة شائعة الاستخدام. المشكلة، كما رأينا في الفصل الأول، أن مثل هذه الكلمات المستجدة قد تستخدم بعدم دقة المصطلحات التي حاولت استبدالها.

إن ممارسة التعريف "المقنع" للكلمات أمر شائع في السياسة. بذلك، يحاول الكاتب أو المتحدث إقناع جمهوره أن تعريفه للكلمة قيد السؤال هو الاستخدام الأفضل. وقد رأينا ذلك موضحاً مسبقاً في هذا الفصل (خاصة في نقاشنا للحرية). وكما رأينا، غالباً ما تكون مثل هذه المحاولات محاولة لإقناع الجمهور بقيمة الأحكام التي يدلون بها أكثر منها تمريناً تقنياً في توضيح معنى المفردة.

كذلك غالباً، ما يكون الجدل السياسي، عملياً، محاولة لوصم أفكار الخصم بما يدعوه ويلدون (1953) كلمة "مستهجنة"؛ في حين تصف كلمتك بالكلمة "الحماسية". بناء عليه، يتمنى المحافظون وصم إجراءات حزب العمال

بـ "التأميم"؛ في حين يطلقون على إجراءاتهم كلمة "الحرية"؛ وغالباً، ما يدين متحدثو حزب العمال الجدد مقترحات خصومهم بوصفها تضحية "بالرعاية" من أجل "الإيديولوجية". وفي الولايات المتحدة، دائماً ما يتحدث ممثلو الأطباء عن "الطب الاشتراكي" (كلمة شنيعة!")، وبالتالي ربط الإجراء بالشيوعية بدلاً من خدمة الرعاية الصحية. ويخبرنا روي هاتيرسلي عن قصة، عندما كان سياسياً مبتدئاً في حزب العمال، كيف أنه نُصح مرة بأنه عندما يساوره الشك حول موضوع ما في اجتماع حزبي، ما عليه إلا أن يلتف على الموضوع ويصرح "ما نحتاج إليه حول هذا الموضوع هو سياسة اشتراكية حقيقية"، وانتظار التصفيق؛ ومن ثم تغيير الموضوع!

قراءات إضافية:

Benn, Stanley I. and Peters, Richard S., 1959, Social Principles and the Democratic State,London, George Allen and Unwin

An analysis of key concepts in political theory which still repays careful reading.

Gerth, H. and Mills, C. Wright (eds), 1948, From Max Weber: Essays in Sociology,London, Routledge & Kegan Paul

One of the classic texts of political sociology which is more readable than some more modern writing – for authority, bureaucracy, Chinese mandarinate, etc.

Raphael, D. D., 1990, Problems of Political Philosophy, 2nd edn, Basingstoke, Macmillan

Useful standard introductory text – focused on basic concepts.

Thiele, Leslie Paul, 1997, Thinking Politically: Perspectives in Ancient. Modern and Postmodern Political Theory, Chatham, NJ, Chatham House

An original and stimulating discussion of the nature of political theory – a good follow-up to more conventional texts such as Raphael.

Woodcock, George, 1975, Anarchism, Harmondsworth, Middlesex, Penguin

Raises some very fundamental questions about the state and politics.

Woolff, Jonathon, 1996, An Introduction to Political Philosophy, Oxford, Oxford University Press

An excellent follow-up to this and the next chapter

مواقع على شبكة الإنترنت:

http://www.psa.ac.uk/www/default.htm

Political Studies Association (UK) WWW gateway see under Resources for particular political philosophers.

http://www.constitution.org/liberlib.htm

Liberty Library of Government Classics includes full texts of many political theorists.

http://flag.blackened.net/daver/anarchism/index.html

The Anarchist Library.

http://www.yale.edu/lawweb/avalon/diana

Online human rights archive of Yale Law School.

www.un.org/rights

United Nations' view on rights.

www.amnesty.org

Leading international rights campaign organisation.

الفصل الرابع

الإيديولوجيات

هذا الفصل ...

يدور حول أهم المذاهب السياسية: المحافظة والليبرالية والاشتراكية والماركسية والفاشية وهلم جرا. ولا يتناول هذا الفصل الطبيعة العامة لهذه التيارات الواسعة في التفكير السياسي فقط، بل يزودنا بفكرة عن العلاقة الموجودة بين هذه المذاهب والأنظمة السياسية والأحزاب؛ ويناقش بعض الإيديولوجيات التي لم تبرز إلا مؤخراً في الغرب: التكاتف الاجتماعي، والحركة النسوية، و "البيئية" و"الأصولية" الإسلامية. يبدأ الفصل بمفهوم "الإيديولوجية" نفسه ومدى فائدته. ومن ثم ينتقل لمناقشة كيف يمكن تصنيف الإيديولوجيات؛ ويبحث فيما يمكن اعتباره بشكل عام اليمين؛ ويستمر باليسار لينتهي بالوسط.

وبما أن هذا الفصل يغطي نطاقاً واسعاً إلى هذا الحد، فإن أفكار المفكرين السياسيين فرادى لم تلق الحيز الذي تستحقه. لكننا نأمل أن يحفز القارئ لدراسة بعض هؤلاء المفكرين في كتاباتهم. ولسوف تكون بداية جيدة للقارئ مورغان مثلاً (1992).

الإيديولوجية

"الإيديولوجية" بحد ذاتها كلمة صعبة التفسير مع أنها واسعة الاستخدام؛ كما يساء استخدامها إلى حد كبير أيضاً. تفسر إحدى المدارس الفكرية بقيادة كارل بوبر (1962) "الإيديولوجية" بأنها طريقة في التفكير السياسي، وسمة

نموذجية من سمات الحركات الاستبدادية. بالنسبة لبوبر، الإيديولوجية نظام فكري مغلق على نفسه تماماً. وليس نظام كهذا شيء ما ليقوله عملياً حول كل المواضيع السياسية والاجتماعية والأخلاقية فحسب؛ بل من المستحيل، عملياً، أن يوافق عليه لأن لديه دائماً تفسيراً، ضمن شروط الإيديولوجية، لأي انحراف ظاهر عن تنبؤاته. وهكذا، بالنسبة لبعض الماركسيين (ربما غير الناضجين)، الثورة هي دائماً أمر "حتمي"؛ لكن عندما لا تحدث، يكون سبب ذلك أن قادتها قد خانوها، أو تمت إساءة تفسير الظروف الاجتماعية الموضوعية، أو أن الرأسمالية قد وجدت مخارج جديدة لفائضها.

بالنسبة لبوبر، إذن، يجب أن يكون التفكير الإيديولوجي معارضاً للتنظير العلمي الذي دائماً ما ينتج عنه فرضيات *قابلة للدحض*. تتألف مقاربة علمية لدراسة الموضوعات الاجتماعية في تطوير تفسيرات تدريجية حول كيفية عمل الأشياء واختبارها_ وليس في إيجاد نظرية ضخمة تفسر كل شيء. إن مصداقية أي مقترحات علمية (قابلة للدحض) يمكن التوافق عليها من قبل أي شخصين يبحثان عن الحقيقة في ضوء الدليل المتوفر، ويقبلان التعديل في ضوء دليل جديد. على أية حال، للقيام بأحكام سياسية، ينبغي للناس أيضاً الإدلاء بأحكام حول قيم خاصة بهم، ولا يمكن حلها بالنظر في الدليل. بالتالي، يعتمد التجديد السياسي على تشكيل اتفاق عام بين الناس حول القيم قيد المسألة، إضافة للتفسير الصحيح للسبب والنتيجة. وبالنتيجة، بدلاً من بناء مدينة فاضلة ضخمة على أساس مبادئ من الدرجة الأولى، ينبغي للتغيير الاجتماعي أن يتقدم عبر "هندسة اجتماعية تدريجية" (بوبر، 1960: 64).

حسب وجهة النظر هذه، فإن العقائد السياسية للوسط_ الديموقراطية الاشتراكية والليبرالية والمحافظة_ كلها غير إيديولوجية لأنها تقبل الحاجة إلى وضع سياسة اجتماعية قائمة على مراجعة علمية قدر الإمكان لنتائجها، وعلى أحكام القيمة لدى أعضاء الجماعة السكانية المتأثرة بهذه السياسة.

على أية حال، من الشائع جداً استخدام كلمة "إيديولوجية" بطريقة أقل إحكاماً لتعني بشكل أو بآخر مجموعة فضفاضة من المبادئ السياسية. بهذا المعنى، يمكن أيضاً وصف الليبرالية والاشتراكية والمذهب المحافظ بـ" الإيديولوجيات"؛ وهذا هو المعنى الذي استخدمنا فيه الكلمة بوصفها عنواناً لهذا الفصل. يميل الماركسيون لاستخدام الكلمة للدلالة على الأفكار المهيمنة في المجتمع، التي يرونها تعكس وسائل إنتاجه؛ وبالتالي، ممارسة السلطة. وهكذا، حسب عدة وجهات نظر، يمكن وصف الليبرالية بأنها إيديولوجية الحقبة الرأسمالية. وكما هو حال العديد من المصطلحات السياسية، لا يمكن فرض استخدام محدد للمفهوم_ يلاحظ مكليلن (1986) وجود 27 تأويلاً مختلفاً للمفهوم_ والمهم هو أن يكون المعنى المستخدم فيه مفهوماً بوضوح. يلخص الإطار 4.1 ثلاث وجهات نظر أساسية.

الإطار 4.1 الإيديولوجية بوصفها مفهوماً سياسياً

بوبر: نظام فكري مغلق وشامل (المعاكس تماماً للتفكير العلمي).

المعنى العام: مجموعة متماسكة من المبادئ السياسية بشكل أو بآخر.

الماركسي: أفكار المجتمع المهيمنة التي توصف بأنها تعكس وسائل إنتاجه.

"اليمين" في مواجهة "اليسار"

من المعتاد تصنيف الحركات السياسية والمفكرين بأنهم من الجناح اليميني أو اليساري. ويبدو أن ذلك مستمد من الجمعية الوطنية الفرنسية الأولى، عندما جلس مؤيدو الملك المحافظون على اليمين والجمهوريون الثوريون على اليسار في اجتماع على هيئة نصف دائرة؛ وحتى اليوم تتبنى البرلمانات الأوروبية الحديثة والبرلمان الفرنسي نمط جلوس مماثل. يمكن لمثل هذا التصنيف أن يكون مثاراً للجدل_ إذ غالباً ما أكدت مجموعات البرلمان الأوربي أنها على يسار الموقع الذي يراهم الآخرون فيه. ومن الواضح أيضاً أن الراديكالي واليساري في سياق محدد (على سبيل المثال، النزعة الجمهورية في أمريكا الشمالية حين كانت مستعمرة

بريطانية) قد يصبح محافظاً في مكان أو زمان آخرين (على سبيل المثال، النزعة الجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة).

على أية حال، يُنظر إلى اليمين بصورة عامة على أنه ضد التغيير السياسي والاقتصادي، والاجتماعي في حين يفضله اليسار. كما يميل اليمين لأن يكون من أتباع الملكية ورجال الدين، ويدافع عن مصالح الطبقات المالكة؛ في حين يُعرف اليسار بدفاعه عن الجمهورية، وبموقفه ضد الطبقة الدينية، ووقوفه مع مصالح الجماهير (العمال أو الفلاحين). هذه الصورة مستمدة من سياسات فرنسا في القرن التاسع عشر.

وقد يكون مفيداً في الديموقراطيات الليبرالية المعاصرة دعم هذه الصورة بتوكيد وجود وسط ديموقراطي كبير ملتزم بالنظام الدستوري الموجود، مع أنه يقبل مشروعية التغيير الاقتصادي والاجتماعي التدريجي. يمثل أقصى اليمين، كما أقصى اليسار (عادة)، أقليات تتمنى تعديل النظام الدستوري والاجتماعي الموجود جذرياً_ اليسار في اتجاه ضد رأسمالي، واليمين في اتجاه قومي متطرف (ربما عنصري).

إن الفارق بين "اليسار" و"اليمين" لهو فارق متقلقل بالحقيقة؛ إنه يدمج ثلاثة أشكال من الفروقات في المواقف. يتعلق الأول *بدرجة* التغيير من "لواقع الراهن"_ لصالح التغيير في الوضع الراهن أم ضده (وهذا يتأثر بدوره بماهية الموقف الحالي قيد الدراسة). الثاني يميز *اتجاه* التغيير_ هل هو مع أم ضد الرأسمالية، أو الطبقة الدينية أو أي قيمة سياسية أساسية أخرى. في حين يدرس الثالث *طريقة* التغيير_ أهي بوسائل دستورية أم ثورية.

بحسب التمييز الخطي التقليدي، يمكن اعتبار الفاشية والشيوعية تحتلان موقعين متطرفين متعاكسين، فيما يحتل الديمقراطيون الليبراليون الوسط. من وجهة نظر "الوسط" هذا، تشكل الفردانية الدستورية أحد البدائل في حين تمثل الجماعية الاستبدادية (سواء من "اليمين" أو "اليسار") النقيض المتطرف. وقد يذهب بعض الفوضويين خطوة أبعد إذ يرون الفوضوية الفردانية غير العنيفة على

أنها اليسار الحقيقي، في حين يمثل أتباع اللينينية والفاشية اليمين المتطرف لأن كليهما مستعدان لقولبة الأفراد بالقوة ليصبحوا على الهيئة المرغوبة.

أما بديل النموذج الخطي التقليدي فهو النموذج الدائري؛ هنا لا تقف الفاشية والشيوعية على طرفي نقيض؛ لكن بالحقيقة تقف الواحدة بجانب الأخرى في الدائرة، لأنهما تتقاسمان سمات استبدادية متشابهة.

اليمين القديم: الملكية

يمكن اعتبار الملكية في أوروبا القرون الوسطى في موقع وسط وليس إيديولوجية لجناح يميني. ومن المؤكد أن الفكر الكاثوليكي التقليدي كان سعيداً أن يعترف بمشروعية الأمراء. حيث يحث الإنجيل المسيحيين على "أن يعطوا لقيصر ما هو لقيصر" (إنجيل متى 22: 21). والحالة العادية في أوروبا القرون الوسطى كانت حكومة مدنية يرأسها ملوك أو أباطرة يتوجهم البابا أو كبار الأساقفة الذين يخولهم البابا بذلك.

الشكل 4.1 تصنيف الإيديولوجيات

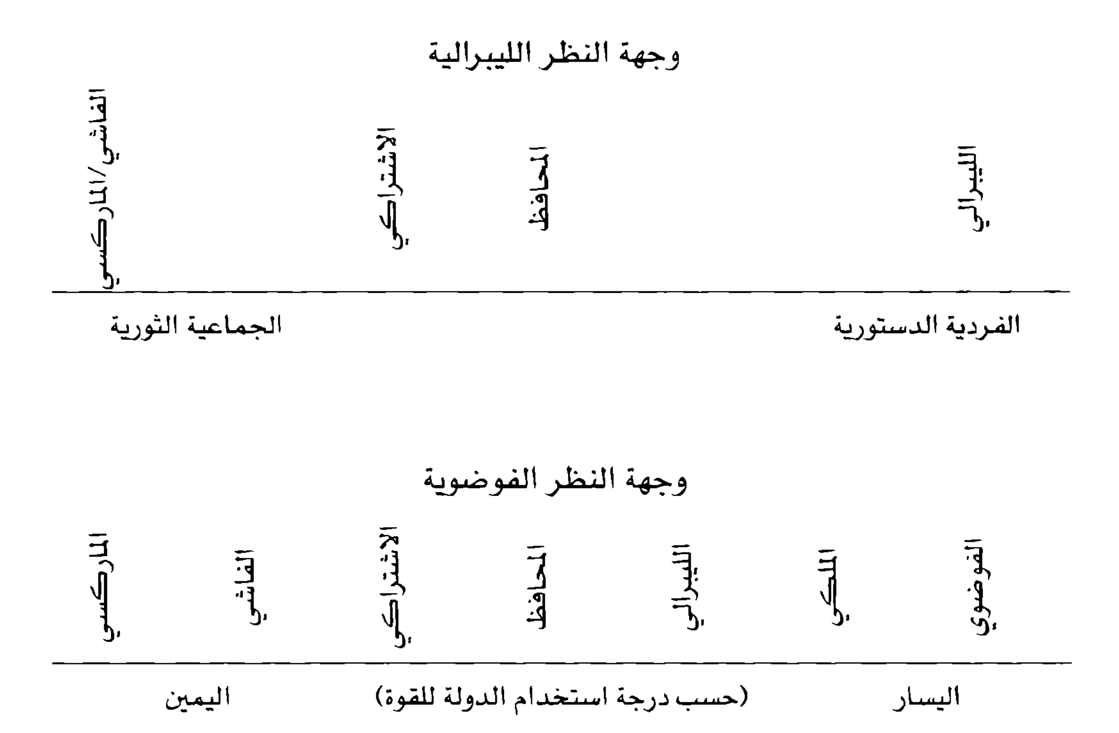
وجهة النظر التقليدية

الماركسي - الفوضوي - الاشتراكي - الليبرالي - المحافظ - الملكي - الفاشي

اليسار - درجة التغيير - اليمين

اتجاه التغيير

أسلوب التغيير



لقد صيغ هذا في العقيدة اللاهوتية والسياسية لـ"السيفين"_ أي السلطة الدنيوية والسلطة الكهنوتية، حيث تدعم الواحدة الأخرى، وتحترم الواحدة نطاق تأثير الأخرى. وبالنتيجة، كان هناك تقسيم للسلطات، كما رأينا، حيث أدارت الكنيسة ما يتعلق بالشؤون الأسرية وقانون الملكية وتحصيل ضرائبها (دفع عشر الغلة للكنيسة). لقد كان هناك تأثير ملكي على تعيينات الكنيسة؛ وغالباً ما أشرف رجال الكنيسة على الإدارة الملكية. مع ذلك، فإن قدرة الكنيسة على وضع مملكة من الممالك تحت الحرم (بحيث تمنع المؤمنين من المشاركة في مجموعة الطقوس الدينية الكاملة) كانت تشكل بأوجه عدة سلاحاً أكثر فتكاً من جيوش الملوك أو الامبراطور.

لكن لم تترسخ الفكرة الأكثر راديكالية المتمثلة بسلطة الملوك الإلهية إلا بعد تطور الفكرة الحديثة للدولة ذات السيادة (على سبيل المثال، عند بودن في كتابه *الجمهورية* في عام 1576) خاصة بعد أن هيمن الملوك البروتستانت (بدءاً بهنري الثامن) على الكنيسة المسيحية في بلدانهم. ومع تزايد تأكيد القوى البرلمانية في إنجلترا القرن السابع عشر على فكرة السيادة الشعبية، أصبح ملوك سلالة ستيورات منجذبين بشكل أكبر إلى فكرة أن الدول لا يمكن أن يكون فيها أكثر من ملك واحد، وأن سلطته مستمدة من الله وليس الإنسان. أما في دول مثل فرنسا التي تأسست فيها الجمهوريات، واستعادة السلطة التنفيذية، لا الصورية، فإن الملكية أصبحت إلى حد كبير رمز القوى المعادية للديمقراطية والقوى الأشد محافظة.

في الدول الأخرى التي احتفظت بالملكية، كان بالإمكان الجمع بين موقف داعم للملكية وموقف أكثر اعتدالاً (كما في ألمانيا القرن التاسع عشر حيث جمع بسمارك بين الإصلاح الاجتماعي والقومية في مركب قوي سياسياً مع الملكية). ومما يثير الدهشة، أن يستخدم الملك في السنوات الأخيرة في إسبانيا حظوته عند اليمين للمساعدة في هندسة العودة إلى الديمقراطية الدستورية.

اليمين الراديكالي: النازية والفاشية

على أية حال، إن القوى التي يُنظر إليها، عادة، على أنها تمثل أقصى اليمين، في الظروف المعاصرة، ليست الملكية ولكنها النازية أو الفاشية. وبأشكال عدة، فإن مثل تلك الحركات هي الأبعد عن المركز الديمقراطي لأنها تنكر مشروعية فكرة الديموقراطية، وحقوق الإنسان العالمية؛ في حين أن أقصى اليسار_ على شكل شيوعيين_ يدعي لنفسه، بشكل عام، رمز الديمقراطية؛ وكثيراً ما ادعى أنه أكثر ديموقراطية من الديموقراطيات الليبرالية.

لم يكن حزب هتلر "الاجتماعي القومي" بدون دعم شعبي؛ حيث أُعتبر "الفوهرر" (القائد) أنه يمثل المصالح الحقيقية للألمان بشكل أكبر مما تستطيع

فعله أية عملية ديمقراطية. كذلك كان، في خطبه على الأقل، ضد الرأسمالية_ حيث أُعتبرت الرأسمالية مؤامرة يهودية لسلب الناس حقوقهم الطبيعية في بلدانهم. كما اعتُبرت الدولة مجسدة لمصلحة الناس؛ ومن الواضح أن تقتضي مسؤوليتها تنظيم الاقتصاد، والنظام التربوي، وجميع ما يتعلق بالحياة الاجتماعية والثقافية. غير أن توكيداً أساسياً للحركة تمثل في تعبئة الألمان في حزب واحد يستخدم التقنية الحديثة للتواصل الجماهيري.

لقد هيمن على النازية عملياً إلحاح نخبتها على امتلاك السلطة، والتزامها بالقومية، والعنصرية، وكره الأجانب. كما أن الدفع نحو تصويب ما اعتبر خطأً في اتفاقية فرساي 1919، والمشاعر القومية المتأججة (التي تقاسمها العديد من الألمان) تمت بلورتها جميعاً في عقيدة كابوسية؛ حيث تم تأكيد حق العرق السيد "الآري" في "المجال الحيوي شرقاً"؛ وتطهير نفسه من العناصر "الغريبة" مثل الغجر واليهود؛ إضافة للتخلص من أي عينات معتلة عقلياً أو جسدياً ضمن عرقه. ولقد كلفت محاولة إرساء الدولة اعتماداً على هذه العقائد ملايين البشر أرواحهم عبر الكرة الأرضية (بما في ذلك المحرقة).

اعتمدت وجهات نظر هتلر التي عبر عنها في كتابه *Mein Kampf* ("كفاحي")، بأشكال مختلفة، على عقيدة أرثوذكسية أشدّ صرامة عند الفلاسفة والمنظرين السياسيين الألمان. فعلى سبيل المثال، أكد هيغل [1770-1831] أهمية الدولة القوية، ودورها في تحديد الثقافة وإيجاد منطق (أو ديالكتيك) للتاريخ يبرر حرب الدول القوية على الدول الأضعف. في حين مجّدَ شوبنهاور [1780- 1860] الإرادة على حساب العقل؛ واعتقد نيتشه [1844-1900] بإمكانية خلق عرق من الأفراد الخارقين. وقد قُرنت وجهات نظر كهذه باكتشافات "علمية" منتقاة بعناية حول الانتقاء الطبيعي، وطبيعة الانقسامات العرقية البشرية لخلق إيديولوجية تحظى بقبول كبير في جو هش سياسياً في ألمانيا تعاني من ركود اقتصادي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبالمقارنة، فإن الفاشية الإيطالية، رغم اعتمادها على العديد من الأسباب نفسها من السخط السياسي والاجتماعي؛ واستخدام العديد من الأساليب نفسها للوصول إلى السلطة_ حرب الشوارع والحشود الجماهيرية، على سبيل المثال_ أكدت على نحو أقل بكثير العنصرية. وبوصفها بديلاً عن الديمقراطية، فإن محبة القائد قُرنت بمحاولة خلق هيكلية تمثيلية موحدة يمكن أن تُمثل فيها الهيئات الأخرى كالكنيسة، وجمعيات الجيش والموظفين، وحتى نقابات العمال. وقد طور الفاشيون الإسبان والأرجنتينيون أفكاراً ومؤسسات مماثلة.

بهزيمة هتلر، أصبح الدعم الصريح للأفكار النازية أو الفاشية، بشكل عام، غير مقبول. ففي أقصى اليمين في أوربا، نزع حتى أولئك الذين عبروا عن إعجاب متحفظ بهتلر إلى إنكار ذبح اليهود بالجملة في المحرقة، بدلاً من أن يدعموها بحماس. لقد كان الصليب المعقوف [رمز الحزب النازي الألماني والرايخ الثالث] يلقى الإعجاب بوصفه أيقونة الشباب المتمرد لإحراج الآباء أكثر منه رمزاً سياسياً مهماً. لكن المشاعر العنصرية والقومية المتطرفة تبقى العلامة المميزة لليمين المتطرف وجنباً إلى جنب مع الخطاب المضاد للشيوعية/العمال.

وإنه لمن المثير أن نرى أن الاستخدام الأحدث والأكبر لرمز قريب من رمز النازية (أي صليب معقوف بثلاث قوائم بدلاً من أربع) كان في جنوب إفريقيا على يد حركة المقاومة الأفريكانية التي حاولت الدفاع عن النظام العنصري في أيامه الأخيرة. يمكن اعتبار نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بأنه آخر الدول الفاشية بإيديولوجية تعتمد على العنصرية ويدعمها جهاز للتعذيب والقمع. كما أن النظام الصربي في عهد ميلوزوفيتش في يوغسلافيا السابقة يمكن تفسيره بطريقة مماثلة؛ مع أن الإيديولوجية، هنا أيضاً، إيديولوجية قومية اسماً بدلاً من العنصرية.

الماركسية

من المألوف وضع أتباع كارل ماركس [1818- 1883] في الطرف النقيض لطيف اليسار/اليمين السياسي. والواقع أن الماركسيين يتنوعون بشكل واضح وكبير في راديكاليتهم ومعتقداتهم عند الممارسة.

لقد رأينا مسبقاً (الفصل الأول) أن ماركس وإنجلز تبنيا نظرة جماعية وصراعية التوجه حيال السياسة. هنا يجدر التوكيد أن ذلك جزء من نظرية تاريخية، وبرنامج عمل سياسي على حد سواء. يقول ماركس "لقد فسر الفلاسفة العالم بشكل مختلف فقط_ لكن تكمن الأهمية في تغييره" (*المقولة الحادية عشرة حول فيورباخ*، ماركس وإنجلز، 1962، المجلد الثاني: 403). إن كلاً من الأجزاء النظرية والعملية في كتاباتهما مثيرة للإعجاب بمداها وعمقها. فقد نشر ماركس وإنجلز الكثير ليس حول طبيعة الرأسمالية المعاصرة فحسب، بل أيضاً حول التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية، وحول المجتمعات الشرقية والقديمة (ماركس وإنجلز، 1962، ما سبق).

في الكتابات الأكثر نظرية عند ماركس وإنجلز، "قُلب ديالكتيك هيغل رأساً على عقب" (إنجلز، *فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية*، ماركس وإنجلز، 1962، المجلد الثاني: 387). إذ تم تبني فكرة هيغل عن منطق التاريخ وذلك بوضع رأسمالية القرن التاسع عشر في إطارها الصحيح بوصفها واحدة من عدة مراحل تاريخية تؤدي بالضرورة إلى مراحل جديدة أعلى. لكن بدلاً من أن يتجلى المثل الأعلى نفسه بصورة تقدمية عبر التاريخ، ينظر إلى الأفكار (الإيديولوجية) على أنها تعكس "وسائل الإنتاج" المادية التحتية. إذ يقول إنجلز:

> **إن كل مراحل التاريخ الماضية باستثناء البدائية منها كانت تاريخاً لصراعات الطبقات؛ وأن هذه الطبقات المتحاربة في المجتمع هي دائماً طرق الإنتاج والتبادل_ أي بكلمة أخرى، نتاج الظروف *الاقتصادية* في وقتها؛ وأن هيكلية المجتمع الاقتصادية توفر دائماً الأساس الحقيقي الذي وحده يمكّننا من صياغة التفسير النهائي للأفكار الفوقية المتعلقة بالقضاء والمؤسسات السياسية إضافة للبنى الدينية والفلسفية، وأفكار أخرى عن فترة تاريخية محددة.**
>
> (الاشتراكية، الطوباوية والعلمية، ماركس وإنجلز، 1962: 134- 135).

وصراع الطبقات لن يتوقف بوصفه ديناميـة التاريخ إلا بإلغاء الطبقة في المجتمع الشيوعي المستقبلي.

كذلك حاول الكثير من عملهما بناء حركة اشتراكية (رابطة العمال الدولية) التي شاطرتهما الرفض الأخلاقي لطبيعة الرأسمالية الاستغلالية. وكما يوضح *البيان الشيوعي*، يمكن توظيف النظرية بشكل يثير الإعجاب بوصفها خطاباً لتدعيم قبول العمل السياسي. كما أن الشعور بأنك مع التاريخ، ولديك بصيرة "علمية" حيال العمليات الاجتماعية، كونك أخلاقياً على صواب، كل ذلك يشكل خميرة قوية مازالت تروق للكثيرين_ خاصة الشباب والمثاليين سياسياً.

اللينينية والستالينية

إن أوضح الورثة لماركس في القرن العشرين هم قادة الاتحاد السوفيتيي السابق. والأبدع إيديولوجياً والأكثر تأثيراً سياسياً هما فلاديمير إليتش لينين (المولود باسم ف. إ. أوليانوف) [1870- 1924]، وجوزيف ستالين (المولود باسم جوزيف فيزاريونوفيتش دزاهوكاشفيلي) [1879- 1953]. لقد قادا هذه الدولة الوريثة للإمبراطورية الروسية بصفتهما الأمينين العامين للحزب الديمقراطي الاشتراكي الروسي (ذي "الأغلبية" البلشفية) والذي أصبح لاحقاً الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي.

لقد تصور ماركس وإنجلز حدوث ثورة اشتراكية في الدول الرأسمالية الأكثر تقدماً بفعل جماهيري تقوده الاتحادات العمالية والمنظمات الاشتراكية الديمقراطية. أما لينين وستالين فقد كيفا النظرية بحيث تتناسب مع حاجات منظمة ثورية تآمرية تحارب إمبراطورية يحكمها نظام الفرد المطلق ومازالت أغلبية سكانها من الفلاحين. إن تبني ديمقراطية تمثيلية كان سيعني فقدان قوة البلشفيك (الذين كانوا، في أحسن الأحوال، يتلقون دعماً ثابتاً من مجموعة صغيرة نسبياً من عمال المناطق المتحضرة). ولتبرير السيطرة الدائمة لاحتكار

هرمية الحزب الواحد على الاتحاد السوفييتي، طُورت عقائد "دكتاتورية البروليتاريا/الطبقة العمالية" و"المركزية الديمقراطية." كما اعتبرت قيادة الحزب ممثلة للأغلبية الناشئة_الطبقة العاملة_ التي ستكون الأغلبية مع تقدم عملية التصنيع. كذلك طور لينين مفهوم ماركس لدكتاتورية الطبقة العاملة بحيث يعني "تنظيم الحرس المتقدم للمضطهَدين بوصفهم الطبقة الحاكمة من أجل سحق المعتدين" (لينين، 1917: 225). وعدم إمكانية خلق ديمقراطية صحيحة إلا بالتخلص من الأقلية البورجوازية المستغلة. ضمن الحزب، تمت حماية هيمنة القيادة باللجوء لمعرفته العظيمة بالعقيدة "العلمية" ونشر القوى المقاومة للجماعات المندسة المقاومة للثورة. كما عُرفت المركزية الديمقراطية في دستور الحزب الشيوعي لعام 1961 بأنها تتضمن انتخاب كل هيئات الحزب، الانضباط الحزبي الصارم، اتباع الأقليات للأغلبيات، والهيئات الدنيا للهيئات العليا. كذلك أُدينت عملياً أشكال النقد غير المرحب بها من الأدنى على أنها تشجع على "الانقسام" وأنها نقاش "غير مثمر"، إن لم تعتبر خيانة عظمى مباشرة (سكابيرو، 1965: 63- 65). وبشكل مشابه، تمت حماية الهيمنة الروسية في الإمبراطورية السابقة بصورة فعالة بعقيدة وجود قومية "سوفيتييه" جديدة حلت مكان كل من "الشوفينية الروسية العظيمة" و"القومية [أي: غير الروسية] البورجوازية".

كذلك أدى نجاح النظام السوفييتي الظاهري في بناء دولة صناعية قوية قادرة على هزيمة ألمانيا النازية من اقتصاد زراعي متخلف سابقاً إلى محاكاة النظام في العديد من دول أوربا الشرقية والصين والشرق الأقصى وكوبا. وفي العديد من الحالات، تم تقليد "عبادة الشخصية" التي تطورت في الاتحاد السوفييتي حول ستالين بما يتعلق بالقادة المحليين مثل ماو تسي تونغ، هو شي منه، خوجا، وكاسترو؛ حيث ادعى العديد من هؤلاء، وبدرجات متفاوتة من المسوغات، أنهم قدموا نسخاً مطورة إيديولوجياً من الماركسية خاصة بهم.

الماركسيات الأخرى

إن اللغة المستخدمة في الأنظمة الماركسية- اللينينية الاستبدادية كما لاحظ جورج أورويل (1949، 1968)، أصبحت بشكل متزايد منفصلة عن الواقع؛ حيث وُصفت الدكتاتورية بالديمقراطية. في حين أن فروقات ضخمة في أساليب الحياة اعتبرت مساواة. ووصف قمع الحركات الوطنية (كما في هنغاريا في عام 1965) بأنه حفاظ على السلام والحرية، وهكذا دواليك. كما اتسمت الأنظمة التي كانت ثورية اسماً فقط، بدرجة مميتة من المحافظة البيروقراطية بالواقع؛ واُعتبرت غير فعالة بشكل متزايد إضافة إلى أنها مرائية.

في حقبة ما بين الحربين العالميتين، وأثناء الحرب العالمية الثانية، مال العديد من الاشتراكيين الغربيين للتماهي مع "الشيوعية". فقد انبهر المفكرون بالدور الإيجابي لأتباع لينين في مقاومة الفاشية، وإنجازات الاتحاد السوفيتي بما يتعلق والنمو الاقتصادي الظاهر، وإجراءات الرفاه الإيجابية. كما أن درجة من الدعم المالي المباشر للأحزاب والاتحادات الأوربية المتعاطفة مع الاتحاد السوفييتي كانت مؤثرة أيضاً. وهكذا بقيت الحركات الاشتراكية الرئيسية في دول مثل فرنسا وإيطاليا متحالفة مع موسكو؛ كما بقيت تصف نفسها بالشيوعية حتى خلال الحرب الباردة. فيما استمر كتاب مثل جان- بول سارتر في فرنسا بوصف أنفسهم بالشيوعيين على الرغم من المشاكل الأخلاقية المتزايدة في التماهي مع أنظمة ذبحت مفكريها المعارضين بدون شفقة.

على أية حال، بدأ الماركسيون الغربيون، بشكل متزايد، اتخاذ مواقف فكرية مستقلة بمعزل عن العقيدة الماركسية- اللينينية السخيفة نوعاً ما، وإبعاد أنفسهم عن النظام السوفييتي؛ خاصة أن فكرة الحتمية الاقتصادية الصارمة في التاريخ كانت محط إعادة تقييم. ففي إيطاليا، أكد غرامشي (1969) على التوجهات الإنسانية لكتابات ماركس المبكرة، ودور الإيديولوجية في التأثير في عمل الدولة الحديثة.

في حين أكد الكاتب البريطاني رالف ميليباند على دور الدولة في ممارسة دور شبه مستقل في التاريخ. واستمر في تشاؤمه حيال احتمال أن يقوم نظام

اقتصادي رأسمالي "موجه أساساً لتحقيق الأغراض الخاصة لأولئك الذين يملكون موارده المادية ويديرونها" بتلبية حاجاتِ الناس العاديين (ميليباند، 1969: 268). لكنه سلّم بأن "النظام البريطاني السياسي يتضمن عدداً من السمات الديمقراطية التي تجعل بالإمكان أن يكون صوت 'الناس العاديين' مسموعاً". أما نظام "الديمقراطية الرأسمالية" فهو نظام تنافسي بين رأس المال والعمال، وبتحيز قوي لصالح الأول. فهناك "تناقض جوهري أو توتر دائم بين الوعد بالسلطة الشعبية التي توفرها الانتخابات الشاملة وبين تحجيم ذلك الوعد أو الحنث به في الممارسة العملية" (ميليباند، 1984: 1). لقد كان ميليباند متشائماً حيال أن يقوم الديمقراطيون الاشتراكيون بتمكين الناس العاديين؛ في حين اعتبرَ الشيوعيين التقليديين فاشيين. وعلى ما يبدو كان عملياً يتوقع خطراً كبيراً من التحول من ديمقراطية رأسمالية إلى "استبدادية رأسمالية" (ميليباند، 1984: 154).

لقد حدث انفصال جذري عن الستالينية مثلته مجموعات ماركسية صغيرة كانت متأثرة بكتابات ليون تروتسكي (المولود باسم ليف دافيدوفيتش برونشتاين) [1879- 1940]. وتروتسكي هذا من زملاء لينين المقربين في الفترة الثورية _ عمل كرئيس لهيئة الأركان العسكرية أثناء الثورة؛ وكان عملياً من أنصار ثورة روسية مستقلة قبل ظهور الحزب البلشفي في فترة ما قبل الثورة. بعد أن طرده ستالين من الاتحاد السوفييتي، وقبل اغتياله بأوامر من ستالين في المكسيك عام 1940، أدان تروتسكي الطريقة التي خلق بها حكم الحزب الشيوعي طبقة من المستغلين في الاتحاد السوفييتي_ حزب "المتسلقين" (تروتسكي، 1945). بعد ذاك جرى تطوير هذا الموضوع على أيدي نقاد آخرين أمثال ميلوفان ديلاس (1966) الذي اصطف مع النظام اليوغسلافي في المطالب بالتعديل أو التطوير للأسس الشيوعية. حاول اليوغسلاف في ظل حكم تيتو تطوير نسخة أكثر إنسانية وتشاركية من الشيوعية تلعب فيها الديمقراطية الفعلية، والمشاركة متعددة العرقيات دوراً أكبر مما هو عليه الحال في الاتحاد السوفييتي.

ليست أحداث باريس عام 1968 إلا مثالاً حياً عن تنوع اليسار الحديث (سيل ومكونفيل، 1968). حيث توسعت الاحتجاجات الطلابية ضد محاولات حكومة ديغول الغبية نسبياً منع العمل السياسي في حرم الجامعات إلى مطالب أوسع تنادي بإصلاحات في الجامعات، وإنهاء حرب فيتنام، وأخيراً استبدال حكومة ديغول بنظام ديمقراطي "تمثيلي" صحيح. لقد كان هناك شعور بأن احتلال المضربين للمصانع، وإغلاق شوارع باريس بالمتاريس، والإضراب العام كلها كانت تهيئ الأرضية لثورة تقودها مجموعات صغيرة نشطة من التروتسكيين والماويين الذين كانوا يقودون العديد من الاحتجاجات. أما الحزب الشيوعي التقليدي، فقد كان، على أية حال، مهتماً بالحفاظ على سيطرته على مجمل الحركة النقابية الأساسية وقدرته الانتخابية البرلمانية أكثر من اصطفافه مع تغيير سياسي واجتماعي جذري.

الراديكالية

هناك مصطلح مخادع أخر هو "راديكالي". والمؤلّفان سعيدان في إتباع ما جاء به قاموس أكسفورد الإنكليزي المختصر كتعريف للكلمة. هذه الكلمة إذا ما استخدمت كصفة، تعني الذهاب للجذر، الأصل أو الأساس. سياسياً، تشير في الإنجليزية إلى "المنادي بالإصلاح الجذري"؛ أي: ذلك الذي يعتنق وجهات النظر الأكثر تقدماً حول الإصلاح السياسي على أسس ديمقراطية؛ وبالتالي، ينتمي إلى مجموعة متطرفة ضمن الحزب الليبرالي [الإنجليزي] (1802). في فرنسا، يتماهى الراديكاليون بشكل خاص مع أنصار الجمهورية ومعارضة طبقة رجال الدين. وبشكل أكثر عمومية، يمكن استخدام الراديكالية لوصف أسلوب سياسي يعود، في أغلب الأحيان، لمجموعة محددة من المبادئ النظرية الأولى بحثاً عن حلول لكل أنواع المشاكل. يمكن مقارنة ذلك بـ "البراغماتية" التي تشدد على النتائج العملية للقرار بدلاً من جذوره النظرية. لذلك قد يتجه الراديكالي إلى عدد من الوجهات المختلفة، ولكن دائماً إلى درجة متطرفة.

وهكذا، كان الراديكاليون السياسيون مرة ديموقراطيين متطرفين؛ في حين أُستخدم المصطلح مؤخراً ليعني الاشتراكيين اليساريين المتطرفين؛ لكن بدأ يطبق بشكل متزايد على أبعاد أخرى يمكن قياس الراديكالية على أساسها. حيث يمكن وصف المتعصبين الإسلاميين، ومناصري المرأة الراديكاليين، ومنظمة غرين بيس، وحتى أتباع تاتشر المحافظين في بريطانيا بـ "الراديكاليين". إلا أن المبادئ التي تعتنقها هذه المجموعات مختلفة جداً من واحدة إلى الأخرى، بل مختلفة عن الأجيال السابقة من الناشطين السياسيين. أما وجه الشبه الذي يتشاطره هؤلاء المنظرون فهو الميل لحل كل أنواع المشاكل حسب ذخيرتهم من المفاهيم المحدودة عادة. فكل شيء يخضع للقرآن الكريم، والهيمنة الأبوية، والأزمة البيئية أو السوق، كما يمكن أن يكون عليه الحال.

التوحيد الراديكالي: الكاثوليكي، والبروتستانتي، والإسلامي

عندما كان آدم يحرث الأرض، وحواء تنسج الملابس

من كان وقتئذٍ السيد ومن كان المسود؟ (جون بول)

كان جون بول، وهو القسيس الذي قاد عصيان الفلاحين في عام 1381، واحداً من عدة قادة شعبيين فسروا نص الإنجيل بشكل أكثر جذرية مما كان يفعله قادة الكنيسة الرسميون. إن الاحتمالات الراديكالية لتفسير نص الإنجيل في أن الفقراء سيرثون الأرض، وتشديد البروتستانت على سيادة ضمير الفرد قد أثرا بشكل كبير في تراث اليسار السياسي البريطاني. حيث ألقت الديجرز والليفرز (حركة سياسية في إنجلترا طالبت بالمساواة بين جميع الناس بالحقوق والواجبات أمام القانون في عقد 1642) في فترة الحرب الأهلية بظلال الشك ليس على مكانة الكنيسة المستقرة وحسب؛ بل أيضاً على أساس التملك الحالي، وكذلك التمثيل السياسي (غرين ليف، 1983: 351).

في العالم الجديد، وفي مستعمرات القرن السابع عشر مثل ماساشوستس وكونكتكت، كانت عضوية المذهب المسيحي المهيمن، عملياً، هي نفسها

المواطنة (موريسن وكوماجر، 1962، المجلد 1: 57- 65). كذلك كان الحال في مدن القارة الأوربية، كما في جنيف الكالفينية [مذهب كالفين اللاهوتي الفرنسي البروتستاني (1509- 1564) القائل بأن قدر الإنسان مرسوم قبل ولادته] لم يكن بالإمكان، عملياً، التفريق بين إجراءات الحكومة وتفسير كلمة الله (تاوني، 1938: 132). وفي مرحلة لاحقة من التاريخ البريطاني (1847)، أخرج زعيم المرمون [طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث عام 1830]، بريغام ينغ، أتباعه من الولايات المتحدة ليؤسس مدينة سولت ليك. هناك كان بوسعهم ممارسة دينهم (بما في ذلك تعدد الزوجات) وفقاً لتفسير ينغ لكتاب مرمون (موريسن وكوماجر، 1962، المجلد 1: 590- 593).

وهكذا، من الواضح أن الأصولية المسيحية يمكن أن تكون قوة سياسية مهمة_ وهي كذلك حتى اليوم في الولايات المتحدة؛ حيث كان دعم البروتستانتيين حاسماً في ضمان نجاح كل من ريغن وجورج. دبل يو. بوش في الانتخابات الرئاسية العامة. أما "الأصولية" _ المذهب الذي يقول بالتفسير الحرفي للكتاب المقدس_ فهي بالمعنى الحرفي للكلمة عقيدة لاهوتية صرفة؛ وليست مكافئة للاعتقاد بالهيمنة السياسية للكنيسة. إذ يدعم بعض الأصوليين فصلاً صارماً بين القضايا المدنية والدينية؛ لكن حيث يشكلون الأغلبية، فإن هذا التفريق، غالباً، ما يفقد أهميته العملية.

مع ذلك، تبدو الأصولية الإسلامية في الكثير من الأشكال، أنها الحركة الدينية- السياسية الأكثر دينامية في مطلع القرن الواحد والعشرين. و"الأصولية الإسلامية" هي تسمية مغلوطة نوعاً ما لأن جميع المسلمين، عملياً، يتبنون المنهج الحرفي نفسه بما يتعلق بمكانة القرآن الكريم وتفسيره، كما هو حال البروتستانت الكالفينيين بالنسبة للكتاب المقدس. وبسبب تركة تاريخية مستمدة من الصراع الأوربي مع الإسلام أثناء الحروب الصليبية، كجزء من الاستعمار، هناك نزعة في الغرب لربط "الأصولية الإسلامية" بعدم التسامح، والتعصب، والإرهاب وما شابه (سعيد، 1987). تاريخياً، لا يوجد سوى أقل

الدلائل التي تدعم مثل ذلك الربط_ لأن العقيدة الإسلامية هي عقيدة تسامح بشكل واضح_ على الأقل، فيما يتعلق بـ "أهل الكتاب"، أي: اليهود والنصارى. وكما يشير عدد جثث الضحايا في البوسنة، فإن عدم التسامح بين المسلمين والمسيحيين كان في أغلب الأحيان بالاتجاه المعاكس. (أي: عدم التسامح من قبل المسيحيين أكثر منه من قبل المسلمين).

الواضح هو جاذبية الإسلام في الجنوب بوصفه ديناً رفيعاً و"متحضراً" يسمح بتعدد الزوجات؛ ولا يرتبط، كما هو حال المسيحية، بالقوى الاستعمارية السابقة (غبادوموسي، 1978). بالتالي، ففي مناطق مثل جنوب نيجيريا، حيث هيمنت سابقاً الديانات القبلية، غالباً ما انتشر الإسلام بسرعة أكبر مقارنة بالمسيحية؛ في حين أنه في المناطق التي كانت إسلامية تاريخياً، كما في مصر، فإن التوكيد على الهوية الإسلامية هو جزء من رفض الاستعمار الغربي.

للإسلام ميزة كبرى في أنه لا يقدم عقيدة دينية فقط، بل يقدم تراثاً اجتماعياً وثقافياً منفصلاً عن ذاك القائم في أوروبا المسيحية، ومساوياً له أو يتفوق عليه في العديد من الجوانب. حيث يمكن الاعتماد على قرون من الإنجازات اللاهوتية والأدبية. فحجاج مكة المكرمة (وغالباً ما يصلون إلى هناك بالطائرة وليس على ظهور الجمال) يلقون التحية من تجمعات ضخمة رائعة من المؤمنين من كافة أصقاع العالم حيث يتبادلون فيما بينهم التجارب والخبرات. لم تكن عقيدة الإسلام دائماً عقيدة دينية شاملة فقط، بل هي تأكيد على الوحدة الاجتماعية والسياسية لكل المؤمنين_ الأمة (المجتمع الإسلامي). تأمل الآية القرآنية "إنَّ هذه أمتكم أمة واحدة، وأنا ربكم فاعبدون" (سورة الأنبياء: الآية 92).

إن الجاذبية السياسية للإسلام يمكن رؤيتها بالطريقة التي لجأ إليها سياسيون براغماتيون، مثل صدام حسين، بوصفها وسيلة لتوليد الدعم السياسي. كما أن آية الله الخميني، في إيران، كان فعالاً جداً في إدانة الشاه بوصفه عميلاً لـ "الشيطان" الأمريكي في سماحه تناول الكحول، والكوكا كولا، وارتداء التنورات القصيرة، وكذلك عدم تشجيع تعدد الزوجات وتناول الحشيش.

وقد وصف الخميني الحكومة الإسلامية بأنها حكومة "المضطهدين في الأرض" في إشارة للآية القرآنية "ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين" (سورة القصص: الآية 5).

إن المشاكل المتعلقة بتطبيق الإسلام على المواقف والهياكل السياسية المعاصرة كبيرة ولسوف نناقشها بمزيد من التفصيل في الفصل السادس. لكن ربما المشكلة الأكبر هي تعارضه المميت مع أفكار غالباً ما يرتبك بها عملياً. وهكذا، في الشرق الأوسط، غالباً ما تتماهى القومية والعروبة والإسلام- مع ذلك، قد تتضارب الوطنية السورية أو المصرية مع الهوية العربية؛ في حين أن الكثير من المسلمين هم إيرانيون (فرس)، أو أفارقة، أو هنود، أو إندونيسيون وليسوا عرباً. يعود السبب في ربط النزعة الغربية المعاصرة للأصولية الإسلامية بالإرهاب إلى استخدام الفلسطينيين الوطنيين ومن يتعاطف معهم القوة. وإن تبني شعارات مثل "الجبهة العالمية للحرب المقدسة ضد اليهود والصليبيين" قد يخفي، في العديد من الحالات، اهتماماً بمقاومة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية (الإمبريالية) ودولة إسرائيل أكبر بكثير من الاهتمام باللاهوت. وقد لا يكون لمثل هذه الفروقات أية أهمية تذكر في مقاومة التأثيرات الغربية_ لكنها مهمة في بناء مؤسسات أو تحالفات سياسية بديلة.

علم البيئة بوصفه راديكالية سياسية

منذ بداية القرن التاسع عشر، عارض الشاعر الرومانسي وردورث قدوم القطار البخاري إلى منطقة ليك ديستركت معتبراً ذلك تدميراً لبيئتها؛ كما أن الشاعر بليك أدان "طواحين" الثورة الصناعية "الشيطانية السوداء". على أية حال، إن الحفاظ على البيئة الطبيعية لم يصبح موضوعاً هاماً في السياسات العملية إلا مؤخراً نسبياً. إن المطالبة بالحفاظ على البيئة ظهرت بشكل واسع في نهاية القرن التاسع عشر مع الحركة التقدمية في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن لم تُمثل البيئة أو الأحزاب الخضر في الهيئات التشريعية الأوربية، ولم تقدم برنامجاً سياسياً شاملاً إلا في السنوات الأخيرة. قبل ذلك، قادت مجموعات الضغط

القضايا البيئية مثل تخطيط الأرياف، والحدائق الوطنية، والتخفيف من حدة الدخان والضوضاء التي أصبحت موضوعاً رئيسياً في السياسات العامة.

لقد اهتمت الحكومات بالقضايا البيئية منذ الأزل تقريباً. ففي إنجلترا، تمت حماية الغابات الملكية مثل الغابة الجديدة لأسباب عدة؛ بما في ذلك، لأغراض الصيد والاسترخاء، ولأنها مصدر اقتصادي واستراتيجي (الأخشاب لصناعة السفن)، في حين تُعتبر الآن بشكل متزايد بيئات نادرة ينبغي حمايتها للحفاظ على الأنواع النادرة التي تعيش فيها أيضاً. وفي الولايات المتحدة، اعتبرت "الأراضي المتنازع عليها" في الغرب ملكية فدرالية تخصص للصالح العام.

والحركة الخضراء حركة غير عادية، على أية حال، لأنها تستمد فلسفة متماسكة متكاملة من نظام علمي. إن علم البيئة هو العلم الذي يدرس العلاقة بين العضويات وبيئتها المادية. ومع تقدم الدراسة العلمية، أصبح الاعتماد المتبادل المتعدد الأوجه بين الأنواع العضوية المختلفة التي تعيش على الأرض، والتأثير الحاسم للتأثيرات المناخية والجيولوجية أكثر وضوحاً مما كان للأجيال السابقة.

لقد أصبح واضحاً بتطوير حضارة مدنية صناعية معتمدة على استهلاك الوقود الأحفوري، وعلى معرفتنا المتزايدة أن البشر يستنزفون البيئة بطرق مضرة فعلاً لم تشهدها من قبل. وقد جمعت قمة الأرض في ريو في حزيران من عام 1992 قادة دول العالم لمناقشة بجدية استنزاف موارد الأرض (خاصة، مصادر الطاقة غير المتجددة)؛ وظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض، ومخاطر التلوث الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية على الغلاف الجوي والمحيطات، وتدمير الأنواع النباتية والحيوانية بتدمير بيئاتها القيّمة كالغابات المطرية. كما شددت المجموعات غير الحكومية في القمة نفسها على الانفجار السكاني والتوزيع، غير العادل للمصادر بين الشمال والجنوب بوصفها عوامل مساهمة في مشكلة محددة ناتجة أساساً عن النمو الصناعي غير المسيطر عليه.

تميل أجنحة الحركة الخضراء المتنوعة للتوحد في رؤية هذه المشاكل على أنها تمثل جدول الأعمال السياسي المهيمن للإنسانية في بداية القرن الواحد

والعشرين. وغالباً ما يرى المدافعون عن البيئة أن الإيديولوجيات الرأسمالية كما الشيوعية جزء من المشكلة. إذ تُستنفد المصادر الطبيعية بمعدلات عالية (متزايدة بشكل عال جداً)؛ في الوقت الذي تتعرض فيه درجة التعقيد الصحية لبيئة كوكبنا للخطر بشكل مستمر بسبب التلوث الزراعي والصناعي التجاري. وبالتالي، يمكن النظر إلى كل القضايا بدءاً من التكاثر البشري، مروراً بأنماط الاستثمار الصناعي والاستهلاك اليومي، إلى السياحة، من منظور بيئي.

إلا أنه يمكن ملاحظة الانقسامات ضمن الحركة_ خاصة بين ما يمكن أن يسميه المرء الرومانسيين والعلماء. ففي جانب "الرومانسيين"، يقع التوكيد على الأفكار التي تنادي بالعودة للطبيعة مثل المعالجة المثلية [معالجة الداء بإعطاء المصاب جرعات صغيرة من دواء لو أعطي لشخص سليم لأحدث عنده مثل أعراض المرض المعالج]، والنباتية، والعودة إلى الطبيعة، وتطوير مجتمعات سكانية ريفية بسيطة سعيدة. ومن جانب "العلماء"، فإن التشديد هو على أشكال الكارثة الاقتصادية والبيئية لو استمرت النزعات الصناعية والاستهلاكية الحالية. كما لوحظ نوع آخر من الانقسام بين ما يسمى أحياناً بجناح "البيئة الضحلة" مقارنة بجناح "البيئة العميقة" (فانساه، 1992: 217). تشدد الأولى على المشاكل العملية بالنسبة للبشر؛ وربما ركزت على مشاكل فردية بشكل براغماتي. أما البيئة العميقة فتطالب بتغير شامل في موقف البشر بحيث يقرّون بالقيم الجوهرية للأنواع الأخرى كافة.

مثال مثير للاهتمام عن "البيئة العميقة" هو مقاربة جيمس لفلوك المعروفة بـ "فرضية غايا". ترى هذه الفرضية الأرض بمثابة عضو واحد ذاتي التنظيم. ويشدد بأن الأشياء الحية خلقت الغلاف الجوي، وخصوبة التربة، ودرجة حرارة الغلاف الجوي، والأكسجين الذي نتنفسه، إلخ، وبالتالي، تعتمد بدورها بشكل حاسم على هذه الأشياء (لفلوك، 1979). وقد تبدو مسألة مثيرة للجدل ما إذا كانت، على الرغم من المصطلحات العلمية، مسألة علمية أو عقيدة أخلاقية أو روحية. إحدى دلالات هذه هو أن فرضية غايا، إن لزم الأمر، ستمسح كل جنس_ بما في ذلك البشر_ يحاول خلخلة الانسجام الطبيعي لعالم البيئة.

"لمناصرة البيئة" بوصفها عقيدة سياسية للمفكرين، مزايا عديدة_ إذ لديها ما تقوله حيال كل موضوع تقريباً_ فهي تعارض العديد من العقائد الراسخة المعاصرة (خاصة الرغبة في التنمية الاقتصادية). ولديها عدد متنوع من وجهات النظر الثاقبة لا تفهمها إلا قلة من الناس؛ كما أنها تتمتع بمسحة عاطفية مغرية. بهذا المعنى، يمكن اعتبار "مناصرة البيئة" عقيدة معارضة جذرية. من الناحية الأخرى، بالتأكيد على حقوق الأجيال اللاحقة مقابل الموجودة، هناك تردد صدى للعواطف المحافظة التي عبر عنها بورك، فقد كتب، "أشهد على المتقاعدين، كما أشهد على الأجيال القادمة حيث نقف بينهما كحلقة في السلسلة العظيمة للنظام الأبدي" (مستشهد به في سابين، 1951: 519).

على مستوى السياسات العملية، يمكن للخضر أن يقرنوا أنفسهم بعدد مختلف من الحركات المحلية الجذابة_ خاصة حركة نيمبي (NIMBY اختصار لـ Not In My Back yard)، بمعنى ليس في حديقة بيتي الخلفية). لكن قد تكون هناك، على أية حال، مشاكل كبيرة في تعليم عدد كبير من الناخبين الحاجة إلى إجراءات تصطدم مباشرة بالنزعات الاستهلاكية في هذه الأزمنة، وفي التوصل إلى التنسيق الدولي الضروري لتحقيق أهداف مجموعات الخضر (راجع الفصل الخامس). ونتيجة لذلك، يوجد الكثير من النشاط السياسي للخضر ضمن أنشطة مجموعات الضغط، أكثر من وجوده في الأحزاب السياسية.

الحركة النسوية بوصفها راديكالية سياسية

يصعب اعتبار الشعور بالحاجة لفعل سياسي يضمن حقوقاً متساوية للنساء أمراً جديداً. وكما رأينا في فصل سابق، تصور أفلاطون النساء يساهمن على قدم المساواة في الحكومة في تلك الأزمنة الكلاسيكية. كذلك طالبت ماري ولستونكرافت في عام 1792 بتحرر المرأة (ولستونكرافت، 1985). لكن مع بداية القرن العشرين، توصلت النساء إلى حق الانتخاب في بعض الولايات الأمريكية؛ وأصبحت حركة التحرر النسائية موضوعاً سياسياً هاماً في بريطانيا، حيث كان الراديكاليون مستعدين لاستعمال العنف ضد الملكية،

وحتى الانتحار بوصفه سلاحاً سياسياً. وعلى الرغم من تحقيق تحرر عالمي في كل الديموقراطيات الغربية تقريباً، يبقى الموضوع النسوي قضية سياسية حية عند الكثيرين، وعاطفة كاسحة عند القلة.

إلا أن حق الانتخاب لم يأت بالمساواة في الأجور أو المكانة أو تكافؤ الفرص للنساء. يمكن تلخيص المواقف من هذه الحقيقة بشكل عام في الجدول 4.1. حيث نزع الراديكاليون من مناصري الحركة النسوية لاعتبارها قضية شاملة ينبغي أن تقرر المواقف من عدد مختلف من القضايا_ بما في ذلك طبيعة العمل وهياكل السلطة والمهن والتربية والضرائب والعلاقات الشخصية. فقد هيمن على المجتمع الغربي ذكور كبار في السن عدوانيون يحبون الكسب على حساب الغير؛ ويسيطرون على صغار السن والنساء ويستغلونهم.

ونتيجة ربما لردة فعل وسائل الإعلام القوية، ولسوء تمثيل وجهة نظر أقلية من مناصري الحركة النسوية الراديكاليين (إذ يُصورون عادة كاريكاتورياً على شكل مومسات سحاقيات في الصحف الشعبية)، يتردد العديد من الناس المعتدلين اليوم في وصف أنفسهم "كمناصرين للحركة النسوية". على أية حال، يمكن العثور على معتدلين اليوم يدعمون ما يعتبره معظم الناس من جيل مناصري الحركة النسوية السابق موقفاً أنثوياً. وهكذا يعتبرون أنه أمر مسلم به الرغبة في حقوق سياسية متساوية للنساء، والحرية في ممارسة أي مهنة من دون أي تمييز، والأجر المتساوي للعمل المتساوي.

حتى بين المحافظين في هذه القضية، لا يمكن العثور إلا على مجرد قلة تقول بدونية المرأة. وفي العديد من الحالات، فإن الخط المداهن ظاهرياً يقول بأن النساء قد اخترن، وهن على حق تماماً، عدم الانخراط في ألعاب القوة عند الرجال؛ وينبغي ألا يساومن على طبيعتهن الأساسية بفعلهن ذلك (قارن ذلك بتعليقات حول التفرقة العنصرية في الفصل الخامس).

تناقش النساء الراديكاليات إن أخواتهن الأكثر اعتدالاً يخطئن في تقدير حجم المشكلة لدى التوكيد على المكانة المتساوية في مجتمع يهيمن عليه

الرجال. على أن تحليلهن للمشكلة، وكذلك الاستراتيجية والتكتيكات المقترحة تختلف بشكل كبير من مجموعة إلى أخرى.

الجدول 4.1 المواقف من الفروقات بين الجنسين

	مناصرو الحركة النسائية الراديكاليون	مناصرو الحركة النسائية المعتدلون	المحافظون
المشكلة	النظام الأبوي: حكم الرجال. استغلال الرجال كبار السن للنساء والهيمنة عليهن، حيث تسيطر الإيديولوجيا على العديد من أفكار النساء إضافة للمؤسسات الاجتماعية وأشكال العلاقات الاجتماعية.	تمثيل النساء الناقص؛ التمييز الجنسي	لا شيء- أشكال عدم المساواة تعكس الظاهرة دور النساء المختلف الذي تلعبه في المجتمع. إذ إن العناية بالآخرين الجمال، اللطافة أهم من السلطة، إلخ.
الأسباب	**بنية السلطة الجنسية.** روبوثام: تقسيم العمل بين الجنسين. فايرستون: تحكم الذكور بمواليد النساء. ماركس (وإنجلز): جيش احتياطي من العمال.	**تعصب، جهل، تقاليد،** إضفاء الصيغة الاشتراكية.	**البيولوجيا. التطور أو أن الله قد منح النساء ميلاً وراثياً للاستسلام، واللطافة والنزعة الأخلاقية.**
الحل	**الثورة.** ماركسيات أم شخصيات أم سحاقيات؟ ينبغي إعادة صياغة المجتمع: يجب إعادة صياغة العائلة، المهن، السياسة، المهتمين، إلخ.	**التكامل** ينبغي أن تلعب النساء دوراً كاملاً في المجتمع.	**نظام التمييز العنصري** ينبغي أن تبقى النساء منفصلة عن الرجال؛ لكن ينبغي أن تتمتع بحقوق متساوية مع الرجال.
التصرف	**تحرر النساء** إزالة البنى الذكورية المهيمنة والإيديولوجية. شخصياً: ينبغي أن تتحكم المرأة بمصيرها. ماركسياً: هي جزء من الثورة العمالية.	**مساهمة النساء** التعليم، العمل القانوني التدريجي. استخدام الحقوق القانونية بكاملها، على سبيل المثال، الترشيحات السياسية، أو الفرص التعليمية.	**عمل قانوني غير مناسب** الحفاظ على القيم الأسرية.

يميل النسويون الماركسيون لإتباع أنجلز في اعتبار استغلال النساء جزءاً من الظواهر الرأسمالية لـ "جيش احتياطي من العمال"؛ حيث يستغل الرأسماليون قوة عمل نسائية غير مدربة جيداً، وأجورها متدنية، وغالباً ما تعمل بنظام العمل الجزئي للمحافظة على قوة عمالية منظمة من الرجال الأكثر عنفواناً؛ مما يسمح للنساء أن يتبوأن مكاناً قريباً من المكان المثالي فقط في حال غياب الرجال في جبهات القتال. لن يحدث التحرر الحقيقي للنساء إلا بانتصار ثورة العمال_ التي ستمسح من الوجود هذه الآليات القمعية (مع وجهة النظر البورجوازية حول الأسرة بوصفها ملكية للرجل). أما كتاب آخرون فهم أقل اقتناعاً بأن هيمنة الرجل مرتبطة بالرأسمالية؛ ويشيرون إلى تكرار حدوث تقسيم العمل حسب الجنس في العديد من المجتمعات غير الرأسمالية (رابوثام، 1972)؛ ووقوع السلطة بيد الرجال حتى وقت متأخر نسبياً بسبب سيطرتهم على التناسل النسوي (فايرستون، 1971).

لقد تبنى معظم النسويين الراديكاليين خطاً مشابهاً للفوضويين (في الحقيقة، إيما غولدمان (1915) رائدة في كلتا الحركتين) في أن الثورة يجب أن تبدأ في الحياة الخاصة عند أولئك المقتنعين بالرغبة فيها. "الشخصي هو السياسي" ذلك هو شعار العديد من الراديكاليين النسويين الذين يقولون إن فرض نظام مركزي سلطوي في الحياة هو أسلوب ذكوري في السياسة. في حين تشطح مجموعة ضئيلة جداً خطوة أبعد وترى أن الرجال لن يتخلوا طوعاً عن سلطتهم المكتسبة_ ولا يمكن لأية فئة حاكمة أن تفعل ذلك_ وبالتالي، لا يمكن للنساء تحقيق المساواة والحرية إلا في تجمعات سحاقية منفصلة بذاتها.

يمكن النظر إلى الأفكار النسوية بوصفها تطبيقاً للأفكار الليبرالية على حق الجميع في تطوير الذات. وقد تأثر بعض النسويين بالعقائد الماركسية حول الاستغلال والإيديولوجيا. على أية حال، إن الحركة النسائية الأساسية كانت في كثير من تصرفاتها عبارة عن سلسلة من مجموعات ذات استقلال وعون ذاتيين استجابة للموقف الشخصي والسياسي لأعضائها.

الليبرالية

يمكن فهم الليبرالية بالمعنى الواسع أو الأضيق. بالمعنى الواسع، يمكن للمرء القول إن الأفكار الليبرالية حول الحقوق الفردية والدستورية تشكلان الأساس لاتفاق دستوري عام تشترك فيه معظم الأحزاب الرئيسية في بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من "الديموقراطيات الليبرالية" الأخرى.

أما بالمعنى الأضيق، فالليبرالية هي عقيدة يعترف بها العديد من الأحزاب الديمقراطية الأكثر تحفظاً/ مثل الأحزاب الديموقراطية المسيحية اليمينية إلى الأحزاب الاشتراكية اليسارية. والليبرالية الدولية هي تعبير رسمي عن ذلك، إذ تضم الحزب الليبرالي الأمريكي (في نيويورك بشكل رئيسي)، والديمقراطيين الليبراليين في المملكة المتحدة. على أن استخداماً وسطياً للكلمة أمر شائع في الولايات المتحدة، حيث يوصف الناس في يسار الحزبين الرئيسيين في أغلب الأحيان بالليبراليين، مع توقع أنهم يفضلون قضايا مثل النزعة الدولية، والحقوق المدنية، والتدخل الحكومي المتزايد، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. تشبه العديد من هذه الأفكار تلك التي عند الديمقراطيين الليبراليين البريطانيين. ويُنظر إلى أغلب الأحزاب الليبرالية على أنها تقع في يسار وسط الطيف السياسي؛ لكن يُعتبر البعض منها مثل الحزب الليبرالي الأسترالي على أنه يحتل مكانة يمين الوسط.

قد يكون التمييز بين ثلاث مراحل في تطور الأفكار الليبرالية تبسيطاً مفيداً. المرحلة الأقدم هي تأسيس فكرة الحكومة الدستورية المعتمدة على الحقوق الفردية. ودستور الولايات المتحدة الأمريكية تعبير حي عن ذلك. إنه يتضمن أفكاراً مثل اعتماد الحكومة على موافقة المحكومين، الدستور هو حكم القوانين وليس الأشخاص، وكذلك تعزيز مكانة الحقوق الفردية بشكل عميق في الدستور. كل ذلك هو تعبير منتظم عما ورثته المستعمرات الأمريكية من التراث الدستوري البرلماني البريطاني، والآباء المؤسسين الذين عادوا بوضوح

إلى كتابات لوك وتفسير مونتسكيو [1688- 1755] للدستور البريطاني (فصل السلطات) (راجع الفصل 7، الصفحات 182- 183).

في المرحلة الثانية، طور كتّاب ليبرالية القرن التاسع عشر مثل بينثام وميلز (جيمس وابنه جون ستيوارت) الدلالات الديمقراطية لأقوال سابقة وتجارب الأجيال الأقدم.كما أن الربط مع الرأسمالية صيغ بوضوح دفاعاً عن عقائد التجارة الحرة والرغبة في دولة محدودة الصلاحيات اعتماداً على كتابات اقتصاديين مثل آدم سميث [1723- 1790] وريكاردو [1772- 1823]. كما تم اعتبار الليبراليين بشكل متزايد في بريطانيا والقارة الأوربية على أنهم حزب النخبة المصنّعة المحدِّثة الجديدة مقارنة بأصحاب الأراضي الأكثر تحفظاً، وإن ليسوا "إقطاعيين". كذلك مثل الليبراليون في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل متزايد حزب الإصلاح السياسي والتحرر العالمي.

والسمة المميزة لليبرالية كانت ومازالت التشديد على الحرية السياسية، بمعنى دعم حق تقرير المصير القومي، وبمعنى حرية الفرد في التعبير عن قيمه الأخلاقية عبر حرية الكلام، واختيار المهنة، وأسلوبه في الحياة. ويمثل عمل جون ستيورات ميل بعنوان " مقالة في الحرية، *Essay on Liberty*" (1859) حجة قوية ضد تدخل الدولة أو المجتمع في حياة الأفراد الخاصة، وحرية التعبير. ويمكن اعتبار حرية التعبير على أنها القيمة الليبرالية الكلاسيكية، ويعبر عنها الاقتباس الذي غالباً ما يُعزى لفولتير: " أرفض ما تقوله، ولكنني أدفع روحي ثمناً حفاظاً على حقك في قوله".

مرحلة ثالثة في تطور الليبرالية وسمتها مصطلحات فلسفية في كتابات المثاليين الإنجليز (ميلين، 1962) بما في ذلك ف.هـ. برادلي [1846- 1924]، برنارد بوسانكويت [1848- 1923]، جوشوا رويس [1855- 1916] (كاتب أمريكي بأفكار مشابهة)، والأكثر شهرة ت. هـ. غرين [1836- 1882] وليونارد هوبهاوس [1864- 1929]. معظم ما جاء في هذه الكتابات المثالية كان تطويراً للموضوع الواضح في كتابات جون ستيوارت ميل: توجد الدولة لضمان

نظام من الحقوق يمكّن الأفراد من متابعة تطورهم الأخلاقي. وكما صاغ النقطة غرين: "تفترض الدولة مسبقاً وجود حقوق، وحقوق أفراد." "إنها شكل يعتمده المجتمع للحفاظ عليه" (غرين، 1941 : 144). " بامتلاك الحقوق فقط، يكون بوسع قوة الفرد الحر في صنع الخير لنفسه أنن تلبس ثوباً واقعياً" (غرين، 1941 : 45). تضمن هذه الحقوق حق التملك الشخصي، لكن ينبغي ممارسة هذه الحريات بطريقة لا تمنع الآخرين من ممارستها أيضاً. وبالتالي، يمكن للدولة أن تتدخل لتنظيم التملك وحقوق أخرى في صالح تطوير معنى عام للمواطنة عند الجميع. وليس بوسع الدولة الدفع "بعادات المواطنة الصحيحة" مباشرة، لكن ينبغي أن تهتم بشكل فعال بـ "إزالة العوائق" (غرين، 1941 : 208، 209). إنه يدعم بشكل واضح تدخل الدولة لتمكين الجماهير من التمتع بمعايير مقبولة من الصحة، والسكن، والوصول إلى حقوق التملك (غرين، 1941 : 209)

أما هوبهاوس (1964، نشر أساساً في عام 1911) فله قول أكثر وضوحاً عن الليبرالية السياسية. إنه يعرّف الليبرالية بالحرية المدنية والمادية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية والعائلية والمحلية والعرقية والوطنية والدولية والسياسية (الفصل الثاني). ومن ثم يواصل ليدلي بتوكيد واضح أن "الحرية الكاملة تعني المساواة الكاملة"؛ ويؤكد أيضاً صحة التمييز فيما يتعلق بالضريبة بين الدخل المكتسب وغير المكتسب، وبين الثروة المكتسبة وتلك الموروثة (الفصل الثامن).

ترتبط المرحلة الثالثة من الليبرالية "الاجتماعية" في بريطانيا بالمهن السياسية، وكذلك بخطب وكتابات لويد جورج، وجون مينارد كينيز واللورد بيفردج. يمكن اعتبار لويد جورج بوصفه وزير مالية الحكومة الليبرالية قبل الحرب العالمية الأولى بأنه المدشن العملي لليبرالية الاجتماعية بإدخال كل من تقاعدات العجزة، وتعويضات الوفاة_ مشاريع الدولة للرفاه العام، والضريبة التصاعدية. أما بيفردج، فقد قدم في الورقة البيضاء لحكومته الائتلافية أثناء الحرب العالمية الثانية مخططاً أولياً لدولة الرفاه الحديثة، تحمي من خلال مشاريع "التأمين" المنظمة من قبل الدولة والضرائب، كل المواطنين من خمسة مخاوف رئيسية:

الحاجة والمرض والجهل والفساد السياسي والبطالة. لقد دافع كينز بوصفه اقتصادياً وإدارياً بنجاح عن الحاجة لتدخل الحكومة لضمان العمل الفعال في اقتصاد رأسمالي. وفي الولايات المتحدة، تبنت حكومة روزفلت براغماتياً مبدأ الصفقة الجديدة في الإدارة في فترة ما بين الحربين وهي مقاربة تدخلية مشابهة في الاقتصاد ورفاه المجتمع أثرت في اليسار الليبرالي منذ وقتها. لكن لم تتبنَ الأحزاب الليبرالية والراديكالية الأوروبية كلها هذه المرحلة الثالثة من الليبرالية. وفي الواقع، يمكن اعتبار الحركات الديمقراطية المسيحية اليسارية كالحركة الجمهورية الشعبية الفرنسية السابقة بأنها، في بعض الجوانب، أقرب كثيراً إلى الديموقراطيين الليبراليين البريطانيين من حلفائها الاسميين في الليبرالية الدولية.

المذهب المحافظ

يمكن القول إن المذهب المحافظ هو موقف أكثر منه عقيدة. ففي كل مجتمع، هناك العديد، وأحياناً غالبية، ممن كانوا سعداء في الحفاظ على القيم والمؤسسات الموجودة في ذلك المجتمع. والأمر الأكثر احتمالاً بالطبع أن يقف الأفراد الأكثر نجاحاً وازدهاراً في أي مجتمع مع قيمه ومؤسساته الأساسية مقارنة بالمواطنين الأقل نجاحاً وحظاً. ويحتمل أن يلتزم المحافظون في دكتاتورية عسكرية في الجنوب بمؤسسات وقيم مختلفة جذرياً عن تلك التي في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية الصناعيتين الديمقراطيتين.

على أية حال، يمكن اقتراح بعض المكونات للموقف المحافظ الأساسي؛ إذ إن هناك تشاؤماً من الطبيعة البشرية (راجع فصل سابق) وتشديداً مرتبطاً بالحاجة إلى إجراءات محلية تضمن "القانون والنظام"، وقوات مسلحة قوية لرد التهديدات الدولية، كما أن الحاجة إلى دعم السلطة الروحية والدنيوية القائمة واضحة أيضاً. إضافة إلى أن الروح الوطنية ودعم "القيم الأسرية" موجودتان عادة أيضاً.

بعد الثورة الفرنسية، حاول إيدموند بورك [1729- 1797] التعبير عن الشك بالمساواتية العقلانية [القول بالمساواة بين البشر]، وعوضاً عن ذلك مدح عبقرية الدستور القومي:

إننا نخشى أن نترك الناس يعيشون ويتعامل كل مع الآخر حسب ما يمتلك من قوة عقلية؛ لأننا نشك في أن تلك المقدرة ضئيلة للغاية عند كل إنسان؛ وأن حال الفرد سيكون أفضل إذا ما استفاد من المخزون ورأس المال العاميّن الموجودين لدى الأمم والعصور

(بورك، 1907، المجلد الرابع: 95).

إذ بدلاً من عقد بين الأفراد_ كالعقد التجاري مثلاً _ تؤسس الدولة شراكة بين الأجيال، "بين أولئك الأحياء وأولئك الموتى" الذين ينبغي الاقتراب منهم بكل وقار.

إن العديد من المواضيع التي قدمها بورك بشكل خطابي وغير منتظم نوعاً ما تم توسيعها وشرحها بطريقة أكثر فلسفية وأكثر انتظاماً وربما أقل فهماً عند فلاسفة القرن التاسع عشر الألمان المثاليين أمثال هيغل الذي أشرنا إليه سابقاً.

في بريطانيا، دعم الحزب المحافظ كلاً من العائلة المالكة والكنيسة المؤسسة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تعد رموز الاستمرارية الآن الدستور القومي ودساتير الولايات (التي تُفسر بالتشديد على القيود على الحكومة)، كذلك العلم، والصلوات في المدارس وما شابه. تاريخياً، لقد نزع المحافظون في كلتا الدولتين للشك في النظريات الكبيرة في الحكم والبراغماتية في سعيها للحصول على الدعم السياسي. كما هوجم اليسار بوصفه بائعاً متجولاً لفصم عرى الوحدة، وكان يُنظر إلى الصراع مع الاتحادات العمالية بنوع من الاحتقار_ في الولايات المتحدة، فارتباطها بالاشتراكية، و"بالتالي" بالاتحاد السوفيتي جعل عدم قبولها مضاعفاً أثناء الحرب الباردة.

لكن المحافظين البريطانيين كانوا أكثر تأثراً بعقيدة دزرائيلي [1804- 1881] عن "الأمة الواحدة" التي أشاعها بروايته سيبيل "*Sybil*" وبممارسته السياسية بصفته رئيساً للوزراء (1868 و1874- 1880). فكرته هي أن الوحدة القومية ينبغي الحفاظ عليها من خلال التلبية المباشرة لمصالح الطبقات العاملة من قبل حكومات محافظة خيّرة. لقد كان المحافظون في القرن التاسع عشر ما يزالون تحت قيادة أرستقراطية أساساً جمعت أفكاراً من "مبدأ النبالة" [ما يفرضه نبل المولد أو سمو المنزلة الاجتماعية على أصحابه من التزام جادّة الشرف والجودة والسلوك المسؤول] مع ميل "لهزم الهويغي" [عضو في حزب بريطاني مؤيد للإصلاح عرف لاحقاً بحزب الأحرار] بتبني إجراءات اجتماعية ذات شعبية. وغالباً ما كان الليبراليون مترددين بسبب التزامهم الإيديولوجي بسياسة عدم التدخل (ودعم البورجوازية المتحضرة الجديدة) لاتخاذ مثل هذه الإجراءات.

يمكن تلخيص شك المحافظ التقليدي بالنظرية الكبيرة بالإشارة إلى عمل مايكل أوكشوت [1901- 1990]:

> **تبدو الحكومة للبعض خزاناً ضخماً من القوة يلهمهم الحلم بما يمكنهم فعله بها. لديهم مشاريع مفضلة بأبعاد متنوعة يعتقدون، بإخلاص، أنها في صالح الإنسانية..وبالتالي، فهم يميلون لاعتبار الحكومة أداة هوى؛ وفن السياسة غرضه إلهاب الرغبة وتوجيهها...والآن يعكس ميل المحافظ فيما يتعلق بالسياسة وجهة نظر مختلفة تماماً...أن يحقنوا ضمن نشاطات الناس العاطفيين جداً بالأصل، عنصر الاعتدال؛ وذلك للكبح والتخفيف والتهدئة والمصالحة؛ وليس لإشعال حرائق الرغبة، بل لإخمادها.**

(أوكشوت، 1962: 191- 192).

وفي صورة مشهورة بل أخّاذة تماماً، يصف أوكشوت النشاط السياسي على أنه:

> **الإبحار في بحر لا قعر له ولا شواطئ؛ لا يوجد هناك ميناء للمأوى، ولا رصيف للرسو؛ ولا نقطة للبداية ولا هدف محدد للوصول إليه. الهدف فقط هو البقاء طافياً في سفينة مسطحة؛ البحر هو الصديق والعدو؛ والملاحة تكمن في استخدام مصادر طريقة تقليدية للسلوك لجعل كل موقف عدائي صديقاً.**

(أوكشوت، 1962: 127).

التاتشرية والمذهب المحافظ الجديد

على الرغم من أن حزب المحافظين ما يزال يجذب بعض المناصرين البراغماتيين التقليديين المعتقدين بـ "الأمة الواحدة"، فإن العديد من أعضاء البرلمان وأعضاء الحزب أصبحوا ملتزمين بفكرة أن الأنظمة السياسية والاقتصادية تتطلب إصلاحاً جذرياً للسماح لقوى السوق بتحقيق توزيع أكثر فعالية وتأثيراً للمصادر. إن العقيدة التي عرفت باسم "التاتشرية" في بريطانيا تجذرت في الولايات المتحدة الأمريكية في كتابات مفكرين أمثال الحايك (1979) وميلتون فريدمان (فريدمان وفريدمان، 1980)، وقد تبناها الرئيس الأمريكي رونالد ريغن في حملاته الرئاسية عن الحزب الجمهوري. أما تأثيرها العملي الأشد فقد كان على الإدارة المحافظة من 1979 إلى 1997؛ وقد قادت معظم تلك الفترة مارغريت تاتشر.

أصر التاتشريون _ في تميز واضح عن البراغماتية المحافظة البريطانية العادية _ على تطبيق تحليل نظري واحد على أنواع مختلفة من الجوانب السياسية. وإنه ليثير الإعجاب مدى معارضتهم لنمو "الدولة الراعية الدولة"، كذلك إصرارهم على إدخال آليات السوق والخصخصة، ليس على جوانب الرفاه الاجتماعية وحسب، بل حتى على السجون والبريد والقوات المسلحة.

يمكن عدُّ "التاتشرية" على أنها ضرب من الليبرالية في إصرارها على أهمية السوق الحرة، والفردية وكذلك دعمها للديمقراطية الانتخابية على المستوى

الوطني. لقد حافظت على أية حال، على دعم التاج و"قيم الأسرة التقليدية" والشك بالدولية (موقف فاتر من الاندماج السياسي في الاتحاد الأوروبي) المستمد من التراث المحافظ.

حديثاً، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تبنت مجموعة بارزة من "المحافظين الجدد" تدعم إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبل يو. بوش، ومرتبطة بمعهد المشروع الأمريكي، ومشروع القرن الأمريكي الجديد سياسات اقتصادية ووطنية مشابهة. يأخذ التيار المحافظ في السياق الأمريكي شكلاً متناقضاً في اعتقاده بضرورة التصدير لمؤسسات الليبرالية إلى الجنوب_ بما في ذلك العراق، وأفغانستان. أما الأمم المتحدة فهي في البؤرة الخاصة للشك بالمؤسسات الدولية.

يتطور المذهب المحافظ بطبيعته باستمرار استجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن مذهب المحافظة الجديد مازال فرعاً شعبياً ضمن المذهب المحافظ العام، إلا أنه يتعرض الآن للتحدي من قبل ما يشار إليه بـ"المذهب المحافظ المتصلب." وربما كان المثال الأفضل الممثل لهذا التيار في المملكة المتحدة هو ديفيد كاميرون، زعيم حزب المحافظين [رئيس الحكومة الحالي] الذي يشدد على المواضيع البيئية والاجتماعية.

الديموقراطية المسيحية

يمكن القول بأن القوة الأكثر تنظيماً في اليمين السياسي الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة كانت "الأصولية المسيحية" التي تؤكد على ما يسمى بقضايا "الأغلبية الأخلاقية" مثل الإجهاض والفن الإباحي وما شابه؛ في الوقت الذي كان ما يمكن أن يسميه البريطانيون بالمواقف السياسية التاتشرية في أوج قوتها.

لقد احتلت في أوروبا بالطبع موقعَ يمين الوسط المعتدل، الذي احتله المحافظون في بريطانيا، أحزابٌ ديموقراطيةٌ مسيحيةٌ في العديد من الدول التي توازن عندها الحماس للرأسمالية عن طريق روابط انتخابية مع الأرياف، وكذلك

إيمان الكنيسة بالتعاون والتعاطف في القضايا الاجتماعية. وفي عدد من الدول، عززت الروابط مع حركة الاتحادات العمالية ادعاءات الديموقراطيين المسيحين باتجاه موقع الوسط بدلاً من الجنوح إلى تصنيف محافظ/جناح يميني (مايكل سمارت في سميث، 1989: 380). كما أن المنشورات الكنسية الكاثوليكية الحديثة حول القضايا الاجتماعية شددت، على سبيل المثال، على الكرامة الأخلاقية للعمال، ومشروعية ضم ممثلين عنهم في عملية اتخاذ القرار في مقر العمل. كذلك دعمت أيضاً فكرة اللامركزية الديمقراطية أو "الإعانة" (راجع الفصل 6).

ويبدو أن أقوى الأحزاب الديمقراطية المسيحية كانت في تلك البلدان الكاثوليكية حيث تبنت الكنيسة أفكاراً مثل قانون إنكار الذات، ما أفسح للسياسيين العمليين مساحة للمناورة. ولأغراض التبسيط، فإن الأحزاب الديمقراطية البروتستانتية لم تناقش بالتفصيل_ لكنها مهمة في هولندا، وذات تأثير في سويسرا وبلدان بحر البلطيق. كما أن الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) في ألمانيا يضم بروتستانتيين، لكنه يلقى دعماً أكبر من الكاثوليك (دالتون، 1988: الفصل الثامن). لقد عُرفت الديمقراطية المسيحية على النحو التالي:

حركة أولئك الذين يهدفون لحل مجموعة المشاكل الحالية_ بمساعدة من المبادئ المسيحية والأساليب "الديمقراطية"_ التي صرحت الكنيسة بصورة متكررة ووقورة أنها تقع ضمن الكفاءة "العليا" لمجتمع عند عامة الناس، وهي خارج السيطرة الكنسية المباشرة. (فوغارتي، 1957: 6).

وبدقة أكبر، يقرُّ آرفنغ (1979: 17 من المقدمة) ثلاثة مبادئ أساسية في الديمقراطية المسيحية الأوروبية المعاصرة:

"المبادئ المسيحية" (بمعنى التزام عام بحقوق الإنسان الأساسية، خاصة بالحقوق الفردية)؛ و"الديموقراطية" (بمعنى التزام صارم بالديمقراطية الليبرالية)؛ و"التكامل" (بالمعنى المزدوج المتمثل بالتزام بالمصالحة بين الطبقات عبر مفهوم

القاعدة الشعبية *Volkspartei*(حزب الشعب)، والتصالح بين الأمم عبر التزام ديمقراطي مسيحي قوي بالتكامل الأوروبي).

وكما يرى آرفنغ (الصفحة 21 من المقدمة) تتقاسم الديموقراطية المسيحية القيم المحافظة المتمثلة بالفردية، واحترام الملكية، ومقاومة للشيوعية، وكراهية لتدخل الدولة المفرط. على أية حال، وخلافاً لأتباع تاتشر في بريطانيا، فإنهم يفضلون " التنسيق" _التشاور بين الحكومات، ورجال الصناعة، والاتحادات العمالية، ومجموعات المصالح الأخرى. اقرن كل هذا بحماس لأوربا؛ وستكون أوجه التشابه بالجناح الأكثر اعتدالاً في الحزب المحافظ الحديث في المملكة المتحدة واضحة.

الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية

لقد رأينا مسبقاً أن كلاً من ماركس والعديد من الفوضويين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين. على أية حال، يبقى ملايين الناس ملتزمين بالاشتراكية من دون اعتبار أنفسهم أتباعاً لماركس أو معارضين لمفهوم الدولة الصرف. كما أن التأثر بأفكار ماركس لا يعني بالضرورة الإعجاب بالاتحاد السوفييتي. بالنسبة للعديد من الاشتراكيين، العقيدة هي نقيض الاستبداد_ إنها التزام بقيم المساواة والعدالة لكل الناس. وقد أظهر مسح مثير للاهتمام قام به أعضاء حزب العمال في البرلمان البريطاني أن الكتاب الذي كان أشد تأثيراً بتفكيرهم السياسي هو كتاب جورج أورويل 1984_ وهي رواية تسخر من منهج ستالين في العمل السياسي. وفي كتيب صغير صادر عن الجمعية الفابية البريطانية [جمعية إنجليزية أنشئت في عام 1884 سعى أعضاؤها إلى نشر المبادئ الاشتراكية بالوسائل السلمية] كتب توني بلير عن تراثين اشتراكيين: تراث جماعي حتمي اقتصادي ماركسي وآخر "معتمد على اعتقاد بأن الاشتراكية هي مجموعة من القيم أو المعتقدات_ تدعى أحياناً بـ الاشتراكية الأخلاقية" (بلير، 1994 : 2). تعرف هذه القيم بأنها "العدالة الاجتماعية، والحق المتساوي لكل مواطن، والتكافؤ في الفرص، والعيش في الجماعة السكانية" (الصفحة: 4). وهو يرى أن

هذا التراث الأخير هو المهيمن في "الديمقراطية الاشتراكية الغربية" وهو مناسب لحزب العمال المعاصر.

تاريخياً، يبدو أن هناك ضرباً من الراديكالية الفطرية الذي غالباً ما يُربط بالكنائس غير الملتزمة، والذي يعود إلى جون بول هو أهم من الماركسية في التراث الاشتراكي البريطاني. لقد قامت الكنائس غير الملتزمة بتدريب العديد من متحدثي الطبقة العمالية على فنون الخطابة والتنظيم الاجتماعي. من الواضح أن توني بلير هو عضو في مجموعة اشتراكية مسيحية رسمية. ومن المؤكد أن تأثير الاتحادات العمالية القوية، والحركة التعاونية، التي يعود تاريخها في بريطانيا إلى ما قبل ماركس وحزب العمال أهم من الماركسية. لقد تأسس حزب العمال في مطلع القرن العشرين باسم "لجنة تمثيل العمال" وذلك لتمثيل العمال المنظمين في البرلمان. ولم تصبح هذه اللجنة حزبَ عمال إلا في عام 1918، حيث سَمح بالعضوية الفردية، وتبنى مجموعة من الأهداف الاشتراكية في المادة الرابعة من دستوره_ في محاولة على ما يبدو لجذب دعم مفكري الطبقة الوسطى (مكبين، 1983: 97).

تنص المادة 4 من دستور حزب العمال لعام 1918 على أن هدف الحزب هو:

ضمان الثمرة الكاملة لجهد العمال سواء أكان هذا الجهد بدنياً أم عقلياً؛ والتوزيع الأمثل على الإطلاق الذي قد يكون ممكناً على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج؛ والتوزيع والتبادل، والنظام الأفضل الذي يمكن تحقيقه في الإدارة العامة، والتحكم بكل صناعة أو خدمة.

كانت هناك عدة محاولات لاحقة قام بها قادة الحزب لإسقاط هذه المادة لأنها فُسرت بمماهاة الحزب بشكل وثيق بفكرة التأميم، مع أن عبارات "الملكية العامة"، و "الأفضل الممكن تحقيقه" قُصد منها بالتأكيد الملكية التشاركية والبلدية وربما تأويل حتى أكثر مرونة.

للعديد من السنوات كان يعرّف المذهب العمالي طبقاً لاستراتيجية الفابية في التوصل إلى إدارة جماعية للاقتصاد بالاعتماد على قدرات القوة الجماعية للطبقة

العمالية المنظمة. وكما صاغ الأمر جورج برناردشو في المسار الفابي *Fabian Tract13* (1891)، الاشتراكية هي العقيدة "الجماعية التدريجية التي يتم التوصل إليها باستراتيجية الدستورية الصارمة." أما "المراجعون" الذين نجحوا الآن في إسقاط المادة الرابعة القديمة فيرون أنه يمكن التوصل إلى الاشتراكية من خلال الالتزام بقيم التحرر والفروسية أكثر من الالتزام بإجراءات محددة لإنجاز هذه الأفكار في أي وقت محدد. وبكلمات توني بلير "الجماعية القديمة التي تعود لعدة عقود مضت" لم تعد راديكالية الآن، وإنما "المذهب المحافظ الجديد لليسار" (بلير، 1994 : 7). وقد حدث جدل مشابه ضمن العديد من الأحزاب الاشتراكية الأوروبية (وبدرجة أكبر حتى ضمن الأحزاب الشيوعية السابقة).

لقد وافق معظم الكتاب عن الاشتراكية أنها التزام بالمساواة؛ لكن لم يكن هناك سوى إجماع ضئيل حول طبيعة هذا الالتزام (فانسان، 1992 : 101-104). مع ذلك، وبشكل عام، وافق الاشتراكيون الديمقراطيون على: توكيد المساواة في الحقوق للجميع ورفض شرعية أساليب العنف القسرية المتطرفة إذا ما أخذ بالاعتبار وجود دولة ديمقراطية ليبرالية مع فرص لحدوث تغيير دستوري سلمي؛ ورفض الاقتصادات الرأسمالية غير المنظمة بوصفها غير عادلة. أما نطاق الآراء ضمن هذه المتغيرات فقد كان وما يزال واسعاً جداً.

التشاركية و"الطريق الثالث"

سيبدو واضحاً لمعظم القراء أن الأسلوب السياسي المهيمن في الديمقراطيات الحديثة في أوروبا وأمريكا الشمالية هو ما اسميناه بالأسلوب البراغماتي وليس الراديكالي. بشكل عام، يبدو أن السياسيين الديمقراطيين بطيئون في ربط مواقفهم السياسية بمبادئ عامة واضحة؛ ويبدو أنهم راضون عن إدارة المجتمعات الموجودة بدلاً من محاولة تغييرها جذرياً. وقليلون جداً أولئك الرؤساء أو رؤساء الوزراء الذين سيكونون سعيدين بوصمهم بالماركسية، أو الفاشية، أو مناصرة الحركة النسائية أو البيئية الراديكالية؛ لكنهم يتمسكون بالموقع الوسط السياسي الآمن انتخابياً.

لقد وُصفت مثل هذه النزعات بـ "نهاية الإيديولوجيا" (بيل، 1960)؛ لكن قد يكون ذلك وصفاً مربكاً نوعاً ما. إذ ينبغي للمرء أن يميز بين المقاربة الأخلاقية نوعاً ما للأفكار، التي هي سمة نموذجية عند معظم السياسيين العمليين، وغياب أية أفكار. وبشكل مشابه، يبدو أن فترة المواجهة الدولية بين الأنظمة الماركسية- اللينينية من جهة والليبرالية الديمقراطية/الرأسمالية من جهة أخرى قد وصلت إلى نهايتها؛ لكن ذلك لا يعني أن مواجهات "إيديولوجية" جديدة (على أساس ديني، مثلاً أو جنسي أو بيئي) قد لا تقع.

كما يبدو إن إمكانية تعزيز مواقع الوسط الفكرية محتملة جداً بالنسبة للمؤلفين؛ فيما الفروقات بين الاشتراكية الديمقراطية المعدلة، والليبرالية الاجتماعية، والديموقراطية المسيحية، والمحافظة البراغماتية هي بالتأكيد صغيرة مقارنة بالهوة التي تفصلها عن بعض بدائلها الراديكالية غير الدستورية والاستبدادية.

ثمة مثال عن احتمال مثل ذلك الاندماج هو النزعة عند عدد متنوع من السياسيين ذوي الخلفيات الحزبية الرسمية لدعم لغة "التشاركية." وبالتالي، يقترح إيتزوني (1995: 9 من المقدمة) أن شخصيات رئيسية من حزب العمال، والمحافظين والديمقراطيين الليبراليين في المملكة المتحدة (بما في ذلك توني بلير)، كذلك من الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك بيل كلنتون)، إضافة للديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين في ألمانيا كلهم يدعمون مثل هذه الأفكار.

تقبل النسخة المؤثرة من "التشاركية" التي أشاعها إيتزوني الأسطورة الليبرالية عن الحقوق الفردية، وتصوراً مضاداً لتدخل الدولة الكثيف. مع ذلك، يحاول موازنة هذا بالتشديد على واجب الأفراد بقبول تنفيذ واجباتهم تجاه الدولة والتجمع السكاني؛ وأن يكون التجمع السكاني "مستجيباً لحاجات أفراده، ودعم المشاركة والمداولات في الحياة السياسية والاجتماعية" (الصفحة: 254). يتحدث ساندل (1995: 5) عن الحاجة لإحياء التراث "الجمهوري" الذي يقول "إن

الحرية تعتمد على المساهمة في الحكم الذاتي"، الذي يتطلب بدوره "معرفة بقضايا العامة، وأيضاً حساً بالانتماء، واهتماماً بالجميع، وعروة أخلاقية تربطه بالتجمع السكاني المهدد مصيره".

يمكن اعتبار "التشاركية" ردة فعل تجاه الفردية المفرطة عند التاتشرية التي تحاول أيضاً تجنب الآليات الجماعية في حكم الدولة المحبطة، ليس فقط عند الشيوعية السوفيتية؛ لكن أيضاً لدى بعض نسخ الاشتراكية البريطانية والليبرالية الأمريكية_ "طريقاً ثالثاً". وقد روج بيل كلنتون لـ "الطريق الثالث" بوصفه تجمعاً من حكومة صغيرة لكن تقدمية، ونظام مالي صارم، وبرنامج لضمان الحرية الاقتصادية مع التماسك الاجتماعي_ بذلك ترد على كل من منتقدي "الضريبة والإنفاق" من جهة و"الليبرالية المتساهلة" من الجهة الأخرى (بتلر، 2000: 154).

في الوقت الذي يرى فيه العديد من الكتاب الحركةَ العمالية الجديدة والطريق الثالث بوصفهما تخلياً حاسماً عن الماضي، يؤكد روبنشتاين (2000) أن قيادة عمالية برلمانية، مثل آتيل ومورسن وويلسن أكدوا مراراً الحاجة للجوء إلى الطبقة الوسطى، إضافة للطبقة العاملة كذلك إلى فضائل النزعة الفردية. كما أنهم أبعدوا أنفسهم عن الأحزاب العمالية المنظمة عندما كانوا في مركز السلطة وتبنوا سياسة خارجية تدعم السياسة الأمريكية.

يعتبر بيفر (2000) الإيديولوجية العمالية الجديدة ردة فعل من داخل التراث العمالي استجابة لثلاث مشاكل: كيفية السيطرة على التضخم، وجود طبقة محرومة تعتمد على ما تقدمه دولة الرفاه من مساعدات، والتغيرات في مواقف الطبقة العاملة وطبيعتها وأسلوب حياتها.

المشكلة في الطريق الثالث (وربما الميزة) بوصفه دليلاً سياسياً هو أنه يفتقر للتفاصيل. يمكن اعتباره طريقة للتعاون مع الليبراليين والمحافظين التقدميين والديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين. وبشكل أكثر استغلالية، يمكن اعتباره وسيلة لجعل الأحزاب العمالية أكثر قبولاً انتخابياً بفتح الطريق لحلول وسط

براغماتية حول عدد من السياسات والقيم العمالية القديمة (على سبيل المثال، إعادة توزيع الثروة، ونزع السلاح النووي أحادي الجانب إضافة للتأميم).

على أية حال، يمكن التساؤل فيما إذا كانت هذه العقيدة، كما تطورت حتى الآن، قادرة بفعالية على مجابهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاقتصاد المعولم الجديد. والحقيقة، لم يعتبرها البعض سوى ورقة التوت في العلاقات العامة للتستر على الافتقار لعلاجات محددة للمشاكل الحالية (جاك، 1988). وقد قدم الطريق الثالث، كما روج له توني غيدينز لعدة سنوات في نهاية تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بوصفه شكلاً جديداً من الديمقراطية الاجتماعية، لسياسيين أمثال توني بلير وبيل كلنتون والمستشار الألماني غيرهارد شرودر طريقة لإعادة ترتيب موقع سياسات يسار الوسط. وفي الوقت الذي يمكن له فيه أن يدوم بوصفه أسطورة سياسية يعتمد على مفهوم المجتمع الذي يشارك فيه الجميع؛ إلا إن إيديولوجية، يبدو مصطلحاً ذا حياة هامشية قصيرة.

قراءات إضافية:

Bryson, Valerie, 1992, Feminist Political Theory: An Introduction, London, Macmillan

Useful introduction to a key issue in contemporary debate.

De Crespigny, Anthony and Minogue, Kenneth (eds), 1976, Contemporary Political Philosophers, London, Methuen

Useful collection of essays on some key recent political theorists.

Dobson, Andrew, 2000, Green Political Thought: An Introduction, 3rd edn, London, Routledge

Helpful exploration of a controversial area of modern political thought.

Eccleshall, Robert et al., 1994, Political Ideologies: An Introduction, 2nd edn, London, Routledge

Useful standard introductory text – focused on the various 'isms' including liberalism, conservatism, socialism, democracy, nationalism, fascism, ecologism and feminism.

Eickelman, Dale F. and Piscatori, James, 1996, Muslim Politics, Princeton, NJ, Princeton University Press

A good introduction which emphasises the complexity of divisions in the Islamic world.

Etzioni, Amitai , 1995, The Spirit of Community, London, Fontana

A somewhat polemical statement of the communitarian case.

Heywood, Andrew, 1998, Political Ideologies: An Introduction, 2nd edn, Basingstoke, Macmillan

Similar to the Eccleshall book above with additional chapters on religious fundamentalism and anarchism but no separate chapter on democracy.

Morgan, Michael L. (ed.), 1992, Classics of Moral and Political Theory, Indianapolis, IN, Hackett Reader including the standard texts and commentary.

Plamenatz, John [Revised Plamenatz, M. E. and Wokler, Robert], 1992, Man and Society, 2nd edn, 3 vols, London, Longmans Standard British text on the history of political thought concentrating on classic writers such as Machiavelli, Hobbes, Rousseau, Bentham and Marx.

مواقع على الشبكة:

http://www.politicalcompass.org

Allows you to test where your political affiliations are.

http://typology.people-press.org/typology

Typology created by the American-based Pew Research Center for People and Press to assess what typology you are.

http://cpi.politics.ox.ac.uk

The Centre for Political Ideologies.

http://www.catholic.net

Catholic.net – formerly the Catholic Information Center.

http://www.islamic-world.net

Including texts of 300 Islamic books and news reports.

http://www.envirolink.org

Envirolink Network (for ecologists).

http://www.cddc.vt.edu/feminism/ Feminist theory website.

الفصل الخامس

العمليـــــــــــات

هذا الفصل ...

يبحث في الكيفية التي ينتمي فيها الناس لأنواع محددة من المجموعات السياسية؛ ويحلل تنوع المجموعات السياسية الهامة، وطبيعة الانقسامات فيما بينها. كما يناقش أهمية هذه الانقسامات بالنسبة للاستقرار والتغيير السياسيين؛ وكيف أن العوامل الخارجية والتقنية تؤثران في طبيعة توازن القوى ضمن المجتمعات وفيما بينها. وسنبحث في مناقشة العمليات التي ينتج عنها الاستقرار أو التغيير بعضاً من أهم العوامل الكامنة العاملة في العالم السياسي الحديث، المتعلقة بـ: الطبقة الاجتماعية، والدين، والعرقية، والعرق، والهوية القومية.

الهوية السياسية

إن إحدى الدلائل الهامة في التعرف على الطرق التي يعرّف فيها الناس أنفسهم سياسياً هي مناقشة أسماء الأحزاب السياسية. إذ يشير الكثير من الأسماء إلى "الإيديولوجيات" التي ناقشناها مسبقاً، الليبرالية والاشتراكية والشيوعية والمحافظة. لكن اللافت للانتباه، هو عدد الأسماء التي تشير بشكل خاص إلى فئات فرعية ضمن سكان الدولة: القومية، مثل الحزب القومي الأسكتلندي، وإنكاثا ("مثل سهم الأمة [الزولو]")؛ العرقية، مثل الجمعية الصينية الماليزية؛ والدينية، مثل الديمقراطي المسيحي، وجان سانغ (الهندي)؛ والطبقية، مثل العمال، الفلاحين. ولو نظرنا بالحقيقة إلى ما خلف الاسم الرسمي للأحزاب السياسية، نجد أنها في أغلب الأحيان تلقى دعماً بشكل رئيسي أو حصري من إحدى تلك الفئات الفرعية. فعلى سبيل المثال، كان الحزب

الجمهوري الهندي يسمى سابقاً Scheduled Castes Federation (أي "المنبوذين")؛ في حين أن الحزب السابق الذي يدعى باحترام الحزب الديمقراطي القومي النيجيري كان في حقيقة الأمر محصوراً بجزء من قبائل يوروبا التي تقطن غرب نيجيريا. وعلى النقيض من ذلك، فإن أحزاباً مثل حزب المؤتمر الهندي، والحزب الدستوري الثوري في المكسيك تحاول عملياً توحيد كل فرد في الدولة في قضيته الوطنية.

تعزز عدة دراسات أجريت حول السلوك الانتخابي هذه الصورة عند المنتخبين الذين يتماهون مع أحزاب سياسية (بغض النظر عن درجة تعريفها تجريدياً) بوصفها، إلى حد كبير، تعبيراً عن ولاءات قومية، أو عرقية، أو دينية أو طبقية. حيث يُنظر إلى الأحزاب على أنها تحارب من أجل مصالح "مجموعتنا"، وبالتالي، لنستفيد " نحن" من نجاحها.

أما على المستوى النفسي، فإن مثل هذا السلوك ليس مدهشاً؛ إذ أنه من الواضح أن البشر حيوانات اجتماعية، ولاؤها إلى المجموعة "الداخلية" التي تنتمي إليها؛ وهي مشككة أو معادية للمجموعات "الخارجية" (راجع شيرف وآخرين، 1951 لدراسة كلاسيكية عن صبية في معسكر صيفي). والمشكلة، كما يشير تيجفل وتيرنر (1979)، هي أنه خلال بناء شعور إيجابي حول "الهوية الاجتماعية"، غالباً ما تلجأ المجموعات الداخلية إلى " ترسيخ صورة نمطية سيئة " عن المجموعات الخارجية؛ أي، غالباً ما ينظر إلى أعضاء المجموعات الخارجية على أنهم يعانون من مجموعة من القيم (الأضعف) مقارنة بمجموعتهم. لكن بوصفنا طلاب علوم سياسية، ربما نرغب في معرفة لماذا يختلف نمط ولاءات كهذه من مكان إلى آخر. وقد تساعد المفاهيم الوظيفية المتعلقة بـ"التأهيل الاجتماعي السياسي" و"الثقافة السياسية" في وصف وشرح هذه الفروقات؛ لكن التفسير الذي تقدمه يبقى جزئياً كما سنرى.

التأهيل الاجتماعي السياسي والثقافة السياسية

إن الإجابة القصيرة عن السؤال لماذا يتماهى الناس بطرق مختلفة تتمثل في الإشارة إلى التجارب السياسية التي قولبتهم_ عمليات "التثقيف الاجتماعي السياسي" (راجع الإطار 5.1). باختصار، لقد تعلموا من يكونون. ومصطلح "التأهيل الاجتماعي" يبدو مفضلاً مقارنة بمصطلح "التربية" الأكثر شيوعاً لأنه يشدد على التأثيرات الأوسع والأقل رسمية قيد العمل. خاصة، وقد تبين أن تأثيرات المنزل والأصدقاء أكثر أهمية مقارنة بالتعليم المدرسي أو الجامعي. كما أن وسائل الإعلام الجماهيرية هي الأخرى مصدر هام للمعلومات والمواقف السياسية. ومن المحتمل أن التأثيرات التي تحصل أثناء مرحلة الشباب المبكرة، عندما تتشكل عادات التصويت أو أشكال المشاركة السياسية الأخرى، يمكن أن تكون مهمة بشكل حاسم: وتضمن هذه تأثيرات زملاء العمل، ورفاق السلاح في الجيش، والأحداث السياسية الأساسية وقتها. أي باختصار، يميل البشر لتمثل القيم السياسية وأفكار الفئات الاجتماعية الرئيسة المواجهة لهم والتي ينتمون لها. (راجع الجدولين 5.1 (أ)، و5.1 (ب))

الإطار 5.1 تعريفات التثقيف الاجتماعي السياسي

الأصول الشخصية والاجتماعية لوجهات النظر السياسية

(دوسن وآخرون، 1977: 1)

عملية الولوج إلى الثقافة السياسية؛ ونتيجتها النهائية مجموعة من المواقف والمعارف والمعايير القيمية والمشاعر_ تجاه النظام السياسي وأدواره المتنوعة، ومستلزمات دوره. وتتضمن أيضاً معرفة بالقيم المؤثرة والأحاسيس تجاه تدخلات المطالب والادعاءات داخل النظام، والمخرج السلطوي.

(آلموند، في آلموند وكوليمان، 1960: 26- 58)

ولقد وثق عدد من الدراسات الفروقات الكبيرة بين الدول والفئات الاجتماعية بما يتعلق ونفاذ بصيرتها ومستوى معرفتها بالسياسة ومواقفها من السلطة والمؤسسات السياسية. يلخص الجدول 5.2 بعضاً من هذه الفروقات في

"الثقافة السياسية"؛ ومن الواضح أنها مهمة في فهم الفروقات بين الأنظمة السياسية في بلدان مختلفة.

الإطار 5.2 الثقافة السياسية

البيئة العقلية والفكرية التي تصاغ السياسة فيها، وتُفسر ويحكم عليها. وهي أيضاً المعرفة والمعتقدات، والقيم، ومواقف الأفراد والمجتمعات تجاه الحكومة والسياسة.

(باي و فيربا، 1965).

الجدول 5.1 (أ) نتائج نموذجية لبحوث التأهيل الاجتماعي: المواقف من الرئيس

	الموافقة في الصفوف الدراسية (٪)					
	2	4	6	8	10	12
"يهتم الرئيس كثيراً" (1961)	75	56	46	43		
"يهتم الرئيس كثيراً" (1974)	79	65	32	28	22	16

المصادر: هيرشي وهيل (1975)؛ إيستن ودنيس (1969)؛ وهيس وتورني (1967)

الجدول 5.1 (ب) نتائج نموذجية لبحوث التأهيل الاجتماعي: مصادر المعلومات الأكثر شيوعاً واستخداماً عن الأجانب

الجنسية	الولايات المتحدة الأمريكية	البانتو	البرازيل	تركيا
6 سنوات	التلفاز الأفلام (الوالدان)	الوالدان	الوالدان (التواصل)	الوالدان الأصدقاء
10 سنوات	التلفاز الأفلام الكتب المقررات الدراسية النصوص المجلات	الوالدان والتواصل الأساتذة	الأفلام المجلات التواصل	الكتب النصوص المقررات الدراسية المجلات

المصدر: لامبرت وكلينبيرغ (1967)

أما المواقف من الديمقراطية فقد تباينت بشكل كبير من بلد لآخر. يستشهد دايموند (في ليدوك وآخرين، 2002: 217- 221) بعدد كبير من الدراسات التي تظهر تنوعاً في دعم المبادئ الديمقراطية من نسب عالية تصل إلى 83٪ في كوستاريكا، و81٪ في نيجيريا إلى 75٪ في جمهورية التشيك إلى مستويات متدنية بلغت 54٪ في زامبيا و39٪ في روسيا والبرازيل.

إن أحد التفسيرات وراء تماهي الناس سياسياً مع فئات اجتماعية متميزة، أو تبنيهم قيماً سياسية محددة، هو أنهم تأهلوا سياسياً بثقافات سياسية محددة تحظى فيها خطوط الانقسام الاجتماعي والالتزام بالأهمية. على أية حال، لا يفسر ذلك لماذا تختلف الثقافات السياسية بهذا الشكل، بل للإجابة على ذلك، علينا النظر في تاريخ بلدان محددة قيد الدراسة وهياكلها الاجتماعية؛ ويمكن القول إن مفاهيم الثقافة والتأهيل الاجتماعي قد ساعدتنا نسبياً في وصف المشكلة المنهجي بدلاً من حلها.

الجدول 5.2 (أ) **نتائج بحوث نموذجية: الثقافة السياسية**

	الموافقة (٪)				
	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	ألمانيا	إيطاليا	المكسيك
المشاركة/ضيق الأفق:					
"الحكومة القومية تأثير كبير في الحياة اليومية"	41	33	38	23	7
الثقة/ عدم الثقة:					
"يمكن الوثوق بمعظم الناس"	55	49	19	7	30
التراتبية _ القبول/ النفور:					
"توقع اعتبار متساوٍ من البيروقراطية"	48	59	53	35	14

	الموافقة (٪)				
	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	ألمانيا	إيطاليا	المكسيك
يمكن التأثير بقانون غير ظالم	75	62	38	28	38
الحرية_ التسامح/ القسر:					
ضد التزاوج ما بين الجماعات	4	+12	❖58		
الولاء:					
فخور جداً بالحكومة/ المؤسسات السياسية	85	46	7	3	30

المصدر: آلموند وفيربا **(1963)**

+ = المحافظون/العمال

❖ = الديمقراطي المسيحي/ الشيوعي

المحلية، القومية، الدين والعرقية

إن أحد الانقسامات الذي يبدو شاملاً تقريباً في الأنظمة السياسية الكبرى هو ما يدعوه آلاردت وليتنين (1964) خطوط الانقسام العمودية_ تلك التي تحدث بين التجمعات المحلية والأقاليم وفي بعض الحالات المناطق الوطنية ضمن الدول. إذا ما تساوت الأمور جميعها، يمكن القول إن الناس الأكثر قرباً يعيشون سوية؛ وبالتالي، كلما ازدادت أشكال التواصل وربما التبادل الاقتصادي والاجتماعي بينهم، من المحتمل جداً أن يتصوروا أن لديهم مصالح مشتركة. نتيجة لذلك، قد يرى سكان قرية هاورث أنهم ينتمون بداية لقرية هاورث؛ ومن ثم ربما إلى منطقة برادفورد أو ويست رادينغ؛ وبالتأكيد إلى أهالي يوركشاير، ومن ثم إلى الإنجليز، فالبريطانيين، وربما الأوروبيين أيضاً. قد تنشأ الانقسامات السياسية (أو الرياضية) بين مصالح أهالي يوركشاير ولانكشاير دون أن يفقد أي منهما

شعوره بالانتماء إلى إنجلترا. كما أن الانقسامات بين إنجلترا وأسكوتلندا قد لا تحول دون العمل المشترك في أوروبا من قبل البريطانيين، وهكذا دواليك. وبشكل مشابه، قد يشعر أهالي هارلم أنهم مواطنو مدينة نيويورك، ثم مقاطعة نيويورك، ثم مواطنون أمريكيون. من الواضح أن تأثير القرب الجغرافي يتعلق بمجموعة من العوامل الأخرى التي قد تؤثر بقوة بالولاءات المحلية أو الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ما هي قدرة المواطنين على الحركة؟ إن كان هناك مواطن من هاورث يسافر يومياً إلى برادفورد وهو من مواليد كيغلي القريبة، عندها قد تكون هوية ويست رادينغ أهم إليه من شخص آخر من مواليد لانكشاير. ما مدى تقسيم المجتمعات الجغرافية اجتماعياً ولغوياً؟ قد يشعر أسكتلندي يتحدث اللغة الغالية بانفصال أكبر عن إنجلترا مقارنة بآخر يتحدث الإنجليزية. وقد تكون طبيعة الاقتصاد هي الأخرى مهمة؛ فعلى سبيل المثال، قد يشعر تجمع زراعي فلاحي ذاتي الاكتفاء بروابط محلية أقوى بكثير مقارنة بمجتمع الجامعة.

وكما يقترح البعد الأسكتلندي/ الإنجليزي أيضاً، فإن تأثير الفتوحات التاريخية والهجرة يشكلان عاملين مهمين في هذه الأشكال من الانقسامات. بالطبع، تحرك الأسكتلنديون تاريخياً (البعض يرى أنهم دُفعوا) جنوباً نحو إنجلترا، وعبر البحر إلى شمال إيرلندا وشمال أمريكا. هنا، قد يحافظون، مع أحفادهم، إلى حد يكبر أو يصغر على الهوية الأسكتلندية الموجودة معهم حيثما أقاموا. ففي نيويورك، لدى كل مواطن تلك الهوية الثانوية سواء أكان على سبيل المثال بورتوريكاً، أم يهودياً، أم إيرلنديا أم أمريكياً أفريقياً. وفي برادفورد، هناك أقلية معتبرة من المواطنين من أصول بنغالية وباكستانية. غالباً ما ترتبط مثل تلك الهويات الثانوية أو "العرقية" بجنسية سابقة (على سبيل المثال، الأمريكية- الإيرلندية)، أو ديانة حالية (اليهودية) أو لون (الأمريكي- الأفريقي). وقد تتعلق العرقية أيضاً بانتماء قبلي، أو أسلوب في الحياة أو أصل (على سبيل المثال، أصول غجرية)، أو إلى مكانة اجتماعية موروثة (الطبقة

المنغلقة في النظام الاجتماعي الهندي التقليدي). يغطي المصطلح عدداً مختلفاً من خطوط الانقسام "الأفقية" التي تقسم التجمعات الجغرافية إلى مجموعات فرعية متميزة ذات أساليب حياة ومكانة اعتبارية مختلفة إلى حد ما.

قد تتمتع هذه الهويات "العرقية" بأهمية اجتماعية وسياسية تكبر أو تصغر اعتماداً على تنوع مماثل من العوامل التي تؤثر بالمحلية. وتتضمن العوامل الرئيسية الحجم النسبي لها، وقواها الاقتصادية والسياسية. وهكذا، فإن مجموعة صغيرة تحتل دوراً اقتصادياً مفيداً لكنه غير هام (على سبيل المثال، الهنود أو الصينيون الذين يديرون مطاعم الوجبات السريعة أو محلات الوجبات التي يتم تناولها خارج المطعم) قد تكون في تجمع سكاني غير منقسم غير مرئية البتة تقريباً. في حين أن مجموعة بحجم مماثل وتمتلك قسماً كبيراً من الأرض التي تعيش عليها المجموعة السكانية وتزرع (على سبيل المثال، المزارعون "الأوروبيون" في زيمبابوي السابقة) قد تكون مرئية تماماً وعرضة للضغط السياسي. وقد يتمثل عامل آخر بدرجة الفروقات اللغوية والثقافية والدينية بين المجموعات_ بقدر ما تكون الفروقات بين المجموعات أكبر، تكون درجة التواصل والتكامل والتفاوض فيما بينها أقل.

تعمل الفروقات الدينية واللغوية على تصعيد الإحساس بالولاءات المحلية؛ وقد تؤدي، حقيقة، إلى أحاسيس مختلفة تجاه الهوية الوطنية. وهكذا نجد أن بعض المواطنين في ايرلندا الشمالية وكويبك، وكوسوفو (البروتستانت، الناطقين بالإنجليزية، الأرثوذوكس الناطقين بالصربية) يعتبرون أنفسهم أعضاءً في تجمع سكاني ضمن دولة موجودة حالياً (المملكة المتحدة أو كندا أو صربيا). في حين قد يشعر آخرون (الكاثوليك، الناطقون بالفرنسية، المسلمون الناطقون بالألبانية) بالولاء لهوية وطنية مختلفة _ إما لدولة أخرى (إيرلندا، ألبانيا) أو لإقليم ذي هوية مستقلة (كويبك، كوسوفو).

يمكن القول إن العديد من الصراعات التي تبدو ذات طبيعة دينية، لا علاقة لها بالاعتبارات اللاهوتية إلا من بعيد. بناءً عليه، تبدو الانقسامات بين

الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا الشمالية متعلقة بصراع بين فئتين اجتماعيتين تسعيان وراء فرص اقتصادية وسياسية. ومن الممكن تتبع جذور الصراع إلى تاريخ إعطاء التاج البريطاني الأرض من البلد الأم للمستوطنين البروتستانت. أما الاختلافات الحالية فإنها تتمحور حول الهوية القومية أكثر منها حول المفاهيم اللاهوتية مثل التحول المبارك مثلاً أو السلطة البابوية.

بشكل مشابه، يمكن النظر إلى الانقسامات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أنها صراع إسلامي/ يهودي؛ لكن بنظرة واقعية أكثر، يمكن اعتبارها صراعاً بين فئات قومية تتنافس على الأرض والموارد. والحقيقة، أن العديد من مؤسسي الحركة الصهيونية كانوا علمانيين، لا يهوداً متشددين؛ وأن العديد من اليهود المتشددين يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي. وبشكل مشابه، فقد انحاز الفلسطينيون المسيحيون (وهم أقلية صغيرة) بصورة عامة إلى أبناء جلدتهم من العرب المسلمين.

مثال لافت آخر عن المدى الذي قد يكون فيه الدين متغيراً تابعاً في الصراع السياسي والاجتماعي ألا وهو نزوع القادة السياسيين من الطبقات الدنيا في الهند الحديثة إلى مطالبة أتباعهم بالتحول إلى البوذية. هذا الطلب ليس لأسباب لاهوتية، بل للتخلص من مكانتهم وتأثيرهم المتدنيين في المجتمع الهندوسي التقليدي. على أية حال، يبدو واضحاً أن للعوامل الدينية، واللغوية، والقبلية، إضافة لعوامل عرقية أخرى، أهمية في بناء الهوية السياسية عند الكثير من الناس_ لكن بدرجات متفاوتة وبأوقات وأزمنة مختلفة اعتماداً على البيئة السياسية.

الصراع العرقي والإثني

يبدو أن الهوية "العنصرية" للفئات العرقية قيد الدرس تمثل عاملاً نفسياً وسياسياً مهماً. و"العنصرية" تعني وجود فروقات طبيعية مرئية حقيقية أو متصورة_ خاصة في لون الجلد_ بين المجموعات. مثل هذه الفروقات تحدد اجتماعياً وليس بيولوجياً_ لأن التجمعات البشرية الحالية هي عملياً مختلطة

وراثياً إلى حد كبير؛ وليست مقسمة وفقاً للتعريف البيولوجي للـ"عرق". فعلى سبيل المثال، يُعتبر معظم "سود" الولايات المتحدة الأمريكية بيضاً في أفريقيا الاستوائية. كما يحتمل أن معظم "بيض" جنوب أفريقيا لهم سلالة سوداء. ومن حيث الجوهر، فإن الانقسام "العرقي" الأساسي المحدد اجتماعياً هو بين "البيض" و"غير البيض".

يبدو أن أهمية التمييز بين "العرق" الأسود والأبيض تتعلق بوضوح تام بما ورثناه عن حقبة الإمبريالية الأوربية، حيث تم الدفع بتبرير عرقي لكل من العبودية والاستعمار. فعلى سبيل المثال، اعتمد الازدهار الإمبريالي البريطاني لفترة طويلة على تجارة مثلثية الوجوه، حيث تم تصدير الأسلحة، والأدوات المعدنية، ومواد الزينة الرخيصة إلى غرب أفريقيا؛ لتستبدل هذه البضائع بالعبيد الذين تم نقلهم لجزر الكاريبي أو المستعمرات الأمريكية للعمل في زراعة التبغ، والبهارات والقطن. تم نقل هذه البضائع الثمينة، مرة ثانية إلى ليفربول، أو بريستول أو لندن. لقد كانت كل مرحلة من الرحلة مربحة جداً؛ إلا أن استعباد العبيد السود، واستعمار جزر الكاريبي وأمريكا الشمالية تم تبريرهما وفق مقتضيات تفوق الحضارة المسيحية البيضاء على الحضارة البربرية المزعومة للـ"السكان الأصليين". " وباستمرار القوى الأوربية، وبعدها الولايات المتحدة، استيلائها التنافسي على معظم الكرة الأرضية؛ فقد فُسرَّ نجاحها في إخضاع المجتمعات الأقل تسلحاً وعدوانية، بدوره، على أنه دليل على هذا التفوق المزعوم.

هذه التركة التاريخية للعنصرية تم تعزيزها بشبكة من الرمزية الأدبية والثقافية_ حيث اعتبر اللون الأسود لون الشر، والأبيض لون البراءة_ وكذلك الاكتشافات العنصرية الزائفة علمياً حول الذكاء الأدنى المتوارث في الأعراق "غير الآرية".

تتضح أهمية العنصرية كثيراً إذا ما نظرنا إلى تاريخ العلاقات العرقية في المدن الأمريكية؛ حيث وصلت موجات من المجموعات العرقية_ بما في ذلك، الروسية، الإيرلندية، الإيطالية، اليهودية والبورتوريكية_ بشكل متتابع إلى

العديد من المدن الأمريكية؛ ثم مرت بعمليات متشابهة من التكيف والتكامل والتمثل في المجتمع. بداية، تم إسكان هذه المجموعات في الأحياء الأسوأ من المدن، وفي مبان مكتظة بغرف صغيرة معدة للإيجار. كما أسندت إليها أسوأ الأعمال؛ ودفع لها أقل الأجور؛ لهذا غالباً ما شكلت مجموعات منعزلة طلبت المساعدة من أعضاء مجموعتها المستقرين سابقاً. وغالباً، ما حاول الجيل الأول والثاني من المهاجرين الحفاظ على تراثهم الديني، والثقافي واللغوي؛ كما خطط للعودة إلى وطنه الأم بعد التقاعد.

على أية حال، سعت مثل هذه المجموعات بثبات، وبشكل تدريجي، إلى استيعاب "الطريقة الأمريكية" في الحياة. بداية، نظمت هذه المجموعات نفسها سياسياً _ حتى ولو عبر "قادة" فاسدين (زعماء الحزب المحليين) والنقابات العمالية. وفي البداية، حاول الآخرون كسب أصواتها وقوتها التساومية؛ كما حاول ذلك أفراد مجموعتها السكانية. ثانياً، حاول الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الحصول على القبول في المجتمع الأمريكي الأوسع بأسماء إنجليزية، والحصول على شهادات جامعية، والانتقال إلى الأحياء الغنية. ولقد حصل الاندماج تدريجياً جزئياً على أساس قبول المجموعة المهاجرة الجديدة للقيم الأمريكية والمواطنة؛ لكن أيضاً على أساس قبول أمريكا لطيف غني من المعتقدات الدينية والتراثات الثقافية ضمن المجتمع. كما قُبلت قوة العديد من المجموعات "المهاجرة" بارتياح في العديد من الجوانب _ لاحظ عرض يوم القديس باتريك الذي يُقام كل عام في نيويورك، والقوة السياسية لعائلة كينيدي. في حين أُعتبرت الكاثوليكية، بداية، علامة مكانة وضيعة للمهاجرين _ وقد أخفق ترشح عائلة سميث (الكاثوليكية) للرئاسة في نهاية عشرينيات القرن العشرين بسبب ردة فعل البروتستانتية _ فيما أصبحت الآن طائفة مقبولة تماماً من الطوائف المسيحية الأخرى (جونز، 1960).

بالمقابل، كانت المجموعة الأمريكية الأفريقية من أوائل المجموعات وصولاً إلى ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لكنها كانت آخر من حقق أي شيء قريب من المكانة المتساوية مع الأغلبية الأنجلو- ساكسونية البيضاء

البروتستانتية. لقد حُجر على السود لسنوات طويلة عبيداً في مزارع وحقول الجنوب الريفية. لكن حتى بعد التحرير في عام 1865، بقوا ضحية تمييز سياسي واجتماعي مريع. كما كانوا قد فقدوا منذ أمد بعيد ثقافاتهم ولغاتهم الأفريقية؛ وساهموا بشكل كبير في تطوير ثقافة أمريكية مميزة؛ وتزاوجوا مع السكان البيض بكثافة. على أية حال، لا يمكن القول إنهم حققوا مواطنة أمريكية كاملة وفعالة إلا بصدور قانون الحقوق المدنية في عام 1965.

الهيمنة والتمثل والتعددية الاجتماعية

تبدو ثلاثة بدائل اجتماعية وسياسية ممكنة فيما يتعلق بالعلاقات الأثنية والعرقية. أولاً، علاقة هيمنة سياسية واجتماعية (عادة عنصرية) _ حيثُ أن كلمة "التفرقة العنصرية/التمييز العنصري" في جنوب أفريقيا هي الأنسب في هذا المقام. التعبير المتطرف عن هذا النمط هو عندما تستعبد مجموعةٌ مجموعةً أخرى. على أية حال، وفي السنوات الأخيرة، بدت مثل هذه الصراحة في الأمور نوعاً من العلاقات العامة السيئة على نحو غير مقبول في عالم تهيمن فيه، خطابياً على الأقل، المناداة بالقيم الديمقراطية؛ وبالتالي، تسود فيه لغة المساواة والوطنية عادة. في أمريكا، سادت العقيدة الرسمية "مختلفون لكن متساوون" أحكام المحكمة العليا المشهورة في قضية بليسي ضد فيرغسون (1896)؛ وقضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا (1954)، حتى تم التسليم بأن مثل تلك العقيدة متناقضة بحد ذاتها. في أفريقيا، تم تبرير سيطرة البيض في جنوب أفريقيا بخلق "موَاطِن" طبق فيها على السود أشراك السيادة_ وبذلك أصبح إعلان ملايين السود غرباء في أرض مولدهم. في أوربا المعاصرة، هناك نزعة مماثلة لإعلان "العمال الضيوف" المهاجرين من أصل عرقي غير مناسب أنهم غير مواطنين ومن دون حقوق. وبشكل مشابه، يتمتع في ماليزيا، "الملاويون" (الذين يتكلمون الملاوية، ويعتنقون الإسلام، ويمارسون العادات والتقاليد الملاوية) بمكانة خاصة بالمواطنة وقانون ملكية الأرض بعكس الآخرين_ على حساب أولئك ذوي الأصول الصينية والهندية (سوفين وآخرون، 1978 : 94).

التعبير الأشد تطرفاً للمواقف تجاه الفروقات العرقية والعنصرية المتضمنة في نمط من الهيمنة هو عندما تُوظف مؤسسات الدولة في محاولة لاستبعاد مجموعة عرقية، أو وطنية أو عنصرية من منطقة جغرافية محددة (أو التخلص منها نهائياً). يعرف ذلك في القانون الدولي بحرب الإبادة. والمثال الأفضل المعروف هو المحرقة حيث حاولت الدولة النازية من خلالها التخلص من يهود أوربا. ولسوء الحظ، يمكن الاستشهاد بأمثلة حديثة عن "التطهير العرقي" في يوغسلافيا السابقة، وراوندا. يرافق ذلك عادة بمحاولات للحط من قدر الضحية المتمثلة بالمجموعات الخارجية بوصفها غير إنسانية، ووضيعة كما نوقش سابقاً في هذا الفصل.

ثمة مقاربة بديلة في إدارة الفروقات العنصرية والعرقية هي المقاربة الاستيعابية، التي يُمنح فيها أعضاء "الأقليات" الحقوق والمساواة إلى الحد الذي يتبنون فيه أسلوب حياة المجموعة "المهيمنة". بناءً على ذلك، اعتمدت السياسة الاستعمارية الفرنسية على عقيدة المساواة بين كل الناس المتحضرين_ إذ كانت الحضارة في هذا المقام تساوي التربية واللغة الفرنسيتين، والولاء لفرنسا. كذلك، كان في سياسة المواطنة الأمريكية والبريطانية بعض العناصر من ذلك؛ إذ كان من المتطلبات الطلاقة في اللغة الإنجليزية ومعرفة بالدستور وقسم الولاء.

هناك نموذج آخر لتحقيق اندماج المجموعات العنصرية والعرقية المختلفة في مجتمع واحد ألا وهو النموذج التعددي_ الذي ساد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير. في السياق الأوروبي، يمكن للمرء أن يدعو ذلك بالنموذج السويسري_ إذ تحترم كل من المجموعات المنفصلة/المختلفة تراث بعضها البعض اللغوي والديني والثقافي. ومع أن درجة من الالتقاء قد تحدث فيما يتعلق بالقيم والعادات السياسية، إلا أنه ليس ضرورياً أن تعتبر قيم مجموعة محددة عقيدة المجتمع بشكل كامل. ومن الواضح أنه ينبغي للتسامح والمواقف الوسط أن تصبغ مثل ذلك المجتمع إن كان له أن يستمر في البقاء.

من وجهة نظر الاستقرار والتغيير السياسيين، فإن هيمنة مجموعة عنصرية أو عرقية واحدة على الآخرين قد تبدو حالة مستقرة تماماً. ففي بعض الحالات، قد

يتم تحقيق مثل ذلك الاستقرار لصالح وضع عنصر معين من الجمود لأن التغيير الفكري والاجتماعي قد يُعتبر مهدداً لإيديولوجية المجموعة المهيمنة. وقد يترافق ذلك أيضاً بقمع عنيف للمنشقين إما من قبل الدولة (كما في جنوب أفريقيا العنصرية والأنظمة الاستعمارية) أو من قبل المجموعة المهيمنة (كما في كوكلوكس كلان في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية). على أية حال، إن اضطهاد الأغلبية السكانية استراتيجية خطرة وتحمل في ثناياها احتمال الانفجار الثوري.

حيثما تُعتمد السياسات الاستيعابية أو التعددية، فإن احتمالات تحسن المجموعات الأقل تفضيلاً تقلل من احتمال المواجهة العنيفة الشاملة بين المجموعات المختلفة. كما أن التسوية التدريجية للصراعات بين المجموعات تكون ممكنة؛ ويمكن استيعاب التغيرات بعيدة المدى الناتجة عن الهجرة أو التصنيع بشكل أسهل. وبشكل متناقض، قد يكون هناك أوجه صراع عنصرية وعرقية يومية علنية أكثر مما هو موجود في حالة الهيمنة التي يتم فيها رسمياً إنكار وجود أوجه صراع كهذه.

ينبغي التمييز بين التعددية الاجتماعية والتعددية السياسية. ما وصفناه حتى الآن هو نموذج للتعددية الاجتماعية في مجتمع مختلط عنصرياً أو عرقياً. أما سياسياً، فقد يرافق ذلك بإقرار صريح لمشاركة المجموعات الاجتماعية المختلفة في الحكم. على سبيل المثال، تضمن المقاطعات المختلفة لغوياً ودينياً في سويسرا حقها في الحكم تقليدياً في مجلس الوزراء الاتحادي (تمت محاولة مماثلة في لبنان لكن أقل نجاحاً). أما في هولندا، فيتم استيعاب التقاليد السياسية والدينية المختلفة باستخدام محطات إذاعية ومدارس مختلفة. ويتم تحقيق التمثيل العرقي في الولايات المتحدة الأمريكية عبر الحزب المرن ونظام مجموعات المصالح، والدستور اللامركزي.

على أية حال، التعددية السياسية مفهوم أوسع وهو يتناسب تماماً مع التعددية الاجتماعية بالمعنى الذي استخدمناه؛ لكنه "أوسع" لأنه يقترح أن كل مجموعة

حرة في محاولة تحقيق مصالحها في النظام السياسي، وعندها فرصة حقيقية واقعية في ممارسة التأثير. غير أن معالجة أكثر صقلاً لهذا المفهوم تتطلب منا مناقشة أنواع إضافية من الانقسام الاجتماعي والسياسي.

النخب والطبقات والتعددية السياسية

لقد ناقشنا مسبقاً مفهوم خطوط الانقسام "العمودية" ضمن المجتمع_ ما يعني أنه قد يحدث صراع بين التجمعات الجغرافية. كما ناقشنا أيضاً الانقسامات العرقية "الأفقية" ضمن التجمعات الجغرافية. من الواضح أن انقسامات "أفقية" أخرى غالباً ما تقسم المجتمعات؛ وبالتالي، يوجد عملياً ضمن كل تجمع جغرافي الغني والفقير، والقوي والضعيف، وصاحب المنزلة الرفيعة ومن لا منزلة له. وكما يصوغ الأمر باريتو (1976)، لكل صفة اجتماعية مرغوبة غير موزعة بالتساوي "نخبة" تمتلك تلك الصفة بوفرة_ سواء أكانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية، أم رياضية، أم حتى "جاذبية جنسية"_ وبالتالي، هناك، عادة، أعداد غفيرة تعاني من نقصان نسبي في هذه الصفة.

من النادر، كما يرى س. رايت ميلز (1956)، أن تثير مسألة مناقشة وجود النخب بما يتعلق والمجتمعات الصناعية الحديثة أي جدال. أما الأكثر إثارة للجدل فهو الأهمية السياسية لهذا الأمر وأسباب هذه الفروقات. وإذا ما بسطنا الأمر قليلاً، يمكن القول إنه تم تاريخياً استخدام ثلاثة نماذج أساسية في مناقشة هذا الموضوع: فمنظرو النخبة يرون أن الانقسام السياسي الأساسي هو بين الممسكين بزمام السلطة السياسية والبقية؛ والماركسيون يرون في الانقسامات السياسية والاجتماعية انعكاساً للانقسامات الاقتصادية، إذ تمثل الطبقات الهويات السياسية الأساسية؛ أما التعدديون فيعتبرون الانقسامات بين النخب والجماهير مجرد خط واحد من سلسلة من خطوط الانقسامات التي لا تقع صدفة ضمن المجتمع.

يمكن صياغة هذه الحجة بشكل آخر: هل هناك مجموعة حاكمة واحدة في المجتمعات الصناعية الحديثة؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي صفاتها_ وهل يمثل ذلك "حكم الطبقة"؟

بما أن ذلك سؤال كبير_ وربما السؤال الكبير_ في علم السياسة، فإنه يستحق المناقشة بحرص. وبدلاً من البحث عن نتيجة محددة الآن، قد يكون أكثر إفادة عرض بعض الخطوط الإرشادية فيما يتعلق بتقييم هذا النوع من الأدلة المعروضة.

من اللافت للانتباه أن الكتاب الذين يدعمون نماذج مختلفة يميلون لمناقشة أنماط مختلفة من الأدلة. وهكذا نجد أن منظري النخبة أمثال باريتو (1976)، وموسكا (1939)، وميشيل (1915) وميلز (1956) يركزون على *من يحكم*. وغالباً ما يضعون توكيداً كبيراً على السمات العالمية المزعومة للطبيعة البشرية (على سبيل المثال، الرغبة في السلطة والمكانة الرفيعة والثروة) ونتائجها على السياسة. ومن ثم يوضحون وجود هرميات من السلطة، والثروة والمكانة في العديد من المجتمعات. وغالباً ما تناقش الاستراتيجيات التي يتبناها الأفراد لتحقيق مثل تلك المواقع بعين واقعية (حتى تهكمية). كما يُكشف النقاب عن أن النخب الحاكمة تميل لتقاسم أسلوب حياة مميز. (ملاحظة ميشيل المشهورة هنا هي أنه من النموذجي تماماً أن تجد نائبين في البرلمان أحدهما اشتراكي والآخر ليس كذلك يتقاسمان صفات مشتركة أكثر من اشتراكيين أحدهما نائب والثاني ليس بنائب). ويهتم ميلز بأن يعرض، ببعض التفصيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية المتبادلة وأسلوب الحياة المشترك عند عدد من النخب الأمريكية "المنفصلة"_ رجال الأعمال، والشخصيات العسكرية، وشخصيات في القمة في الحكومة الاتحادية. (وهو أيضاً غير عادي بين منظري "النخبة" في عدم حبه لتأثير النخبة الذي يصوره.). بشكل مشابه، هناك في بريطانيا أدب كامل يحلل مثل تلك العلاقات المتبادلة ضمن "مؤسسة" بريطانية التحق أعضاؤها بالمدارس والجامعات والنوادي نفسها (على سبيل المثال، ثوماس، 1959؛ وسامبسون، 2004).

غالباً ما تركز الأدلة الماركسية على سؤال *في مصلحة من تتخذ القرارات؟* وبناءً على قاعدة أن العبرة بالنتائج نجد أن توزيع الدخل والثروة في المجتمعات

الرأسمالية مازال غير متساوٍ إلى حد كبير، على الرغم من مرور عقود من السنين على نظام الضرائب "التصاعدي" ودولة الرفاه. بشكل مشابه، يمكن تبيان أن الفرص التربوية والصحية للطبقات العاملة أقل بكثير مما هي عند الطبقات العليا. والحجة هي أن الفرص المزعومة للمشاركة السياسية من قبل العمال في الديمقراطية تنفيها الهيمنة المستمرة للبرجوازية على الهياكل الاجتماعية مثل النظام التربوي، ووسائل الإعلام الجماهيرية، وأجهزة الدولة إضافة للاقتصاد.

يميل الكتاب التعدديون للتركيز على *الكيفية التي تتخذ بها القرارات السياسية*. وقد شدد محللون مثل داهل (1961)، ومعظم الكتاب الرئيسيين حول السياسات البريطانية والأمريكية على أن أي مجموعة من المواطنين حرة في التأثير على السياسيين في أنظمة حزبية تنافسية؛ وأن على السياسيين الإصغاء إلى مجموعات خارج النخبة إن كانوا يرغبون بالبقاء في مناصبهم. ولقد كشفت عدة دراسات أن مجموعة السياسيين المحنكين الضيقة نفسها ليست هي التي تتخذ دائماً القرارات؛ لكن يمكن لجمعيات الأطباء المهنية، على سبيل المثال، أن تؤثر بقوة في قرارات السياسة الصحية؛ كما يمكن لمجموعات الضغط المحلية أن تؤثر بقرارات التخطيط، وهكذا دواليك.

وهكذا، يمكن القول، إلى حد ما، إن استنتاجات هذه المجموعات المختلفة من الكتاب تكمل بعضها بعضاً بالحقيقة، بدلاً من أن تكون متناقضة كما يدعون في أغلب الأحيان. لاحظ كل الاقتراحات في الإطار 5.3. هل هي، حقيقةً، غير منسجمة؟ إذ غالباً، ما تتخلى النسخ الأكثر صقلاً من كل نموذج عن العديد من هذه النقاط. فعلى سبيل المثال، مدرسة فكرية - جديدة وتعددية يمكن تحديد هويتها (مولوني، 2006). تقوم هذه المقاربة بتشذيب الموقف التعددي التقليدي باقتراح (أ) ليست كل أشكال التجمع متكافئة، حيث تتمتع مجموعات رجال الأعمال بتأثير وقوة غير متناسبين، و(ب) أن مصادر القوة الجديدة مثل مجموعات الضغط التي تمثل الحركات الاجتماعية قد ازداد تأثيرها منذ ستينيات القرن العشرين؛ وقد وُصف ذلك أحياناً بـ "التعددية المتسارعة".

الإطار 5.3 مقترحات مستمدة من النماذج التعددية والنخبوية والماركسية عن السلطة

1. لدى كل الناس من مجموعات نخبوية مختلفة قدر كبير من التفاعل وأسلوب حياة مشترك إلى حد كبير.
2. غالباً ما يكون السياسيون غير ملتزمين أخلاقياً بحثاً عن تحقيق أهدافهم الشخصية.
3. ليس بالضرورة أن ينتج عن التغير السياسي في الديمقراطية مساواة اقتصادية واجتماعية.
4. السلطة محكومة بتصورات ثقافية وإيديولوجية تعكس تلك الموجودة عند الأقليات المهيمنة القائمة.
5. تمكّن الأنظمة الحزبية التنافسية المجموعات ذات التوجه الفكري المتقارب من التأثير بالعملية السياسية، ولكن لا تضمنه.

مع ذلك، تبقى هناك فروقات هامة في وجهات النظر (الجدول 5.3). وفي نهاية المطاف، على القراء القيام بحكم شخصي عن الأهمية النسبية للمواضيع التي نوقشت، وقوة النتائج التجريبية. هل أوجه التشابه بين أعضاء "النخبة السلطوية" قوية لدرجة أن الفروقات الإيديولوجية والسياسية التي يتوقعونها تبهت لدرجة تصبح لا قيمة لها. وهل تمثل دولة الرفاه نصراً لتأثير الجماهير الشعبية؛ أم أنها مجرد وسيلة للتعمية على الظلم المستمر للنظام الاقتصادي الرأسمالي؟ كذلك هل لآلية مجموعات الضغط والانتخابات تأثير حقيقي على العملية السياسية؟ إن هذه مواضيع حقيقية ومذهلة ينبغي أن تتأثر بكل من تقييمات الفرد الشخصية ومعرفة أكبر بكيفية عمل الأنظمة السياسية الحقيقية.

التغيير السياسي

إن فحصاً للتاريخ الماضي يوحي فقط بحتمية التغير السياسي، واحتمالية أن يكون القرن الواحد والعشرون غير متشابه إلى حد كبير مع القرن العشرين. وهذا بحد ذاته يستحق التوكيد، لأن من السهولة بمكان أن نتصور أن المستقبل

سيمثل استمراراً للحاضر. إن الكثيرين من قراء هذا الكتاب قد عاشوا معظم حياتهم في دولة- أمة ديمقراطية وليبرالية وسلمية ومزدهرة ومستقرة نسبياً. مع ذلك، من الضروري فقط أن تتصور، عوضاً عن ذلك، أنك قد ولدت في الاتحاد السوفييتي السابق لتدرك كيف كان بالإمكان تحويل إطار حياتك السياسية جذرياً وسريعاً أثناء حياتك.

الجدول 5.3 خلاصة: منتقدو التعددية

	النخبوي	الماركسي
الوصفي	حكم النخبة، وليس حكم مجموعات الضغط.	المناورة الرأسمالية تدمر الديمقراطية
الإرشادي/ التقنيني	حكم الغوغاء غير مرغوب به	ثورة الطبقة العاملة مقبولة

يحتمل أن يتم التفكير بالتغيير السياسي على نحو أكثر جاهزية حسب تحولات سريعة عنيفة مثل الحرب الأهلية الإنجليزية، والثورات الروسية والأمريكية والفرنسية. لكن من الجدير ألا ننسى في المثالين الإنجليزي والروسي، على الأقل، أن مثل تلك التغيرات السريعة والعنيفة تم عكسها إلى حد كبير في غضون جيلين وبدون الكثير من العنف. وبالعكس، قد ينتج عن تغيرات تطورية تدريجية نظام سياسي "جديد" يعتمد على مبادئ مختلفة جذرياً عن مبادئ الماضي.

في القرن الثامن عشر كانت بريطانيا ما تزال أساساً بلداً أرستقراطياً أو أوليغاريكياً [حكم القلة، حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة همها الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية]، مع أنها دستورية. إذ كانت تحكم من قبل ائتلاف من الأرستقراطيين ونبلاء الأرياف وبمشاركة محدودة من قلة من رجال أعمال المدن. بحلول منتصف القرن العشرين، حدثت سلسلة من الإصلاحات في قانون الانتخاب، وفي سلطتي مجلسي البرلمان (إضافة إلى مجموعة كاملة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية) لتعني أنه يمكن لبريطانيا الادعاء أنها بلدٌ ديمقراطي.

يمكن قول الشيء نفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية _ التي كان آباؤها المؤسسون حريصين على حماية دستورهم الجديد من تهم الديمقراطية (هاميلتون وآخرون، 1961). مع ذلك، ينظر العديد إلى الدستور نفسه (وبعدد محدود من التعديلات الشكلية) على أنه النموذج الحق للدستور الديمقراطي. لقد ساعدت سلسلة من التغيرات التدريجية الولايات المتحدة الأمريكية على تحويل نظامها السياسي إلى نظام ديمقراطي؛ من ضمن هذه التغيرات التحول من انتخاب غير مباشر للرئيس من قبل هيئة انتخابية (تختارها كل ولاية لتشترك في انتخابات رئيس الولايات المتحدة ونائبه) إلى انتخاب فعال مباشر عبر أحزاب سياسية قومية. كما أن إدخال الانتخاب الشعبي المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ رافقه توسع متصاعد للتصويت لكل الذكور البيض بداية، ثم لكل نساء البيض، وأخيراً لكل المواطنين السود. لقد تم إنجاز ذلك بشكل كبير عبر تشريع على مستوى الولايات، أو حتى عبر تغيرات في الممارسة السياسية خارج القانون. (وقد وسعت التعديلات 15 و 17 و 19 حق الانتخاب؛ لكن كانت تعديلات 15 غير فعالة؛ في حين نظمت 17 و 19 الممارسة السابقة على مستوى الولاية (موريسون وكوماجر، 1962)).

بالعودة إلى النماذج الرئيسية الثلاثة للقوة السياسية والاجتماعية التي قدمناها سابقاً، يمكننا أن نربط تلك بأفكار تتعلق بالتغيير السياسي. لقد كان معظم منظري النخبة غير مكترثين باحتمال تغيير سياسي حقيقي، إذ كانوا يرون أن النخبة تحتفظ بأفضل الأوراق في اللعبة السياسية. وتحقق النخبة الاستقرار السياسي عبر الهيمنة الإيديولوجية ("أساطير" موسكا السياسية) والتنظيم المحكم لمجموعة أصغر ذات مصادر اقتصادية ومكانة اجتماعية أكبر. على أية حال، يرى كل من باريتو وموسكا إمكانية حدوث دورات من التغير الظاهري قد ينتج عنها تغيير في أعضاء الحكومة، لكن ليس في حقيقة هيمنة النخبة الجوهرية. وهكذا، يصف باريتو دورات يحكم فيها "الأسود" إلى حد كبير بالقوة، يتبعها دورات "الثعالب" الذين يحكمون بالمكر والخداع. ويصف موسكا احتمالية أن يتولى قادة شعبيون السلطة باسم الديمقراطية _ لكنه يعد هذه العملية خداعاً، لأن القيادة الجديدة ستحكم لا محالة وفق مصالحها.

يرى الكتاب الماركسيون الكلاسيكيون (بما في ذلك ماركس وإنجلز ولينين) أن التغيرات السياسية الجوهرية تحدث عبر ثورات عنيفة يتم فيها حل أشكال التناقض بين النظام السياسي ونظام الطبقة الاقتصادية والاجتماعية التحتية (راجع الفصلين الأول والرابع). أشكال التناقض هذه هي نتيجة تغيرات تدريجية طويلة الأمد في علاقات الإنتاج التي حدثت نتيجة تغيرات في أنماط التقنية والتجارة.

يميل الكتاب التعدديون إلى توكيد إمكانية التغيير التدريجي استجابة لمجموعة من العوامل تسمح باستمرار حكومة مستقرة من خلال حلول وسط تتفاوض عليها المجموعات. وهكذا، يرى آلاردت وليتونين (1964) أن الحالة السياسية الأكثر استقراراً على الإطلاق تحدث عندما تتشابك عدة انقسامات اجتماعية وتعقد عدة مجموعات مختلفة ائتلافات سياسية لأغراض مختلفة؛ إذ تشعر كل مجموعة من المجموعات أنه بوسعها التأثير في الحالة؛ وبالتالي، تبقى ملتزمة بالنظام، وتُجبر على توكيد تلك الجوانب التي وافقت عليها لبناء تعاون مع الآخرين. جائزة المساومة في مثل تلك الحالات تعني أنه ببروز تطورات جديدة، يمكن القيام بتعديلات تدريجية عليها، ويتم الحفاظ على الاستقرار.

ينبغي التفريق بين مثل هذه الحالة الصحية من التعاون والمنافسة والتفاوض، ونوع الحالة التي وسمت، لنقل، باسم الجمهورية الفرنسية الرابعة التي أخفق فيها طيف من عدد مختلف من القوى في الاتفاق على حكومة فعالة. ففي مثل هذه الحالة، كانت الحكومات تتبع بعضها بعضاً بمعدل حكومة كل ثمانية أشهر (وليمز، 1964).

الانقلابات والثورات

ينبغي أن يكون واضحاً أنه من غير الممكن، عقلانياً، تسمية كل استخدام للعنف (أو التهديد باستخدامه) لتغيير النظام السياسي بالثورة. ويمكن الاحتفاظ بكلمة الثورة (المرتبطة بقلب دوران العجلة، وبالتالي قلب الأمور رأساً على عقب) بشكل مفيد لتلك المناسبات التي تحدث فيها تغيرات أساسية في

طبيعة السياسة والمجتمع. ويقترح فحص للسجل التاريخي أن مثل تلك الأحداث نادرة نسبياً؛ في حين أن استخدام القوة (أو التهديد باستخدامها) لتغيير الحكومة هو أكثر شيوعاً.

في غياب تقليد مؤسس جيداً لانتخاب أو توريث المناصب العليا في الدولة؛ كان العنف الطريقة المعتادة للوصول إلى السلطة. وفي العالم القديم، غالباً ما كان إمبراطور روما أبرع جنرال في وقته؛ وكان حراسه الشخصيون_ الحرس الإمبراطوري_ يضبطون عملية التنصيب. كما يمكن العثور على حالات مشابهة في معظم أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، في القرن العشرين، إذ ربما شكل الجيش الطريق الأكثر فعالية للوصول إلى السلطة السياسية (هنتغنتن، 1957، فاينر 1976) كما سنناقشه في الفصل السادس.

بالمقارنة، يمكن اعتبار أن الثورات الكاملة أكثر ندرة، وأن المزيد من التغيرات الأكثر جوهرية في النظام السياسي الذي تستولي فيه المجموعات الاجتماعية الجديدة على السلطة؛ تجعل الدولة تنفذ مهام جديدة بطريقة مختلفة؛ وربما بادعاء مختلف للشرعية. لقد حلل كتاب أمثال كرين برينتن (1965) ولاي فورد إدواردز (1927) بتبصر الفترات الثورية الرئيسية مثل الحرب الأهلية الإنجليزية، والثورتين الفرنسية والروسية؛ واقترحا أن هذه الثورات تميل لأن تمر بسلسلة من المراحل المتميزة.

إذ من المفارقة أن النظام القديم غالباً ما ينهار في نصر غير دموي نسبياً للقوى الشعبية إثر فقدان الشرعية، وإخفاق واضح في تلبية المطالب الاقتصادية، أو السياسية أو العسكرية التي وعدت بها. يتبع ذلك، بعد فترة شهر العسل، الفوضى والصراع بين القوى الثورية. وفي مواجهة ردات فعل حقيقية أو متوهمة ضد القوى الثورية، غالباً ما تستولي القوى المتطرفة مستهلة بذلك حكماً من العنف، ليس ضد أولئك الذين يقفون في وجه الثورة فحسب، بل أيضاً ضد المصلحين المعتدلين. مثل تلك الحالة قد تُحل باستيلاء طاغية على الحكم (كرومويل، نابليون، لينين/ستالين) يقود نظاماً بعد الثورة قد يعتمد على التقاليد السائدة قبل الثورة، إضافة لادعائه أنه خرج من رحم الثورة نفسها.

كما يمكن للمرء أن يضيف أنه على المدى البعيد، يحتمل حدوث تسويات أكثر مع التراث السائد قبل الثورة. ولكن هذا لا يعني أن ننكر، على أية حال، أنه يمكن للثورات أن تحول المجتمعات_ إذ إنها غالباً ما تترافق بتحول أساسي في دور الدولة وسلطتها، وتغيرات هائلة في حق الملكية، وفي نمط الشرعية الذي تدعيه الدولة.

الترويع والإرهاب

يعرِّف قانون الإرهاب البريطاني (2000) الإرهاب بأنه "استخدام فعل الإرهاب أو التهديد به لتحقيق أغراض سياسية، أو دينية، أو إيديولوجية؛ وينطوي على عنف خطير ضد أي شخص أو ملكية". هذا التعريف تعرض للنقد على أنه واسع جداً بحيث يشمل الأفعال العسكرية المفتوحة من قبل عدد مختلف من المجموعات الاحتجاجية الشرعية. وهو مثير للاهتمام أيضاً، لأنه، بما هو عليه، لا يقتصر على المجموعات التآمرية التي تحاول الإطاحة بالحكومة. بل يمكن القول إنه يمكن تطبيقه على الحكومات نفسها. (راجع، وايتيكر، 2001: الفصل الأول لنقاش حول التعريفات المتنافسة).

من الواضح عملياً، أن أكثر المستخدمين شيوعاً للعنف الشائع ذي المحفز السياسي هي الحكومات نفسها. فقد وصف كلوزويتز [1780- 1831] الحرب بشكل مألوف على أنها "لا شيء سوى استمرار للسياسة ولكن بمزج وسائل أخرى" (كلوزويتز، 1967). من الواضح أن الحروب تنطوي على استخدام العنف على نطاق واسع_ حيث زاد عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان والعراق بشكل كبير عن عدد ضحايا تدمير القاعدة لبرجي التجارة العالمية في الحادي عشر من أيلول، 2001.

في الوقت الذي يمكن فيه الدفاع عن بعض الحروب بوصفها شرعية، إلا أن الاستخدام الواسع للعنف من دون تفعيل حقيقي للقانون حيال مواطني الدولة هو سمة الدول الاستبدادية مثل الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا النازية (راجع الفصل السادس)؛ وهذا يوجد إلى حد كبير في الأنظمة العسكرية والاستبدادية. فعلى

سبيل المثال، شن النظام العسكري السابق في الأرجنتين "حرباً قذرة" ضد معارضيه المشتبهين الذين غالباً ما اختفوا على أيدي فرق قتل محمية حكومياً. لذلك، يمكن اعتبار "الترويع" بأنه سلاح الدولة الرئيسي، وليس عنفاً ضدها.

على أية حال، يميل الاستخدام المعاصر لتعريف الإرهاب بأنه العنف المحفز أيديولوجياً ضد الدول على أيدي مجموعات معارضة تآمرية، خاصة عندما يبدو أن ما يستهدفه العنف غير واضح المعالم أبداً. إن الفرق بين "المقاتلين من أجل الحرية" و"الإرهابيين" هو بوضوح أمر ذاتي نوعاً ما. على أية حال، يمكن للمرء القول إنه عندما لا يسمح بالوسائل السلمية لإحداث التغيير السياسي، يكون الدافع شرعياً؛ وتكون الأهداف أهدافاً استراتيجية؛ وحرب العصابات مبررة. بالتالي، يمكن تمييز صراع حركة المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية أو عنف المؤتمر الوطني الأفريقي ضد جنوب أفريقيا العنصرية عن "الإرهاب". ومن المفارقة أن يتبنى بعض كتاب الولايات المتحدة المعاصرين تعريفات للإرهاب ستدين أجدادهم الثوريين من هذه الفئة.

لدى المجموعات الإرهابية أهداف مختلفة تماماً ومتصارعة أحياناً. وهكذا، يحتمل أن يكون كل من أيتا ETA(أرض الباسك والحرية)، والجيش الجمهوري الايرلندي "الحقيقي" منظمتين وطنيتين أساساً. والبعض مثل عصبة الجيش الأحمر الألماني السابق (أو عصابات بادر- مينهوف) وسيندرسو لومينوزو (الممر المشع) في البيرو مهتمون أكثر بالثورة الماركسية. وأخرى مثل PAGAD (أناس ضد العصابات والمخدرات) في جنوب أفريقيا على ما يبدو نتاج مشاكل محلية خاصة تماماً. أما أشهر المنظمات الحديثة مثل القاعدة وحماس (في فلسطين) فهي أجنحة إسلامية قد تختلف في المسائل المتعلقة بالاستراتيجية، واللاهوت وعلاقتها بالقومية.

إن المتطلبات الأمنية في منظمة عنيفة وتآمرية تعني أن الإرهابيين غالباً ما يعتمدون نمطاً مشابهاً من التنظيم تعمل فيه "خلايا" صغيرة من الناشطين بمعزل عن بعضها البعض. وغالباً ما تكون مصادر التجنيد هي المؤسسات التربوية، وعائلات أولئك الذين التزموا مسبقاً بالقضية. في مثل هذه الحالات قد يكون صعباً على الدخلاء اختراق نشاطات المجموعة الأساسية.

ثمة عامل حاسم للنجاح والبقاء هو العلاقة بين الإرهابيين والسكان "المضيفين" الذين يعيش الإرهابيون بينهم. ستزدهر المجموعة الإرهابية عندما تلقى الدعم من جماهير السكان؛ لكن يمكنها العيش على اللامبالاة السلبية أو الخوف من العقوبة إذا ما مُررت معلومات استخبارية للحكومة. لذلك، قد تكون الحملات الدعائية لكسب قلوب وعقول جماهير السكان غير المسيسة نسبياً أمراً حاسماً.

يقترح شولتز (1980) أن هناك ثلاثة أنواع من الإرهاب المعاصر: الثوري، ودون الثوري، والمؤسساتي. ينطوي الإرهاب الثوري على محاولة الإطاحة بالحكومة؛ ويستخدم الإرهاب دون الثوري العنف السياسي لتغيير الأنظمة الموجودة؛ ومن الأمثلة على ذلك الهجمات التي تقوم بها جبهة تحرير الحيوانات على المخابر التي تجري تجارب على الحيوانات، والهجوم بالقنابل على العيادات التي تجري الإجهاض في الولايات المتحدة. في حين يتضمن الإرهاب المؤسساتي أحداثاً مثل "حرب" الأرجنتين "القذرة" المشار إليها آنفاً. قد تمول الدول الإرهاب في أراضيها أو خارجها؛ فقد اتهمت الولايات المتحدة إيران، والعراق، ولبنان، والسودان، وسوريا بتمويله خارج أراضيها. وعلى العكس من ذلك، يرى النقاد الراديكاليون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الممول الأكبر للإرهاب المؤسساتي في أمريكا اللاتينية، كما أن دعم السلطة للمجاهدين ضد الروس في أفغانستان أدى إلى ظهور القاعدة.

يمثل ظهور طالبان في أفغانستان، والقاعدة والمجموعات المرتبطة بها في أماكن أخرى حالة ساحرة عن الأسباب المتعددة لمثل تلك الحركات. فإضافة للدور الأمريكي في تمويل الصراع المسلح ضد الغزو السوفيتي لأفغانستان، ربما كان دور السعوديين الوهابيين في تمويل "المدارس" أو المدارس الإسلامية في باكستان وأجزاء أخرى في الجنوب على درجة من الأهمية أيضاً. لقد ساعدت عائدات النفط السعودية على خلق مدارس إسلامية في العديد من المناطق حيث تكون في أغلب الأحيان المدارس الوحيدة المتوفرة للفقراء، وتعمل بوصفها أرضية خصبة لتجنيد الحركات المتطرفة سياسياً ودينياً (لويس، 2003: 99).

وكما لاحظنا، كان مفهوم الإرهاب عاملاً سياسياً لعدة سنوات. على أية حال، بإعلان جورج دبليو بوش "حربه على الإرهاب" بعد تفجير مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من أيلول عام 2001، تغير معنى الإرهاب عند العديد من الناس. فقد نتج عن عدد من الحملات الإرهابية شديدة التعقيد مثل تفجيرات بالي في عام 2002، وتفجير قطار مدريد في عام 2004، وتفجيرات لندن في السابع من تموز عام 2006 أن وضع راسمو السياسة في العديد من الدول أولوية قصوى لمجابهة ما يمكن تسميته بالثوريين الأصوليين، وأولئك الذين يمكن أن يدعموهم. رداً على ذلك، استغلت عدة مجموعات إرهابية وسائل الاتصال الحديثة مثل التلفاز، والفيديو، والإنترنت للترويج لأهدافها. هذان التطوران يمثلان تغيراً جوهرياً في الفهم العالمي للإرهاب.

صراع الطبقات في القرن الواحد والعشرين

ولّد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك "الكتلة الشيوعية في أوربا الشرقية الانطباع أن الماركسية إيديولوجية فاشلة. من المؤكد أن العديد من الأحزاب الشيوعية الغربية السابقة قد أسقطت شعاراتها، وحتى ادعاءاتها باعتماد الماركسية. مع ذلك، يمكن القول إن الماركسية تبقى واحدة من أكثر النظريات السياسية إبهاراً، خاصة فيما يتعلق بتفسيرات التغير السياسي الذي تقدمه. وبالمقارنة، فإن العديد من النظريات السياسية "الديمقراطية" موجه نحو تحليل مثالي جامد.

إن سمات النظرية الماركسية التي تبقى معقولة هي طبيعتها الديناميكية، والتفسير المنهجي الذي تقدمه للتغيير السياسي. وكما ناقشنا أنفاً، كان يُنظر إلى الطبقات الاقتصادية ذات المصالح المتصارعة على أنها تمثل اللاعبين السياسيين. هذا الصراع السياسي يصبح أكثر حدة نتيجة زيادة وعي الطبقات بمصالحها، وتغييرات في موقعها النسبي نتيجة ما يسمى الآن بـ "التطور الاقتصادي". يمكن النظر إلى الثورات الكبيرة مثل الثورة الفرنسية والحرب الإنجليزية الأهلية وفق شروط طبقة قديمة مهيمنة (الأرستقراطية الإقطاعية

الريفية) تم استبدالها بطبقة جديدة مهيمنة (البورجوازية الرأسمالية المتحضرة). ولقد توقع ماركس أن النظام الرأسمالي، بدوره، سينهار بسبب تناقضاته الداخلية، مما يؤدي إلى انتصار طبقة جديدة مهيمنة، وهي الطبقة العمالية الأكثر عدداً وتنظيماً ونضالاً. كما أن منطق النظرية الماركسية هو أن الثورة الاجتماعية ينبغي أن تحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة وليس في دول شبه إقطاعية على أطراف الرأسمالية الغربية (روسيا).

يبدو إن مفهوم الحاجة "لانسجام" بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية، والدور الديناميكي لبنى الطبقات راسخٌ تماماً. قد يشكل سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية مثالاً متناقضاً، نوعاً ما، عن ذلك. إذ يمكن للمرء القول هنا إن الاقتصاد الموجه الذي أدى غرضه في المساعدة على التصنيع القسري في الاقتصادات النامية والمدمرة بعد الحرب رافقه نظام سياسي مركزي ديكتاتوري لم يعد مناسباً للتعامل مع اقتصاد مزدهر واستهلاكي التوجه أكثر. وبالتالي، فإن المطالبة بمزيد من الحرية السياسية كانت منسجمة تماماً مع مطالب الاصلاح الاقتصادي.

الأكثر عرضة للتشكيك فكرة حتمية نظام طبقات ثنائي القطبية تصبح فيه واحدة منها هي المهيمنة لا محالة. بينما تبدو فكرة الجدلية التاريخية هذه، كما رأينا سابقاً، والتي ورثها ماركس عن هيغل، مناسبة سياسياً، لكن لا تبررها الأحداث على ما يبدو. يقترح التحليل الأكاديمي، كما رأينا، إضافة إلى الملاحظة، أن الكثير من الصراع السياسي (خاصة السلوك الانتخابي) لا سيما في أوروبا _ لكن إلى حد ما في أمريكا الشمالية أيضاً _ يمكن تفسيره من حيث أنه انقسام طبقي. على أية حال، يبدو أن النمط كان يسير، في سلوك الانتخابات على الأقل، بعيداً عن نمط الانتخاب المعتمد على الطبقات الذي كان سائداً في بريطانيا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، باتجاه النمط الأمريكي الذي تهيمن فيه الموضوعات، والشخصيات والتكتيكات الانتخابية؛ وبالتالي، هناك نزعة متزايدة للتصويت لأحزاب ثالثة في المملكة المتحدة، ولتقلب كبير في تصويت الاشتراكيين في فرنسا، إلى تخلي الناخبين عن كل من الشيوعيين

الجدد والديموقراطيين المسيحيين في إيطاليا. وعوضاً عن التزام واضح بالأحزاب اعتماداً على الانتماء الطبقي، أصبحت "الأصوات العائمة" هي الحاكمة. على أية حال، من الجدير ملاحظته أن واحدة من المدارس الفكرية تقترح أن هيمنة "الأصوات العائمة" قد تكون أمراً مؤقتاً حتى ظهور انقسام جديد في السلوك الانتخابي يحل محل الطبقة.

تشير دراسات السلوك الانتخابي التجريبية أيضاً أن مجرد قلة من الناخبين يفكرون بأنهم "عمال مقابل أرباب عمل". لقد لجأت الأحزاب اليمنية (الجمهوريون، والديموقراطيون المسيحيون، والمحافظون) بنجاح إلى مفهوم أوسع لهوية الطبقة الوسطى. إذ عُرفت الطبقات الوسطى بأنها تشمل ليس فقط الذين يعملون لحسابهم الخاص، ورجال الأعمال، بل تنوعاً شاملاً من "الموظفين"، لا سيما أولئك الذين تكون غلتهم "رواتب" أعلى (بدلاً من الأجور)؛ وهذا التنوع مفتوح لأعداد متزايدة من الناس ذوي التعليم العالي. كما يبدو أن ارتفاع مستويات الرخاء (على الأقل بين الموظفين) وخاصة الذين يملكون منازل وبين ناخبي الطبقة العاملة التقليدية قد لعب أيضاً دوراً في إضعاف الولاءات الطبقية التقليدية.

قد يرثي الماركسيون هذه النزعات بوصفها مثالاً عن "وعي طبقي كاذب"؛ وقد يرثون أيضاً الانحدار في أعداد الاتحادات النقابية واتصالاتها بالأحزاب الاشتراكية؛ لكن يبدو عملاً غير مبرر الافتراض بأن هذه النزعات مجرد" صور آنية تشوه العملية الحتمية التي ستحدث لا محالة لولاها.

السياسة ما بعد الصناعة: الحكومة الإلكترونية

يرى داريندوف وآخرون أن التيارات في النظام الطبقي التي لاحظناها آنفاً تعني أن تحليل ماركس قد أصبح من الماضي؛ كما يرى أن ماركس كتب في حقبة كانت سمتها الأساسية مستثمرين رأسماليين من جهة وجماهير غفيرة من عمال الإنتاج غير المهرة من ناحية أخرى فقط. لم يعد هذا التقسيم البسيط ملائماً في نظام إنتاج أصبحت فيه وظائف الرأسمال منقسمة_ على سبيل المثال بين

أصحاب الأسهم والمدراء المهنيين_ والعمال بين مهنيين مدربين وعمال غير مدربين، ثم بين موظفين في المكاتب وعمال يقفون على خط الانتاج، وهكذا دواليك. بل يذهب داريندورف للقول إنه ينبغي إعادة تفسير انقسامات "الطبقات" لتضم أي بعد سياسي مهم، مثل: الأسود/الأبيض، غير الموظف/الموظف؛ مشجعي كرة القدم/غير المشجعين، إلخ. وعلاوة على ذلك، يرى أن تشابك كل هذه الانشطارات المتنوعة قد أسهم في وجود ظاهرة "الصوت العائم" التي أشرنا لها آنفاً، واستقرار الأنظمة السياسية التعددية.

من الواضح أن هناك بعض نقاط القوة في هذه الانتقادات_ مع أنه يمكن القول إن تضارب المصالح الحقيقي يبقى بين "رأس المال" والمجموعات العمالية؛ وأن إعادة تفسير داريندورف لمصطلح الطبقة يذهب بعيداً لدرجة أنه يسلب المصطلح من أي معنى واضح.

لقد تبنى كتاب آخرون، مثل بيل (1973) خطاً مختلفاً من النقاش (ربما "حتمية التقنية") مفاده أن تركيز ماركس على طريقة الانتاج المعتمدة على إنتاج المصانع الضخمة أصبح أساساً غير مناسب للتعامل مع "اقتصاد المعرفة" القادم بقوة. كما اعتبروا أن التطور الاقتصادي مر بسلسلة من المهن والتقنيات المختلفة: من مجموعة الصيادين بالحجارة والفؤوس الخشبية والأقواس والزوارق الصغيرة، إلى الزراعي بأدوات حرفية حديدية بسيطة، فالتصنيع المعتمد على المحرك البخاري، وإنتاج المصانع. والآن يُرى أن الانقسام الأساسي في الاقتصاد والمجتمع يركز على التقنية المهيمنة في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ألا وهي تقنية المعلومات. بالتالي، فإن الطبقة المهيمنة الصاعدة هي "عمال المعرفة" الذين يعتلون ناصية هذه التقنية.

بالحقيقة، من الصعوبة بمكان التقليل من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمعرفة العلمية والاستفادة منها عبر تقنية المعلومات في بداية القرن الواحد والعشرين. في القرنين السابع عشر والثامن عشر، غالباً ما كان المخترعون رجالاً عمليين متأثرين بالمزاج التجريبي الإبداعي لعصرهم؛ لكن ليس بالضرورة أنهم كانوا يستخدمون أكثر النظريات العلمية تقدماً. أما أشكال التقدم الأحدث

مثل الراديو، والطاقة الذرية، والحساب الإلكتروني، كلها تطورت نظرياً، على أية حال، قبل أن تتمكن فرق كبيرة من العلماء والتقنيين من تطبيقها عملياً على نطاق واسع. ويتم العمل الآن بشكل متزايد على إيجاد تطبيقات عملية للخبرة العلمية والمهنية في معالجة المشاكل الاجتماعية والتجارية. وبالتالي، أصبحت القدرة على التنسيق فيما بين فرق الخبراء المؤهلين تأهيلاً عالياً والخبراء المطلعين جيداً أمراً حاسماً للنجاح_ سواء أكان ذلك فيما يتعلق بتطوير الجيل التالي من الأسلحة (لنقل الأنظمة المضادة للصواريخ) أو الجيل التالي من البضائع الاستهلاكية (على سبيل المثال، التلفاز الرقمي).

بالإضافة لإنتاج المهارة البشرية، وتوظيفها، والتنسيق فيما بينها، تحتل تقنية المعلومات_ وهي جمع المعلومات، وتخزينها، واستعادتها، وتحليلها، وعرضها، والتواصل عبرها_ دوراً مركزياً في مثل هذه العمليات بشكل متزايد. إذ يتوفر عملياً لأي عالم ومهني في أي علم الآن أجهزة حاسوبية على طاولته. كذلك يمكن أيضاً اعتبار تقنية المعلومات عبر الاستخدام الآلي التلقائي والشبكات الإلكترونية بأنها تستبدل بسرعة الحاجة إلى التركيز على عدد كبير من عمال المصانع في المراكز الحضارية (وبالتالي، الحد من قوة الطبقة العاملة).

نجد مسبقاً في الاقتصادات الأكثر تقدماً تقنياً (على سبيل المثال، الولايات المتحدة) أن عدد موظفي المكاتب ذوي الياقات البيضاء (ما يقابل عموماً "عمال المعرفة") يفوق عدد العمال التقليديين "ذوي الياقات الزرقاء"؛ في حين يبدو أن قطاع المعلومات في الاقتصاديات الغربية هو الأسرع نمواً. غير إن بعض الاقتصاديين شطحوا بعيداً إلى حد القول بأن المعلوماتية هي العامل الرابع الأساسي في الإنتاج إلى جانب الثلاثي التقليدي المتمثل بالأرض والعمال ورأس المال.

يمكن النظر إلى تقنية المعلومات على أنها تقبع في جوهر التطورات الاجتماعية والاقتصادية في القرن الواحد والعشرين لأنها قامت تقريباً بتحويل قطاع الأعمال، والمجتمع، والحكومة. إنها تقنية واسعة الاستخدام لأن الحواسيب أجهزة تستخدم لتنفيذ أغراض عامة، ويمكن استعمالها لتنفيذ أي

عملية يمكن تقليصها إلى سلسلة من الخطوات المنطقية ("لوغارتم"). بما في ذلك قيادة طائرة، وتصنيع سيارة، وتشخيص أمراض وقراءة كتابة بشرية يدوية. تقوم الحواسيب مسبقاً بكل هذه المهام. ويمكن التوقع بثقة إلى حد ما أن تقنية المعلومات يحتمل أن تطبق بشكل متزايد في هذا القرن انطلاقاً من نزعتها التاريخية لتخفيض الأسعار، وزيادة قدرة الذاكرة، وزيادة السرعات بمعدلات أسرع.

لكن هل يعني ذلك أن المجتمع ما بعد الصناعي واقتصاد المعرفة يمكن أن يؤديا إلى "الحكومة الإلكترونية"_ مجتمع تتركز فيه السلطة بيد المجموعة التي تتحكم بالمعرفة وتقنيتها؟ يبدو أن ذلك اقتراح أكثر إثارة للجدل من الفكرة القائلة بأن الأفكار العلمية وتقنية المعلومات ستكون أساسية في تطوير المجتمع. وإذا ما فسرت عبارة "أولئك الذين يسيطرون" بحيث تعني العلماء، والمهنيين، والتقنيين، وبحيث يصبح هؤلاء نواة طبقة مهيمنة جديدة، فإن ذلك يبدو مقترحاً مشكوكاً فيه وذلك لعدم وجود دليل كاف يدعمه حتى الآن. فليس هناك أي علامة عن تطوير مثل هذه المجموعات ما يدعوه ماركس "الوعي الطبقي"، أو كما وصفناه مسبقاً، بأنه إحساس بالهوية السياسية منفصل عن إحساس الطبقة الوسطى بشكل عام. قد تكون المعلوماتية بالمعنى العام مصدراً حاسماً للسلطة في القرن الواحد والعشرين؛ لكن السيطرة عليها مازالت إلى حد كبير محصورة بمدراء الشركات التنفيذيين، مثل شركات الأعمال والأجهزة الحكومية والجامعات. ومن المؤكد أنَّ مصدراً "جديداً" للسلطة سيخلق، لا محالة، فرصاً لوسطاء السلطة للمساومة والتفاوض؛ إلا أنه لا يقرر من يحكم.

لمفهوم الحكومة الإلكترونية نتائج مفيدة لمفهومنا عن السلطة. إذ تقترح إحدى المدارس الفكرية، فرضية التطبيع، المرتبطة بمارغوليس وريسنك (راجع، على سبيل المثال، مارغوليس وريسنك، وآخرين 2003) أن وجود الإنترنت قد حافظ على سلطة النخب الموجودة. في حين تقترح فرضية "حقل اللعب المتساوي" (رينغولد، 1993) أن التقنيات الجديدة مثل الإنترنت توفر فرصاً للمجموعات والمنظمات الأقل قوة مسبقاً لبناء قاعدة سلطة عبر الإنترنت. والحقيقة هي أنه في

بلدان مختلفة ذات أنظمة سياسية وثقافات مختلفة واستخدام مختلف للتقنية فإن فرضية التطبيع أو "حقل اللعب المتساوي" قد تكون أكثر دقة.

بمعنى مختلف، على أية حال، يمكن القول إن "الحكومة الإلكترونية" قد نجحت. إذ يعرّفها تايلور ووليمز (1990) بأنها "نظام للحكم يتم من خلاله تطوير نظام معلومات مبتكر، ويقدم، ويستمر في تقديم، مسوغات جديدة لإعادة هيكلة الحكومة وبؤرة تركيزها". ثم يضيفان أن الحكومات كانت دائماً "مثقلة بالبيانات"؛ أما الآن فقد أصبحت "غنية بالمعلومات"_ لكي تحول بفعالية البيانات إلى معلومات للمساعدة في اتخاذ القرار.

تستخدم الحكومات بشكل متزايد المعلومات الجديدة، وتقنيات التواصل لتقديم خدمات عبر الشبكة لمواطنيها على مدار الساعة طيلة أيام العام. ويقال أيضاً إن هذه التقنيات الجديدة تحور جذرياً، وبشكل متزايد، الأساليب القديمة في الإدارة العامة المعتمدة على البيروقراطية (راجع الفصل الثامن: الإطار 8.2) لصالح تقنية جديدة تعمل عبر الشبكة تهتم بمصالح المستهلك.

يمكن تطبيق اعتبارات مشابهة لتلك التي طبقناها على تقنية المعلومات فيما يتعلق بالتأثير المستقبلي المحتمل على تطور التقنيات بشكل عام. كما يمكن الاعتماد على الحتمية بسهولة في التوقعات الخاصة بكل من التطور المتوقع للتقنية وتأثيرها على بيئتنا. قد يركز البحث الخاص بتطوير مصادر الطاقة واستخدامها، على سبيل المثال، على توظيف الانشطار النووي، والوقود الأحفوري الموجود لدعم الأنماط الموجودة في استهلاك كل من الفرد والحكومة_ أساساً، التركيز على الاستهلاك الفردي والقوة الاستراتيجية في منطقة شمال الأطلسي. أو يمكن تطوير تقنيات جديدة مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والمياه بطريقة تجعلها تسهم بدرجة أكبر في معالجة مشاكل الجنوب، وبقاء الأنواع غير الإنسانية على كوكبنا.

الجدول 5.4 من الإدارة الحكومية إلى الحكومة الإلكترونية

1	وحدة الحكم	الحكم المستهدف
-	المبدأ الإداري	- المبدأ التجاري
2	هيكلية هرمية	هيكليات فضفاضة نسبياً
-	مبدأ الرقابة	- مبدأ إدارة الشبكة
3	تقسيم العمل	تكامل العمل
-	المبدأ الوظيفي	- المبدأ التنسيقي/ المبدأ التعاوني
4	العلاقات الأبوية	العلاقات المستجيبة للمستهلكين والمواطنين
-	المبدأ المهني	- مبدأ "الفرد الكامل"

المصدر: تايلور ووليامز (1991)

من الواضح أن هناك عاملين أساسيين، سيؤثران في المستقبل البيئي، ألا وهما توازن القوة بين "الشمال" و"الجنوب"، ودور الشركات متعددة الجنسيات. هذه الأخيرة ناقشناها في الفصل الثاني؛ في حين يستحق الأول مزيداً من الاهتمام الدقيق.

"الجنوب" مقابل "الشمال"

مثلما هيمنت المواجهة بين "الشرق" الشيوعي و"الغرب" الرأسمالي على العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، يبدو محتملاً تماماً أن يهيمن الانقسام بين "الشمال" و"الجنوب" على المشهد في بداية القرن الواحد والعشرين (براندت، 1980).

يعني "الجنوب" في هذا السياق ما يدعى عادة بدول "العالم الثالث"، أو "العالم النامي" أو الدول "المتخلفة". لقد كان مصطلح "العالم الثالث" مفيداً نظراً لأنه يوحي بالحقيقة الجيو- استراتيجية وهي أن مثل تلك البلدان كانت كتلة فضفاضة من الدول يمكنها أن تجعل الكفة تميل لصالح "الغرب" الرأسمالي أو

"الشرق" الشيوعي في الأمم المتحدة وكذلك في المحافل الأخرى. لكن يصعب وصفه بالمصطلح المناسب الآن مع اختفاء العالم الثاني تماماً، الشيوعية. أما الصين، التي تدعي أنها شيوعية، فمازالت، بالطبع، قوة كبيرة، لكنها ليست بالعظمى. على أية حال، لا يمكنها أن تلعب الدور المهيمن الذي لعبه الاتحاد السوفيتي؛ وقد تبنت العديد من صفات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

فيما مصطلح "النامي" كناية لطيفة، بالطبع، عن أنه لم يتطور أو "متخلف". بالطبع لا يمكن اعتمادها حرفياً إذا أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية أعلى مما هو في أمكنة أخرى. والحقيقة المرة هي أن أفريقيا بكاملها بقيت بشكل عام جامدة اقتصادياً في الواقع أو حتى تراجعت من حيث الدخل القومي مقسماً على عدد السكان على مدى العقود الثلاثة الماضية كما تظهر ذلك إحصائيات البنك الدولي.

أما مصطلح "المتخلف" فيحمل في طياته شيئاً من دلالة الدونية العامة مقابل الدول "المتقدمة"، جنباً إلى جنب مع توق لتقليدها في كل مظاهر الحياة. وافتراض أن على شبه قارة كالهند بغناها الفني والروحي، وكذلك تنوعها وتاريخها الحضاري الطويل أن تطمح لمحاكاة الولايات المتحدة الأمريكية هو بالتأكيد تبنٍ لوجهة نظر ضيقة نوعاً ما. لنتأمل الرد الذي ينسب إلى غاندي عندما سئل، وهو في رحلة إلى الخارج، بتقييمه للحضارة الغربية: "أعتقد انها جيدة" (إن الماء النقي النظيف ووسائل الصحة الحديثة ستكون، من دون شك، أمراً مرحباً به في عدة أصقاع من شبه القارة الهندية.) إن الكلمات البسيطة مثل دول "غنية" و"فقيرة"، يمكن اعتمادها وصفاً للتقسيم الذي نقوم به؛ لكن ربما كانت مشيخة نفطية غنية أقرب سياسياً واجتماعياً لجيرانها من الدول الفقيرة إلى السويد أو سويسرا.

بالتالي، فإن "الجنوب" مصطلح فضفاض جداً لوصف الدول الأقل تصنيعاً في أفريقيا وأسيا وأمريكا الجنوبية. ورغم أن مثل تلك الدول تنطوي على تنوع ضخم من الحالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، إلا أنه يمكننا أن نرى أنها تتقاسم بعض أوجه التشابه الهامة مما يضعها من حيث المبدأ في صراع مع

"الشمال". فإضافة للمشاكل العامة الموروثة من مستويات معيشية متدنية نسبياً، تتقاسم معظم هذه البلدان تجربة خضوعها للاستعمار من قبل لـ "الشمال" (غالباً ما فاقمت العنصرية هذه التجربة)، وكذلك الحالة المستمرة المتمثلة بتبعيتها الاقتصادية إلى سوق عالمية تهيمن عليها مصالح الغرب. ومع أن هيمنة الشمال العسكرية والاقتصادية تبدو أمراً لا مفر منه في هذا الوقت، إلا أن تعايش الغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعانون من الفقر مع وجود أقلية صغيرة نسبياً تعيش في حالة بذخ يبدو أنه يؤسس لحالة من عدم الاستقرار الشديد طويل المدى.

تعد مؤسسات الدولة المستقلة الحديثة جديدة نسبياً في معظم مناطق "الجنوب" (مع أن معظم أصقاع الجنوب تحتوي عل ثقافات متحضرة تعود بتاريخها إلى الحضارة الغربية، إن لم يكن أبعد بكثير) كما يمكن لمؤسسات الدولة الجديدة أن تتضارب مع القيم الاجتماعية القديمة أحياناً. وفي حالات أخرى، فإن التصنيع السريع، وموجات الهجرة الجديدة قد أوجدتا تجمعات عرقية خليطة يصعب السيطرة عليها_ أو من السهل أن تنفجر بهيجان سياسي غير مسؤول. وهكذا فإن الانتقال نحو أساليب حكم جديدة والافتقار للتقاليد الديموقراطية المؤسسة جيداً قد ساعدا على توليد عدم استقرار أكبر بشكل عام مقارنة بما هي عليه حال "الشمال". وكما سنرى (في الفصلين السادس والسابع) فإن كلاً من الحكومات العسكرية وتجارب حكم الحزب الواحد أكثر شيوعاً في الجنوب مقارنة بالشمال.

بعدما قمنا ببعض التعميمات حول سياسات الجنوب، يجدر بنا تحذير القراء حول القبول بسهولة لتعميمات يقدمها معلقون من الشمال عن طبيعة هذه الأنظمة التي تبدو أنها تدينها جميعاً وتضعها في مكانة التبعية والدونية الدائمة. وأحياناً قد يكون توظيف تعميمات ضخمة عن "عقلانية" الأشكال الغربية في التنظيم السياسي (بارسونز، 1957) وشيوع حكومة اللصوص_ في الجنوب (أندرسكاي، 1968) أكثر من مجرد قناع للتعمية على عرقية متطرفة مشذبة. لكن من الجدير ألا ننسى، كما رأينا، أنه يمكن العثور على أشكال من

الصراع العرقي في المدن الأمريكية وايرلندا الشمالية وفي يوغسلافيا السابقة إضافة لأفريقيا أو شبه القارة الهندية. كما يمكن ملاحظة انتشار الفساد على نطاق واسع في أنظمة تبدو أنها مستقرة وتتقدم سياسياً واقتصادياً بسرعة كما في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أو يابان القرن العشرين.

إن تنوع الأنظمة الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية الموجود في الجنوب يعني أن التكهن بمستقبل هذه الدول متنوع بالقدر نفسه أيضاً. فمن الواضح تقريباً أن دولاً مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان (دول جنوب شرق أسيا الصناعية الجديدة) كانت ستحقق نمواً اقتصادياً ضخماً، لو لم تتعرض لنكسات. لقد ارتفعت مؤشرات اليابان الاجتماعية والسياسية بسرعة وفق "جداول الأمم المتحدة" وعلى العكس من ذلك، يبدو أن أقساماً من المملكة المتحدة بدأت تتصف بالكثير من السمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الجنوب_ على سبيل المثال، تعمل بوصفها خزاناً للعمالة الرخيصة لخطوط تجميع الشركات متعددة الجنسيات.

لكن عوضاً عن التركيز على أنظمة الجنوب السياسية المحلية، قد يكون أكثر أهمية لمناقشة الاستقرار السياسي المستقبلي للكرة الأرضية أن نناقش بهدوء المدى الذي يواجه فيه الجنوب بيئة سياسية واقتصادية مشتركة تحمل في طياتها إمكانية دفع دول الجنوب لتشكيل تحالف يائس بشكل متزايد ومن المحتمل أن يكون عدوانياً ضد الشمال (الإطار 5.4).

الإطار 5.4 الشمال مقابل الجنوب: شرخ كبير في العلاقات الدولية؟

يجب أخذ القضايا التالية في عين الاعتبار:

- **مديونية الجنوب لبنوك الشمال.**
- **حركات عكسية في شروط تجارة المنتجات الأولية من الجنوب.**
- **احتكار الشمال لحقوق الملكية الفكرية ومصادر المعلومات.**
- **نشاطات الشركات متعددة الجنسيات (في الشمال)**
- **تدمير بيئة الأرض لصالح استهلاك دول الشمال.**

لقد طرح تقرير اللجنة المستقلة حول مواضيع التنمية الدولية العديد من هذه القضايا (براندت، 1980) وننصح القارئ بالرجوع إليه. كما أن احتمال مثل ذلك النمو يتوقف على المدى الذي يشعر فيه الجنوب بأنه ممنوع عمداً من الاقتصاد المزدهر في الشمال. وعلى العكس من ذلك، فإن الدرجة التي يعتقد فيها أن من الممكن للدول منفردة أن تكون قادرة تدريجياً على المشاركة في فوائد ازدهار الشمال ستقلل من عدم الاستقرار. إن مخاطر الموقف حتى الآن يؤكدها الاستشهاد التالي من تقرير براندت: "إنها لسخرية مرعبة أن الانتقال الأسرع والأكثر ديناميكية على الإطلاق للأجهزة الراقية جداً والتقنية العالية للغاية من الدول الغنية إلى الفقيرة هو أشبه بالموت" (براندت، 1980: 14).

الخاتمة

لقد رأينا حتى الآن أن الاستقرار، أو عدم الاستقرار السياسي ينشأ عن عدد من الصراعات المختلفة يمكن تلخيصها بشكل ملائم بطريقة مختلفة قليلاً عن تلك المقدمة في الإطار 5.5.

الصندوق 5.5 الانقسامات السياسية الرئيسية

- **من نحن؟ قضايا تتعلق بالهوية: الوطنية/القومية، العنصر، العرقية، الطبقة، الجنس، الدين.**
- **ما نفعل؟ مواضيع توزيعية: كيف نقدم خدمات الدولة، وننظم الاقتصاد.**
- **كيف نقوم بذلك؟ قضايا إجرائية: المحافظة/ الراديكالية، المؤسساتية.**
- **من المستفيد؟ قضايا إعادة التوزيع: الأغنياء مقابل الفقراء (الناس، الأقاليم، والدول). (عن روز، 1969).**

في أجزاء أخرى من هذا الكتاب سنناقش عدداً من هذه المواضيع _ على سبيل المثال، سنناقش القضايا "التوزيعية" بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن (السياسات)، والقضايا المتعلقة بـ "العملية" في الفصلين السادس (الدول) والسابع

(الديمقراطية)، والقضايا المتعلقة بـ "إعادة التوزيع" في هذا الفصل والفصل الثامن. لكن بما يتعلق بكل هذه القضايا، من الجدير التوكيد أن الذي يعرّف المشكلة، سيميل أيضاً إلى تعريف ما يعتبر حلاً مقبولاً. وبوجود عدد كبير من الانقسامات بين المجموعات المختلفة من البشرية، من غير المحتمل العثور على "حلول" دائمة للمشاكل الكبيرة تكون مقبولة لدى المجموعات المتأثرة. كما ستتضاعف المشاكل لو ناقشنا النزعات لتغيير الأنظمة السياسية التي ناقشناها مطولاً في هذا الفصل. بالتالي، فإن وجهة نظر المؤلفين هي أن المقاربة المتنوعة لإدارة الفروقات السياسية مرغوبة وحتمية تقريباً: كذلك على المجموعات أن تتعلم التسامح والتفاوض مع من يعتقدون وجهات نظر مختلفة حول القضايا المطروحة.

قراءات إضافية:

Bottomore, T. B., 1993, Elites and Society, 2nd edn, London, Routledge Excellent theoretical introduction to some of the basic concepts of political sociology.

Dawson, Richard E., Prewitt, Kenneth and Dawson, Karen S., 1977, Political Socialization, Boston, MA, Little, Brown Gives a good idea of the US functionalist approach.

Enloe, Cynthia, 1986, Ethnic Conflict and Political Development: An Analytic Study, New York, Collier-Macmillan A wide-ranging US study of the impact of racial and similar conflicts.

Rice, E. E. (ed.), 1991, Revolution and Counter-Revolution, Oxford, Basil Blackwell Broad-ranging collection of conference papers on the politics of revolutionary change.

Smith, Anthony, 1991, National Identity, Harmondsworth, Middlesex, Penguin Useful study by a leading British scholar in the area of nationalism.

Solomos, Jon and Back, Les, 1996, Racism and Society, Basingstoke, Macmillan Excellent interdisciplinary approach to the problem.

Tansey, Stephen D., (2002), Business, Information Technology and Society, London, Routledge Includes extended treatment of impact of IT on society and government and vice versa.

Welch, Stephen, 1993, The Concept of Political Culture, Basingstoke, Macmillan More advanced and critical treatment than Dawson et al.

مواقع على الشبكة:

www.incore.ulst.ac.uk
Initiative on Conflict Resolution and Ethnicity – UN University and University of Ulster.

www.terrorism.com
Terrorism Research Centre – good links section.

www.state.gov/s/ct/ris/pgtrpt
US State Department Pattern of Global Terrorism Annual Reports (official US view).

الفصل السادس

الـــــــــــــدول

هذا الفصل ...

يدرس أنظمة الحكم الأساسية للدولة في العالم الحديث بدءاً بتمييز كريك بين الدول الجمهورية ودول الفرد المطلق، والدول الاستبدادية. كما يناقش بمزيد من التفصيل الأشكال المختلفة للديمقراطية التمثيلية؛ والحكومات العسكرية والاستبدادية؛ والحكومات الفاشية والشيوعية. كذلك يتم تحليل العلاقات بين مستويات الحكم المحلية والإقليمية والمركزية، بما في ذلك احتمال "دولة عليا" أوروبية إقليمية.

أنماط الدولة

تختلف الدول اختلافاً كبيراً في تنظيمها، وكذلك في مفهومها لدور الحكومة؛ وقد اقترح برنارد كريك بداية جيدة لتصنيف الدول توضح بعض هذه الفروقات؛ فهو يميز بين الدول الجمهورية، وتلك التي تخضع لحكم الفرد المطلق، والدول الاستبدادية. على أية حال، إن هذه التصنيفات "واسعة جداً" كما يمكن رؤية ذلك من تنوع الأمثلة المقتبسة في الإطار 6.1.

الإطار 6.1 الدول الجمهورية، دول الفرد المطلق، الدول الاستبدادية

الجمهورية:

- **يُنظر إلى الحكومة بوصفها عملية دستورية يتم فيها التوافق بين وجهات نظر المجموعات المختلفة حول المصلحة العامة عبر عملية سياسية من النقاش.**
- **قد تتدخل الحكومة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على المصلحة العامة والحد الأدنى من معايير دولة الرفاه للجميع.**

- أما في "القضايا الخاصة"، فيحاول المواطنون تحقيق سعادتهم من دون أي تدخل.

أمثلة: بريطانيا القرن الثامن عشر، أثينا القديمة، الديمقراطيات الليبرالية الحديثة.

حكومات الفرد المطلق

- تحدد الحكومة المصلحة العامة. وينظر إلى انخراط المواطنين في السياسة بأنه عمل مثير للشك.
- ينحصر دور الدولة أساساً في جمع الضرائب، والسياسة الخارجية.
- أما في "القضايا الخاصة"، فيحاول المواطنون تحقيق سعادتهم من دون أي تدخل.

أمثلة: حكومات القرن الثامن عشر الملكية، الأنظمة العسكرية.

الحكومة الاستبدادية

- تحدد الحكومة المصلحة العامة بأنها كلية شاملة.
- تُعتبر المعارضة السياسية خيانة عظمى.
- لا يوجد هناك جو خاص_ المواطنون الجيدون يشاركون بحماس في إعادة بناء المجتمع. أما السعادة فتحددها الإيديولوجية الرسمية.

أمثلة: ألمانيا النازية، والاتحاد السوفييتي في عهد ستالين.

(بعد كريك، 2000)

يمكن وصف معظم الأنظمة "الجمهورية" الحديثة بأنها "ديمقراطيات تمثيلية"، بمعنى أنها ليست دستورية وحسب لكن فيها أيضاً مؤسسات تمثيلية تعتمد على حق اقتراع شامل (صوت لكل رجل/ امرأة). على أية حال، هناك، تاريخياً، العديد من الدول مثل بريطانيا القرن الثامن عشر، يتوفر فيها بعض الاحترام للحقوق الفردية وشكل دستوري للحكومة، لكن من دون أن تكون ديمقراطية بالكامل. لم تكن أثينا القديمة بالمعنى الذي نعتمده "ديمقراطية"

بالكامل، إذ لم يكن للنساء، والعبيد، والمقيمين من الأجانب حق التصويت مع أنه يمكن لكل المواطنين كاملي الأهلية المشاركة مباشرة في النقاش والتصويت حول مسائل السياسة العامة. كذلك كان الإغريق يميلون لرؤية أن يكون للدولة دور أكبر في المجال الأخلاقي أكثر مما تعودنا عليه في الديمقراطيات الحديثة. بشكل مشابه، كان لدول- مدن عصر النهضة مثل البندقية، أشكال تشاركية للحكم الدستوري، لكن ليست ديمقراطية بالكامل. وكما هو واضح من استخدام بريطانيا في القرن الثامن عشر كمثال، فإن كريك لا يستخدم "الجمهوري" بمعناها العادي الذي هو "ليست ملكية"، لكن بمعنى أوسع للدولة تكون فيه المشاكل عامة. ومنذ عام 2000، يمكن اعتبار 63٪ من الدول الحديثة بأنها ديمقراطيات تمثيلية، أو، وفق هذه المصطلحات، جمهورية (دايموند Diamond في لي دوس وآخرين، 2002: 211). ويمكن العثور على تحليل أكثر تفصيلاً لدرجة الديمقراطية في الدول المعاصرة على موقع مؤشرات البلدان لمشروع السياسة الأجنبية (www.carleton.ca/cifp)، وموقع البنك الدولي (www.worldbank.org).

إن توكيد كريك على دور المجال الخاص المستقل في الأنظمة "الجمهورية" تردد صداه في توكيد يزداد قوة في السنوات الأخيرة حول أهمية مفهوم "المجتمع المدني" المستقل بوصفه علامة على ديمقراطية ليبرالية متقدمة. وقد شدد كتاب أوربا الشرقية أمثال فالكاف هافل على الحالة الأخلاقية للمؤسسات الاجتماعية ذاتية الحكم مقارنة بخضوعها للأنظمة الشيوعية التي كانت تعارضها. كما تمت إعادة التوكيد على هذا المفهوم للنظرية السياسية التقليدية وإلى حد أكبر من قبل مفكري المجتمعات، فيما استخدم بشكل مكثف من قبل راسمي السياسات في المؤسسات الدولية كالبنك الدولي (راجع، أكستمان، 2003: 82- 92).

ربما كانت أنظمة حكم الفرد المطلق أو "الفاشية" أكثر شيوعاً في الماضي مما هي عليه الآن؛ لكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون منقرضة، لاسيما في

"الجنوب". فقد صنف ديربيشاير وديربيشاير (1991) 165 دولة وفقاً لنمط نظام الحكم، وخلصا إلى أنه في منتصف ثمانينيات القرن العشرين كانت هناك 16 دولة "اشتراكية قومية/وطنية"، و12 دولة "قومية فاشية"، و14 دولة "فاشية عسكرية"، و11 دولة بنظام حكم "مطلق"_ ما يساوي 53 دولة (أو 32٪) من دول العالم. هذه الأنظمة كانت موجودة بشكل رئيس في أفريقيا، لكن مع ثلاث من آسيا، وواحدة في كل من أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا. وحسب أرقام دايموند، هناك 72 دولة غير ديمقراطية في عام 2000 (دايموند في لي دوس وآخرين 2000: 211).

يُستخدم مصطلح "الاستبدادية" عادة بشكل فضفاض لوصف الأنظمة الشيوعية والفاشية والعنصرية؛ لكن من الواضح أن القصد من وراء ذلك التصنيف هو ضم كل من أنظمة اليمين المتطرف (الفاشية) واليسار المتطرف (الشيوعية). ولربما كانت كتلة الاتحاد السوفييتي السابق (ثمان دول في دراسة ديربيشاير) ونظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا دولاً مرشحة لهذا الوصف في ثمانينيات القرن العشرين، ما يصبح مجموعه 5٪ تقريباً من دول العالم، لكن نسبة أعلى بكثير من عدد سكان العالم. على أية حال، بحلول 2008، يمكن القول إن الصين، وكوريا الشمالية، وكوبا فقط يمكن وصفها بأنها تنتمي لهذه الفئة.

سنبحث الآن بمزيد من التفصيل في بعض الأنماط الفرعية لكل فئة من هذه الفئات_ الجمهورية والاستبدادية على الترتيب. فيما يتعلق بالأنظمة "الجمهورية"، سنركز على الأنواع المختلفة للديمقراطيات التمثيلية الحديثة. أما من فئة أنظمة "حكم الفرد المطلق" عند كريك، فسنناقش الحكومة العسكرية، وبعض أنظمة الطغاة الحديثة_ في "الجنوب" بشكل أساسي. أما الأنظمة الاستبدادية، فسنناقشها بمعناها العام ونوعيها الشيوعي والفاشي على حد سواء.

الديمقراطية ودولة الرفاه والسوق

لقد ازداد عدد الدول الديمقراطية بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع تفكك الكتلة السوفيتية، كما ظهرت نزعة واضحة نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. ولقد وثق لاري دايموند (في لي دوس وآخرين، 2002: 211) النزعة الكبيرة نحو الديمقراطية في العقود الحديثة (الجدول 6.1).

الجدول 6.1 **النزعة نحو الديمقراطية،** 1974- 2000

السنة	عدد الديمقراطيات	عدد الدول	النسبة المئوية للديمقراطيات
1974	39	142	27.5
1988	66	167	39.5
1991	91	183	49.7
1996	118	191	61.8
2000	120	192	62.5

المصدر: لاري دايموند (في لي دوس وآخرين، 2002: 211)

بل يمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك والتوكيد أن الانتخابات الحرة المقرونة باقتصاد حر تنافسي (المعدل نسبياً مع الالتزام بمقتضيات دولة الرفاه) قد أصبحا، بمعنى من المعاني، الصبغة المألوفة للدولة الحديثة. غالباً ما يوصف هذا الجمع بين الديمقراطية التمثيلية والرأسمالية بـ "الديمقراطية الليبرالية". ففي أوروبا، على سبيل المثال، يعد أعضاء دول الاتحاد الأوروبي جميعاً من هذا النمط؛ وبالنسبة لأولئك الذين يطمحون بالانضمام إليه، تتطلب العضوية منهم الالتزام بالديمقراطية، والسوق الحرة (الرأسمالية) وحدود دنيا من السياسة الاجتماعية.

بالتالي، فإن العلاقة بين الديمقراطية، والرأسمالية، ودولة الرفاه علاقة أساسية في دراسة السياسة. ومن الجدير بالذكر التوكيد أن هذا الجمع بين الصفات كان نادراً تاريخياً؛ ولم يُفكر به أحد مع أنه مطلق أو ضروري بأي حال من الأحوال.

الديمقراطية مفهوم ذو تاريخ طويل؛ لكن يصاب العديد من القراء المعاصرين بالدهشة عندما يكتشفون أنه حتى القرن العشرين، غالباً ما كان مدعاة للذم، أكثر منه للمديح. فعلى سبيل المثال، في بلاد الإغريق، حيث ظهر المصطلح، كان شائعاً فهمه على أنه "حكم الغوغاء". وكما وصف آنفاً، لم تتضمن ديمقراطية قدامى الإغريق انتخابات (إذ يُختار الموظفون الكبار بالقرعة)، ولم يصبح انتخاب الرجال (انتخاب البرلمانات من قبل كل الرجال_ لكن ليس النساء) مؤسسة شائعة إلا في القرن التاسع عشر. حتى أن جون ستيوارت ميل، الفيلسوف الليبرالي المشهور، كان مهتماً بـ"استبداد الأغلبية". ولم تنجز بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حق الانتخاب العام إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد كان لخريجي الجامعات صوت إضافي في المملكة المتحدة حتى عام 1948؛ ولم تكتسب النساء حق التصويت في فرنسا إلا عام 1945؛ كما كان المنتخبون السود في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية محرومين عملياً من التصويت حتى تنفيذ قانون الحقوق المدنية عام 1968.

نصنا هذا ليس نصاً عن الاقتصاد، لكن قد يكون مفيداً أن نعرّف، باختصار، ما نعني بالرأسمالية هنا (راجع الإطار 6.2). أما في الفصل الثامن فسوف نناقش مزايا ومشكلات اتخاذ القرار الخاص بالسوق بمزيد من التفصيل.

الإطار 6.2 الرأسمالية

نظام تبادلي يعتمد على أسعار السوق...يتنافس فيه الفرد أو مجموعات من الأفراد مع بعضهم بعضاً لزيادة الثروة بشراء حقوق استخدام الأرض والعمال ورأس المال لإنتاج البضائع، وتقديم الخدمات بقصد بيعها في السوق مع تحقيق أرباح. (سوندرز، 1995: 9).

سبقت الرأسمالية الديمقراطية في بريطانيا؛ إلا أن تطوير الديمقراطية الليبرالية في بعض أصقاع العالم (على سبيل المثال تشيلي زمن الليندي) أُعتبر

تهديداً مباشراً للرأسمالية، وتمت مقاومته لهذا السبب. باستخدام المصطلحات الإغريقية السياسية، بالحقيقة، يمكن القول إن الشكل الطبيعي للحكم في الاقتصاد الرأسمالي (الذي يسمح، كما هو الواقع، بتراكم كميات كبيرة من الثروة في أيدي قلة نسبياً) هو نظام أوليغاركي (حكومة الأغنياء القلة) وليس نظاماً ديمقراطياً (حكومة الفقراء الكثر).

كذلك تم تقديم عدد كبير من التعريفات لـ "دولة الرفاه"؛ لكن من الملائم تبني منهج جونسون (1987) (راجع، الإطار 6.3).

الإطار 6.3 دولة الرفاه

دولة صناعية ديمقراطية ليبرالية حديثة تتدخل لتحقيق التالي:

1 توفير نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية للغالبية العظمى من السكان.

2 تحاول تأمين فرص العمل للجميع.

3 تؤمم أو تنظم عدداً من الصناعات الرئيسية؛ ولكن يبقى فيها القسم الأكبر من الاقتصاد في أيدي القطاع الخاص. (من جونسون، 1987).

يمكن للمرء اعتبار دولة الرفاه نتيجة طبيعية لتوسع الأفكار الديمقراطية بحيث تشمل المجال الاجتماعي ومجالات الرفاه. بناءً عليه، ادعى الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت أن حرب الحلفاء تهدف إلى تحقيق أربع حريات (ليس حرية العبادة والتعبير فقط، بل أيضاً الأهداف الاجتماعية المتمثلة بالتحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة). في زمن الحرب، تشكل في بريطانيا إجماع بين الأحزاب على أساس تقرير بيفيردج (1942) الذي رأى أن هناك حاجة للسيطرة على "العمالقة الخمسة": العوز، المرض، الجهل، الفساد السياسي، البطالة. ولقد أشرنا مسبقاً إلى البعد الاجتماعي لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

على الرغم من التطابق الظاهر بين قيم الرفاه والديمقراطية، فقد يندهش القراء البريطانيون، على وجه الخصوص، عندما يكتشفون أنه لا يمكن القول إن دولة الرفاه تعود بأصولها إلى انتصار حزب العمال في بريطانيا عام 1945؛ إذ

حدثت عدة تحركات نحو دولة الرفاه في بريطانيا في بداية القرن العشرين، وذلك جزئياً، كردة فعل على التطور السابق لنزعة دولة الرفاه في ألمانيا بسمارك (وهي ذات نظام حكم فردي مطلق وليست دولة ديمقراطية ليبرالية).

أشكال الديمقراطية التمثيلية

لدى مناقشة أعمال الديمقراطيات الحديثة يعتبر الموضوع الأساسي طبيعة تلك الحكومات والآليات المستخدمة لتفعيل مسؤولية الحكومات أمام الشعب. إن العلاقات المعقدة بين الهيئة التشريعية المنتخبة، والحكومة، والناخبين ملخصة باقتضاب في الإطار 6.4، وتناقش بمزيد من التفصيل في الفقرات اللاحقة.

الإطار 6.4 أشكال الديمقراطية التمثيلية

الرئاسية:

رئيس الدولة منتخب مباشرة من الشعب؛ وهيئات تشريعية وقضائية مستقلة؛ أمثلة عن ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا الجنوبية.

البرلمانية:

يعين رئيس الدولة رئيس الحكومة المسؤول أمام الهيئة التشريعية؛ أمثلة عن ذلك: المملكة المتحدة، والسويد، وإيطاليا.

شبه الرئاسي:

يعين رئيس الدولة المنتخب مباشرة من الشعب رئيس الحكومة المسؤول أمام الهيئة التشريعية، أمثلة عن ذلك: فرنسا وروسيا.

التوافقية الاجتماعية:

للأقليات حق دستوري في التمثيل في الحكومة؛ أمثلة عن ذلك: سويسرا وإيرلندا الشمالية.

الحزب الواحد:

قانوناً، هناك حزب واحد يسيطر على الحكومة؛ أمثلة عن ذلك: الصين، كوريا الشمالية، تانزانيا (قبل 1992).

إن النمطين الأساسيين للدساتير الديمقراطية التمثيلية الموجودين في عالم اليوم هما النظام الرئاسي والبرلماني؛ ولقد وُضحت السمات الأساسية لهذين النظامين في الجدول 6.2 المعتمد على عمل فيرني (1959). ليست الأنظمة البرلمانية موجودة في بريطانيا والعديد من دول الكومونويلث التي احتفظت بـ "نموذج ويستمنستر" (تانسي وكيرمود، 1967/8) فحسب، بل في معظم الدول الغربية الأوروبية أيضاً (سميث، 1989: الفصول 5، 7، 8). وقد صنف ديربيشاير وديربيشاير (1996: 40) 55 دولة بأنها تتمتع ببرلمانات تنفيذية معظمها كان من أعضاء الكومونويلث. بهذا المعنى، فإن الأنظمة الرئاسية هي تلك كالنظام القائم في الولايات المتحدة التي يتمتع بها الرئيس بسلطات تنفيذية؛ وهي الشكل الأكثر شيوعاً من الحكومات الدستورية، كما صنف ديربيشاير وديربيشاير 77 دولة بأن لها رئيساً يتمتع بسلطات تنفيذية محدودة. هذه الدول موجودة بشكل أساسي في الأمريكيتين وأفريقيا.

يمكن التعبير عن الفروقات الرئيسية بين الأنظمة من حيث فصل السلطات والتوازن فيما بينها. وباتباع تفسير مونتيسكيو للدستور البريطاني في القرن الثامن عشر، فالأنظمة الرئاسية لا تقسم سلطات الحكومة إلى مؤسسات تشريعية (سن القوانين)، وتنفيذية (تنفيذ القوانين وتطبيقها)، وقضائية (تفسير القوانين) فقط، بل تسعى للفصل بين هذه السلطات من حيث الشخصيات المستلمة لها، وتحقيق التوازن فيما بينها. ينظر إلى الحكومة الديمقراطية من حيث رفضها لتمركز السلطة بيد أحد بحيث يحتمل أن تصبح طائفية ومن حيث أنها لا تستخدم لسلب الحقوق الفردية؛ أما الفيدرالية فينظر إليها بأنها تعبير أبعد عن المنهج نفسه.

في الأنظمة البرلمانية، يتمثل التعبير الأساسي عن الديمقراطية في تطبيق مبدأ مسؤولية الجهاز التنفيذي أمام الشعب من خلال البرلمان_ واستقلال الجهاز القضائي مقبول عملياً؛ لكن يعمل الجهازان التنفيذي والتشريعي بالتوازم نتيجة الأغلبية التشريعية للحكومة.

الجدول 6.2 الأنظمة البرلمانية مقابل الرئاسية

	النظام البرلماني	*النظام الرئاسي*
الجمعية	"البرلمان"	الجمعية فقط
السلطة التنفيذية	رئيس للحكومة ورئيس آخر للدولة	رئيس ينتخب من الشعب مباشرة
رئيس الحكومة	يعينه رئيس الدولة	يعينه رئيس الدولة
تشكيل الحكومة	رئيس الحكومة يختار الوزراء	الرئيس يعين الوزراء
المسؤولية	الحكومة مسؤولة جماعياً أمام الجمعية	الرئيس مسؤول أمام الشعب
الوزراء	الوزراء عادة من أعضاء البرلمان	فصل بين التنفيذيين والتشريعيين
حل الجمعية	من قبل رئيس الدولة بناء على توصية من رئيس الحكومة	غير ممكن

المصدر: فيرني (1959)

على أية حال، يمكن تصنيف كل الأنظمة بسهولة في أيٍّ من النمطين الدستوريين المذكورين آنفاً. حيث وجد المؤلفان (الديربيشاير) 12 دولة تتميز بما وصفاه الجهاز التنفيذي المزدوج الذي نصفه هنا بالأنظمة "الخليطة". فعلى سبيل المثال، تبنت كل من فرنسا المعاصرة (2008) وروسيا بعض السمات المستمدة من كلا النموذجين، مع رئيس منتخب مباشرة من الشعب ذي سلطات قوية يقوم بدوره بتعيين رئيس للوزراء ليرأس الإدارة المسؤولة أيضاً أمام البرلمان. ويبدو من كلتا الحالتين أن واضعي الدستور توقعوا وجود قائد قوي (ديغول، يلتسن) يواجه أحزاباً ضعيفة مبعثرة. المشكلة في هذا النظام أن الناخبين قد لا ينتخبون هيئة تشريعية متعاطفة مع أفكار الرئيس السياسية؛ كما حدث في فرنسا، في عدة مناسبات، حين تجري الانتخابات التشريعية بعد الانتخابات الرئاسية؛ ويظهر ائتلاف جديد ومختلف لقوى سياسية يشق طريقه بوضوح صاعداً. يقرر الرئيس

"التعاون" عادة مع قوى المعارضة_ حيث يتوصل معها لحلول وسط بما يتعلق بالسياسة، وأعضاء الحكومة. أما البديل فهو مواجهة المعارضة والتسبب في أزمة دستورية.

ربما أمكن العثور على إعادة تفسير دستوري أكثر جذرية للديمقراطية فيما يسمى أحياناً بالديمقراطية "التوافقية"؛ حيث يعطى في كل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية دور شرعي لقوى الأقلية السياسية (المعارضة) من خارج الحكومة. أما في بريطانيا، فهذا الحق مكفول دستورياً بمسمى زعيم معارضة صاحبة الجلالة. أما في الديمقراطية التوافقية، فالمحاولة هي لضمان أن تكون كل الأقليات الهامة، إضافة للأغلبية، ممثلة حقيقة في الحكومة. والمثال الأفضل المعروف، والأكثر نجاحاً، عن ذلك هو سويسرا حيث تتألف الحكومة (المجلس الفيدرالي) من ممثلين عن كل الأحزاب الرئيسية في البرلمان بما يتناسب وقوة كل منها.

يبدو أن مثل ذلك الترتيب مناسب بشكل خاص للمجتمعات المنقسمة عميقاً وفق خطوط قومية ولغوية ودينية، حيث يمكن أن تبقى مجموعات هامة في حالة أقلية دائمة. وهكذا، يُمثل في سويسرا كل من الناطقين بالفرنسية والألمانية والإيطالية، كذلك البروتستانت والكاثوليك تلقائياً في الحكومة. كما تتضمن المحاولات الأقل نجاحاً لإقامة ترتيبات مماثلة في مجتمعات منقسمة أخرى، تلك التي في لبنان. والمحاولة الأخرى لاستخدام وسيلة مماثلة هو دستور جنوب أفريقيا عام (1994)، الذي تم فيه ضمان أن تحظى الأغلبية السوداء (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) والأقلية البيضاء (الحزب الوطني) بدور في الحكومة خلال الفترة الانتقالية على الأقل. وفي اتفاق سلام ايرلندا الشمالية في عام 1998، كانت هناك محاولة للمرة الثانية لاستخدام هذه الوسيلة، حيث فشلت الأولى، لكن أُعيدت المحاولة مرة أخرى في عام 2007.

يناقش فارني نمطاً رئيساً ثالثاً للدستور الديمقراطي إضافة للنموذجين البرلماني والرئاسي؛ وهو ما يسميه بالدستور "وفق أسلوب الأعراف" المنمذج على

شاكلة الجمعية الفرنسية الثورية في عام 1789. حيث شدد التراث الدستوري الفرنسي على شرعية الجمعية الوطنية ذات السيادة المعتمدة على التصويت العام. إذ لا يمكن حل الجمعية، فيما تمارس ضبطاً دقيقاً لأعضاء الحكومة المختارين من صفوفها. يمكن وصف بعض الدساتير الفرنسية الحديثة (خاصة الجمهورية الثالثة من 1870 إلى 1940) وفق هذه الشروط؛ أما من جهة الآليات الدستورية، فيبدو أن دستور الاتحاد السوفييتي _ والعديد من دساتير الكتلة الشرقية السابقة المتأثرة به_ قد اعتمد على هذا النموذج.

على أية حال، قد يبدو أكثر واقعية أن نصفَ ديمقراطية الأسلوب السوفييتي بديمقراطية الحزب الواحد، لأن السيطرة القانونية للجمعية كانت بوضوح مجرد سراب نادراً ما استطاع التعمية على احتكار الحزب الشيوعي للحكومة، والهيئة القضائية، وكل مؤسسة سياسية واجتماعية أخرى ضمن الدولة. فهو عادة لا يُقدم سوى مرشح واحد يدعمه الحزب في كل دائرة انتخابية؛ وكل قرارات البرلمان تمرر بالإجماع بمبادرة من الحكومة/الحزب. كما أن الحزب، بدوره، يخضع لسيطرة رأس الهرم عبر آلية "المركزية الديمقراطية". والادعاء بالديمقراطية لا يمكن تبريره إلا باللجوء إلى أن القيادة العليا من أعضاء الحزب تستوعب الاشتراكية "العلمية" استيعاباً صحيحاً يمكنهم من فهم مصالح جماهير العمال وتمثيلها بالتأكيد أكثر من العمال أنفسهم. ولعل المدهش أن تؤخذ مثل هذه العقيدة غير المحتملة على محمل الجد لفترة طويلة ليس في الاتحاد السوفييتي نفسه وحسب_ حيث التشكيك بذلك كان قاتلاً لصاحبه بالمعنى الحرفي للكلمة_ بل حتى بين المعلقين المفكرين في الغرب.

لقد قدمت نسخة أخرى من ديمقراطية الحزب الواحد في عدد من أنظمة ما بعد الحقبة الاستعمارية. هنا، خُلق، عملياً، ائتلاف سياسي شامل للقتال من أجل الاستقلال_ وغالباً ما كان الائتلاف يلتف حول قائد شعبي "ذي شخصية جذابة قوية". ولم يكن من غير الطبيعي أن يحقق الحزب الوطني نصراً كاسحاً في انتخاب الاستقلال العام. إذا كان يبدو أن معارضة القائد الوطني تعد خيانة

عظمى. بعد ذاك يحتكر الحزب الوطني توزيع الوظائف والمزايا الذي تقدمه الدولة الجديدة. في مثل هذه الظروف، لم يكن مدهشاً أن تختفي، عملياً، كل أشكال المعارضة للحزب الحاكم. فقد حدث شكل مشابه لذلك بالحقيقة في الولايات المتحدة بعد الثورة الوطنية (ليبست، 1979). وفي العديد من الدول المستقلة حديثاً، تمثل أشكال العداء العنصرية والعرقية، تهديداً خطيراً لكل من تكامل الدولة المستمر، والأساس الطبيعي لأي نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب. في مثل هذه الظروف، قد يصبح نظام الحزب الواحد حقيقة قانونية إضافة لكونه حقيقة سياسية. والمثال السوفييتي يفيد كتبرير إضافي لمثل ذلك التحرك_ خاصة وأن الأنظمة الشيوعية تبنت خطاباً "معادياً للإمبريالية" أعجب كثيراً القادة الوطنيين الذين يحاربون القوى الإمبريالية/ الاستعمارية.

تختلف أنظمة الحزب الواحد بالواقع اختلافاً كبيراً. ففي العديد منها، مثل نظام غانا في عهد نيكروما_ أخفى الخطاب الماركسي حول أهمية الحزب حقيقة امتصاصه الكامل من قبل آلية الحكومة (دواس، 1969). وفي عدة دول، كما في تنزانيا تحت حكم يوليوس نيريري_ تمت عدة محاولات مثيرة للجمع بين شرعية وقوة حزب وطني واحد مع فرص المشاركة الشعبية والاختيار عبر المنافسة من خلال انتخابات أولية.

من الواضح تماماً أن الغالبية العظمى من دول العالم المعاصر تقوم ببعض الادعاءات الدستورية بأنها "ديمقراطية". وبالتالي، نجد أن هناك استخداماً واسعاً للانتخابات في دول ترزح تحت حكم الفرد المطلق_ إذ وجد غولدر (2005) أن الدكتاتوريات تستخدم الانتخابات شأنها شأن الدول الديمقراطية.

حكم الفرد المطلق العسكري

يمثل الحكم العسكري الشكل الأساسي غير الديمقراطي للحكم في العالم الحديث؛ كما أن ذلك يمثل قوة الأسطورة الديمقراطية، حيث تقدم معظم مثل تلك الأنظمة نفسها بوصفها علاجات مؤقتة انتقالية نظراً لعجز مؤسف

في نظام ديمقراطي اسمي سابق. وفي أجزاء من العالم، قد يكون التحرك الأذكى لسياسي طموح هو الالتحاق بالجيش (وعادة ما تكون البحرية والقوى الجوية أقل انخراطاً سياسياً وفعالية). على أية حال، نادراً ما يتم الاعتراف بذلك علناً بوصفه محفزاً مهنياً_ حتى في مناطق مثل أفريقيا أو (حتى مؤخراً) أمريكا الجنوبية حيث عدد رؤساء الدول من العسكريين يفوق، في أي وقت، عددهم من المدنيين.

إن جزءاً مهماً من ادعاء القوات المسلحة المؤقت للاستيلاء على السلطة هو بالحقيقة ادعاؤهم (وقد يصدقون أنفسهم) بأنهم "غير حزبيين" بمعنى أنهم لا ينتمون للأحزاب، وملتزمون بالمصلحة الوطنية بدلاً من الاهتمام بأي مصالح لفئات ضيقة من السكان. والادعاء الذي غالباً ما يصرح به هو فعالية الضباط الكبيرة ونزاهتهم (مقارنة بالسياسيين المدنيين) بوصفهم جزءاً من نخبة حديثة ومدربة ومثقفة ومنضبطة وموحدة.

لا يوجد أدنى شك في أن العديد من ضباط القوات المسلحة يثمنون عالياً وحدة واستقامة قادة الفيالق العسكرية وقدرتهم على القيام بإجراءات فعالة. لذلك، من الشائع تماماً بالنسبة للجيوش التي تدخلت في السياسة أن تعود لثكناتها بعد فترة من استلام السلطة عندما تتعرض هذه القيم لضغط شديد. وتحت ضغط الإجبار على اتخاذ قرارات حكومية، ستفسر بأنها تحابي قسماً من المجتمع أو آخر، غالباً ما تنفجر الصراعات ضمن الأروقة العسكرية، التي لا تكون واضحة بالضرورة طالما حافظ الجيش على دوره المنوط به عادة. فعلى سبيل المثال، معظم ضباط أمريكا اللاتينية تم تجنيدهم من المجموعات البيض التي تمتلك الأراضي؛ وتميل الحكومات التي يهيمنون عليها لأن تكون غير متعاطفة مع كل من الهنود الذين يقطنون الأرياف، والسكان الذين يقطنون المناطق الفقيرة في أطراف المدن. في أفريقيا، يمكن للصراعات القبلية والإقليمية أن تتطور بسرعة كما اتضح بالصور من اللحظة التي تدخل فيها العسكر في السياسة النيجيرية. ففي الحرب الأهلية النيجيرية (1966- 1971)، تدخل الجيش

لإيقاف "القبلية والمحاباة في التوظيف والفساد"، من جانب السياسيين الديمقراطيين المدنيين، ليحكم فقط بمزيد من إراقة الدماء، والتفكك أكثر مما كان سائداً من قبل. وبشكل مشابه، كان هناك على الأقل نهب ضخم للثروة النفطية النيجيرية من السياسيين ذوي الزي العسكري كما كان سائداً عند أسلافهم ومن أتى بعدهم من ذوي الزي المدني.

تتنوع آليات التدخل العسكري بشكل كبير تبعاً للزمان والمكان؛ ففي بلدان مثل تركيا والبرازيل، غالباً ما يُنظر إلى الجيش على أنه يلعب دور "الضامن" المهم في العلاقة مع الدستور. في المثال التركي، يعتبر الجيش نفسه وريث فخامة أتاتورك (مؤسس القومية التركية الحديثة)؛ إذ يرى أن من حقه التدخل للحفاظ على أفكار أتاتورك القومية الحديثة المدنية. وفي مثل هذه الحالات، قد يستعمل الجيش حق الاعتراض على مساهمة بعض الجماعات في الحكومة، بدلاً من أن يلعب دوراً مباشراً. أما الشكل المتطرف من التدخل العسكري الذي يحتل فيه الجيش منصب رئيس الدولة إضافة إلى كل الحقائب الوزارية، وتحل فيه الهيئة التشريعية، وتُلغى فيه قرارات المحاكم، فهو نادر نسبياً. والشكل الأكثر شيوعاً هو أن يحل مجلس عسكري أعلى أو هيئة مشابهة، بفعالية، محل الهيئة التشريعية، في حين تبقى أعمال الحكومة اليومية في أيدي الوزراء بمشاركة من موظفين مدنيين. ويُوكل أحياناً لموظفين مدنيين كبار القيام بأدوار يقوم بها عادة سياسيون مدنيون.

كلما طالت مشاركة العسكر في الحكم، زاد عدد الوظائف التي تستولي عليها القوات المسلحة؛ وليس من غير المألوف، حتى في الأنظمة المدنية، أن توظف فرق الهندسة العسكرية في تنفيذ مشاريع إنشائية كبيرة. أو أن يستخدم الجيش للحفاظ على النظام في حالات الفوضى بين المدنيين وقد يشتد هذا التوسع في دور القوات المسلحة زخماً. إذ إن مطالب الجشع الفردي والتوازن بين المجموعات المتصارعة قد يؤدي أيضاً إلى كل أنواع المحسوبية_ من رؤساء الصناعات المؤممة إلى رؤساء الجامعات_ بحيث تذهب كل الوظائف إلى العسكر.

حكم الفرد المطلق المدني

على شاكلة أقرانهم العسكريين، ترفض قلة من الدكتاتوريين المدنيين المعاصرين (الحكام بسلطة مطلقة) فكرة الديمقراطية؛ إذ إن معظمهم يدعي أنه حاكم ديمقراطي، أو أنه يجهز الأرضية للديمقراطية عندما يتم التخلص تماماً من الفوضى التي سببها الفساد السابق والنظام غير الفعال. ويستخدم فاينر (1970) وصفاً موحياً بالديمقراطيات المزيفة وأشباه الديمقراطيات لهذا النوع من الأنظمة. وكما سنرى بمزيد من التفصيل لاحقاً (الفصل 7: 173) من الصعوبة بمكان إجراء انتخابات حرة نزيهة؛ وبالتالي، إن التلاعب المقصود بنظام ديمقراطي شكلي قد يساعد على إرباك المعارضة المدنية الداخلية، وإرضاء المانحين الغربيين، والحلفاء الدبلوماسيين والعسكريين أو المستثمرين.

قد تستخدم مجموعة من الوسائل للحد من تأثير الانتخابات ونقد المعارضة. بيد أن الوسائل الأشد وضوحاً هي التأجيل المستمر للانتخابات المقبلة بمجرد أن يحصل النظام، ولو لمرة واحدة، على نوع من النصر الانتخابي، أو حظر بعض أحزاب المعارضة بوصفها "تخريبية"، أو "إرهابية"، أو "شيوعية" أو "أصولية إسلامية"، وكذلك سجن داعميهم الأساسيين؛ أو حظر كل الأحزاب بوصفها ممزقة للوحدة الوطنية. أما الوسائل الأقل وضوحاً فتشمل تسخير نظام المحسوبية لصالح داعمي النظام، والتمييز ضد المعارضين بما يتعلق بالتوظيف في مؤسسات الدولة، والعقود العامة، وتحديد موقع الأعمال العامة الكبيرة. كما قد تُمنح التراخيص والمعونات لداعمي النظام في وسائل الإعلام. وقد يحاكم المعارضون، أو يعاقبون، أو حتى تتم تصفيتهم جسدياً. ويمكن إجراء الانتخابات، لكن تحت وطأة نظام انتخابي "مزور".

إن القاعدة الدستورية لمثل تلك الأنظمة التي تخضع لحكم الفرد المطلق متنوعة تماماً. ففي أمريكا اللاتينية، غالباً ما يكون هناك نظرياً دستور مكتوب يتجاوزه الرئيس ببساطة أو يتجاهله كلما يحلو له. وفي أفريقيا، غالباً ما يعدل دستور الاستقلال الأصلي المعتمد على دستور فرنسا أو ويستمنستر باسم

الوطنية نحو تبنٍ واضح لنموذج الحزب الواحد. وفي بعض الحالات، يتم تحويل ما كان نظاماً عسكرياً إلى نظام مدني ظاهرياً، ويبقى الدكتاتور العسكري الأساسي في موقعه؛ الذي يؤسس حزباً مدنياً حاكماً ليدعمه؛ وتضم الأمثلة من هذا النوع العقيد عبد الناصر في مصر، والعقيد القذافي في ليبيا، وصدام حسين في العراق. وهناك عدة أنظمة أكثر جذرية في شكلها كنظام "الإمبراطور" بوكاسا السابق في جمهورية/إمبراطورية أفريقيا الوسطى.

ربما هناك فرق أكثر أهمية بين أنظمة كهذه وهو أساس الدعم السياسي للنظام. وكما رأينا، فقد تلقت الأنظمة الاستبدادية، بصورة تقليدية، في آمريكا اللاتينية الدعم من أصحاب الأراضي، والجيش، والكنيسة. أما أنظمة أفريقيا والشرق الأوسط فقد تمثل خلفاً لائتلاف من "المفكرين" الوطنيين (أقلية تلقت تعليمها في الغرب) حلوا مكان النخبة الإدارية الاستعمارية، وجمعوا ثروات طائلة في بعض الحالات مع عائلاتهم عبر الأعمال التجارية مستفيدين من محسوبية الدولة. وفي هايتي، تلقى نظام دوفالير الدعم من جيش عصابات خاص_ تونتون ماكوت.

ربما تتعلق بالسؤال الخاص بالدعم الاجتماعي للنظام أسئلة تتمحور حول درجة الوئام ضمن النظام واستقراره. فكلما كان نظام الحكم الفردي المطلق مبنياً على قائد بمفرده يتمتع بشخصية قوية جذابة بشكل أو بآخر يبني بوحشية حكمه الشخصي اعتماداً على المحسوبية، والإرهاب، و/أو الولاء الشخصي زادت احتمالية عدم استقرار النظام على المدى البعيد. أما السؤال المتعلق بالخلافة فهو سؤال صعب تماماً في مثل هذه الحالات؛ رغم أنه مع رؤساء مثل دوفالبير، وكيم إيل سونغ (كوريا الشمالية)، قد يتم تبنى ولد القائد الميت من قبل نفس العناصر التي دعمت والده. وفي الحالات التي يعتمد فيها النظام على ائتلاف مهيمن من القوى الاجتماعية، فقد يكون لديه توزيع أوسع للسلطة ودرجة أكبر من الاستقرار. المثال الأفضل عن ذلك ربما كان في المكسيك حيث هيمن الحزب الدستوري الثوري على المكسيك معظم القرن العشرين (حتى 1997). لقد تمسك

الحزب الدستوري الثوري بقوة بالمبدأ القائل إنه لا ينبغي لأي رئيس أن يبقى في السلطة أكثر من فترة رئاسية واحدة تمتد لست سنوات؛ وبالتالي، لا تستطيع أي مجموعة ضمن تلك المدة أن تجتاح الآخرين. وعلى الرغم من الاسم، أصبح الحزب الدستوري الثوري يمثل ائتلافا من الآليات السياسية المحلية المؤسسة جيداً التي غالباً ما كان لها ارتباطات بيروقراطية وعسكرية وزراعية وعمالية قوية.

الحكومات الاستبدادية

رأينا أن كريك عرّف الاستبدادية إلى حد كبير من حيث دورها الشامل المهيمن مقارنة بالأنظمة الجمهورية الحديثة (أو الليبرالية الديمقراطية) التي تسمح بمساحة أكبر للمبادرة الشخصية والتحكم الخاصين. ولقد وُجه الانتقاد لفئة الدول "الاستبدادية" بأنها رسمت بدقة لتحتوي، أو على الأقل لتصف بشكل مفيد، أي دولة حديثة. والدولة "الاستبدادية" لم يكن مصطلحاً صكه كريك؛ وليس كل الكتاب الذين يستخدمون المصطلح يشددون على تلك العناصر في معالجة كريك التي أبرزناها هنا.

لم يشدد كتاب آخرون (على سبيل المثال، آريندت، 1967؛ وفريدريك، 1974) على مجال نشاطات الدولة الاستبدادية فحسب، لكن أيضاً على أوجه التشابه في الأساليب التي تستخدمها هذه الدول للتحكم بالسكان. ويُنظر إلى الدولة الاستبدادية على أنها دولة تستخدم تقنية وأساليب حديثة من التنظيم لفرض إحكام مطبق على حياة السكان في دولة صناعية حديثة كبيرة. وهكذا، فقد استخدمت كل من ألمانيا النازية، والاتحاد السوفييتي في عهد ستالين حزباً جماهيرياً واحداً لخلق الحماسة لدى السكان وتطبيقها. كما يحتكر النظام وسائل التواصل الحديثة مثل الجرائد، والسينما، والراديو؛ ويستخدمها لخلق "هالة مقدسة" حول شخصية القائد. كذلك فإن استخدام الترهيب _ توظيف التعذيب، والإبادة الجماعية لمجموعات كاملة من السكان_ يُعتبر أيضاً سمة من سمات هذه الأنظمة. ومع أن الدكتاتوريات التاريخية قد استخدمت مثل هذه الأساليب، إلا أنها عادة لم تكن على مثل هذا المستوى وبهذا

التنظيم. ومن المؤكد، من وجهة نظر ليبرالية، إن الفروقات في الأهداف المعلنة لهذه الأنظمة _ وهي تأسيس مجتمع لا طبقات فيه، أو نقي عرقياً _ تبدو أقل أهمية مقارنة بالواقع المرعب لتجاوزاتها.

لقد حاجج منتقدو مثل ذلك المنهج في تحليل الدول الحديثة بأشكال مختلفة بأنه يحاول تمزيق كل الأنظمة الاشتراكية التقدمية بوصمها بالهتلرية/ الستالينية؛ وأن الاتحاد السوفييتي بعد ستالين كان مجتمعاً محافظاً بيروقراطياً وليس مجتمعاً يعتمد على الترهيب؛ أو حتى أن مفهوم الضبط "الاستبدادي" يطبق بشكل أفضل على نشاطات الرأسمالية الحديثة في خلق مجتمع استهلاكي. وهكذا، يرى ماركوس (1964 : 13) أنه في المجتمعات الاستهلاكية الحديثة المؤتمتة:

تنزع الأداة الإنتاجية لأن تصبح استبدادية إلى الحد الذي لا تقرر فيه المهن، والمهارات، والمواقف المحتاجة إليها اجتماعياً فحسب، بل أيضاً حاجات الأفراد وطموحاتهم... تعمل التقنية على تأسيس أشكال جديدة من الضبط الاجتماعي أكثر فعالية وإرضاءً.

وقد يجدر بنا النظر بقليل من التفصيل إلى أمثلة حقيقية قبل العودة إلى تقييم لأشكال الانتقادات هذه.

الحكومة النازية

من وجهة النظر السياسية والخاصة بآلية الحكم، يمكن القول إن ألمانيا في عهد هتلر كانت أقل تجديداً من الشيوعية السوفيتية أو حتى إيطاليا الفاشية. استولى هتلر على قمة آلية حكم الدولة الألمانية الموجودة وقتها بوصفه مستشاراً، وترك معظم ما فيها من دون تغيير. كان الجيش يعمل بشكل كبير على أساس احترافي تماماً كما كان يعمل قبل الانتصار النازي في انتخاب ديمقراطي. لكن تم تطعيم آلية الدولة الموجودة بصفات إضافية قاسية على شكل الغيستابو (البوليس السري) الذي استخدم التعذيب والإرهاب للقضاء على أي مقاومة؛ ومُنح

أمن الدولة (القمصان السود)، وجيش الإنقاذ (القمصان البنية) اللذان هما جزآن من الحزب النازي سلطات واعترافاً حكومياً. كما تم التماهي بين الولاء للفوهرر والولاء للدولة. فيما كان هتلر يؤلب فئة من الحزب على فئة أخرى، ويخلط بين الخطوط العادية في التقرير البيروقراطي.

ومع أنه كان هناك الكثير من الحديث عن التعبئة الشاملة، إلا أن دراسات القصف الاستراتيجي الأمريكي تقول إن الاقتصاد الألماني، في نهاية المطاف، كان أقل تعبئة للجهد الحربي مقارنة بالاقتصاد البريطاني. وتُرك الاقتصاد عملياً وإلى حد كبير في أيدي أصحابه الموجودين (شرط ألا يكونوا يهوداً). وفي اقتصاد زمن الحرب، وفر العمال العبيد من معسكرات الاعتقال أو الموجودين فيها، وكذلك من المناطق التي احتلها الألمان العمالة العادية، لكنها كانت مصدراً غير فعال إلى حد كبير.

أما برامج الإبادة الجماعية لليهود، والشيوعيين، والغجر والمعاقين عقلياً، فكانت سمة مرعبة من سمات النظام؛ لكن يبدو أن بقية المجتمع لم تتأثر بها إلا بدرجة محدودة وعلى نحو يثير الدهشة. حيث تم ضمان ولاء المجتمع بشكل رئيسي بالدعاية لمجد الوطن، والمظاهرات والمهرجانات الضخمة، ثم الانتصارات العسكرية والسياسية المبكرة؛ وإعادة التوظيف الكامل؛ وليس عن طريق الترهيب فقط.

الحكومة السوفيتية

لقد كان الحزب النازي، كونه منظماً أساساً بوصفه ميليشيا لقتال الشوارع، أقل فعالية في توكيد الضبط الكامل مقارنة بالحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. إذ كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي منظماً على أساس نظام "الخلية" المعتمد على مكان العمل. هذا عكس التنظيم الذي أساسه المصنع عند الجناح البلشفي الأصلي من الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وبرهن أنه كان مثالياً لتحقيق السيطرة ليس على المصانع فحسب، لكن أيضاً على

مكاتب الحكومة، والوحدات العسكرية، والمدارس والجامعات. إذ كان من واجب كل شيوعي تشكيل خلية في مكان عمله أو عملها، والمشاركة عبر الخلية في ضمان تنفيذ سياسة الحزب في مكانه.

لقد وجد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، بوصفه حزباً محارباً للرأسمالية، أن من الأسهل ضمان السيطرة الشاملة على النشاط الاقتصادي عبر نظام التخطيط الاقتصادي. وربما أمكن اعتبار استخدام ستالين للشرطة السرية ومعسكرات الاعتقال محاولة شاملة متواصلة لضمان السيطرة الشاملة بطريقة وجد فيها الشعب الروسي العادي، والجيش، وحتى أعضاء الحزب البلشفي الأصلي أنفسهم ضحايا الترهيب.

لقد تحولت مؤسسات الحكومة والسياسة إلى حد كبير نتيجة الثورة؛ حيث حل الجيش الأحمر مكان جيش القيصر؛ وتمت إعادة هيكلة المؤسسات التشريعية بشكل كامل. كما كان يُنتظر من المواطنين العاديين المشاركة بحماس في العمل السياسي بدلاً من الولاء السلبي للقيصر.

من الواضح أنه في حقبة ما بعد ستالين السوفيتية لعب الترهيب دوراً أصغر بكثير في النظام السياسي، حيث لعبت المصلحة الشخصية، والعنفوان الوطني، والقبول المتحفظ لنظام مؤسس جيداً وطويل الأمد دوراً أكبر بكثير.

وعلى الرغم من الفروقات، يبدو للمؤلفين أن ألمانيا النازية، والاتحاد السوفيتي في عهد ستالين يتقاسمان الكثير من الصفات؛ وأنه يمكن للمرء بناء "نموذج مثالي" متطرف للحكومة _ الحكومة "الاستبدادية"_ التي تضم أوجه التشابه فيما يتعلق بالمجال الشامل ووحشية الأساليب. ولن يكون مستحيلاً تصور نظام بيئي مثلاً أو ديني استبدادي في المستقبل يستخدم تقنية المعلومات الحديثة والاكتشافات النفسية والصيدلانية للمراقبة والضبط يتجاوز ما حققه هتلر أو ستالين؛ لكن ما لا ينبغي فعله هو الافتراض بأن كل نظام يوصف بأنه شيوعي أو نازي يتسم بكل هذه الصفات. إذ لا يوجد عملياً خط فاصل بين الأنظمة الاستبدادية وأنظمة حكم الفرد المطلق والنوع الأكثر استبداداً. يمكن وضع

الحكومة السوفيتية الأخيرة أو الحكومة الصينية الحالية في أي من الفئتين_ خاصة وأن الإصلاح الاقتصادي الذي تقوده السوق يقلل من السلطة المباشرة للحزب.

منطقياً، يمكن للمرء أن يتعاطف مع نضال ماركوس لإقناعنا أن النظام الرأسمالي يقولب تصورات كل شخص وسلوكه_ ونحن قد نكون أخضعنا "لغسيل دماغ" بحيث نصبح مستهلكين جيدين. بالتالي يمكن رسم مقارنة مع محاولة هتلر خلق عرق آري نقي، أو برنامج الاتحاد السوفيتي لخلق "الإنسان السوفيتي الجديد". على أية حال، إن استخدام ماركوس للـ"استبدادي" لوصف هذه الظاهرة مضلل نوعاً ما، بمعنى أنه لا يوجد هناك اتجاه سياسي موجه منسق لهذه العملية. كما أننا لم نسلب حرية الاختيار خوفاً من السجن. فأساليب الحياة البديلة ليست محظورة_ مع أنه يمكن إغراقها. وبالتأكيد سيميز أسرى الحرب الذين "غسلت أدمغتهم" في مخيمات الاعتقال الكورية بين هذه العملية وبين آثار الجلوس الطوعي أمام برامج التلفاز (الرأسمالية).

الحكومة الإسلامية: كسر القالب؟

رأينا في الفصل الرابع أن الإسلام يعتبر الآن بشكل متزايد بديل الرأسمالية والديمقراطية بوصفه طريقة للسير قدماً في "الجنوب"؛ لكن المشكلة الأساسية هي خلق مؤسسات اقتصادية وسياسية مميزة وفعالة لأي دولة إسلامية مقترحة.

ومع أن النص القرآني يحتوي على بعض الأقوال الإيجابية عن الأمور الاقتصادية_ عدم أخلاقية الربا، والزكاة التي تدفع للفقراء_ إلا أن مأسسة هذه الأمور في سياق اقتصادي (أي رأسمالي) حديث برهنت أنها صعبة؛ وبشكل مشابه، يوضح القرآن بجلاء أن الأمة يجب أن يحكمها أولئك المؤمنون بأحكامها الدينية، وأن تكون موحدة، وأنه ينبغي على الحكام الإصغاء إلى صوت الناس_ لكن لم يتم تأسيس مؤسسات سياسية أو دينية ملموسة. ولقد اختلف المذهبان الإسلاميان الأساسيان_ الشيعة والسنة_ مبكراً حول حق

الخلافة (القيادة السياسية) (فيشر، 1980). ومن ضمن الفروقات الأخرى توكيد الشيعة الأكبر على أهمية علماء الدين، ودور الشهداء؛ كما أن العلاقة بين التقاليد المتطورة بشدة للشريعة القرآنية والدولة الحديثة، وكذلك دور المؤسسات الانتخابية هي مسائل خاضعة لجدل كبير ضمن الدول الإسلامية.

عملياً، تختلف الدول المعاصرة، الملتزمة بالإسلام إلى حد كبير في ترتيباتها السياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تحتفظ المملكة العربية السعودية، وعدة دول أخرى سنية في الخليج وبروني، وإلى حد ما، الأردن بحكم سلالات حاكمة تستمر فيه العائلة الحاكمة القادمة من مجتمع قبلي حديثاً في حكم بدون أي صياغة كبيرة للقضايا الدستورية. كما تستخدم عائدات النفط الضخمة بطريقة أبوية لضمان ولاء السكان المحليين_ ويحرم العديد من المهاجرين حديثاً من المشاركة في الحكم والمواطنة. كذلك يتم تشكيل مجالس استشارية متنوعة بشكل أو بأخر؛ لكن غالباً ما يتم حلها إذا زادت من نبرة انتقادها علناً. كما تتنوع الممارسات الاجتماعية، لكن في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، يتم الحفاظ بشكل صارم على الموقف التقليدي من النساء، والكحول، وما شابه عبر محاكم دينية تفسر القرآن وفقاً للتفسير المحافظ المتشدد للوهابية التابع للمذهب السني. ولقد تطورت معتقدات مشابهة أثناء حكم طالبان في أفغانستان وصلت ذروتها في منع عمل النساء، وتعليمهن، وحتى المعالجة في المستشفيات؛ كما أدى ذلك إلى تدمير بعض المعالم التاريخية المشهورة عالمياً.

وبالمقارنة، فإن الدولة الشيعية في إيران التي جاءت عقب الثورة ضد شاه إيران تبنت دستوراً أكثر جذرية؛ حيث تم تقسيم السلطة بين الحكومة والقائد، أو مجلس القادة. تعتمد الحكومة (الرئيس، ورئيس الوزارة، والوزراء) على جمعية استشارية وطنية منتخبة. فيما يرأس عالم (الولي الفقيه) أو علماء مسلمون الجهاز القضائي، ويتصرف بوصفه القائد العام، ويبت في أهلية المرشحين للرئاسة. هناك مدرسة فكرية إسلامية محددة معتمدة بوصفها الدين الرسمي في

إيران؛ في حين تعتبر الزرادشتيه والمسيحية واليهودية الأقليات الدينية (غير الإسلامية) الوحيدة المعترف بها والمسموح بوجودها. كما ينص الدستور صراحة على مسؤولية الحكومة في نشر الإسلام؛ ولها الحق في مصادرة الثروة المكتسبة من "الربا، وأعمال الغصب، والرشوة"، إلخ (المادة 49 من الدستور). وتنقسم السلطة القضائية بين مجلس الشورى الوطني ومجلس صيانة الدستور_ مجموعة من علماء مسلمين عليهم مراجعة التشريعات لضمان انسجامها مع الإسلام. منذ وفاة قائد الثورة الأول، آية الله الخميني، كان هناك عملياً كم كبير واضح من التوتر بين النزعات الأكثر براغماتية والتحديثية المتمحورة غالباً حول الرئيس والقوى الأكثر محافظة المتمحورة حول مجلس القيادة. قد يكون هذا النموذج من الحكومة الإسلامية أقل قبولاً في الأماكن حيث التراث السني أقوى، وحيث الهرمية من العلماء الإسلاميين أقل رسوخاً.

في دول مثل مصر (وإيران من قبل) حيث القوى الإسلامية في حالة معارضة واضحة مع حكومة أكثر علمانية، غالباً ما تستفيد هذه القوى من الدعم الشعبي المستمد ليس من تجار البلد الأقوياء المحليين الذين يعملون في السوق فحسب، بل أيضاً من فوائد نظام الرعاية غير الرسمي المعتمد على الزكاة التي تدفع إلى الجوامع ويشرف الأئمة على توزيعها. بالمقارنة، يمكن للمفكرين أن يقدموا مشاريع مقنعة بشكل أو بآخر لترتيبات اقتصادية غير رأسمالية تتفادى دفع الفوائد الربوية. وبالمقارنة أيضاً، يمكن للقوى الإسلامية أن تحقق سمعة حسنة فيما يتعلق بالانضباط والنقاء ساعدت زمرة طالبان في أفغانستان على تحقيق نصرها الأولي.

على أية حال، أثبت الإسلام حتى الآن أنه سلاح مفيد في معارضة التأثيرات الغربية؛ لكنه أقل فعالية في بناء نموذج بديل للإدارة السياسية والاقتصادية، أو لتوحيد المؤمنين سياسياً.

الحكومة متعددة المستويات

لقد ناقشنا في هذا الفصل، حتى الآن، أشكال الحكومة وفق شروط الحكومات الوطنية. على أية حال، من الواضح أن افتراض وجود دولة واحدة فقط وحكومة واحدة في منطقة جغرافية محددة لهو أمر كبير ولربما غير مبرر. فعلى سبيل المثال، يعيش العديد من الناس في الولايات المتحدة في مدينة ذات حكومة بلدية، هي نفسها جزء من محافظة أكبر، وكلهم يعيشون في ولاية، إضافة لخضوعهم جميعاً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. بشكل مشابه، يخضع العديد من الناس في إنجلترا لثلاثة مستويات من الحكم: المحلي، والبريطاني، والأوروبي. وفي بقية المملكة المتحدة، هناك مستوى إضافي من الحكم على المستوى الوطني أو المستوى المحلي/الريفي يسري مفعوله في أسكوتلندا، وويلز وايرلندا الشمالية. لقد ناقشنا مسبقاً (الفصل الثاني) الميل لأن تلعب المنظمات الحكومية الدولية دوراً متزايداً في حكومة وسياسة الدول- الأمم؛ لذلك، ينبغي مناقشة نشاطات منظمة التجارة العالمية والناتو والأمم المتحدة ووكالاتها في هذا السياق. بالتالي، نحتاج لتحليل الفروقات بين مستويات الحكومة، والعلاقات فيما بينها، وما الذي يفعله كل مستوى من الحكومة، أو ينبغي أن يقوم به.

يقترح جان جاك روسو في *العقد الاجتماعي* أنه يمكن للدول – الأمم الكبيرة أن تكون بالحقيقة حرة مرة كل عدة سنوات وذلك في زمن الانتخابات العامة. ولقد قارن هذه الترتيبات كلها بشكل غير محبب بموطنه الأصلي جنيف الذي يمكن للمواطنين فيه أن ينخرطوا بحميمية في حكومة تجمعهم السكني ذات السيادة. إحدى الطرق الواضحة للتقليل إلى أدنى حد من درجة اتخاذ القرار من قبل الدولة هي محاولة الحفاظ على أن يكون تدخل الدولة قليلاً وبالتالي أقل بيروقراطية قدر الإمكان. وكما رأينا، ينادي الفوضويون بتقسيم العالم برمته إلى شبكة من مثل تلك التجمعات الطوعية الحاكمة لنفسها.

أما مساوئ التعدد الكبير للبلدان صغيرة الحجم فقد تنطوي على احتمالية متزايدة في العنف فيما بينها. وقد تتمثل مشكلة أخرى في الفشل في التعبير عن أحاسيس أكبر ذات علاقة بالهوية القومية أو الإقليمية. وربما كان هناك أيضاً عجز كبير في الاستيعاب الضروري لأنظمة النقل المعقدة، ونظام الرعاية الصحية المتقدم، والتعليم والمراكز البحثية. أما الاستكشاف المأهول للفضاء الخارجي، والأسلحة النووية فهي أمور غير محتملة في غياب "الدول العملاقة" كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

عملياً، يعتبر التوزيع الحقيقي للسلطات الحكومية بين مستويات الحكومة أمراً عشوائياً نوعاً ما، حيث التأثيرات التاريخية هامة جداً. ففي المملكة المتحدة، ساهمت فكرة سيادة البرلمان القومي/الوطني في تمركز قوي للسلطة في المستوى الوطني/القومي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، فإن العديد من الدول المكونة أو الكانتونات تتقدم على الحكومة الفيدرالية وتحتفظ بسلطات قوية استثنائية. على أية حال، إن النزعة في معظم أرجاء العالم، بغض النظر عن درجة كرهنا لها، هي باتجاه تمركز أكبر للسلطات في المستويات العليا للحكومة.

ولقد ساهمت عدة عوامل في هذه النزعة من التمركز. أحد العوامل البسيطة هو أن الحكومة المركزية ستكون، عادة، الحكومة الأكبر في الدولة؛ وبالتالي، تحتوي على التمركز الأكبر من الخبرات. ولا تمنح عقيدة الدولة ذات السيادة الوطنية شرعيةً لمتخذي القرارات في الحكومة المركزية فقط، بل تضمن أيضاً أنه يُتوقع منهم تنسيق العلاقات مع الدول الأخرى. كما أن ضبط المنظمات الأساسية القادرة على تنفيذ القسر المادي (ليس فقط القوى المسلحة، ولكن ربما أيضاً فرق قمع أعمال الشغب الداخلية) تقوي الحكومات المركزية بشكل واضح. وإن أحد العوامل الأساسية في معظم الأنظمة هو أن المستويات العليا من الحكومة تضبط عادة آليات جمع الضرائب الأكثر فعالية _ خاصة، ضريبة الدخل. ومن الواضح أيضاً أنه في العديد من مرافق الحكومة مثل

الأعمال، و"اقتصاديات السعة" تعني أن العمليات الكبيرة، وغالباً المحوسبة، يمكن أن تكون أكثر فعالية من الصغيرة.

ليست الاعتبارات الديمقراطية هي التي تعارض هذه النزعات التمركزية فحسب، لكن أيضاً الحاجة لإدخال سياسة فعالة إلى حيث يعيش المواطنون؛ وبما أن الظروف ستختلف من منطقة محلية إلى أخرى، فقد يُترجم حل مركزي من "الأعلى إلى الأسفل" لمشكلة متصورة مركزياً إلى حلول غير مناسبة لمشاكل محلية (راجع الفصل الثامن). ففي أوروبا، يدعم الاتحاد الأوربي تطوير مؤسسات إقليمية ويوفر الأموال اللازمة لها لتحقيق النمو الاقتصادي وأغراض أخرى.

يمكن تطبيق فكرة "التفريع" لتقرير أي مستوى من الحكومة ينبغي أن يُخول السلطة. ولقد دُمج هذا المبدأ في اتفاقية ماستريخت (1991) حول مستقبل الاتحاد الأوروبي (راجع الإطار 6.5).

الإطار 6.5 مبدأ التفريع

يطالب أنه ينبغي اتخاذ القرارات السياسية دائماً في أدنى المستويات الممكنة من الحكومة.

إن مزايا الضبط الديمقراطي الأفضل، والمرونة الأكبر في الاستجابة للظروف المحلية تخلقان تصوراً في صالح المستوى الأدنى. لكن، في بريطانيا المعاصرة، فسرت الحكومات هذا المبدأ انتقائياً إلى حد ما؛ إذ لم يكن هناك التوكيد نفسه على أن يُترك للحكومة المحلية السلطة الأقوى في اتخاذ القرار كما شددت الحكومة المركزية في المملكة المتحدة على علاقاتها بأوروبا (راجع دف، 1993).

لاقى مبدأ التفريع دعماً قوياً في مناشير القرن العشرين البابوية؛ وهكذا، نجد أن ليو الثالث عشر يقول في *السنة الأربعين* *Quadragesimo Anno* (1941):

إنه لظلم، وشر مستطير، وإخلال بالنظام الصحيح أن تتبجح منظمة كبيرة أعلى بأن تنفذ وظائف يمكن أن تنفذها هيئات أدنى وأصغر بفعالية أكبر.

بالتالي، فإن مبدأ التفريع هو مبدأ ينسجم بسهولة مع أحزاب أوروبا المسيحية الديمقراطية.

هناك جانبان آخران يتعلقان بتقسيم السلطات بين مستويات الحكومة يستحقان البحث. الأول، من يقوم بتقسيم السلطات بين مستويات الحكومة؟ والثاني، ما هي العلاقات بين المستويات عندما يناقش كلاهما الموضوع نفسه؟ إن ذلك يلخصه الإطار 6.6:

الإطار 6.6 العلاقات بين مستويات الحكومة

من حيث المبدأ، إن النظام **الفيدرالي** هو نظام فيه تقسيم السلطات مستقل عن أي من مستويي الحكومة قيد المناقشة؛ إذ إن لكل مستوى مجال تأثيره المحدد؛ وعادة ما يكون ذلك مؤسساً في دستور مكتوب؛ ويُفسر بشكل مستقل (ربما بواسطة المحاكم) في حال حصول نزاع.

(بعد وبير، 1963).

في نظام **تفويضي**، تخلقُ حكومة من مستوى أعلى سلطات، وتمنحها إلى مستوى أدنى (منتخب) من الحكومة لتمارسها.

في نظام **لا مركزي**، تُوجد هيئات إدارة محلية ثانوية من قبل الحكومة المركزية؛ وقد تُمنح بعض الصلاحيات لتفسير السياسة المركزية واستشارة الرأي المحلي.

وفي نظام **كونفيدرالي**، تمنح سلطات الحكومة الأعلى من قبل حكومات المستوى الأدنى التي من الممكن أن تسحبها (كما هي الحال مع أغلب المنظمات الدولية).

(تعريف المؤلفين).

هناك أكثر قليلاً من ثلث الديمقراطيات الليبرالية الحديثة يتمتع بشكل فيدرالي أو شبه فيدرالي من أشكال الحكم؛ وأكثر من الثلث بقليل فقط يتبنى نوعاً من النظام التفويضي (كيمان، 2002: 268).

قد يتوقع المرء أن تتصرف المستويات الدنيا من الحكومة في نظام فيدرالي باستقلالية عن المستويات الأعلى؛ وقد يُتوقع من المستويات الدنيا في نظام تفويضي أن تصل إلى تفسير محلي للسياسات المحلية ضمن إطار من التوجه الوطني القانوني؛ أما في الأنظمة اللامركزية، فسيفسر البيروقراطيون السياسات الوطنية وفقاً للظروف المحلية. وفي الأنظمة الكونفدرالية، يُتوقع من الطبقة الأعلى أن تتصرف وفقاً لإجماع رؤى الطبقة الأدنى.

في كل الأنظمة، يبدو عملياً أن قدراً من التنسيق، والتعاون، والتفاوض موجود بين المستويات. وهكذا، فقد نزع الكتاب الأمريكيون الذين يكتبون عن الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام مصطلح "الفيدرالية التعاونية" مشيرين إلى المدى الذي تميل فيه السلطات الحكومية للتعاون مع مبادرات السياسة الفيدرالية، وذلك جزئياً لضمان الحصول على معونات كبيرة من الميزانية الفيدرالية. على العكس من ذلك، فإن تحليلاً واقعياً للطريقة التي يعمل بها بيروقراطيو الحكومة يقول إنه حتى البيروقراطيين على المستوى القومي ينبغي تحفيزهم لتنفيذ السياسات المركزية. وفي الحالة المتطرفة، قد يكون هناك جزء من البيروقراطية المركزية تخضع لتأثير كبير من "مافيا" محلية، ينتج عن ذلك أن السياسات الوطنية/القومية التي تتعارض مع المصالح المحلية قد يتم تجاهلها، كما في إيطاليا (بانفيلد وبانفيلد، 1967). وعلى العكس من ذلك، فإن السلطات الحكومية المستقلة اسمياً، كما في الاتحاد السوفييتي السابق، قد تكون تحت سيطرة سياسية شاملة تقريباً من سياسة حزبية مركزية (سكابيرو، 1965). والاتحاد الأوروبي مثال كلاسيكي عن العلاقات الضبابية التي يمكن أن تنشأ بين مستويات الحكومة.

المؤسسات السياسية الأوروبية

إن الأهمية المتزايدة للمؤسسات الأوروبية بالنسبة للعديد من الدول وطبيعتها غير العادية، مقارنة بالنماذج البرلمانية والرئاسية التي ناقشناها مسبقاً، تفتح الباب لمزيد من النقاش في هذا المقام. نعني بـ "المؤسسات الأوروبية" تلك المرتبطة

بالاتحاد الأوروبي. على أية حال، ينبغي أن نلاحظ أيضاً وجود العديد من الهيئات الدولية المنفصلة التي قد تغطي أجزاءً أكبر من أوروبا. تضم هذه الهيئات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الأوروبي، والهيئات التقنية مثل المخبر الأوروبي للفيزياء الجزيئية ومركزه في CERN.

ما يستحق الذكر هو ربط المستقبل المحتمل للاتحاد الأوروبي ببعض المواضيع التي قدمناها مبكراً في هذا الفصل والفصل الخامس عن "العمليات". والاتحاد الأوروبي مثال مثير عن عمليات التبدل السياسي. إذ من الواضح أنه تطور من منظمة لتنسيق إنتاج الحديد والصلب في ست دول إلى قوة عظمى تشمل معظم القارة في أقل من خمسين عاماً كردة فعل على تأثير حربين عالميتين نشبتا في قلب الأرض الأوروبية. وهو في معظمه قصة بناء تحالفات حول مصالح مشتركة، من فوائد التجارة مقابل خسائرها، ومن البحث عن أشكال من التكيف حيث تتضارب المصالح القومية.

يمكن اعتبار التأسيس الأولي للجماعة الاقتصادية الأوروبية على أسس مجموعة الحديد والصلب الأصلية مساومة براغماتية تم التوصل إليها ربما برؤية أسمى وأبعد. كما يمكن اعتبار خلق المجموعة الاقتصادية الأوروبية جزءاً من عملية قبلت فيها الحكومة الفرنسية إعادة تأهيل ألمانيا (الغربية) لتكون ضمن الدول الديمقراطية مقابل قدر من التكامل الاقتصادي في الصناعات الأساسية والتعاون في القضايا الدفاعية من خلال الناتو. بالتالي، فإن محاولة ألمانية للسيطرة بمفردها على أوروبا عسكرياً واقتصادياً لن تكون ممكنة. إضافة لذلك، فقد خفت حدة كراهية الناخبين الفرنسيين في المناطق الريفية للجماعة الاقتصادية الأوروبية بسبب الدعم الزراعي والحماية الكبيرين. ومع أن تفاصيل معاهدة روما كانت إنشائية نسبياً، فقد قبع خلفها رؤية لجنة عمل جان مونيه لولايات متحدة أوروبية.

من المهم أن معظم الدول التي "انضمت إلى أوروبا" بين عام 1957 وبداية تسعينيات القرن العشرين تقاسمت التزاماً برؤية أوروبا موحدة وديمقراطية_

فكرة أوروبا كرمز سياسي. فعلى سبيل المثال، انضمت كل من إسبانيا والبرتغال واليونان إلى ما كان وقتها معروفاً بالمجموعة الأوروبية بعد إنهاء عقود من الدكتاتوريات السلطوية، معتبرين ذلك تحركاً هاماً نحو الانضمام إلى الحركة السياسية الأساسية في التطور الأوروبي. وبشكل مشابه، ترغب دول الكتلة الشرقية السابقة مثل بولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا وهنغاريا، التي أصبحت أعضاءً في عام 2004، بكل وضوح في أن تؤكد على مستقبل طويل الأمد كجزء من أوروبا موحدة وديمقراطية.

بالمقارنة، تم الدفاع عن طلب الانضمام البريطاني حتى بين مناصريه المحليين، بوصفه تحركاً اقتصادياً معقولاً أكثر منه تحركاً سياسياً. وحتى أنصار الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية شددوا على أنه سيظل بوسع بريطانيا الحفاظ على علاقاتها السياسية الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومونولث، وأن السيادة البرلمانية لن يتم تقليصها بذلك الانضمام. ثم بعد أن أسقطت بروكسل بفترة طويلة كلمة "الاقتصادية" ليصبح "الاتحاد الأوروبي" بدلاً من "الجماعة الاقتصادية الأوروبية"، احتفظت حكومة بريطانيا بهذه الكلمة. ووفق الظروف، فإن من المفهوم أن رئيس فرنسا ديغول اعترض على أول طلب بريطاني للانضمام خوفاً من تكون أن بريطانيا حصان طروادة أمريكي يقوض الوحدة الأوروبية. وربما شعر جاك شيراك، الذي خلف ديغول أثناء الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق في عام 2003، أن مخاوف الرئيس ديغول ربما كانت في مكانها.

لعبت بريطانيا منذ انضمامها، دوراً متأرجحاً نوعاً ما. فإبان قيادة تاتشر، وعلى الرغم من عبارات التحفظ على الجبهة السياسية، أظهرت بريطانيا بعض الحماس لخلق "سوق أوروبية واحدة" (1992). إذ إن إزالة العوائق أمام التجارة لخلق "مبدأ تكافؤ الفرص" عبر أوروبا ناسبت السياسات الاقتصادية للسوق الحرة لحكومة تاتشر التي سمحت باستصدار إجراء تشريعي مدعوم مؤقت لذلك الغرض. وكما بدا أن سياسة سعر الصرف في الحفاظ على علاقة مستقرة مع

المارك والفرنك ضمن آلية سعر الصرف الأوروبية في نهاية المطاف، كان بشير الوحدة المالية الأوثق_ على الرغم من بعض الرفض لأية فكرة تطالب بإلغاء الجنيه الإسترليني.

لقد عززت اتفاقية ماستريخت (1991) من تردد سياسات الحكومة البريطانية. فقد كان هناك التزام اسمي متجدد بوحدة أوروبية أكبر، وخلق عملة أوروبية موحدة، وتقوية سلطات البرلمان الأوروبي والمؤسسات الأوروبية، مقابل المحلية. إلا أن ذلك ترافق مع خروج المملكة المتحدة من الميثاق الاجتماعي ومتطلبات العملة الموحدة، وضمان موافقة عامة لمبدأ التفريع. وقد أحدثت حكومة العمال الجديدة تغيراً كبيراً في نغمة مساهمة المملكة المتحدة في أوروبا؛ لكن تبقى هناك درجة من الشك والبراغماتية في موقف المملكة المتحدة من العملة الأوروبية الموحدة، ومحاولات التشريع حيال قضايا الرعاية الاجتماعية، والحاجة إلى دستور أوروبي.

وتتضمن أهم السمات المميزة للجماعة الأوروبية وجود جهاز تنفيذي مزدوج، ونظامه التشريعي المعقد من خلال المندوبين وتواجد صفات تتميز بها كل من الدول الفيدرالية ومنظمات دولية ما بين الحكومات.

يتألف الجهاز "التنفيذي المزدوج" من مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية. ويتألف مجلس الوزراء من وزراء من حكومات الدول الأعضاء القومية الذين عادة ما تكون أوزان أصواتهم منسجمة مع عدد سكان كل دولة تقريباً (لكن تحصل الدول الصغيرة المستقلة على أكثر من حصتها عادة). يصوت الوزراء بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم. وفي النهاية، يقومون باتخاذ القرارات السياسية النهائية بهذه الطريقة. كما يتم تعيين أعضاء المفوضية الأوربية لفترات محددة من الدول الأعضاء؛ لكن يُتوقع منهم أن يتصرفوا بصفتهم هيئة واحدة من وجهة النظر الأوربية. يرأس كل عضو قسماً من جهاز الخدمة المدنية الأوروبية. ويقترحون مجتمعين تشريعات للبرلمان الأوربي ولمجلس الوزراء؛ وهم مسؤولون عن تنفيذ السياسات التي يقرونها.

أما العملية التشريعية فمعقدة بشكل خاص؛ إذ تبدأ بمشاورات مكثفة يقوم بها أعضاء المفوضية الذين قد يستعينون بمشورة مجالس استشارية رسمية، بما في ذلك أرباب العمل، وأعضاء النقابات العمالية، وآخرون من كل أوروبا. بعد إقرارها من البرلمان الأوروبي عبر نظام لجان معقد وفي دورة كاملة، تذهب المقترحات إلى مجلس الوزراء. في الوقت الحاضر تتطلب معظم المقترحات "أغلبية مؤهلة" من الأصوات ليتم إقرارها (بما في ذلك دعم معظم الدول الكبرى). وتتخذ معظم التشريعات الأوروبية الهامة شكل "توجيهات" تتطلب من البرلمانات الوطنية أن تسن تشريعات وطنية لتنفيذها بموعد محدد؛ وبالتالي، تضيف فعلياً مرحلة أخرى إلى العملية. وإذا ما كانت التشريعات الوطنية غير كافية لتنفيذ هذه التوجيهات، عندها على المفوضية أن تأخذ الحكومة الوطنية المعنية إلى المحكمة الأوروبية. وفي حال عدم الاتفاق بين المفوضية، والبرلمان، والمجلس، عندها قد تتحرك الإجراءات ذهاباً وإياباً فيما بينها، وقد يتطلب الأمر أغلبية خاصة للتغلب على الأطراف غير المنصاعة.

في معظم القضايا، وليس كلها، لمجلس الوزراء القول الفصل. في هذا الجانب، تشبه الجماعة الأوروبية منظمة دولية تقليدية. لكن بما أن لديها برلماناً منتخباً مباشرة، وموارد مالية ضخمة، ومحكمة للعدالة بسلطة البت في الطعون المقدمة من المحاكم الوطنية حول تفسير قانون الجماعة الأوروبية، فهي في مكانة مشابهة للدولة الفيدرالية.

منذ اتفاقية ماستريخت في عام (1991)، تم دعم هذه الترتيبات الخاصة بالجماعة للتعاون حول مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية فيما سمي "العمودان" الثاني والثالث للتعاون عبر اتفاقات مباشرة بين الحكومات حول السياسة الخارجية المشتركة، والسياسة الأمنية، والعدالة، والقضايا المحلية (على سبيل المثال، التعاون على تفكيك عصابات المخدرات الدولية، والهجرة غير القانونية). وتؤلف هذه الأعمدة الثلاثة مجتمعة الاتحاد الأوروبي.

على المدى البعيد، من المحتمل أن تتطلب التطورات التقنية الحاسمة استثمارات ضخمة، ربما من قبل شركات متعددة الجنسيات، ودول ذات مصادر اقتصادية ضخمة. إن الولايات المتحدة الأمريكية وربما اليابان، هما عملياً النظامان الاقتصاديان والسياسيان الوحيدان اللذان لديهما قواعد ضريبة وأسواق استهلاكية كافية لتطورا بمفردهما إبداعات تقنية ضخمة مثل بحوث الفضاء، والهندسة الوراثية أو شبكات حاسوبية عملاقة وبذكاء اصطناعي مدمج فيها. أما الدول الأوروبية منفردة إذا ما تركت لتتنافس على حسابها الخاص (مع استثناء ممكن وحيد هو ألمانيا كونها موحدة الآن) ستصبح (كما هو الأمر إلى حد بعيد الآن) مناطق مساعدة هامة للمنافسة بين الشركات "متعددة الجنسيات" الأمريكية واليابانية. لكن يمكن لأوروبا أن تأمل في أن تبقى منطقة يحدث فيها تطور علمي وتقني، من الدرجة الأولى، وبالتالي صناعي على نطاق واسع فقط إذا ما أصبحت سوقاً واحدة حقيقية؛ ووجهت جهودها البحثية والتطويرية مجتمعة وبصدق لتحقيق ذلك.

سياسياً أيضاً، فإن وجود برلمان أوروبي منتخب مباشرة من الصعب عكسه؛ إذ ما إن يتأسس، انطلاقاً من التقاليد السائدة للديمقراطية التمثيلية، حتى يتعين على الجهاز التنفيذي الأوروبي، على المدى البعيد، أن يصبح مسؤولاً أمامه (أو أمام الشعوب مباشرة). وسيجد جهاز تنفيذي أوروبي مؤسس ديمقراطياً نفسه محط أنظار توقعات ضخمة لتحقيق أوروبا مزدهرة وموحدة وتعيش بسلام. وكما كان يُتوقع من الاتحاد الأوروبي، سابقاً فقد لعب دوراً في صنع السلام في يوغسلافيا السابقة_ مع أن يوغسلافيا لم تكن يوماً جزءاً من الاتحاد الأوروبي.

من الممكن أن تنسحب بريطانيا من "الولايات المتحدة الأوربية". لكن ذلك غير محتمل لأن غالبية تجارتها مع الاتحاد الأوروبي؛ كل الاستثمارات الداخلية التي تجتذبها عملياً تتم لكونها داخل المنطقة التجارية للاتحاد الأوروبي. ثم مع رسوخ اليورو، قد تجد لندن أن من الصعب أن تبقى المركز المالي الأوروبي الأساسي إذا بقيت متمسكة بالجنيه الإسترليني.

يمكن عقد مقارنة بين التطورات الأوروبية حالياً والتاريخ الأمريكي في الفترة 1776- 1789. فبعد إعلان الاستقلال في عام 1776، وافقت المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة السابقة على تأسيس "كونفدرالية". وبسبب الإصرار على سيادة الولايات منفردة، لم يكن لدى الكونغرس آلية مالية، أو قضائية، أو تنفيذية مناسبة يحاول من خلالها إدارة أمن أمريكا الشمالية واقتصادها. وقد أدى إخفاق الكونغرس في تحقيق التطلعات التي كانت سبب وجوده إلى تبني الدستور الحالي في عام 1789.

وبشكل مشابه، إن مستقبل انضمام عشر دول إضافية إلى الاتحاد الأوروبي، و"العجز الديمقراطي" في مؤسساته الحالية أديا إلى تشكيل المؤتمر الدستوري الأوروبي الذي رفع تقريره في عام 2003 والذي أدى إلى اقتراح دستور جديد لأوروبا في عام 2004. ولقد تضمن هذا "إعلان الحقوق"، رئاسة مدعمة لمجلس الوزراء، تغيرات في عدد المفوضين لكل دولة، والمزيد من اتخاذ القرارات بأغلبية مؤهلة (على أسس معدلة) في مجلس الوزراء.

لقد أبطأ فشل الاستفتاء حول الدستور المقترح في فرنسا وهولندا من عملية الإصلاح؛ لكن يبدو محتملاً أن بعض الإجراءات المقترحة في الدستور_ بما في ذلك تقوية منصب الرئاسة، وكذلك خطوات لتضمين المزيد من المجالات السياسية في عملية اتخاذ القرارات من قبل الأغلبية الموزونة سيتم تبنيها تدريجياً.

الحكومة المحلية

غالباً ما تعكس مؤسسات الحكومة المحلية، وإلى حد كبير، مؤسسات الحكومة المركزية. وهكذا، هناك في الديمقراطيات الليبرالية الغربية المؤسسة جيداً، كما في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، تقاليد قديمة للتمثيل المحلي والاستقلالية. لقد احتفلت بلدة أحد المؤلفين (بوول في دورست) مؤخراً بالعيد الخمسين بعد السبعمئة بمنح وثيقة لعائلاتها المشهورة من قبل اللورد المحلي للإقليم، مؤسسةً بذلك حقوقاً لفتح الأسواق وتنظيم الميناء. كما تم في

الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس تقليد صارم للحكم المحلي حتى في الحقبة الاستعمارية؛ وبني على ذلك لاحقاً تطور الولاية، والاستقلال الوطني والديمقراطية. العكس ينطبق على الصين والاتحاد السوفييتي السابق حيث تتم إعادة إنتاج آليات ديمقراطية مزيفة لحزب وطني واحد على المستوى المحلي وبمساهمة واسعة تخفي الإملاءات المركزية لكل القرارات المحلية عملياً، والبيروقراطيات الإمبريالية السابقة التي مازالت هي الحاكمة فعلياً.

على أية حال، قد يكون هناك في بعض الأماكن تضارب بين أساليب السلوك السياسية المحلية من جهة والقومية/الوطنية من الجهة الأخرى، الأمر الذي سيعقد تأسيس نظام حكم محلي قابل للبقاء. مثال متطرف على ذلك هو أن البريطانيين أسسوا في نيجيريا المستعمرة نظاماً "بإدارة وطنية" مصمماً لكي يعبد الطريق نحو نظام حكم محلي حديث. ولقد أسس ذلك على استراتيجية تحديث ودمقرطة تدريجية للإدارة المؤلفة من "حكام تقليديين" محليين. فكان لذلك الأثر السيئ في شمال نيجيريا والمتمثل بتعزيز سلطة بعض العناصر الأكثر محافظة في مجتمع يتبدل بسرعة. أما في بعض أجزاء شرق البلد، فقد كان لا بدَّ من اختراع ما يدعى "الزعماء المفوضين" في محاولة لفرض نظام سلطوي (استعماري) على ما كان مسبقاً مجتمعاً مساواتياً (القول بالمساواة بين البشر) مستعداً عملياً لتقبل التغيير (ريث، في ماكنتوش، 1966: 212- 267).

كذلك تختلف الدرجة التي تقرر فيها الحكومة المركزية هيكلية الحكومة المحلية من دولة إلى أخرى. ففي أجزاء من الولايات المتحدة، تبقى المسائل المتعلقة بالحدود والتنظيم الداخلي للحكومة المحلية مسائل من اختصاص القرار المحلي بشكل كامل. وفي فرنسا، مطلوبٌ من كل المحافظات أن يكون لديها محافظ بوصفه رئيساً تنفيذياً، ومع أنه منتخب محلياً، يعمل بوصفه موظفاً في الحكومة المركزية. أما على مستوى المناطق والمستوى الإقليمي، فالرئيس التنفيذي هو موظف معين من وزارة الداخلية القومية. على أية حال، بقيت حدود المناطق وحدود المحافظات مستقرة نسبياً، كما أن الالتزام المحلي بها قوي جداً.

في المملكة المتحدة، ربما هناك تدخل أقل في التنظيم الداخلي للسلطات؛ وقدر كبير من التغيير من قبل الحكومة المركزية في هيكلية السلطات المحلية الشاملة، وسلطاتها، وحدودها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هناك أيضاً تنوع لافت في التنظيم الداخلي للسلطات المحلية؛ حيث تتركز الترتيبات التقليدية في المملكة المتحدة على سلسلة من لجان منسقة بشكل فضفاض من أعضاء منتخبين؛ تشرف كل منها على عمل دائرة أو أكثر يرأسها متخصصون مهنيون. بالمقارنة، لدى العديد من لجان في الولايات الأمريكية المتحدة مجالس تنفيذية أقوى بكثير تتألف إما من مديري مدن مهنيين أو محافظين منتخبين مباشرة. والنمط الفرنسي الذي يكون فيه الرئيس التنفيذي معيناً من الحكومة المركزية موجود أيضاً على نطاق واسع لاسيما في المستعمرات الفرنسية السابقة. في السنوات الأخيرة، نزع النمط البريطاني نحو لجان أصغر حجماً مضبوطة بشكل أكبر، وأسلوب يشدد على تطوير فرق إدارة استراتيجية من الموظفين المهنيين. إن دعم حكومة بلير لتجارب خاصة بتطوير محافظين تنفيذيين كان تحركاً مثيراً للاهتمام فيما يمكن تفسيره بأنه توجه نحو مزيد من المشاركة. وفي معظم الحالات، على أية حال، تحركت معظم السلطات المحلية نحو "مجالس" صغيرة من المستشارين المحليين بالتوازي مع فرق إدارة مهنية. كما أبدت حكومة العمال الجديدة تقديراً واحتراماً لفكرة الاستقلال الأكبر للسلطات المحلية، لكن، عملياً، مقابل إظهار قدرتها على تحقيق أهداف أداء الحكومة المركزية.

بما أن هيكلية الحكومة المحلية غالباً ما تعكس بنية الحكومة المركزية، لذلك، هناك، بشكل عام، نزعة لأن تكون السياسات المحلية نموذجاً مصغراً للسياسات الوطنية/القومية؛ وبالتالي تهيمن سياسات الأحزاب المتعددة في كل من المحليات الإيطالية والفرنسية؛ في حين تهيمن في محليات الولايات المتحدة الأمريكية سياسات الحزبين؛ وسياسات الحزب الواحد في كل من الصين وكوبا وعدة أماكن في "الجنوب". لكن، في أنظمة الأحزاب التنافسية، نظراً لأنه غالباً ما تكون للفروقات الحزبية جوانب إقليمية، هناك

نزعة لمزيد من التنوع على المستوى المحلي. وبالتالي، قد يكون لبعض الأحزاب_ كما في حال حزب العمال في بعض أجزاء ويلز، وحزب الديمقراطيين في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية أيام الفصل العنصري_ احتكار تام لبعض المناطق؛ وبالتالي، تتم السياسات الفعالة على يد زمر ضمن حزب الأغلبية المحلي. في مناطق أخرى، قد يشكل ما يعتبر أحزاب أقلية على المستوى القومي/الوطني متنافسين مهمين مع الأحزاب المؤسسة على المستوى المحلي_ كما هي حال الليبراليين في نيويورك وساوث ويست إنجلد. علاوة على ذلك، قد تتمتع بعض الأحزاب بوجود محلي صرف_ كما هي حال مجموعات " المستقلين" في المجالس الإنجليزية؛ وبالتالي، يمكن العثور على أنظمة الحزب الواحد أو الأحزاب المتعددة محلياً حتى ولو كان النظام القومي/الوطني نظاماً مؤلفاً من حزبين.

يمكن أن تطور الحكومات المحلية تقاليدَ دستورية مميزة خاصة بها؛ وبالتالي، يمكن تعيين أعضاء المجالس الاستشارية، في السياق البريطاني، على سبيل المثال، من الأحزاب بما يتناسب، بشكل عام، وأعدادهم في المجلس في سلطة معينة؛ لكن من مجموعة الأغلبية في سلطة أخرى.

ومع أن هناك، غالباً، نزعة للإشارة إلى ماضٍ افتراضي عندما كانت "السياسة" غائبة عن الحكومة المحلية، إلا أن السجلات التاريخية لا تبين هذا إلا قليلاً. فعلى سبيل المثال، رشحت كل بلدة في إنجلترا قبل قانون الإصلاح في عام 1832، عضوين للبرلمان بطرق مختلفة_ لكن عادة كان يربط ذلك بدرجة ما بالحكومة البلدية. وبالنتيجة، كانت البلديات متحزبة إلى درجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، أشهر مجلس مدينة ليستر قبل قانون الإصلاح، إفلاسه عملياً نتيجة الفواتير القانونية التي تكبدها بسبب تأهيل ما يكفي من الأحرار "بمبادئ دستورية سليمة" (أي ناخبين من حزب المحافظين) كي تتجه انتخابات 1830 بالاتجاه الصحيح (حسب وجهة نظره). وحيث لم تكن المجالس المحلية منقسمة حزبياً، كان ذلك، غالباً، علامة هيمنة على المنطقة من قبل نخبة محافظة قوية، كما هي الحال في العديد من المقاطعات الإنجليزية الريفية القديمة، وفي بعض المناطق "القبلية" في المستعمرات السابقة.

يمكن أن تختلف السيطرة المركزية على الحكومة المحلية عن الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمكن إدراك المفهوم بصعوبة، إلى حالات في بعض بلدان "الجنوب" حيث مفهوم التصرف المستقل من قبل الحكومة المحلية كذلك، لا يمكن التفكير به عملياً. ثمة عنصر مهم في العلاقة هو العنصر الثقافي الخاص بتوقعات الأحزاب من العلاقة. كما أن هناك بُعداً آخر هو البعد القانوني؛ ففي المملكة المتحدة، وحتى مؤخراً، كان مفهوم *تجاوز السلطة* يقيد السلطات المحلية ضمن أفعال ينص عليها القانون صراحة (القوانين التي يقررها البرلمان المركزي). من الناحية الأخرى، فإن الافتراض في الولايات المتحدة الأمريكية هو أن السلطات الحكومية التي لم يمنحها الدستور للمركز صراحة، هي من حق الولايات أو الشعب. كما ينظر في فرنسا، والعديد من الدول الأوروبية إلى المحليات على أنها تمتلك حقاً موروثاً للتصرف نيابة عن مواطنيها في غياب القيود القانونية.

من وجهة نظر مالية، فإن السيطرة المركزية على الميزانيات يحد بوضوح من صلاحيات الحكومات المحلية. وقد اعتبرت حاجة المجالس الفرنسية لموافقة المستوى الأعلى التالي من السلطة على ميزانياتها، عادة، على أنها دليل على ضعفها النسبي عند الكتاب الإنجليز الذين كتبوا حول الحكومة المحلية. لكن النظام الحالي لتمويل الحكومات المحلية في المملكة المتحدة يعتمد بفعالية على وضع الحكومة المركزية قيوداً على الصرف بالنسبة للسلطات المحلية، ومعاقبتها عبر نظام المنح المالية من المركز إن لم تلتزم بأحكام الخدمة المدنية المركزية على تصرفاتها. لكن نادراً ما تعاني الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية من مثل تلك القيود_ مع أنه قد يطلب منها تقديم طلب الاستدانة لمبالغ كبيرة على استفتاء شعبي للناخبين المحليين.

هناك سؤال مهم يتعلق بما ذكر آنفاً، ألا وهو الأساس الضريبي المتاح للحكومة المحلية. ومرة ثانية، فإن حرية الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مستويات مؤثرة من الضريبة على المبيعات والممتلكات قد تتم مقارنتها باستحسان بالسلطات المحدودة جداً، المسموح بها الآن في مجالس المملكة

المتحدة_ التي لا يمكنها حتى أن تحدد معدلاتها الضريبية على المحال التجارية المحلية. وبشكل مشابه، فإن القيد الرئيسي على نمو حكومة محلية فعالة في العديد من أصقاع "الجنوب" هو الافتقار لأي مصدر واقعي لدخل مستقل.

إن المطالبة بمزيد من السلطة للحكومات المحلية أكثر مما تحقق في معظم الدول خارج الولايات المتحدة الأمريكية لهي مطالبة مقنعة. إذ إن تنفيذ السلطات المحلية للسياسات المركزية يمكّن الناس المحليين من القيام ببعض التقييمات المستقلة عن الحاجات والأولويات المحلية النسبية؛ كما يسمح بأخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار بسرعة أكبر_ وبالتالي تنشأ سياسات أكثر عقلانية تناسب حاجات السكان المحليين. لقد ناقشنا مبدأ "التفريع" الديمقراطي مسبقاً_ إذ إن اتخاذ القرار المحلي يسمح بمزيد من المشاركة من قبل أولئك المتأثرين، كما تصبح مسألة تثقيف المواطنين، وتدريبهم وإظهار ولائهم أكثر سهولة عملياً. "القليل جميل"!: وكلما كانت الاستقلالية الممنوحة للسلطات المحلية أكبر، قلت الحاجة إلى آلية تنسيق مركزية أكثر. والمجالس تمكّن الناس من التعبير عن هويتهم؛ وتتصرف كمحامية تدافع عن تجمعاتهم السكنية أمام الهيئات الأخرى. إنها تساعد في الحفاظ على التنوع الاجتماعي. كما تمثل فرصة للسياسة والتجريب الإداري، والإبداع، والتعلم. كذلك فإن تقسيم السلطة في الديمقراطية أمر مطلوب، "السلطةُ مفسدةٌ، والسلطةُ المطلقةُ مفسدةٌ مطلقةٌ" (أكتون: 1887).

الخاتمة

يبدو أن الديمقراطية الليبرالية التمثيلية هي الشكل المهيمن للحكم عالمياً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. مع ذلك، فإن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية في عدة أصقاع من العالم إما أنها ما تزال غائبة، أو مؤسسة حديثاً لدرجة أن قدرتها على الصمود في وجه المصاعب الاقتصادية، أو الفساد الداخلي، أو الصراع الاثني أو المواجهة الدولية عرضة للشك على نحو جدي.

بل حتى في تلك الأصقاع من العالم حيث يبدو أن الديمقراطية الليبرالية راسخة بصورة علمانية أكثر، مازالت هناك بعض الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها، والتي تتعلق بالوحدات والمستويات التي ينبغي أن تعمل وفقها. كما أننا لم نتفحص بعد، بأي عمق، التنوع الكبير في طبيعة المؤسسات الديمقراطية _ وهذا هو موضوع الفصل التالي.

قراءات إضافية:

Dinan, Desmond, 1998, Ever Closer Union? An Introduction to the European Union, 2nd. edn, Basingstoke, Macmillan Useful standard text on the European Union.

Hague, Rod and Harrop, Martin, 2004, Comparative Government and Politics, 6th edn, Basingstoke, Macmillan Useful text covering much of the ground in chapters 5, 6 and 7.

Peterson, John and Shackleton, Michael, 2006, The Institutions of the European Union, Oxford, Oxford University Press Discusses the individual institutions of the European Union and the process of integrating political interests through them.

Wilson, D. and Game, C., 2002, Local Government in the United Kingdom, 3rd edn, Basingstoke, Palgrave Macmillan Excellent up-to-date text on UK local government experience.

Zimmerman, Joseph F., 1992, Contemporary American Federalism: The Growth of National Power, Leicester, Leicester University Press An overiew of the division of power amongst different levels of government in the home of federalism.

مواقع على الشبكة:

http://www.cia.gov

CIA: Central Intelligence Agency includes up-to-date statistics in the World Factbook (downloadable free).

http://new.prio.no/CSCW-Datasets/Data-on-Governance/ThePolyarchy-dataset

Measures the extent of democracy, participation and competition in 187 countries.

http://www.federalism.ch

Institute of Federalism, Fribourg, Switzerland includes working papers and online federalism games.

http://www.europa.eu.int/index-en.htm

European Union. http://www.uta.fi/valagos/links.html Index of local government websites.

http://www.poole.gov.uk

Poole, Dorset's local government website.

الفصل السابع

الديمقراطيـــــــة

هذا الفصل...

يدرس معنى الديمقراطية؛ ويدرس نقدياً بعض مؤسسات الديمقراطية الليبرالية الرسمية وغير الرسمية. ويشمل ذلك الانتخابات والدساتير وفروع الحكومة الثلاثة: التنفيذي والتشريعي والقضائي. فيها تركز المؤسسات غير الرسمية على نظام التواصل بين الحكومة والشعب عبر مجموعات الضغط، والأحزاب السياسية، ووسائل الاتصال الجماهيرية.

كيف يمكن للحكومة أن تكون "ديمقراطية"؟

ليس حتمياً أن تكون حكومة الدولة "ديمقراطية"؛ إذ إن وجود الأنظمة الاستبدادية أو الفاشية أو العسكرية أو الكهنوتية أو التقليدية لا يمكن حذفها باعتبارها مفارقات تاريخية مستحيلة حتى في القرن الواحد والعشرين. على أية حال، لتحقيق الغرض من هذا النقاش، من المفيد تصور رغبة الشعوب بالحكومات الشعبية_ ما وصفه الرئيس لنكن في خطاب غيتسبره بـ "حكومة الشعب، وبالشعب، وللشعب". إننا نسأل ما القيم التي يُعتقد أن مثل تلك الحكومات ستعمل عليها، والمدى الذي تعمل به المؤسسات الديمقراطية الموجودة على تحقيقها.

قد يقترح تعريف لنكن الشهير ثلاثة عناصر أساسية للديمقراطية: أولاً، إنها "من" الشعب، وليس بمعنى أنها "فوق" الشعب كله فحسب، لكن بمعنى أنها تستمد شرعيتها من التزام الشعب بها (حكم بالرضا). ثانياً، إنها "بالشعب"، بمعنى أن الشعب يشارك بكثافة في العمليات الحكومية. وثالثاً، إنها "للشعب" بمعنى أنها تحاول تحقيق الرفاه العام، وصيانة حقوق الأفراد.

إن هذه المبادئ ستكون مقبولة على نطاق واسع ليس في ديمقراطيات أوروبا الغربية الليبرالية، وأمريكا الشمالية، وأستراليا وما يجاورها من الدول والجزر الديمقراطية فحسب، لكن حتى في البلدان الشيوعية، وأنظمة الحزب الواحد القومية في "الجنوب". مع ذلك، يبقى هناك كثير من الجدل حول تفسير هذه المبادئ ووزنها النسبي حيثما تتضارب. وهكذا، تشدد الديمقراطيات الليبرالية على حماية الحقوق الفردية، وفكرة سيادة القانون؛ في حين تشدد الأنظمة الشيوعية على المشاركة الشعبية، ومحاولة تحقيق المصلحة العامة. بينما يؤكد القادة القوميون الذين يتمتعون بقاعدة شعبية شرعيتهم كقادة بقبول الشعب، وباعتبارهم صناع القدر القومي/الوطني (ماكفرسون، 1966).

المشاركة والديمقراطية المباشرة

إن الشكل الأقدم المسجل للديمقراطية على الإطلاق هو ذاك الخاص بدول المدن الإغريقية، خاصة أثينا. إذ كانت القرارات الهامة تتخذ من قبل كل المواطنين (مع أن ذلك كان يستثني الأجانب والنساء والعبيد_ غالبية السكان) في تجمع عام بأغلبية الأصوات. كما كان الموظفون الحكوميون (القضاة، الحكام) يختارون على أساس مؤقت بالقرعة. والجدير توكيده هو أن اتخاذ القرارات نيابة عن الشعب من قبل ممثلين منتخبين كان يعتبره الإغريق القدامى شكلاً "ارستقراطياً" أو "استبدادياً" من أشكال الحكم يعتمد على نوعية المنتخبين وسلوكهم.

والحقيقة، أن أرسطو اعتبر تصويت الأغلبية شكلاً متواضعاً من أشكال الحكم، لأن القرارات الشعبية لم تكن مقيدة بأي حماية قانونية للأقليات (الغنية). ومن الجدير مناقشته أيضاً، على سبيل المثال، ما إذا كان إعدام شخص من دون محاكمة قانونية، حتى ولو كان مذنباً بصورة واضحة، من قبل الأغلبية في تجمع سكاني صغير يمكن اعتباره "ديمقراطياً" تماماً أم لا. أي بعبارة أخرى، قد يتضارب حكم الأغلبية والمشاركة الشعبية مع أفكار العدالة، والحقوق الفردية، والفعالية والكفاءة.

ففي أثينا ولأنه كان لا بدّ من إقناع غالبية المواطنين أن على السكان التصرف، يبدو أنه غالباً ما كان يتم الحصول على مستوى عال من المعلومات والجدل إضافة لالتزام وولاء كبيرين للدولة. في مثل هذا النظام، يُشجع المواطنون على تثقيف أنفسهم، ويتم التعامل معهم بصفتهم كائنات أخلاقية قادرة على تقرير مصيرها، ومن المحتمل كثيراً أن تتماهى مع الجماعة السكانية وحياتها السياسية.

غالباً ما يُعتقد أن مثل هذه الديمقراطيات المباشرة لم تعد ممكنة وذلك لتزايد تعقيدات المجتمعات البشرية وحجمها. مع ذلك، فإن اتخاذ القرار من قبل غالبية المواطنين مازال يمارس في سويسرا، والعديد من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي سويسرا، وبمبادرة من نسبة ثابتة من جمهور الناخبين، أو عدد أقل ممن يحق لهم التصويت، يتعين إجراء استفتاء حول أي موضوع؛ وتعد النتيجة بحكم التعديل الدستوري. كذلك في العديد من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، تُطبق ترتيبات مماثلة، لاسيما فيما يتعلق بالقرارات المالية الكبيرة. مرة ثانية، عندما تُتخذ القرارات بهذه الطريقة، غالباً ما يكون هناك جدل شعبي واسع جداً حول كل القضايا المطروحة.

ربما كان لا بدّ من تمييز هذه الحالة عن الوسيلة الدستورية الأكثر شيوعاً التي تسمح أو تتطلب من الحكومة أن تجري تصويتاً شعبياً حول مواضيع خاصة. المشكلة هي أن مثل هذا الاستفتاء حول مواضيع معينة يمكن تحويله بسهولة إلى "استفتاء عام" _ تصويت على الثقة بالحكومة التي تقترح التصويت. وغالباً ما استخدم القادة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة، مثل الجنرال ديغول في فرنسا، والرئيس الروسي يلتسن مثل هذه الوسيلة لتقوية أنفسهم ضد المعارضين البرلمانيين.

لم يعد حجم الديمقراطيات الحديثة عائقاً أمام ممارسة ديمقراطية أثينا اليوم. إذ إن وجود وسائل الاتصال الجماهيرية والإنترنت، وإمكانية الانتخاب

الإلكتروني عبر الهاتف، أو الشبكات الأخرى يعني أن "الديمقراطية عن بعد" هي إمكانية قائمة الآن (أرتيرتون، 1987؛ سوارد، 1993؛ وبيدج، 1996؛ أربلاستر، 2002). مع ذلك، لم يزل ممكناً ممارسة هذا الشكل من السيطرة في التجمعات الصغيرة على المستوى المحلي (على سبيل المثال، في اجتماعات الأبرشية البريطانية ومقاطعة نيوإنجلند).

إن فكرة إشراك ما أمكن من المواطنين في العمليات الحكومية تبقى عنصراً هاماً في مفهوم الديمقراطية يساعد على دعم الحفاظ على نظام الحكومة المحلية وهيئة المحلفين في الديمقراطيات الأنجلو- أمريكية. ولقد حاول الاتحاد السوفييتي السابق دعم مصداقيته "الديمقراطية" بانتخاب عدد كبير من المواطنين إلى المجالس السوفيتية، واللجان الانتخابية، ومجالس المصانع والمزارع الجماعية وما شابه.

اختيار الحكام

غالباً ما يُنظر إلى الديمقراطية في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة أساساً بحسب منح المواطنين فرصة اختيار حكامهم بحرية في فترات منتظمة، بدلاً من اتخاذ الحكومة قراراتها بنفسها.

كما يبدو أن هناك قليلاً من الشك في أن إجبار مجموعات متنافسة من الحكام المحتملين على التنافس للحصول على أصوات الناخبين لهو عامل مهم في ضمان حفاظ الديمقراطيات الحديثة على بعض الاستجابة لمصالح ورغبات الناخبين. وبسبب الافتقار لهذه الوسيلة البسيطة، يبدو أن العديد من الأنظمة الشيوعية والأنظمة في العالم الثالث قد فقدت هذا الاتصال مع مواطنيها، وبالنتيجة انهارت.

كذلك يبدو أن الانتخابات الحرة شيء لا يمكن الاستغناء عنه في الديمقراطية _ وهي مؤسسة يصعب تنفيذها أكثر مما يعتقد أولئك الذين يفترضون وجودها أمراً مسلماً به (مكينزي، 1958). إذ يبدو أن الاقتراع السري،

والتخلص من الرشوة الانتخابية المفضوحة، والفساد، وحرية الأحزاب في إقامة الحملات الانتخابية في أي مكان في البلد، وكذلك النظام الانتخابي غير المتحيز إلى حد معقول إنما هي وسائل بسيطة وواضحة في تلك البلدان التي حققتها. مع ذلك، أظهرت التجربة في أوروبا الشرقية، وأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة كم هو صعب تحقيق مثل هذه الشروط.

على أية حال، يمكن أن نرى أن هناك عوامل أكثر دقة تؤثر بفعالية الديمقراطيات وقدرتها على الاستجابة؛ لاسيما المدى الذي تقدم فيه الأحزاب السياسية، والترتيبات الدستورية خياراً حقيقياً للناخبين. في هذا الصدد، قد تبدو الولايات المتحدة الأمريكية أقل "ديمقراطية" من بريطانيا. كذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المدى الذي تجعل فيه ظروف جماهير الناخبين التربوية والاقتصادية مساهمتهم السياسيةَ الفعالةَ مركزة.

الأنظمة الانتخابية

يعطي العديد من أشكال النقاش عن الديمقراطية الليبرالية أهمية كبرى للنطاق الذي تتمتع به الأنظمة الانتخابية المتبعة، وتقييم مزايا كل منها؛ خاصة أنه جرى جدل كبير مطول حول مزايا "التمثيل النسبي" مقابل أنظمة "انتخاب الأكثرية العددية". ومع أن الموضوع قد يبدو شيقاً للعديد من علماء السياسة والمصلحين النظريين، إلا إنه يبدو أقل أهمية من عديد من المواضيع التي نوقشت بشكل أقل هنا والتي أسهمت في تحقيق انتخابات حرة كالتي ناقشناها للتو.

بالحقيقة، قلة من الأنظمة الانتخابية تعتمد ببساطة إما على "نظام انتخاب الأكثرية العددية" في الدائرة الانتخابية المستخدم تقليدياً في الانتخابات البريطانية العامة، أو الدائرة الوطنية المقسمة نسبياً بين الأحزاب كما في إسرائيل. وتدمج عدة أنظمة انتخابية تعتمد الصوت الواحد في الدائرة الانتخابية طرقاً لضمان (أو لزيادة احتمالية) حصول أحد المرشحين على الأغلبية على مستوى الدائرة الانتخابية. وهكذا، تجرى فرنسا اقتراعاً ثانياً في أي دائرة

انتخابية لا يحصل فيها أي مرشح على أغلبية واضحة في الجولة الأولى. فيما تجري الولايات المتحدة الأمريكية انتخاباً "تمهيدياً" أولياً ضمن كل من الحزبين الرئيسيين؛ وبالتالي، من المحتمل أن يظهر مرشحان رئيسيان فقط لخوض الانتخابات الرئيسية. في حين يسجل الناخبون في أستراليا تفضيلاتهم بخصوص المرشحين بالترتيب؛ وبالتالي، يمكن تحويل أصوات المرشح الأضعف إلى غيره حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية. لدى معظم الأنظمة "النسبية" دوائر انتخابية مناطقية أو إقليمية (بدلاً من الوطنية)؛ والعديد يجمع نظام الدوائر الانتخابية ذات الصوت الواحد مع "النظام الانتخابي" الوطني (على سبيل المثال في ألمانيا، وفي انتخابات البرلمان الأسكتلندي، والجمعية الويلزية). إذ تطلب جميعها تقريباً حداً أدنى من الأصوات للحصول على مقاعد في الهيئة التشريعية.

هنا من المفيد ترديد الاستنتاج الذي وصل إليه راي في دراسته الممتازة (1967): كل الأنظمة الانتخابية الموجودة غير كاملة فيما يتعلق بمفهوم النسبية (حتى أن إسرائيل تتطلب من الحزب أن يحصل على حصة دنيا من الأصوات كي يمثل في البرلمان)، وأن العامل الأساسي الذي يؤثر في النسبية هو حجم الدائرة الانتخابية المستخدم. ولتحقيق تناسب كامل بين المقاعد المخصصة في البرلمان وأصوات كل حزب وطني، ينبغي اعتماد الدائرة الانتخابية الوطنية الواحدة. على أية حال، قد يُعتقد أن تكلفة ذلك باهظة بمعنى أنها تقطع أشكال الوصل بين الناخبين كأفراد وممثلين محددين_ وكذلك السلطة التي تمنح لمنظمات الحزب الوطني في البت بمواقع المرشحين في القائمة الوطنية.

يمكن الدفاع نسبياً عن الأنظمة الأقل نسبية، كما في بريطانيا، بأنها تفضي إلى حكومة قوية أو مستقرة. ففي السنوات الأخيرة، شعر المؤلفان أن الحكومة "القوية" أصبحت تعني الحكومة غير الممثِلة وغير المستجيبة في بريطانيا؛ وذلك نقد وُجه إلى كل من إدارات تاتشر وبلير على حد سواء. مع ذلك، من المؤكد أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار قابلية بقاء الجهاز التنفيذي الذي أنتجه النظام لدى تقييم مثل هذه الأنظمة، إضافة لأشكال الربط بالدوائر الانتخابية

ونسبية الجهاز التشريعي. وإلى درجة ما، ينبغي لتقويم الأنظمة الانتخابية أن يعتمد على الظروف السياسية الحالية والأفضليات السياسية للمقوّم.

تجريدياً، قد يكون الحل الأمثل هو إنجاز نسبية عامة وربط محدد بين كل ناخب وممثل منتخب بدوائر المنطقة الانتخابية (ربما من أربعة أو خمسة أفراد) ينتخب بصوت واحد قابل للتحويل. هذا هو النظام الأيرلندي، الذي يفضله أيضاً الديمقراطيون الليبراليون البريطانيون. على أية حال، يجدر التوكيد أن الاعتبار المهم في "الهندسة الانتخابية" ينبغي أن يكون المصداقية السياسية للنظام عند الجمهور الانتخابي بشكل عام. إذ لا ينبغي التضحية بنظام بسيط مؤسس منذ أمد بعيد ومقبول على نطاق واسع إلا لتحقيق فائدة عامة كبيرة جداً. إذ ينظر إلى نظام غير مفهوم ومعقد، على أنه يحابي بشكل غير ضروري القوى السياسية التي بادرت بتقديمه مؤخراً، ولسوف يعتبر مقايضة غير موفقة لمثل ذلك النظام القديم، حتى ولو كان الأخير أفضل تقنياً بمعنى أنه يمثل النسبية بشكل أفضل.

يشكل النظام الانتخابي لب مصداقية (شرعية) الديمقراطيات الحديثة؛ وبالتالي، من الضروري محاولة إيجاد أوسع إجماع ممكن حول النظام المستخدم. يمكن أن تؤدي مثل تلك الحالات، كالتي وقعت في فرنسا بعد الحرب والتي أدت فيها التغيرات الكبيرة في الحكومة إلى تغير لاحق في النظام الانتخابي، إلى خلق نوع من اللامبالاة والأنانية لدى جماهير الناخبين (كامبل، 1965).

هنا قد يكون مفيداً توضيح بعض المصطلحات المتعلقة بالمؤسسات السياسية التي دأبنا على استخدامها في هذا الفصل والذي سبقه. ويبدو، على وجه الخصوص، أن نقاشاً أوسع لكل من الفروع الثلاثة للحكم_ التنفيذي، والتشريعي، والقضائي_ أمر مرغوب.

السلطة التنفيذية

تتألف السلطة التنفيذية، بالمعنى العام، من رئيس الدولة، والأعضاء السياسيين في الحكومة، والموظفين المدنيين الذين يشغلون دوائر الدولة. لا تقوم

السلطة التنفيذية بتطبيق القوانين وحسب، بل تقترح أيضاً تغييرات عليها تقدمها للسلطة التشريعية؛ كما تدير العلاقات الخارجية في أغلب الأحيان. ينبغي للسلطة التنفيذية أن تعمل، وبشكل أقل رسمية ، كي تكون رمزاً لوحدة الدولة؛ وأن توفر القيادة داخل النظام السياسي.

تختلف الأنظمة المختلفة، بشكل كبير، في الطريقة التي توزع فيها الأدوار على السلطة التنفيذية، وكذلك حجم الجهاز التنفيذي؛ وبالتالي، عدد الأفراد الذين يسيطرون على مفاصل السلطة. وكما رأينا، يمكن الاحتفاظ بمهام رئيس الدولة الرسمية مثل عقد المجلس التشريعي وحلّه، واستقبال كبار الزوار، وتقليد الأوسمة والأوشحة، والتصديق على التشريعات لتحويلها إلى قوانين وافتتاح مبان جديدة وغير ذلك، بحيث تقوم بها شخصية من العائلة الحاكمة/المالكة أو "رجل دولة" متميز متقاعد. إن مثل هؤلاء الملوك، والملكات، والرؤساء أو الحكام يعيشون، عادة، حياة هادئة (مريحة)؛ لكن في أوقات الأزمات، على أية حال، ربما يتوجب عليهم اختيار الشخصية السياسية الرائدة التي يحتمل كثيراً أن تقود أغلبية برلمانية إن فقد رئيس الوزراء الراهن ثقة الهيئة التشريعية.

وبشكل بديل، فإن مثل هذه الأدوار الرمزية، إلى حد كبير، يمكن جمعها مع قيادة عمل الحكومة الرئيسي اليومي في الدولة. وحيثما يتم الجمع بين القيادة الرمزية والحقيقية (كما في رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن ذلك قد يعطي زخماً لرئيس الحكومة في علاقاته/علاقاتها مع السياسيين الوطنيين الآخرين. على أية حال، إن تنصيب سياسي محنك في مثل ذلك الموقع القوي قد يزيد من إمكانية سوء التصرف من قبل رئيس الدولة، وكذلك خيبة أمل المواطنين، كما توضح مشاكل الرئيسين نيكسون وكلينتون.

وكما رأينا في الفصل السابق، فإن الفرق الهام الآخر بين التنفيذيين هو في الآليات التي يعبرون من خلالها عن مسؤوليتهم أمام الشعب؛ وكيفية انتقائهم. يزيد النموذج الرئاسي، الذي يتم فيه انتخاب رئيس الوزراء مباشرة بالتصويت

الشعبي، من الشرعية الديمقراطية للشخصية التنفيذية؛ ويساعد على ضمان أن يشكل كل رئيس حكومة ائتلاف أغلبية وطنية من الداعمين. أما "الجانب السلبي" لمثل هذه الترتيبات فهو أن مثل هذه الشخصيات لا يمكن إزالتها بسهولة إن فقدت التواصل مع دوائرها الانتخابية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن للكونغرس أن يقاضي الرئيس إلا بصعوبة قانونية جمة في حال سوء التصرف الشنيع. وفي الأنظمة البرلمانية، قد يكون رئيس الوزراء أقل شهرة ودعماً؛ لكن يمكنه الاحتفاظ بمنصبه طالما ظل يحظى بأغلبية تشريعية/برلمانية؛ وإذ لم توجد أغلبية وطنية واضحة كهذه؛ يمكن لعملية مساومة بين الأحزاب في البرلمان/الهيئة التشريعية أن تصنع أغلبية.

يتراوح عدد المناصب السياسية (أي المناصب التي يُعين فيها السياسيون من قبل رئيس الحكومة) في السلطة التنفيذية الوطنية بين عدد يقترب من خمسة آلاف في الولايات المتحدة الأمريكية وبضع مئات فقط في بريطانيا. (وذلك باستثناء التعيينات في المنظمات الوطنية الحكومية (أو غير الحكومية) أو شبه المستقلة). ومن الواضح أنه كلما كان عدد المناصب "السياسية" أقل، زاد الاحتمال في أن يكون للوظائف المدنية العليا صبغة سياسية. إذ يوجد عملياً، لدى كل الأنظمة مصالح مدنية كبيرة مؤلفة من موظفين حكوميين دائمين يتم تعينهم على أساس "الكفاءة" (عبر اختبارات تنافسية خاصة عادة أو على أساس المؤهلات المهنية أو الأكاديمية). ويختلف دورهم من بلد إلى آخر. ومصالح الخدمة المدنية البريطانية غير عادية نسبياً في درجة وحدتها التي تشدد على المدراء "العامين" الذين يمكن أن ينتقلوا من وزارة إلى أخرى. أما في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، فهناك ميل كبير لتعيين مهندسين زراعيين على رأس وزارة الزراعة، ومحاسبين لوزارة المالية، وهكذا دواليك.

كما أن من المعتاد أيضاً للتنفيذين الحديثين أن يتمتعوا ببعض سلطات اتخاذ القرار_ "تشريع المندوبين" في المملكة المتحدة، و"المراسيم" في بعض أنظمة الدول الغربية؛ وعادة ما يشمل ذلك قضايا تقنية تفصيلية مثل صياغة التنظيمات

واستخدامها للسيارات، أو التصديق على القوانين الفرعية من قبل الحكومات المحلية. وللسلطة التنفيذية إضافة لتمويلها للبرنامج التشريعي حق النقض من خلال الاقتضاء بأنه ينبغي لرئيس الدولة أن يوقع على كل قانون كي يصبح نافذاً.

الهيئة التشريعية

لا تقوم الهيئة التشريعية في كل الأنظمة، عملياً، بدور رسمي كبير في سن القوانين وحسب؛ بل لديها السلطات للتقصي، وإلى حد ما، للتحكم أو التأثير في السلطة التنفيذية. إن العامل المهم في ذلك هو، عادة، الحاجة للتصديق على الموارد والمصروفات المالية السنوية.

تعمل كل الهيئات التشريعية عبر نظام اللجان_ وكلما كانت الهيئة التشريعية أكثر فعالية، تكون اللجان أقوى وأكثر تعقيداً. إنها تعمل، عادة، عبر نوع من نظام المملكة المتحدة ذي القراءات الثلاث للتشريع المقترح (مشروعات القوانين) في دورة كاملة، كذلك مرحلة اللجنة. وفي العديد من الهيئات التشريعية، لكن ليس عادة في البرلمانات التي تتبع أسلوب الويستمنستر، تكون مرحلة اللجنة من العملية هي الأهم على الإطلاق وتحدث قبل المناقشة الرئيسية التي تجري في اللجان المتخصصة الدائمة. أما في نموذج الويستمنستر، فتحدث مرحلة اللجنة عادة في مكان خاص (محدد لهذا الغرض) يسمى "مكان اللجان الدائمة"، في حين تقوم "لجان الانتقاء بمراجعة الجوانب المالية والإدارية للتشريع المقترح.

تتعلق فعالية مثل هذه اللجان والمشرعين عادة بعدد الموظفين الداعمين والتسهيلات الملحقة عامة. ولدى الكونغرس الأمريكي ثروة هائلة من ذلك؛ إذ يوظف آلافَ المديرين والباحثين والموظفين إضافة لامتلاكه مكتبة تضم عملياً كل ما ينشر في الولايات المتحدة الأمريكية وهو خاضع للملكية الفكرية، إضافة للكثير مما ينشر خارج الحدود. البرلمان الأوروبي كذلك مجهز وظيفياً

بشكل جيد _ مع أن جزءاً من التوظيف يمكن تبريره بمتطلبات الترجمة والعمل في كل من بروكسل وستراسبورغ. بالمقارنة، كان أعضاء البرلمان البريطاني في الويستمنستر حتى وقت حديث يجدون صعوبة في الحصول على مكتب لأنفسهم؛ ولكن لهم الآن مكاتب ذات تجهيزات أفضل في بناء جديد فاخر، وبدل سنوي يكفي لتوظيف عدد قليل من الموظفين؛ كما أن الممثلين المنتقين قد أصبحوا بشكل متزايد سياسيين محترفين.

تاريخياً، كان المبدأ الأنجلو- الأمريكي "لا ضريبة بدون تمثيل" مهماً جداً في تثبيت قوة السلطة التشريعية فوق السلطة التنفيذية. فحاجة السلطة التنفيذية للموافقة السنوية لتغطية معظم مصروفاتها مازالت تسيطر على التقويم الزمني التشريعي في المملكة المتحدة، حيث تجري معظم النقاشات الأساسية في "الأيام المخصصة للمعارضة لمساءلة للحكومة". لكن المراجعة المالية المفصلة تحدث اليوم أساساً في لجان الاختيار؛ وإن وجود أغلبية تشريعية تلقائية للحكومة، بشكل أو بآخر، يضعف من السلطة المالية الفعالة للبرلمان على السلطة التنفيذية. في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك حتى مزيد من الصراع حول السيطرة على قضايا الميزانية؛ إذ يحاول الكونغرس الحصول على تنازلات سياسية على أساس منتظم مقابل تخصيص الأموال. والجدير ملاحظته أن البرلمان الأوروبي قد حقق الآن وأكد على مزيد من الضبط على ميزانية الاتحاد الأوروبي مقارنة بالماضي_ وذلك يدشن خطوة للأمام نحو مكانة تشريعية كاملة.

يختلف الإشراف التشريعي ومراقبته لنشاطات السلطة التنفيذية في المدى، والعمق، والشكل. وللأنظمة البرلمانية ميزة في أن الوزراء بصفتهم أعضاء في الهيئة التشريعية يكونون في حالة تواصل يومي مع أعضاء البرلمان "من غير الوزراء". وفي المملكة المتحدة، على وجه الخصوص، هناك تراث متطور تماماً من المساءلة الشفوية للوزراء (بما في ذلك رئيس الوزراء) من قبل أعضاء البرلمان في الجلسات الكاملة (والمباشرة) في مجلس العموم. بالمقارنة، لا يظهر الرئيس في الولايات المتحدة عادة الأمريكية إلا مرة واحدة في السنة ليلقي خطاب الأمة

الأمريكية. مع ذلك، يحتمل أن تكون تحريات لجان الكونغرس الأمريكية أكثر دقة من نظيراتها في الويستمنستر (حيث للحكومة غالبية مدمجة في كل لجنة)؛ بينما يواجه الرئيس مساءلات رجال الإعلام المتكررة في المؤتمرات الصحفية.

إن معظم الهيئات التشريعية "ثنائية"؛ بمعنى أنها تتألف من "مجلسين"؛ وفي معظمها، يتمتع المجلس "الأدنى" (المنتخب شعبياً في الدوائر الانتخابية الجغرافية) بالسلطة النهائية؛ وهو المجلس الذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه (في الأنظمة البرلمانية). أما في الأنظمة الفيدرالية، فيمثل المجلس الأعلى الولايات المكونة؛ وفي العديد من الأنظمة الأخرى، يُنتخب بشكل غير مباشر عبر هيئات استشارية من أعضاء المجالس الحكومية المحلية. على أية حال، يمكن العثور على أنواع غريبة أخرى مثل مجلس اللوردات في بريطانيا، وممثلي الجامعات في ايرلندا، والتقسيم العشوائي للممثلين المنتخبين إلى مجلسين في الدول الإسكندنافية.

في هذا الصدد الولايات المتحدة الأمريكية غير عادية؛ فمجلس الشيوخ (المؤلف من شيخين عن كل ولاية من الولايات الخمسين) هو المجلس الأهم على الإطلاق. إذ تتخذ عملياً القرارات الحاسمة حول التشريعات عبر مساومات بين لجنة مشتركة مكونة من المجلسين والرئيس.

كذلك تتأثر فعالية التمثيل التشريعي بعدة عوامل اجتماعية ودستورية أخرى. فاجتماعياً، على سبيل المثال، تنزع معظم الهيئات التشريعية إلى المبالغة في تمثيل الرجال والمحامين والنخبة المثقفة خريجة المؤسسات العلمية وسكان العاصمة على حساب النساء وغير المحامين ومن هم بدون تعليم عال رسمي، وعمال المزارع. أما دستورياً، فهناك قيود على المدة الزمنية التي يعمل فيها المشرعون بين الانتخابات؛ وقد يكون هناك قيود رسمية أو غير رسمية على عدد الأيام التي تجتمع فيها الهيئة التشريعية.

إن أحد الأسئلة الهامة التي تطرح حول الممثلين المنتخبين هو "من يمثلون؟" تقترح إحدى المدارس الفكرية أن الممثلين المنتخبين هم "مفوضون" للتصويت بما

ينسجم وتعهدات حزبهم الانتخابية للأغلبية في دائرتهم الانتخابية. مع ذلك، فإن التراث البركيني، المعتمد على أفكار إيدموند برك، عضو البرلمان عن بريستول في القرن الثامن عشر، يرفض ذلك؛ ويقترح أن الممثلين المنتخبين مستقلون؛ وينبغي أن يقيموا الحجج المقدمة لصالح القضايا السياسية أو ضدها (راجع، بيرش، 1964). والحقيقة، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل، هي أن الممثلين المنتخبين يتأثرون بعدد من العوامل بما في ذلك حزبهم ومجموعات الضغط والناخبين.

السلطة القضائية

تدعم كل الديمقراطيات الليبرالية، كما ذكرنا سابقاً، مبدأ السلطة القضائية المستقلة؛ لكنها تختلف حول درجة السلطة التي يمارسها القضاة في المسائل الدستورية. وهناك ثلاثة تقاليد في هذا الصدد.

فالقضاة في المملكة المتحدة هم رسمياً بين أقل القضاة سلطة لأنهم مقيدون بسلطات التاج الامتيازية، وعقيدة سيادة البرلمان، والافتقار لتصريح عن الحقوق قابل للتطبيق (حتى 1998)، والعرف السائد في مراعاة السلطة التنفيذية في المسائل المتعلقة بالسرية الرسمية وحرية اختيار السلطة التنفيذية. هناك سبب آخر للقلق هو العملية السرية التي يتم من خلالها تعيين القضاة من قبل الحكومة الموجودة حينها. إذ تجري مثل هذه التعيينات عادة من بين صفوف الرجال أساساً، ممن تلقوا تعليمهم في أوكسبردج [مدارس إنجليزية مستقلة خاصة باهظة التكاليف لا يتحمل الطالب المنتسب إليها أي عبء مادي]، كذلك "مستشار الملكة" الذي غالباً ما يمثل الادعاء في القضايا الجنائية.

وتتضمن العناصر "الديمقراطية" في النظام البريطاني نظام هيئة المحلفين، الاعتقاد أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، والمبدأ القائل إن النشاط غير القانوني هو فقط ذاك الذي يُحظر رسمياً بالقانون. في نظام "القانون العام" هذا، يفسر المحامون المهنيون بدرجة عالية التشريعات وفقاً للسوابق الواردة في حالات سابقة. وعلى الرغم من التحفظ الذي عبرنا عنه في الفقرة السابقة، ينبغي الاعتراف أنهم

يتمتعون عادة باستقلالية صارمة ضمن الحدود المحددة لهم؛ ولا يتم عزلهم إلا إذا أساؤوا التصرف على نحو شنيع جداً؛ وغالباً، ما يحاولون تفسير التشريعات من خلال احترام الحقوق التقليدية للـ "الإنسان الإنجليزي".

مع ذلك، فإن القضاة في الولايات المتحدة الأمريكية (وفي العديد من دول الكومنولث) هم في موقع أقوى بكثير، مع أنهم يعملون وفق القانون العام، بمعنى أنهم وطدوا سلطاتهم بـ "المراجعة القضائية" للتصرفات القضائية والتنفيذية في ضوء دستور يضم "قانوناً لحماية حقوق" الأفراد. إذ يُعترف في الولايات المتحدة الأمريكية، بالأهمية السياسية للقضاة الفيدراليين من خلال ضمانات دستورية لاستقلاليتهم حالما يتم تعينهم؛ وكذلك عملية تعيين مكشوفة وصارمة بما في ذلك دعم من مجلس الشيوخ والمثول أمام اللجنة القضائية. على مستوى الولاية، والمستوى المحلي، يعمل نظام قضائي منفصل بطريقة مماثلة باستثناء أنه في بعض المناطق يتم انتخاب القضاة (بصورة عامة في انتخابات لا حزبية) لفترات ثابتة.

أما في التراث الأوروبي (النابليوني)، فغالباً ما تمارس المحاكم الإدارية اليوم بشكل مستقل درجة من الضبط على تصرفات السلطة التنفيذية بشكل لا يوازي ما يجري في بريطانيا. يعتمد النظام القانوني في دول أوروبا القارية، عادة، على تراث يعود إلى قانون روما؛ عدلته إصلاحات نابليون. إنه يشدد بشكل أكبر على المبادئ العامة (كاحترام الحقوق التي يقرها الدستور مثلاً)، وبشكل أقل على السوابق. فيما المحاكمات عملية تحقيقات مضنية يتحكم بها القاضي أكثر ما هي مواجهة بين محامي الدفاع ومحامي الادعاء. كذلك يمكن العثور على محاكم دستورية منفصلة لمراجعة دستورية القوانين أو مراسيم الحكومة في عدد من الدول. وغالباً ما يهتم التعليم القانوني بالقانون العام، وبتدريب مديرين عامين في الجامعات الأوروبية القارية أكثر مما يحدث في بريطانيا وأمريكا حيث تهتم المناهج الدراسية بقانون عقود الأعمال والجريمة.

الدساتير والدستورية

يوضح ك. س. وير (1951) أن هناك معنيين رئيسيين لمصطلح "دستور": أولاً، مؤسسات الدولة السياسية الأساسية؛ وثانياً، وثيقة مكتوبة تعرّف، عادة، هذه المؤسسات وحقوق مواطني الدولة. من الواضح، أنه ليس لدى المملكة المتحدة دستور بالمعنى الثاني_ مع أن هناك وثائق قانونية عدة مثل الماغنا كارتا (الوثيقة الملكية التي منح بموجبها الملك جون في عام 1215 حقوقاً سياسية للنبلاء المتمردين)، وقانون الحقوق، وهلم جرا، التي تعتبر أنها تساعد على تعريف ترتيباتها الدستورية. وإن ما يسمى بالدستور "غير المكتوب" هو إحدى السمات المميزة لعدد محدود من الديمقراطيات مثل المملكة المتحدة وإسرائيل ونيوزيلندا.

وكما بيّن وير (1951) وآخرون (على سبيل المثال، بوغدانور، 1988)، هناك دساتير ديمقراطية ليبرالية لديها عدد مختلف من الوظائف السياسية تهدف لتحقيقها. أولاً، الدور الرمزي والتشريعي في توكيد المصداقية الديمقراطية للنظام السياسي المعني وتوضيحها. ثانياً، يُقصد منها، عادة، الحماية، والحفاظ على المؤسسات السياسية الأساسية التي تعرفها، تبيان كيف يمكن تغييرها بشكل شرعي. ثالثاً، يقصد منها أيضاً حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

من وجهة نظر محافظة وليبرالية عريضة، يمكن القول وبشكل أكثر عمومية إن الحكومة الدستورية تعني "حكومة القوانين لا حكومة الأشخاص"؛ وأن القوانين توجد للحد من سلطة الحكومة القائمة لصالح الديمقراطية وحقوق الأفراد؛ وعلى العكس من ذلك، تضع بعض التفسيرات الاشتراكية والراديكالية مزيداً من التوكيد على فكرة أن الدساتير تعزز الحكومات الديمقراطية من أجل تغيير المجتمع لتحقيق نظام اجتماعي أكثر عدلاً.

حيثما توجد الدساتير المكتوبة، غالباً ما تميز تغيراً ثورياً في النظام السياسي؛ بحيث أنها قد تُكتب أصلاً في ظروف تشدد على تفسير راديكالي للدساتير. ومع مرور الوقت على الوثيقة، فقد يتحول التوكيد إلى تفسير قانوني ومحافظ لها. يتم الدفاع عادة عن دستور بريطانيا "غير المكتوب" بأنه يحقق

أغراض الدساتير المكتوبة بشكل أكثر فعالية مقارنة بالدساتير الأحدث. وقد أضحى ذلك قضية مثيرة لكثير من الجدل في السنوات الأخيرة في بريطانيا، على أية حال.

غالباً، ما يتمتع الدور الرمزي للوثيقة الدستورية بأهمية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يتم التعامل مع دستور الولايات المتحدة الأمريكية بوقار؛ إذ إن أول عمل يقوم به كل رئيس هو القسم أو التأكيد على أنه "سينفذ بإخلاص مهام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ وسيبذل ما في وسعه للحفاظ على دستور الولايات المتحدة الأمريكية وحمايته والدفاع عنه". كما أنَّ لإعلان حقوق الإنسان الفرنسي دوراً محورياً مماثلاً في الثقافة الفرنسية السياسية.

وغالباً ما يقال إن بريطانيا غير عادية في تجسيد الكثير من دستورها على شكل "أعراف"_ وهي عبارة عن قواعد مقبولة عامة وليست جزءاً من القانون، لكن يعتبر انتهاكها انتهاكاً للقانون. يُنظر إلى هذه الأعراف بوصفها طريقة أكثر مرونة للتعبير عن الدستور مقارنة بوثيقة قانونية مكتوبة. على أية حال، إن الأعراف، في الحقيقة، موجودة في أي نظام دستوري ناضج. فعلى سبيل المثال، إن الأعراف المتعلقة بالعملية الانتخابية للكليات في الولايات المتحدة الأمريكية قد حولت تحويلاً فعالاً ما قصد منه الأجداد المؤسسون أن يكون انتخاباً غير مباشر للرئيس إلى انتخاب شعبي مباشر على مستوى الأمة.

الحقوق والدساتير

تتضمن معظم الدساتير المكتوبة شكلاً من أشكال الإعلان عن حقوق مواطني الدولة المعنية. على أية حال، هناك فرق مهم ينبغي رسمه بين مجرد إعلان قُصد منه أن يكون مرشداً للسياسيين_ وربما للقضاة لأخذه بعين الاعتبار في تفسيرهم للقوانين_ و"قانون الحقوق" الذي يعتبر جزءاً ملزماً من الدستور، وهو أعلى مكانة من القانون العادي وله اليد الطولى في حالة التعارض. يمكن أن يكون للإعلان بعض الفائدة السياسية الرمزية؛ إلا أن من الواضح أن قانون

الحقوق مفيد بشكل مباشر للمواطنين العاديين الذين يعتبرون أن حقوقهم قد صودرت أو انتهكت من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية.

هناك، في الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ طويل من الاستخدام القضائي للدستور الفيدرالي لإبطال تصرفات كل من الرئيس والتشريع الفيدرالي ("المراجعة القضائية"). والأجزاء الرئيسية من الدستور التي استخدمت بهذه الطريقة هي التعديلات العشرة الأولى على الدستور (التي تضم حق التعبير والتجمع، إضافة لحق الحصانة ضد تجريم الذات، المثير لكثير من الجدل، وحق حمل السلاح). وما هو على قدر من الأهمية أيضاً تعديلات الحرب الأهلية (13-15) ضد العبودية والتمييز العنصري؛ ومازالت هذه البنود يحتج بها تكراراً ضد سلطات الولاية والسلطات المحلية. وهناك العديد من الأمثلة عن قرارات شجاعة اتخذتها المحكمة العليا للدفاع عن الحقوق الفردية (مثل حرية التعبير) بهذه الطريقة؛ لكن كانت هناك أيضاً قرارات اتخذتها المحكمة باسم حقوق الملكية لمنع تنفيذ إجراءات اجتماعية تقدمية. من الواضح أن المناخ السياسي والاجتماعي لزمن اتخاذ القرار قد أثر بشكل واضح على قرارات المحكمة في العديد من المناسبات: على سبيل المثال، في عام 1896 (قضية *بليسي ضد فيرغسون*)، عندما قضت بأن وجود تسهيلات "منفصلة ولكن متساوية" للزنج على شبكات السكك الحديدية كان أمراً دستورياً. ومرة أخرى، في عام 1954 في قضية *براون ضد المجلس التربوي في توبيكا*، عندما قضت أن التسهيلات التربوية المنفصلة للطلبة السود لا يمكنها أن تكون متكافئة، في الحقيقة، مع تلك المخصصة للبيض. باختصار، إن قانون الحقوق يأخذ السلطة من يد السياسيين المنتخبين (والبيروقراطيين) ويحولها إلى المحامين؛ وقد لا تحصل دائماً النتيجة الإيجابية التي يتوقعها مناصروها (الجناح اليساري في الغالب) البريطانيون.

لقد فضل دايسي (1959) ودستوريون بريطانيون تقليديون آخرون أن يعلقوا آمالهم في حماية الحقوق الفردية على تعلق واسع الانتشار عند كل البريطانيين

بحقوق قانونهم العام القديم. كما أعيد توكيد هذه الآمال في وثائق تاريخية مثل الماغنا كارتا وقانون الحقوق؛ لكنها لم تحصن قانونياً ضد تشريعات لاحقة. إن توكيد مسؤولية السلطات التنفيذية أمام مجلس العموم المنتخب من الشعب مباشرة عن كل تصرفاتها يُعتبر ضمانة كبيرة لحقوق الأفراد. وقد أعدّ أعضاء البرلمان تقليدياً للدفاع عن مواطني دوائرهم الانتخابية من أي حزب باستجواب الوزراء نيابة عنهم في مجلس العموم. كما ينظر إلى سمات متنوعة للقانون العام بأنها حماية أعلى للأفراد إما من الضمانات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية أو أنظمة القارة الأوروبية في المحاكم الإدارية الخاصة. من هذه السمات حق المحاكمة أمام هيئة محلفين، وحق التزام الصمت في المحكمة لدى استجواب الشرطة، وأمر الإحضار الشخصي (الأمر القضائي الآن).

ليس لدى بريطانيا إعلانها الخاص المفصل لحقوق الإنسان (ووثيقة الحقوق وثيقة محدودة على نحو أكبر مما قد يوحي به اسمها)، لكنها مصادقة على كل من الإعلان الأوروبي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. للوثيقة الأوروبية مفوضية ومحكمة لتفسيرها. وقد يكون مهماً أن الحكومة البريطانية كانت موضوع كثير من المشاكل مقارنة بأي دولة موقعة أخرى (ربما بسبب الافتقار النسبي لعلاجات قانونية ضمن المملكة المتحدة إلى حد أن قانون حقوق الإنسان لعام 1998 خول المحاكم البريطانية السلطة للفت الانتباه لمثل تلك الانتهاكات). مع ذلك، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بوصفها منظمة دولية تقليدية (وهي ليست جزءاً من آلية الاتحاد الأوروبي) لا يمكنها تنفيذ أحكامها في بريطانيا؛ لكن عليها الاعتماد على إجبار الحكومة البريطانية وهيئتها التشريعية على التصرف بإشعارها أنها مذنبة إن وجدت ما هو ضد السلطات البريطانية.

هناك مؤسسة اسكندنافية واحدة تم اعتمادها في بريطانيا للدفاع عن الحقوق الفردية ضد الخطأ أو التعدي الإداريين ألا وهي المفوضية البرلمانية ("المحقق في الشكاوى") الذي يتحرى مستقلاً تصرفات وزارات الحكومة في

حالات "سوء الإدارة" الظاهرة. (منذئذٍ يتم تعيين مفوضين برلمانين بشكل مشابه وقتها في بريطانيا في الخدمة الصحية، والحكومة المحلية، والأعمال المصرفية، والتأمين، وجمعيات البناء). في البداية، تمت معارضة هذه البدعة بوصفها انتهاكاً للتقاليد البرلمانية البريطانية؛ لكن تم التغلب على هذا الاعتراض بالطلب من المفوض البرلماني أن يدلي بما عنده أمام لجنة برلمانية منتخبة.

القيود الأساسية على المفوضين البرلمانيين البريطانيين هي أن سلطتهم القضائية مقصورة على الأخطاء الإدارية في وزارة مسؤول عنها وزير؛ وأنه يمكن للمفوض البرلماني أن يوصي بإجراء علاجي لذلك الوزير فقط. وأن شيئاً من تشريع المندوبين "غير العادل" سيكون خارج سلطة المفوض البرلماني. في السويد، حيث ولدت فكرة المفوض البرلماني، يتمتع المفوض/ة البرلماني/ة بسلطات أقوى يصر فيها على العلاجات؛ ويعمل ضمن تقاليد حكومة مفتوحة تكون فيها كل الوثائق الحكومية عرضة للتحري والنقاش.

تعود التقاليد في معظم أوروبا القارية، إلى الإصلاحات الإدارية التي أدخلها نابليون، وهي أن يكون هناك مجموعات منفصلة من المحاكم الإدارية؛ وعلى الرغم من أن القصد منها أصلاً، دون أدنى شك، هو أن تكون أكثر تعاطفاً مع السلطة التنفيذية مقارنة بالمحاكم المحلية العادية؛ إلا أنها طورت اليوم جهازاً قضائياً صارماً مرفقاً بخبرة إدارية مهمة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يطمح أفضل خريجي مدرسة الإدارة الوطنية إلى أن يصبحوا أعضاء في مجلس الدولة الذي يمثل المحكمة الإدارية العليا؛ وربما كانت هذه المدرسة هي المؤسسة التربوية العليا (المتخصصة بالدراسات العليا) في البلد والأرقى على الإطلاق.

رسم السياسة التعددية

يمكن للترتيبات الدستورية الديمقراطية أن تعمل، ممارسةً، بعدد من الطرق المختلفة اعتماداً على الاستفادة التي تجنيها الحكومة من السلطات الدستورية التي بحوزتها. تمنح معظم الأنظمة الديمقراطية الحكومة فرصاً عدة للتشاور

والاستماع للناخبين_ والمدى الذي تفعل به الحكومة هذا، وكذلك مع أي ناخبين تفعله يشكلان فرقاً كبيراً بالنسبة للطبيعة الشاملة للنظام. يمكن وصف ثلاث طرق بديلة لعمل مثل ذلك النظام وهي: التعددية والنقابية والمركزية. ولسوف نقوم أيضاً بربط هذه الشروحات عن كيفية عمل الدستور بنظريات السلطة السياسية الأعم التي قدمناها في الفصل الخامس (التعددية ونظريات النخبة_ وإلى حد ما_ الماركسية).

يتم الإقرار بشرعية حشد غفير من مجموعات الضغط الاجتماعية والسياسية في نظام تعددي سياسياً. فلدى الجميع مثالياً فرصة متساوية للانخراط في عملية سياسية مفتوحة يتم فيها الوصول إلى القرارات بعملية من النقاش الواسع، والتفاوض والحلول الوسط. وكملاذ أخير، عندما لا يمكن حل أشكال الصراع والوصول إلى إجماع، فإن مصالح المجموعات التي لديها أغلبية كبيرة داعمة بين السكان عامة سوف تهيمن؛ لكن المشاعر القوية لدى المجموعات الأكثر تأثراً قد تتحول إلى أكثر من مجرد تفضيلات أضعف طغت عليها مصالح المجموعات الأكثر عدداً والأقل تضرراً. عندها سيحتاج الأمر إلى جهود جبارة لتسهيل التوصل إلى حلول وسط تسامحية حيث تتبنى (على سبيل المثال) مجموعات دينية أو وطنية أو إقليمية مختلفة حلولاً مختلفة للمشاكل نفسها. ويرى مؤلفون مثل السير إيرنست باركر (1961) أن مثل هذه الممارسات التعددية هي صفة جوهرية وأساسية للديموقراطية الحديثة.

غالباً ما يتم التوصل إلى تسويات عامة في مثل هذه الأنظمة بالتفاوض بين أحزاب سياسية مختلفة ضمن ائتلاف حكومي (في أوروبا القارية)، أو بالمساومة في الهيئة التشريعية أو بحلول وسط بين الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية (على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية). وفي المملكة المتحدة، اقترحت شخصية دستورية مشهورة، السير أيفور جينينغز (1957)، أن من أعراف الدستور أنه ينبغي استشارة ممثلي المجموعات المتأثرة بقانون مطروح على بساط البحث أمام البرلمان من قبل السلطة التنفيذية عندما يكون القانون في مرحلة الصياغة.

كما أن لمثل هذه المجموعات فرصة إدراج تعديلات على القوانين وهي تمر بمجلسي العموم واللوردات.

وحيثما توجد عدة مستويات مختلفة من الحكومة (على سبيل المثال، الأوروبية والبريطانية والمحلية أو الفيدرالية، الخاصة بالولاية والمحلية)، فإن المبدأ التعددي هو "التفريع"، كما نوقش في نهاية الفصل السادس. في هولندا، ترسخت مثل هذه المبادئ، وتعني، حسب أحد التفسيرات، تقليص الحكومات الائتلافية المركزية المعاصرة بدرجة كبيرة إلى حد أن مسؤولياتها تنحصر في وضع أحكام إجرائية للجماعات السكانية المحلية صاحبة رسم السياسة (فريس 1994).

النقابية

لقد قيل إن التعددية وصف متفائل جداً لرسم السياسة في العديد من "الديمقراطيات الليبرالية" المعاصرة؛ وغالباً ما كان يعتقد أن الوصف البديل المعروف بـ "النقابية" هو مناسب لبريطانيا في سبعينيات القرن العشرين. إذ من الواضح أن كثيراً من رسم السياسات في بريطانيا يجري خلف أبواب مغلقة_ في الوايتهول وليس في الويستمنستر. هذا لا يعني بالضرورة أن لا مشاورات تحدث_ فهناك شبكة مكثفة من اللجان الرسمية وأشكال التواصل غير الرسمية مع ممثلين عن الهيئات المهنية والأكاديمية والإدارية، ونقابات العمال، والهيئات الأخرى. ومن المعتاد، كما أشار جيننغز، أن يتم جس نبض هذه الهيئات تجاه رسم السياسات المقترحة. وبشكل مشابه، فإن كثيراً من رسم السياسات في بروكسل يحصل من خلال مفاوضات مغلقة بين وفود حكومية وعبر نقاشات غامضة بين المفوضية ومجموعات الضغط المنظمة على أساس أوروبي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فالكونغرس مفتوح لأي شكل من أشكال التمثيل لآلاف مجموعات الضغط الموجودة في البلد. على أية حال، تكون لدى مجموعة منتقاة نسبياً من المصالح علاقات مؤثرة دائمة مع لجان رسم السياسات الأساسية في مناطقها. وغالباً ما تساهم مجموعات ضغط كهذه بكثافة في نفقات انتخابات رؤساء اللجان الرئيسية؛ وتمارس حق الاعتراض تقريباً على التعيينات

التنفيذية فيما سماه كارتر (1965) بـ"الحكومة التحتية" المتعلقة برسم السياسات في منطقتها.

تشير "النقابية" إلى أن الاستشارات تميل لأن تكون انتقائية نوعاً ما. حيث يتم بانتظام استشارة الهيئات المؤسسة، مثل اتحاد الصناعات البريطانية، والجمعية الطبية الأمريكية، واتحاد النقابات الرئيسية الفرنسية؛ في حين يسود الاعتقاد بأن رأي غالبية الشعب ممثل تقريباً بهذه الهيئات. ولعل من المحتم أن يتم تمثيل مجموعات المنتجين وقاطني المناطق المتحضرة على نحو أكبر من تمثيل مصالح المستهلكين وقاطني المناطق الريفية. يتم تعزيز هذه الترتيبات المريحة نسبياً بما سماه بعض الكتاب "بالانتقائية"؛ حيث يتم إشراك مجموعات المصالح المفضلة في إدارة السياسات المطورة؛ ويتوقع منها تسويقها لأعضائها. وقد وصف بعض المنتقدين المعادين مثل هذا النظام بأنه "فاشي بوجه بشري" (بال ووينكلر، 1975)؛ وقالوا إن كل مصالح مجموعات الضغط المتمثلة بتعيين ما يناسبهم في الوظائف ينتج عن ذلك.

إن وصف الديمقراطية الليبرالية بنظام نقابي هو، بالطبع، نوع مما وصفناه مسبقاً بنظرية النخبة. وقد أُنتقدت النقابية لأنها تؤدي إلى عملية مريحة لاتخاذ القرارات من خلف الكواليس؛ وهو ما سمي برسم السياسات أثناء تناول السندويشات والبيرة في غرف مليئة بالدخان في عهد هارولد ويلسن. يقترح مناصروها أنه بجمع القوى الأقوى اقتصادياً، يمكن الوصول إلى قرارات طويلة الأمد؛ في حين يرى منتقدوها أنه بذلك يتم استبعاد كثير من مصالح المجموعات الأخرى لأن وجهات نظرها لم تؤخذ بعين الاعتبار.

المركزية

في بريطانيا، كانت السيدة تاتشر والجناح اليميني من حزب المحافظين معادين لفكرة "النقابية" ولقد أدانوا نمو المنظمات غير الحكومية الذي رافق هذه الممارسات. إذ عوضاً عن الفاشية، رأوا في هذه التطورات مأسسة لدولة

اشتراكية حاضنة. وقد تمثلت وجهة نظرهم في أن العديد من القرارات كانت تتخذ من قبل أصحاب المصالح (بما في ذلك الاتحادات النقابية) خلف أبواب مقفلة على حساب المواطنين _ في حين أن المواطنين (حين يمارسون دورهم كمستهلكين) يكونون قادرين على اتخاذ هذه القرارات عبر السوق. من هنا ظهرت الحاجة لإعادة قولبة وتشذيب جذريين للدولة_ وهو ما يتطلب قيادة سياسية مركزية قوية لتنفيذ التحكم بالميزانية وتحقيق الفعالية عبر قوى السوق.

لهذه الأسباب، جزئياً، كان هناك قليل من التشديد ضمن حكومات تاتشر/ ميجور البريطانية المحافظة على التشاور، والحلول الوسط، والتفاوض. عوضاً عن ذلك، كان التشديد على حاجة الحكومة، بعد حيازتها على الثقة لبرنامجها عبر التصويت الشعبي، لإقناع الناخبين بتنفيذها الحاسم لبرنامج جذري. وقد تم الدفع بالسياسات (مثل قانون العدالة الجنائية في عام 1994) ضد، أو بدون نصيحة، مصالح المجموعات المهنية الأكثر تأثراً بها.

إن التشديد البريطاني التقليدي كما رأينا على استقلالية الحكومة المحلية تم تقويضه إلى درجة كبيرة وبإصرار جديد أكثر صرامة على الضبط المالي المركزي، والإنهاء القسري لكثير من العطاءات المتعلقة بخدمات الحكومة المحلية، وإخراج المدارس من نطاق سيطرة الحكومة المحلية إضافة إلى تدابير أخرى.

التفسير الأكثر عدائية لهذه التطورات نفسها بالطبع هو أن حزب المحافظين أصبح أكثر انفتاحاً في دعوته لنظام رأسمالي مباشر يتجاهل مصالح الناس العاديين لصالح "البرجوازية" الرأسمالية. ويصف ميليباند (1984) ذلك بانزلاق من "الديمقراطية الرأسمالية" نحو "السلطوية الرأسمالية"؛ إذ يمكن قرن مزايا المؤسسات الديمقراطية بقيود تجعلها عديمة الفائدة:

> **يمكن السماح بوجود اتحادات نقابية في مثل ذلك النظام شرط ألا تنظم إضرابات؛ ويمكن للأحزاب أن تعمل شرط ألا تكون مخربة. وقد يكون النشاط السياسي ممكناً شرط**

الحصول على موافقة مسبقة. وسيسمح بالصحف شرط ألا تثير "الحقد الطبقي" أو "تنشر السخط العام". ... وستكون هناك رقابة، لكن على أسس محدودة؛ ومن الناحية الأخرى، ستكون الرقابة الذاتية غير محدودة.

(ميليباند، 1984: 154).

على أية حال، لا يبدو أن مثل هذه التطورات نموذجيةٌ في الديمقراطيات الليبرالية عامة. وعلى الرغم من أن هناك نزعة واسعة تجاه تبني سياسات التاتشرية الاقتصادية مثل الخصخصة، والسياسة النقدية، يبقى الأسلوب السياسي المهيمن في أوروبا الغربية هو أسلوب "التسويات/الاتفاقات" (راجع الفصل 4) كما يلخصه الفصل الاجتماعي من معاهدة ماستريخت (1991)؛ (راجع الفصل 6)

في تسعينيات القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين، تم تحدي هذه المقاربة الليبرالية الجديدة من قبل ما أصبح يعرف بالطريق الثالث من سياسي الوسط أو يسار الوسط مثل توني بلير في المملكة المتحدة، بيل كلنتون في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهارد شرودر في ألمانيا. مثل هؤلاء الساسة انتقدوا دور الدولة، وكيفية تقاسم السلطة. فعلى سبيل المثال، قدمت حكومة العمال المنتخبة في عام 1997 في المملكة المتحدة شكلاً من التنازل عن السلطة بإنشاء حكومة على مستوى وطني في اسكتلندا وويلز وايرلندا الشمالية، إضافة إلى إمكانية إنشاء حكومة إقليمية على مستوى إنجلترا. ومع ذلك، وفي ذات الوقت وجه بعض المعلقين النقد للحكومة العمالية لمركزة مزيد من السلطة في أيدي الوايتهول.

إننا نشهد الآن جدلاً مثيراً بين ورثة كل من مقاربات الليبرالية الجديدة والطريق الثالث حيث تُستبدل مجموعة من السياسيين بأخرى؛ فعلى سبيل المثال، كيف سيكون الموقف تجاه تموضع السلطة عند غوردن براون وديفيد كاميرون في المملكة المتحدة، ومرشحي الرئاسة من الديموقراطيين، والجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية، ونيكولاس ساركوزي، رئيس فرنسا؟

التواصل السياسي

لقد ناقشنا الحكومة الديمقراطية طبقاً لمدى المشاركة الشعبية في الحكومة، والمدى الذي يمكن فيه للناس التأثير باختيار الحكام، والشكل الذي يمكن أن تأخذه المؤسسات الديمقراطية. لكن يمكن القول إن الأهم من كل ذلك، هو استجابة الحكومة لآراء الناس ومصالحهم، وحتى قدرتها على احترامهم (احترام حقوقهم).

لقد رأينا في الفصل الأول أن إيستون (1979) والعديد من الكتاب الآخرين رأوا في النظام السياسي آلية لاتخاذ قرار سلطوي مرتبط بمقدار ما "يدخل" إلى البيئة وما "يخرج" منها. وفي هذا النموذج البسيط جداً للسياسة، فإن عنصرين من العناصر الأربعة (أي: 50٪) هما وظائف تواصلية.

تنطوي استجابة الحكومات، بوضوح، على تلقيها صورة دقيقة لحاجات الناخبين، وحصول الناخبين على صورة واضحة عن نشاطات الحكومة على حد سواء. ومن الواضح أن التواصل بين الحكومة والناخبين، ومراقبة الحكومة للتأثيرات الموضوعية لسياساتها، وجمع المعلومات حول بدائل السياسة أمور مركزية في أي نظام ديمقراطي ناجح.

بل إنَّ نموذج تواصل بسيط للغاية يوحي ببعض الأسئلة الهامة: من هم المرسلون والمتلقون للمعلومات؟ كم هو حجم المعلومات المتدفقة؟ هل التدفق أحادي الاتجاه (بسيط) أم ثنائي الاتجاه (مزدوج)؟ هل يتم تشفير الرسائل وفك تشفيرها بدقة؟ هل "الضوضاء" تتدخل بالتلقي الدقيق؟ وهل التحميل الزائد للمعلومات يمنع تمييز المعلومات الرئيسية؟ وفي المساحة المتاحة، لا يمكننا متابعة سوى بعض من هذه النقاط هنا (لكن يمكن العثور على مزيد من القراءات في "نظرية ماكويل في التواصل الجماهيري" *McQuail's Mass Communication Theory*.

ضمن شروط النماذج الثلاثة عن احتمال كيفية عمل الدستور التي قدمناها سابقاً (المركزية، والنقابية، والتعددية)، يمكننا أن نرى أنها تنطوي على أنماط مختلفة من التواصل.

ففي النمط "المركزي"، يمكن لمعظم التواصل أن يتألف من بث الحكومة والمعارضة وجهات نظرهم للناخبين. وفي الفواصل الزمنية الطويلة يقيّم الناخبون أداء الحكومة خلال السنوات الأربع أو الخمس الماضية ويرسلون رسالة بسيطة بالقبول أو الرفض في الانتخابات (تدفقان بسيطان من المعلومات).

أما في النموذج "النقابي"، فتتلقى هذه التدفقات دعماً من تدفقات مزدوجة إضافية من المعلومات بين الحكومة ومنظمات نقابية مختارة. وتحاول الحكومة تحسين نوعية رسم السياسة بالحصول على نصيحة متخصص، وتتفاوض على بعض التنازلات مع الفئات الأكثر تأثراً مقابل المساعدة على تنفيذ السياسات بسلاسة. يمكن لقادة هذه الأحزاب/المنظمات، بدورها، التواصل مع أعضائها بتدفق مزدوج مماثل، أو تحاول، بشكل بديل، تمثيلهم "عملياً" بافتراض معرفتها بمصالحهم واهتماماتهم، معتبرة أن دفعهم لاشتراكات الانتساب للمنظمة دليل على موافقتهم على تفسيرها لمصالح أعضائها.

وفي النموذج "التعددي"، تكون تدفقات المعلومات أكثر تعقيداً وانتشاراً على الإطلاق؛ إذ ينبغي أن تكون هناك معرفة واسعة الانتشار ليس بتصرفات الحكومة فقط؛ بل بنواياها أيضاً؛ وبالتالي، يمكن التأثير فيها قبل تنفيذها. لا تصل تدفقات المعلومات المزدوجة المعقدة بين الحكومة ومجموعات الضغط فحسب؛ بل تمكّن مجموعات الضغط والأحزاب السياسية أيضاً من التفاوض للوصول إلى حلول وسط فيما بينها للتأثير في الأحداث بشكل أفضل. وتحتاج الحكومة لمعرفة جيدة بالرأي العام إن كان عليها توليد اتفاق عام.

إن تفحص نشاطات بعض المؤسسات السياسية التي يُعتقد، عادة، أنها تلعب دوراً أساسياً في التواصل السياسي_ الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط أو المصالح ووسائل الإعلام الجماهيرية_ هو الذي يقول أي نموذج هو الأنسب.

الأحزاب السياسية

الإطار 7.1 الأحزاب السياسية

يمكن تخيل الأحزاب السياسية بوصفها مجموعات اجتماعية منظمة تحاول السيطرة كلياً أو جزئياً على حكومة البلد، وذلك عادة بخوض انتخابات تنافسية.

(تعريف المؤلفين).

تحاول الأحزاب السياسية (الإطار 7.1) الاستيلاء على السلطة لأعضائها القادة؛ إما من أجل غاية الحزب الخاصة (مكافآت المكتب النفسية والاجتماعية والاقتصادية)، أو لمصلحة بعض الفئات الاجتماعية (على سبيل المثال، العمال، أو المزارعين، أو البروتستانت) أو بهدف إيديولوجي في المخيلة (على سبيل المثال، الاستقلال الوطني، الاشتراكية). لقد شاهدنا أن أسماء الأحزاب غالباً ما تكون مرشداً سيئاً لأهدافها؛ ويجدر بنا توكيد أن معظم_ وربما جميع_ الأحزاب هي ائتلافات من أناس ذوي أهداف مختلفة في مخيلتهم.

إن الوظيفة الأساسية الواضحة للأحزاب السياسية في معظم البلدان الديموقراطية الليبرالية هي خوض الانتخابات_ ويشمل ذلك انتقاء المرشحين في الدوائر الانتخابية، وفرز الناخبين وتنظيمهم، وتأليف الخطابات الانتخابية وإلقائها في الدوائر الانتخابية المحلية، والإشراف على الحملات الانتخابية الإعلامية على المستوى المحلي والوطني. وبتقديم مرشحين ملتزمين بسياسات محددة للناخبين (خاصة كما تحددها القيادة الوطنية) فإنهم يجعلون الانتخابات خياراً يقوم به الناخبون تجاه السياسات العامة إضافة لانتقاء أعضاء المجالس، والمشرعين، و(أحياناً) المحافظين والرؤساء.

لفهم مثل هذه الأحزاب، من الضروري التمييز بين دور الأعضاء المتطوعين في الدوائر الانتخابية، والناشطين، والمهنيين الذين توظفهم الأحزاب المحلية أو الوطنية، والممثلين المنتخبين المتفرغين تفرغاً كاملاً مدفوع الأجر. الأبرز من هذه

الفئة الأخيرة هم البرلمانيون الوطنيون؛ لكن يمكن انتخاب آخرين إلى مجلس الولاية التشريعي أو المجلس الإقليمي أو يكونون محافظين أو مستشارين بارزين محلياً.

لا يلعب الأعضاء العاديون سوى دور محدود في العملية الانتخابية؛ حتى أن الأكثر نشاطاً منهم لا يمكنهم فعل أكثر من مجرد دفع اشتراكاتهم أو حضور الحدث الاجتماعي الفريد (الانتخابات). وأحياناً، قد يعملون كـ"عاديّن" لأصوات الناخبين في مراكز الاقتراع أو موزعين للمنشورات في شوارعهم. أما الناشطون الذين يديرون دوائر الأحزاب الانتخابية، ويشغلون مناصب مستشارين محليين، ويحضرون المؤتمرات أو الاجتماعات، فيمكنهم إيصال ما يعتبرونه مشاعر العامة إلى مشرعيهم المحلين أو في اجتماعات الحزب على المستوى الوطني (الاجتماعات، والمؤتمرات، والتجمعات، إلخ). في بريطانيا أساساً، يتم في اجتماعات الناشطين الوطنية لحزب العمال والحزب الليبرالي الديمقراطي رسم سياسة الحزب؛ في حين أن ما يتم في نظيرها في حزب المحافظين هو مجرد إسداء المشورة والنصح للزعيم البرلماني. عملياً، تخضع الأحزاب الثلاثة للهيمنة القيادية البرلمانية ويمكن تجاهل رأي الناشطين عندما يُعتقد أن ذلك ضروري سياسياً. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، الوظيفة الحقيقية الوحيدة (لكن الهامة جداً) لمؤتمرات الحزب على المستوى الوطني هي انتخاب مرشحين لمنصب الرئاسة.

يلعب موظفو الحزب في بريطانيا دوراً سياسياً محدوداً؛ فعلى المستوى المخلي، يهتمون حصرياً تقريباً بالحفاظ على استمرارية آلة الحزب (ودفع رواتبهم). أما على المستوى الوطني، فإن موظفي المقرات الرئيسية يختلفون عن ذلك بمعنى أنهم مسؤولون رسمياً أمام زعيم الحزب (البرلماني) في حزب المحافظين؛ وأمام اللجنة التنفيذية الحزبية الجماهيرية في حزب العمال وحزب الليبراليين الديمقراطيين. في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك عدة موظفين هامين من الحزب مع كل سياسي يوظفون مجموعات "غير محددة" لتحسين الصورة واستطلاع آراء الجمهور والمتخصصين في العلاقات العامة ("متخصصين بالتلفيق") وما شابه.

في كل الديمقراطيات الليبرالية تقريباً، يسيطر عملياً السياسيون المنتخبون على مستوى الوطن تماماً على آلية الحزب على المستوى الوطني. في بريطانيا، يشكل الحزب البرلماني (أي، أعضاؤه في مجلس العموم) صلب الحزب وهو، بالنسبة لحزب الحكومة بشكل خاص، مركز مهم لتدفق معلوماتي مزدوج. يتم تبادل المعلومات بين أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة، وممثلي مجموعات الضغط، وناشطي الحزب، والأعضاء العاديين من الدوائر الانتخابية. ويحاول أعضاء البرلمان من حزب الحكومة الذين لا يتمتعون بحقائب وزارية زيادة فرص إعادة انتخابهم بالترويج لرسالة الحكومة بين الناخبين، وتنبيه الحكومة للمشاكل الحقيقية والمحتملة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فيتمتع أعضاء الكونغرس وهم في مناصبهم من الرجال والنساء بميزة كبيرة وهي حصولهم على عدد كبير من الموظفين المهنيين، وبريد وتسهيلات سفر مجانية، وفرصة القيام بأعمال خيرية فردية في دوائرهم الانتخابية، وبناء الثقة.

في أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كثير من الأحزاب المحافظة الأوروبية، هناك، في أغلب الأحيان، قلة من ناشطي الأحزاب الذين يتنافسون على السيطرة على آلية الحزب مع الموظفين المنتخبين وأولئك المستفيدين من ولائهم للحزب، أو يأملون بذلك. وهناك عند الاشتراكيين الأوربيين، والمسيحيين الديمقراطيين، و، إلى حد ما، الأحزاب الليبرالية أعداد أكبر من الناشطين؛ البعض منهم قد يكونون ملتزمين إيديولوجياً "متشددين" بوجهات نظر سياسية قوية. ومع أن مثل هؤلاء المتحمسين قد يكونون مفيدين بصفتهم مفرزين للأصوات أو في إرسال الرسائل، إلا أنهم، من وجهة نظر مهنية، مصدر صراع داخلي، ومقاومة للحلول الوسط التي لا مفر منها في السياسات الديمقراطية. لكنهم، قد يقومون، من وقت لآخر، بوظيفة ضخ عنصر من المثالية والتغيير الديناميكي في الأنظمة السياسية.

"التلفيق" والتسويق السياسي

لزمن طويل لوحظ أن الفروق بين الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية أقل وضوحاً مما هي عليه في أوروبا؛ ويشجع نظام الانتخابات التمهيدية للمناصب الأساسية في الحزب المرشحين على تقديم أنفسهم بوصفهم أفراداً لا معتنقين مثاليين لإيديولوجية الحزب. بالتالي، ليس مدهشاً أن يكون استخدام وسائل التسويق التجاري والعلاقات العامة، في مهد الرأسمالية، رائداً في السياسة. لقد عبرت هذه الوسائل الآن الأطلسي مع حزب العمال البريطاني حيث أعاد تسمية نفسه بـ"حزب العمال الجديد"؛ بل إن مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا من حزب المحافظين المهيبة نفسها كانت تستشير مستشارين حول ما هو الأمثل من الملابس والكلام. وحديثاً، حاول رئيس حزب المحافظين ديفيد كاميرون جاهداً وبوضوح "استمالة" دعم أساسي باستخدام أساليب التسويق.

لقد استورد حزب العمال الجديد، في المعارضة الآن، أساليب الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بـ "الرد السريع"؛ وانطوى ذلك على إدارة الصحافة والتلفزة باستخدام تقنية عالية فائقة السرعة لقواعد بيانات لتصريحات سابقة من كلا الجانبين، المعروفة بالإنجليزية بـExcalibur. وتعني الرد سريع الاستجابة على التصريحات الصحفية/ الخطابات/ والأعمال المثيرة/ إلخ. من قبل الخصوم بشكل تتقاسم فيه مع خصومك الأعمدة الصحفية أو وقت البث الإذاعي أو وسائل الإعلام الأخرى ذاتها.

لقد انضم بعض المستشارين الشباب الذين ساعدوا بيتر ماندلسن لإتمام تنظيم الحزب إلى درجة الكمال في برج ميلبانك قبل النصر في عام 1997 إلى الحكومة الجديدة بوصفهم مستشارين خاصين؛ كما أن أليستر كامبل، وهو محرر سياسي سابق لجريدة سياسية شعبية، عين كقيم على مهام رئيس الوزراء المتعلقة بالعلاقات العامة. كذلك تلقى برلمانيو حزب العمال الجديد دورات خاصة في كيفية تقديم الصورة الصحيحة في استديوهات التلفزة، والهواتف المحمولة التي تبث إليها الرسائل النصية المحتوية على أحدث رسائل الحزب. فيما تصبح

أحيانـاً خطـوط التفريـق بـين نـشاطات مـوظفي الحكومـة المختـصين بالمعلومـات (الموظفين المدنيين) وتلك الخاصة بالمستشارين الخاصين والوزراء غير واضحة.

هل ذلك مجرد تغير سيء في الحظ لأسلوب أحد الأحزاب أم أنه شيء أكثر أهمية؟ جينيفر ليس- ميرشمينت (2001) ترى أن حزب العمال قام بأكثر من مجرد تبنٍ لأساليب جديدة. لقد غير الحزب، مع العديد من الأحزاب السياسية الغربية الأخرى، منهجاً لأسلوب قديم عنوانه "حزب يركز على المنتج" أولاً، إلى حزب يركز على المبيعات، وأخيراً إلى حزب يركز على التسويق (الجدول 7.1).

إن التحول من التركيز على المنتج إلى التركيز على التسويق يعكس التغيرات لدى العديد من الشركات الرأسمالية الناجحة في السنوات الأخيرة. وقد يسم تحولها أيضاً حقبة جديدة تقبل فيها، عملياً، كل الأحزاب الديمقراطية الأساسية شكلاً من أشكال النظام الرأسمالي وتحاول العمل وفق قوانينه.

الحملة الانتخابية الدائمة

لم يكن نمو التلفيق والتشديد المتزايد على العرض وليد اللحظة؛ بل يدفعه قدماً تطور الحملة الانتخابية الدائمة. لقد صك بلومينثال (1980) عبارة "الحملة الانتخابية الدائمة"؛ وحتى تلك اللحظة، كانت النظرة السائدة تتمثل بأن هناك فرقاً بين الحملات الانتخابية، وعمل الحكومة. على أية حال، اقترح أورنيشتاين ومان (2000) أن مثل هذا الفصل في سلوك السياسيين قبل الانتخابات وبعدها قد بهت لدرجة أن "كل يوم هو يوم انتخابات" الآن (هيكلو، 2000: 17). فيما قال كولمان (2005) إن وجود الحملة الانتخابية الدائمة قد نتج عنه "تواصل دائم" حيث يحاول الفاعلون السياسيون الهيمنة على الأجندة السياسية كل يوم عبر أي قناة تواصل متوفرة.

الجدول 7.1 التسويق السياسي وحزب العمال الجديد

نمط الحزب	ماذا يفعل	نماذج لحزب العمال الجديد
التركيز على المنتج	يقوم الحزب بما يعتقده الأفضل (تحسين نتاج السياسة)	الأحادية والاشتراكية
التركيز على المبيعات	التركيز على البيع الدؤوب للمنتج	شعار جديد، بث سياسي ألطف للحزب، ورد سريع
التركيز على التسويق	إعطاء المستهلكين ما يرغبونه	مجموعات البؤرة، تعديل السياسة، ولا تغير صعوداً أو هبوطاً في الضرائب

ولكي يربحوا المعركة الإعلامية كل يوم، اعتمدت الحكومات، والأحزاب السياسية والفاعلون السياسيون الآخرون بشكل متزايد على إدارة الوسائل الإعلامية للهيمنة على الأجندة الإخبارية. وهذه عملية تنافسية يبحث فيها المؤيدون دائماً عن أساليب وتقنيات جديدة لتحقيق المكاسب.

إن الاعتماد المتزايد الدائم على إدارة الوسائل الإعلامية قد غير جذرياً العلاقة بين السياسيين ووسائل الإعلام. إحدى المدارس الفكرية تقول بأن السيطرة على وسائل الإعلام الجماهيرية من قبل نخبة ما أدت إلى "دولة العلاقات العامة" (ديكون وغولدنغ، 1994). فيما ترى وجهة نظر أخرى أنه بينما كان رجال الإعلام يحترمون السياسيين في خمسينيات القرن العشرين، فإنهم يحتقرونهم الآن (بارنيت، 2002؛ مكنير، 2003). وإن العلاقة التي تزداد سوءاً بين رجال الإعلام والسياسيين لا يمكنها المساعدة في نقل التواصل السياسي للمواطنين.

مجموعات المصالح

الإطار 7.2 مجموعات الضغط أو المصالح

إن مجموعة المصالح أو الضغط هي مجموعة اجتماعية رسمية تختلف عن الحزب السياسي في محاولتها فقط التأثير في الحكومة _ لا لأن تكون جزءاً رسمياً منها.

يمكن القول إن مجموعة الضغط موجودة في صلب التواصل السياسي. وقد تكون عبارة "مجموعة المصالح" العبارة الأفضل (الإطار 7.2) لأنها قد تحاول التأثير في الحكومة بشكل أكبر بالإقناع والمعلومات وليس التهديد بالمكافآت السياسية أو العقوبة. على أية حال، سيكون أمراً مدهشاً إن لم يتم الإصغاء بعناية لمجموعات المصالح إن كانت تمثل أعداداً كبيرة من الناخبين (النقابات العمالية)، أو "صانعي الرأي" المؤثرين (الأطباء) أو المساهمين الحقيقيين أو المحتملين في موارد الحزب المالية.

عندما تكون المصلحة مهنية أو تجارية، حينذاك يكون لدى المجموعة المعنية كلٌّ من الخبرة المتخصصة التي ربما رغب صانعو السياسات الحكومية في الاستفادة منها، والقدرة على المساعدة على قبول السياسة وتنفيذها. بالتالي، يتم الاعتماد عادة على ممثلي الأطباء (لاسيما جمعيات الأطباء البريطانيين والأمريكيين) في رسم السياسة الصحية؛ لذلك، غالباً ما يساعدون في كسب القبول ضمن المهن الطبية لتنفيذ سياسة متفق عليها من قبل الأعضاء. بالنتيجة، تسعى معظم الحكومات الديمقراطية، بغض النظر عن الحزب الذي تنتمي إليه، إلى استشارة مثل هذه المجموعات، وتحاول كسب موافقتها على سياساتها. مع أن الإدارات المحافظة بعد 1979 في بريطانيا بدت، أحياناً، وكأنها تريد تثبيت موقف سياسي في عدم استشارة مجموعات اعتبرتها "مدللة" أو شديدة التأثير في الاتجاه الليبرالي؛ إلا أنه يجدر التوضيح أن الاستشارة تبقى، على أية حال، هي القاعدة. إذ حاولت إدارة طوني بلير بحماسة الاستفادة من رجال الأعمال في الهيئات الاستشارية الرفيعة؛ وعينت العديد من رجال الأعمال خارج الحزب في مراكز هامة، بما في ذلك مناصب وزارية.

في بريطانيا، العلاقات بين الوايتهول ومجموعات مصالح إنتاج كهذه ذات صفة مؤسساتية تماماً في ممارسة كل قطاع من قطاعات الصناعة لديه قسم "رعاية" رسمي. والنموذج المتبع هو أن تمثل مثل هذه المجموعات في اللجان الاستشارية الرسمية؛ وأن يكون قادتها ومديروها على اتصال وثيق من الدرجة الأولى مع نظرائهم من الموظفين الحكوميين المدنيين. (وبالتالي، هناك أنماط تواصل غير رسمية راسخة مثل تناول الغذاء أسبوعياً سوية، والتبادل المنتظم للآراء هاتفياً).

غالباً، ما ينظر إلى الاتحادات النقابية، إذا ما تكلمنا بصورة عامة، (أي، بعد 1945) ضمن هذا الإطار_ أي، مجموعات تتم استشارتها تلقائياً، وينتهي المطاف بقادتها البارزين في مجلس اللوردات؛ ويتم تعيينهم في المنظمات غير الحكومية، إلخ. لقد حدث ذلك في إدارات المحافظين مثل إيدوارد هيث وهارولد مكميلان. أما في الإدارات العمالية، فقد استفادت النقابات من الرابط التاريخي بين الأجنحة المختلفة "للحركة" العمالية. وفي الماضي، لم يكن من غير المألوف أن يُعين قادة النقابات في وزارات الحكومة العمالية. وعلى العكس من ذلك، رأى البعض من اليسار واليمين على حد سواء أن قادة النقابات كانوا محابين جداً تجاه حكوماتهم "العمالية"_ حيث كانوا يضحون بمصالح أعضاء نقاباتهم الاقتصادية في سبيل النجاح السياسي للحزب. على أية حال، كانت الإدارات التاتشرية المحافظة الأخيرة أقل استعداداً لمنح احترام تلقائي لقادة النقابات رغم الملايين من أتباعهم (اسمياً). ومع أن حكومة العمال الجديدة كانت ودودة مع النقابات المهنية مقارنة بالحكومات المحافظة؛ وعينت العديد من أعضاء النقابات في مراكز من المستوى الأدنى؛ إلا أنها حاولت، من أجل تلميع صورتها، تجنب الظهور بمنح هؤلاء الاحترام التلقائي الذي اتهمت به بعض حكومات حزب العمال السابقة.

يبدو في كل الأنظمة الديمقراطية أن مجموعات المصالح غير المنتجة _ السكان المتأثرون بمقترحات التخطيط العمراني، والمستهلكين لمنتجات

وخدمات كل من القطاعين العام والخاص، وربات المنازل، وعمال الخدمة الصحية، وما يسمى بالمجموعات التي تتبنى أهدافاً "نبيلة" لغيرها والتي تعمل بطريقة الإيثار نيابة عن الآخرين، أقل فعالية مقارنة بمجموعات المصالح المنتجة. وفي بريطانيا، فمجموعات مثل المعهد الملكي الوطني للمكفوفين، وحركة السلام الأخضر التي تعمل لحماية البيئة، وجمعية المستهلكين، وبشكل خاص المجموعات التي تتبنى "قضايا" محلية، كانت، بصورة عامة، أقل فعالية وأقل تواصلاً بشكل دائم مع الوايتهول. إن مثل هذه المجموعات قد تسمع فقط عن تشريعات أو قرارات إدارية بعد إصدارها؛ لا عندما تكون قيد المداولة. هذا، بالتالي، يجعل من الأكثر صعوبة_ إن لم يكن مستحيلاً_ التأثير في القرارات المعنية. حتى أن محاولة تعديل القانون في البرلمان عندما يكون في مرحلة المداولة تعتبر مرحلة متأخرة نسبياً للتأثير بمجرى الأحداث. ففي هذا الوقت، ربما تكون هيبة الحكومة قد ارتبطت بالقانون؛ وقد تؤثر التعديلات بالحلول الوسط التي تم التوصل إليها بين الموظفين المدنيين أو الوزراء وبعض المجموعات الأخرى الأكثر رسوخاً.

إن صعود مجموعات الضغط لمستويات بارزة ومتزايدة في المملكة المتحدة (مولوني، 1996) قد أبرز أهمية أشكال التواصل غير الرسمية بين الوزراء، وموظفي الخدمة المدينة، والأحزاب، ومجموعات الضغط. وبقدر ما يكون حجم السياسة المرسومة في دوائر خاصة قبل مرحلة التشريع من خلال زمر غير رسمية من المستشارين السياسيين، وشخصيات ضاغطة تحتفظ بها مجموعات ثرية وراسخة تماماً، ومجموعات صغيرة من السياسيين الذين يفضلون ذلك مع رئيس الحكومة كبيراً، تبدو الحكومة أقل ديمقراطية واستجابة. فلو تمكنت بعض مجموعات الضغط من الحصول على مكانة تفضيلية عند الحكومة من خلال الدعم المالي للأحزاب، أو بالحفاظ على مهنيين بصلات جيدة معها، عندئذٍ، يشكل ذلك بوضوح ابتعاداً عن التعددية باتجاه النقابية في النظام السياسي.

وسائل الإعلام الجماهيرية

إذا ما قيدنا أنفسنا، هنا، بوسائل الإعلام التقليدية الموجودة، وبالتحديد: الصحافة والإذاعة والتلفزة، سترانا نركز أساساً على البث، أي: التنظيم المركزي لتدفق المعلومات البسيط لعدد كبير من المتلقين الذين يكون خيارهم الوحيد إما اختيار قناة أخرى أو "الاستماع" أو إطفاء الجهاز.

في هذا السياق، يمكننا أن نسأل: ما هي المعلومات المتوفرة عن الحياة السياسية التي يمكن نقلها؟ كم هو عدد القنوات المتوفرة لتلك المعلومات؟ من يضبط بث المعلومات ويحررها من خلال هذه القنوات ولصالح من؟ كيف ستكون ردة فعل المتلقين المحتملين لتلك الرسائل؟ وهل تمثل وسائل الإعلام الجماهيرية الجماهير أمام النخبة؟

إن كانت وسائل الإعلام لا تعرف ما الذي تفعله الحكومة؛ إذن، لا يمكنها أن تنقله للناخبين. في هذا الصدد، تختلف البلدان الديمقراطية إلى حد كبير في مدى وصول المراسلين والمواطنين للمعلومات المتعلقة بكيفية اتخاذ الحكومة للقرارات. فمن طرف، يتطلب التراث السويدي للـ"حكومة المفتوحة" أن يتم، عملياً، توثيق عملية اتخاذ القرارات علنياً. ومن طرف آخر، فإن التراث البريطاني الماضي للسرية الرسمية قد أدى إلى الافتراض بأن مداولات السلطة التنفيذية ينبغي أن تبقى خاصة حتى الوصول إلى قرار إيجابي بالإعلان عن المعلومات. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تبنت الافتراض المعاكس حيث يتطلب قانونها الخاص بحرية المعلومات أن تكشف وكالات الحكومة الفيدرالية عن أي وثيقة لدى طلب أي سائل إلا إذا قُدمت بشكل معقول أسباب تتعلق بالأمن القومي أو السرية الشخصية تحول دون ذلك. أما في بريطانيا، فإن قانون الممارسة غير التشريعي الخاص بالوصول إلى المعلومات الحكومية (نيسان 1994) قد تحرك بخجل نحو السير باتجاه الحكومة المفتوحة. لكنه سمح بكثير من الاستثناءات_ بما في ذلك، إسداء النصح للوزراء، وأي شيء يمكن أن يكون موضوع تحقيق علني. كما تعهدت حكومة بلير بإدخال تدبير قانوني أقوى؛ لكن التشريع الذي

نتج عن ذلك (قانون حرية المعلومات لعام 2000) تعرض لكثير من النقد، إذ وُصف بأنه أضعف من القانون. كذلك تم تنفيذ القانون ببطء، ومن دون حماس؛ حيث اقترحت الحكومة مسبقاً عوائق إدارية ومادية جديدة تحول دون تنفيذه في عام 2006.

إن المدى الذي يمتلك فيه الصحفيون تقاليد من القيام بالتحقيقات الصحفية الكاشفة للحقائق المرة، والتي يكافؤون عليها، هو أمر غاية في الأهمية. في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك تراث طويل من صحافة الانتقاد القاسي والقذف توجتها تحقيقات "ووترغيت" التي قام بها بيرنشتاين وودورد (1974) والتي أسهمت في الاستقالة المخزية للرئيس نيكسون.

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بأنماط التواصل السياسية من وجهة نظر ديمقراطية ألا وهي العدد المحدود نسبياً للـ"قنوات" الفعالة. فعلى سبيل المثال، هناك في بريطانيا خمس قنوات تلفزيونية أرضية فقط، وراديو هيئة الإذاعة البريطانية (وفيها خدمتان إخباريتان فقط)، وقطاع إذاعي تجاري إلى حد كبير وغير سياسي، ودزينة أو نحو ذلك من الصحف اليومية الوطنية؛ وعملياً، جريدة إخبارية مسائية يومياً في كل مدينة. ولقد شجعت الحكومة السابقة نمو مزيد من القنوات الإذاعية التجارية، والقنوات التلفزية الفضائية والسلكية، لكن فعالية هذه الوسائل بوصفها مصادر مستقلة للأخبار تبدو محدودة نسبياً في الوقت الحاضر. بالنتيجة، ربما اعتمد معظم المواطنين، في أغلب الأحيان، على أربع قنوات إخبارية سياسية أساسية- هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ITN (أخبار التلفزة المستقلة)، وصحيفتهم القومية اليومية المعتادة؛ وربما جريدة مسائية محلية يومية أو أسبوعية مجانية. من حيث المبدأ، بالطبع، أي إنسان حر في إصدار جريدة بديلة، أو التقدم لرخصة تأسيس قناة تلفزيونية: يعني ذلك عملياً أن يخسر المرء عدة ملايين من الجنيهات.

بالطبع، هناك في الولايات المتحدة الأمريكية عدد أكبر من المحطات الإذاعية والمحطات التلفزية؛ حيث هناك ثلاث مجموعات رئيسية من مزودي

الخدمة التلفزية؛ كما أن الـCNN توفر خدمة إخبارية سلكياً، وبشكل متزايد على الهواء مباشرة. كما أن خدمة البث العامة متوفرة أيضاً في عدة أصقاع من البلد. ونتيجة للعوامل الاقتصادية والجغرافية تميل الصحف، على أية حال، لأن تكون محدودة النطاق وغير تنافسية خارج المناطق الحضرية الرئيسية.

قد تؤدي الثورة الرقمية في تقنية الاتصالات إلى تغيير هذه الصورة جذرياً؛ إذ تجعل التقنية الرقمية في التلفزة والإذاعة المسموعة بث المزيد من البرامج في وقت واحد أمراً ممكناً؛ كما أنها تؤدي إلى دمقرطة الوصول إليها بتقليل تكاليف الإنتاج والتوزيع؛ إضافة لخلق زيادة في الطلب على مواد من كل الأنواع لبثها. في بريطانيا شجع ذلك على نمو سريع في توفر القنوات الرقمية التلفزية الأرضية، بما في ذلك القنوات الإخبارية الإضافية، وبث جلسات البرلمان على الهواء مباشرة. بحلول 2008 في المملكة المتحدة، و2009 في الولايات المتحدة الأمريكية، سيتم الاستغناء عن التلفزيون العادي ولن يكون متوفراً سوى التلفزيون الرقمي.

مقابل احتمالية تقنية المستقبل هناك الواقع غير المثير للعديد من دول اليوم، خاصة في الجنوب. هنا، يتحقق الترتيب الأقل إرضاءً من وجهة نظر ديمقراطية_ إذ أن قنوات التواصل الجماهيرية الفعالة الوحيدة هي الإذاعة وقنوات التلفزة الحكومية فقط.

كلما ازداد عدد "القنوات" المتوفرة، قلت حاجتنا للقلق بخصوص المحتوى وضبط أي منها لأن المستهلكين يمكنهم ممارسة التأثير عليها باختيارها أو بعدم اختيارها. ويمكن القول إنه بوجود عدد قليل من القنوات الرئيسية الفعالة في الحاضر في معظم الديمقراطيات الليبرالية، فإن ضبط وتحرير مواد تلك القنوات المتوفرة أصبح مسألة اهتمام أكبر عند العامة. هذا الأمر مدعاة للقلق عندما نجد في بريطانيا، على سبيل المثال، أن التلفزة الفضائية وثلاثاً من الجرائد اليومية القومية الأساسية كلها تحت سيطرة مجموعة شركات يسيطر عليها رجل واحد هو روبرت ميردوخ (Rupert Murdoch).

لقد كان مقبولاً في بريطانيا لعدة سنوات أنه يجب تنظيم عمل القنوات التلفزيونية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، وأخبار التلفزة المستقلة ITN بكل حذر، وذلك بسبب وضعهما الاحتكاري، لضمان أن يكون الصادر عنهما متوازناً سياسياً بشكل مقبول. وقد أخذ ذلك بشكل أساسي ضمان عرض وجهات نظر المعارضة الرسمية رداً على ما يبثه الوزراء، وأشكال البث الخاصة بالأحزاب السياسية، والتمثيل المتعلق ببرامج الحوارات إلخ. أما الأحزاب الصغيرة، وفئات الأقليات مثل الشاذين جنسياً، والأقليات العرقية والدينية فلا تتمتع إلا بقليل من فرص العرض الممنوحة لها؛ لكنْ هناك اعتراف بأنه يجب أن يكون لديها بعض الحق في الوصول إلى قنوات التواصل المرخصة والممولة حكومياً. وقد ساد الاعتقاد في أن مزيداً من التحكم قد يكون مناسباً لمصلحة الأطفال (قوانين حول ما يمكن بثه قبل الساعة التاسعة مساءً)، والفقه (مجلس معايير البث)، وفي السابق تدابير مكافحة الإرهاب (لا يسمح بمقابلات مباشرة حية مع جيش التحرير الإيرلندي IRA).

بالمقارنة، كان يعتقد أن صناعة الصحافة، في معظم الدول الديمقراطية، "منظمة" بشكل كاف من خلال وجود المنافسة الحرة وقوانين القذف والتشهير. في بريطانيا، يمكن اعتبار نظام الإنذار الدفاعي غير الرسمي نظرياً بأنه محاولة لتنظيم توزيع المعلومات الحساسة سياسياً _ ويُفترض أنه مقصور على القضايا الحيوية بالنسبة للمجال الأمني، وليس للمعلومات المحرجة سياسياً.

من وجهة نظر اليسار، يبدو أن النظام الحالي البريطاني غير مناسب لفشله في ضمان التوازن السياسي_ إذ إن معظم هيئات تحرير الصحف الوطنية حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين كانت تفضل بوضوح المحافظين؛ في حين كان العمال يتلقون الدعم من مجموعة الميرور (المترددة). وبما أن إصدار صحيفة وطنية هو عملية مالية كبيرة، يميل أصحاب ومدراء مثل تلك العمليات، بشكل طبيعي، لتفضيل القيم الرأسمالية/ المحافظة. على أية حال، تلقت حكومة العمال بعض الدعم من معظم الصحف اليومية في أوقات مختلفة منذ انتخابها في

عام 1997؛ والأكثر شهرة عندما شجعت، بشكل عام، مجموعة روبرت ميردوخ المعروفة باسم نيوز إنترناشيونال التصويت لصالح العمال في الانتخابات العامة التي جرت في 1997 و2000. ومن وجهة نظر اليمين، تمركز القلق في بريطانيا حول التدخلات "غير المسؤولة" للصحف الشعبية في الحياة الخاصة لكل من الأغنياء والمشهورين (بما في ذلك العائلة المالكة والسياسيون) وحتى الناس العاديين_ بما في ذلك ضحايا الجريمة، والناس الذين يعانون من ميول جنسية غير عادية.

لقد لاقت لجنة الشكاوى الصحفية (وهي هيئة تطوعية) الكثير من التشجيع لإدخال مزيد من التنظيم الذاتي تحت تهديد الضوابط القانونية. لكن إحدى الصعوبات تتمثل في إيجاد صيغة لحماية الخصوصية الشرعية للناس العاديين؛ ولا تمنع في الوقت ذاته وسائل الإعلام من الكشف عن سوء التصرف الذي تقوم به الشخصيات العامة التي تجعلهم مسؤولين عن تصرفاتهم.

أحد أشكال الدفاع عن الترتيبات الحالية، في كل من البث الإذاعي والتلفزي والصحافة الوطنية، هو أن يتم التحرير الفعلي للأخبار وعرضها من قبل مهنيين ينبغي عليهم، كي يحافظوا على أرقام مرتفعة في التوزيع/والحضور، احترام قيم التعددية المجتمعية واتباع "القيم الإخبارية". وليس بوسع أي منظمة إهمال أو تشويه الأخبار المربكة لأنه سيتم بثها بسرعة ودقة في مكان آخر. في هذا الصدد، يمكن عدُّ هيئة الإذاعة البريطانية في بريطانيا معياراً هاماً لـ"ضبط الجودة" يمكن الحكم على أساسه على المنظمات الأخرى _ في حين يتم التوازن مع انحياز هيئة الإذاعة البريطانية للمؤسسة الموجودة بوجود منظمات مستقلة مثل "الشمس" The Sun، و"العين الخاصة" Private Eye.

هناك بعض القوة في هذه الحجة على ما يبدو (ويجب أن نتذكر أن الصحفيين أنفسهم هم، في أغلب الأحيان، على يسار مدرائهم أو مالكي المؤسسات). لكن تبقى بعض أشكال القلق بما في ذلك التحفظات حول مضامين التمسك بالقيم الإخبارية (بما في ذلك السبق الصحفي) لصالح مزيد من التوزيع

بهذه الطريقة. من ضمن المشاكل التي طرحت، أشكال التحيز المقترحة ضد الفهم (حيث يُهمل تفسير الأحداث لصالح الأخبار الجديدة والمشوقة)، وضد الأخبار الجيدة لصالح السيئة. أما اقتصاديات الصحافة الرأسمالية فتعني أنها قد تكون استراتيجية أكثر عقلانية استخدام ألعاب اليانصيب وتقليص التكاليف لرفع أعداد التوزيع من الوقوع طرفاً في دعاوى التشهير من قبل الصحافة المتحرية المعقدة باهظة التكاليف. ولا يقوم العديد من الصحف _لاسيما المحلية منها_ إلا بقليل من البحث للوصول إلى الأخبار بنفسها؛ عوضاً عن ذلك تعتمد هذه الصحف على عدة وكالات إخبارية دولية (رويترز، إلخ)، وعلى مصادر عامة معيارية كالمحاكم، والبرلمان، واجتماعات المجالس المحلية، وفيض "البيانات الصحفية" من أجنحة العلاقات العامة التابعة للحكومة، والأحزاب السياسية، والمنظمات التجارية والترفيهية.

ثمة منطقة أخرى للبحث السياسي والاجتماعي مثيرة هي قضية الكيف في اختيار الجمهور المحتمل للرسائل التي ينبغي الإصغاء إليها، وكذلك كيف يفسر الرسائل عندما يتلقاها، وكم هذه الرسائل مهمة في قولبة السلوك السياسي.

يقترح الدليل المستمد من البحث حول اشكال البث الحزبية السياسية وأنماط توزيع الصحف أن الناس يميلون للاهتمام بالرسائل التي تؤكد طرق تفكيرهم الموجودة؛ ويميلون أيضاً لتفسير الرسائل السياسية المتناقضة بالطرق نفسها. ولا يوجد هناك إلا نذر يسير يوحي بأن الناس يتأثرون حقاً بأشكال البث الحزبية السياسية أو افتتاحيات الصحف؛ لكن هناك الكثير مما يوحي بأن الناس يتأثرون حقاً بالمحادثات المباشرة وجهاً لوجه مع الناس الذين يعرفونهم.

كما يقترح البحث أن الأحداث السياسية تُفسر بحسب صور المتلقين عن أنفسهم (طبقة عاملة، سود، ربات بيوت، إلخ)، وعن الأحزاب (مهتم، غير مهتم، مسؤول، اتحادي، إلخ). وبالتأكيد، لابد أن يتأثر هؤلاء باستمرار، وبشكل دقيق، بالرسائل التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية (بما في ذلك الإعلان) على مستوى "ما دون الوعي" (أو اللاوعي).

غالباً ما تحرص الصحافة الشعبية، على وجه الخصوص، على تصوير نفسها بأنها بطلة قرائها أمام النخبة. ذلك مجرد هراء، إلى حد ما_ إذ ليس بوسع أصحاب الصحف المليونيرين، ولا صحفيي المدن المتحذلقين أن يكونوا مؤهلين بالضرورة لتفسير وجهات نظر الملايين من ناخبي المدن. على أية حال، إن عواميد الرسائل، والإبداع الحديث الهام جداً المتمثل باستطلاعات الرأي_ الذي يعتبر الآن مصدراً مستقراً لـ"الأخبار"_ يساعدان حقاً في تزويد السياسيين ببعض الدلائل عن الرأي العام. مع ذلك، مازال ممكناً مراراً أن يساء فهم تعليق "المطلع" في الصحف والجرائد من قبل السياسيين على أنه "الرأي العام".

الإنترنت

تستخدم الإنترنت تقنية رقمية إلكترونية؛ تمكّن المستخدمين العاديين من بث المعلومات واستقبالها أيضاً. من حيث المبدأ، يمكن لكل منزل أن يصبح استوديو بث قادر على بث رسائله السياسية، إضافة للرد بصورة تفاعلية على أشكال البث التي يبثها الآخرون. بالتالي، يمكن وصف تدفقات المعلومات بأنها "معقدة" مع تطوير الشبكات المعقدة الآن.

لقد اُستخدمت الإنترنت بكثافة من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين في الحملات الانتخابية، لاسيما عبر مواقع الإنترنت. ويُعتقد على نطاق واسع بأنها ساعدت المصارع المحترف السابق جيسي فينتورا في الفوز بحكم مينيسوتا في عام 1998، وروه موهين في الانتخابات الرئاسية في كوريا الجنوبية في عام 2002. وفي وقت مبكر، في الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة لعام 2004، نظم أتباع هوارد دين الديمقراطي أنفسهم أساساً في موقع على الإنترنت أسموه "لنجتمع" (www.meetup.com) بدلاً من الانتظار لحصول تنظيم مركزي محترف. كما أن جون ماكين جمع 2.6 مليون دولار في عام 2000 عبر الإنترنت (باركنسون، 2003). كذلك فإن لكل الأحزاب ومجموعات الضغط عملياً صفحات على الإنترنت.

كذلك تُستخدم الإنترنت الآن لمساعدة الحكومات في تقديم خدماتها (راجع الفصل 5 حول الحكومة الإلكترونية) والتصويت الإلكتروني. كما يمكن من حيث المبدأ، استخدامها لتحقيق المثل الأثينية التي تعني مساعدة الممثلين المنتخبين على استشارة المواطنين بشكل أكثر انتظاماً وكثافة.

مازال بوسع الإنترنت والتقنيات المشابهة مبدئياً أن يكون لها تأثير أكثر جذرية في المساعدة على البناء السريع لشبكات جديدة من الناس والمجموعات (كاستيلز، 2002). كما يبدو في المملكة المتحدة الآن، أن التواصل عبر الهواتف المحمولة قد لعب دوراً أساسياً في صياغة أشكال احتجاج فعالة وعفوية بشكل أو بآخر ضد ارتفاع ضريبة الوقود. بشكل مشابه، يبدو أن المظاهرات والمطالب التي حصلت بشكل لا مثيل له في الأزمنة الحديثة في الفترة التي سبقت غزو العراق في عام 2003 قد نُظمت بشكل أساسي عبر مواقع "أوقفوا الحرب" غير الرسمية. والأكثر حساسية هو أن المنظمات الإرهابية كالقاعدة قد لجأت إلى الإنترنت بوصفها وسيلة تواصل خارجية وداخلية مرعبة.

بأشكال عدة، يبدو أن الإنترنت وسيلة ديمقراطية وتشاركية بالأصل؛ لكن هذا لا يمنع أن تُستخدم التقنية لإحداث تأثير عظيم من قبل الحكومات والشركات لتسويق منتجاتها وخدماتها وأفكارها. وعلى أية حال، فإن البنية الشبكية للتقنية تجعل أمر التحكم بها أكثر صعوبة على الحكومات مقارنة بالسيطرة على وسائل البث التقليدية (تانسي، 2002، الفصل الرابع).

منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2004، جذبت المواقع التفاعلية السياسية الشخصية على الإنترنت مزيداً من الاهتمام. وبوصفها مذكرات فردية شخصية، نزعت لأن تكون مؤثرة في الهياكل السياسية، حيث المرشح وليس الحزب هو من يتحكم بالحملات الانتخابية. بالنسبة لمنظمات مثل الأحزاب السياسية، تخلق المواقع التفاعلية السياسية الشخصية مشكلة ممكنة لأن البنية غير المتبلورة لا يمكن أن توفر مذكرة شخصية (جاكسون، 2006). تكمن القوة السياسية للمواقع التفاعلية الشخصية في أنها تمكن الناس المتقاربين

فكرياً من تشاطر الأفكار (سنشتاين، 2004)، ويعمل بعضها بوصفه "بؤر تركيز" (دريزنر وفاريل، 2004) تتجمع حولها الشخصيات المؤثرة. ولقد وفرت المواقع التفاعلية الشخصية بديلاً عن وسائل الإعلام التقليدية، لكنها تعمل، أيضاً، بشكل متزايد بوصفها أداة تتواصل من خلالها وسائل الإعلام تلك.

الديمقراطية والتواصل

بحسب نماذجنا الثلاثة_ المركزية والنقابية والتعددية_ يمكن أن نرى أن الدليل الذي راجعناه يوفر بعض الدعم لكل من أنماط التواصل التي قلنا إنها تنطوي عليها؛ إذ يبدو أن المركزية يدعمها دليل الأحزاب الوطنية المركزية، ونظام تواصل مركزي يهتم بـ"البث" بشكل رئيسي. فيما تتلقى "النقابية" دليلاً من نمط راسخ الأركان من المشاورات التشريعية مع بعض مجموعات الضغط المحددة المفضلة. وفي الوقت الذي وجدنا فيه أدلة أقل في نمط المؤسسات الراسخة للتواصل السياسي بالنسبة للتعددية، رأينا أن شرعية المشاورات قبل اتخاذ القرارات، وحق أي مجموعة في التنظيم أو الاحتجاج أمر مقبول. ولعلنا توسعنا جيداً في هذا الموضوع بالتأكيد على وجود تراث من الاستقلال الصارم، وعلى الحق الراسخ في تقديم عرائض للبرلمان، وصناع القرار الآخرين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية. لكن ما يبدو غير مناسب للمؤلفين هو انعدام الفرص أمام المجموعات الأقل رسوخاً في المجتمع لأن يكون لها أي تأثير.

قراءات إضافية:

Arblaster, Anthony, 2002, Democracy, 3rd edn, Buckingham, Open University Press Excellent short introduction to different concepts of democracy.

Bogdanor, Vernon, 1988, Constitutions in Democratic Politics, Aldershot, Gower Broad survey of constitutionalism in many contemporary democracies.

Budge, Ian, 1996, The New Challenge of Direct Democracy, Oxford, Basil Blackwell Considers a vision of how new technology can lead to direct democracy.

Carter, April and Stokes, Geoffrey, 2002, Democratic Theory Today, Cambridge, Polity Press Review of contemporary challenges to democracy and the response of political theorists to them.

Castells, Manuel, 2002, The Rise of the Network Society, Oxford, Blackwell One of the foremost thinkers on the possible effect of the Internet on the political process worldwide.

Colomer, Josep M. (ed.), 2002, Political Institutions in Europe, 2nd edn, London, Routledge General description of the pattern of democratic politics in various countries of Western Europe and in the EU.

Coxall, Bill, 2001, Pressure Groups in Britain, Harlow, Longman Useful basic text on interest groups. Coxall, Bill, Robbins, Lynton and Leach, Robert, 2003, Contemporary British Politics, 4th edn, Basingstoke, Macmillan One of a number of good introductory texts available on the UK.

Eldridge, John et al., 1997, The Mass Media and Power in Modern Britain, Oxford, Oxford University Press Mainly concerned with British media. Introduces work of Glasgow University Media Group, with strong emphasis on political issues.

Farrel, David M., 2001, Electoral Systems: A Comparative Introduction, Basingstoke, Palgrave Useful introductory book.

Jackson, Nigel, 2006, 'Dipping Their Big Toe into the Blogosphere: The Use of Weblogs by the Political Parties in the 2005 General Election', Aslib Proceedings: new information perspectives 58(4): 292–303 Provides insight into how blogs were used in the UK during an election campaign.

Jones, Nicholas, 1996, Soundbites and Spin Doctors, London, Indigo Lively account of this development.

Keman, Hans (ed.), 2002, Comparative Democratic Politics, London, Sage Democracy, parties, interest groups and public policy in comparative perspective.

King, Anthony, 2001, Does the United Kingdom Still Have a Constitution?London, Sweet & Maxwell Short lively perspective on the question

LeDuc, Lawrence et al. (eds), 2002, Comparing Democracies 2: New Challenges in the Study of Elections and Voting, London, Sage Research on elections in democracies.

Lees-Marshment, Jennifer, 2001, Political Marketing and British Political Parties, Manchester University Press Good on 'spin' and political marketing.

McKay, David, 2005, American Politics and Society, 6th. edn, Oxford, Blackwell Well-reviewed and up-to-date text on the USA.

MacPherson, C. B., 1966, The Real World of Democracy: The Massey

Lecture, Oxford, Clarendon Press Very influential essay which seeks to understand non-liberal democracy in communist and Third World Countries as well the Western liberal version.

McQuail, Denis, 2005, McQuail's Mass Communication Theory, 5th edn, London, Sage Excellent comprehensive study of communication theory.

Scott, John, 1991, Who Rules Britain? Cambridge, Cambridge University Press Some clear theoretical material as well as specific evidence on classes and elites in Britain

Wilson, Graham K, (ed.), 1990, Interest Groups, Oxford, Basil Blackwell Includes both theoretical and country-based contributions including the USA and Japan.

مواقع الكترونية:

http://www.opendemocracy.net

An online think tank committed to promoting human rights and democracy worldwide.

http://www.constitution.org/liberlib.htm

Liberty Library of Government Classics includes full texts of constitutions from that of Hammurabi (1780 BC) to present day. http://www.museum.tv/archives/etv/P/htmlP/politicalpro/politicalp ro.ht

Museum of Broadcast Communications looks at the impact of political processes on the development of television in the USA.

http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/epp.h tml

US-based organisation which aims to help nations conduct elections.

http://www.wfd.org/pages/home.aspx?i_PageID=1811

The Westminster Foundation for Change seeks to help create sustainable political change in emerging democracies.

http://www.charter88.org.uk/

Charter 88 is committed to democratic reform in the UK.

http://www.hansardsociety.org.uk

Hansard Society is a charity which seeks to promote effective parliamentary democracy.

http://www.18doughtystreet.com

The UK's first online news service.

http://darrenlilleker.blogspot.com

Musings on political communication.

http://www.amnesty.org.uk

Amnesty International.

http://www.ucl.ac.uk/constitution-unit

The Constitution Unit (mainly UK).

http://www.jtsma.org.uk

Jennifer Trust for Spinal Muscular Atrophy (an example of an interest group).

http://www.parliament.uk

Houses of Parliament home page.

http://www.parliamentlive.tv

Live broadcasts from UK Parliament and archive of past fortnight's debates (also on UK Freeview channel).

http://www.electoralcommission.gov.uk

Electoral Commission site includes detailed statistics on recent elections

http://www.conservative-party.org.uk

The Conservative Party.

http://www.labour.org.uk

The Labour Party.

http://www.libdems.org.uk

The Liberal Democratic Party.

http://www.whitehouse.gov

US Presidency.

http://www.aei.org

American Enterprise Institute (neo-conservative think tank).

http://www.newamericancentury.org

New American Century Project.

http://www.PoliticsOnline.com

Information on the Internet and politics.

http://www.mori.com

Leading public opinion-polling organisation.

http://www.cbi.org.uk

Confederation of British Industry.

الفصل الثامن

السياسات

هذا الفصل...

يناقش كيف يجب رسم السياسات العامة وتنفيذها، في الديمقراطيات الليبرالية، كما في بريطانيا؛ وكيف تُرسم، ومشاكل تقييم عملية السياسة العامة. على أية حال، قبل البدء بأي نقاش من هذا القبيل، من الأهمية بمكان مناقشة المدى الذي ينبغي فيه على الدولة، لاسيما الحكومة الوطنية_ اتخاذ القرارات نيابة عن السكان جميعاً. وأخيراً، سنعود إلى المدى الذي يكون ممكناً للفرد بل ومرغوباً فيه أن يؤثر بالأحداث والسياسات السياسية.

مشاكل السياسة العامة وحلولها

لقد رأينا في الفصل الأول أن باشراش وباراتز (1970)، وهما يكتبان فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، يشددان على هيمنة البروتستانت البيض الأنجلو ساكسونيين في وضع جدول أعمال سياسات الولايات المتحدة الأمريكية. ربما كان بوسعنا الذهاب خطوة أبعد من ذلك في بريطانيا والقول إن "الطبقة المهيمنة" التي تهيمن على السياسة، والإعلام، والحياة الأكاديمية والمهنية، والخدمة المدنية، مازالت، بشكل أساسي، من خريجي المدارس الخاصة اللندنية/ خريجي كليات الدراسات الأدبية/الاجتماعية من جامعتي أوكسفورد أو كيمبردج، وما شابه. ما تراه مثل هذه الطبقات بأنه مشاكل ملحة ليست بالضرورة كذلك عند أولئك الذين تركوا المدرسة في السن الأدنى المسموح به، والذين يعملون بأعمال يدوية (أو غير موظفين)، ويعيشون في لانكشاير أو اسكتلندا.

كذلك، يمكن فهم المشكلة "نفسها" وفق شروط مختلفة جذرياً مستمدة من وجهات نظر مختلفة. وهكذا، يمكن النظر إلى وجود عدد متزايد من الأمهات الشابات غير المتزوجات [قانوناً] على أنه أساساً أحد أعراض انحطاط بريطانيا الأخلاقي؛ أو أنه تهديد خطير لميزانية الضمان الاجتماعي؛ أو نتيجة لفشل التربية الجنسية؛ أو أنه عرض من أعراض ظهور طبقة دنيا محرومة في المجالس العقارية البريطانية السابقة. وبشكل بديل، يمكن ألا يعتبر ذلك مشكلة البتة _ بل مجرد نتيجة للخيارات الفردية الأخلاقية. وفي الحقيقة، يرى البعض في هذه الظواهر علامة مشجعة ومرحباً بها لتقدم حتمي نحو انقراض العائلة البرجوازية/الأبوية.

بالتالي، فإن "الحل" هو أيضاً مسألة مثيرة للجدل. هل يعني ذلك، في مثالنا، أنه لا مزيد من ممارسة الجنس قبل الزواج؛ وأنه ينبغي على الآباء دعم أولادهم الذين من صلبهم مادياً؛ وأنه لا مزيد من ممارسة الجنس "غير المحمي" قبل الزواج؛ وأنه ينبغي أن يكون هناك توظيف شامل، وتجديد للجماعة السكانية في المناطق المحرومة؛ أو التخلي عن توقع أن كل الأطفال ينبغي أن يترعرعوا في عائلات مكونة من أبوين؟ يمكن لكلمتي "مشكلة" و "حل" أن تستقدما، كما وضح دي جوفينال (1963)، قياساً رياضياً مضللا _ إذ أن ذلك التفكير سيؤدي بنا إلى قرار فريد لمشكلة محددة. وربما تحدث المرء بشكل أكثر عقلانية عن إدارة المشكلة.

إن المزيد من النقاش لهذه "المشكلة" سيوضح مشكلة حيوية أخرى حول طبيعة رسم السياسات. إذ يمكننا أن نرى أن المشكلة نفسها قد تم النظر إليها بعدسات أيديولوجية مختلفة في المثال (أغلبية أخلاقية، "تاتشرية"، ليبرالية، اشتراكية، نسوية). ومن الواضح أيضاً أن وجهات النظر المختلفة هي أيضاً، إلى حد ما، مسألة تتعلق بماهية المنظور الذي ننظر من خلاله: المراقب الأخلاقي المحايد، أم دافع الضرائب، أم شخص خارجي متعاطف، أم الأمهات، أم الآباء، أم الأطفال موضوع الاهتمام، أو المواطنين القاطنين في أشد المناطق فقراً وحرماناً

وربما جريمة، إلخ. باختصار، الصراعات السياسية هي بحد ذاتها تتعلق بمصالح مجموعات من الناس بقدر ما هي صراع على السلطة أو الأفكار أو الإدارة الاجتماعية.

اختيار آليات اتخاذ القرار الاجتماعية

لا تُعتبر كل مشكلة اجتماعية مشكلة سياسة عامة؛ إذ يمكن ترك الخيارات لتُحل عبر آلية السوق، أو بشكل غير رسمي عبر العائلات والشبكات الاجتماعية. وفي الجدل السياسي، غالباً ما تتم مناقشة خيار آليات اتخاذ القرارات الاجتماعية بحسب الانقسامات الثنائية البسيطة (الإطار 8.1)، وفي حالات أخرى، يعتبر من المسلم به أن آلية بعينها هي الأنسب.

الإطار 8.1 اختيار آلية اتخاذ القرار الاجتماعية

من (وجهة نظر) اليمين:

الحرية الفردية= سيادة المستهلك= جيد؛

مقابل

اتخاذ قرار حكومي= بيروقراطية= سيء.

من (وجهة نظر) اليسار:

اتخاذ القرار الاجتماعي بواسطة دولة الرفاه = ديمقراطية= جيد؛

مقابل

اتخاذ السوق للقرار = رأسمالية= استغلال= سيء.

تقترح المقاربة التي اعتمدناها، هنا، مقاربة أكثر براغماتية إذ من المناسب مناقشة الموضوع، والزمان، والمكان قبل إقرار أي قرارات اجتماعية ينبغي اعتمادها؛ ومن الواضح بالإضافة لسوق نقية ونظام دولة، أن نظاماً مزيجاً تقوم فيه الدولة بتنظيم السوق وتعديلها (ما يسمى بـ "السوق الاجتماعية") لهو بديل

فعال يستحق المناقشة. يجمع هذا البديل بين سوق حرة في بضائع المستهلك مع التزام بأهداف اجتماعية، مثل تكافؤ الفرص، وإجراءات سياسية لمنع هيمنة غير مستحقة للنخبة؛ كما أنه لا ينبغي إهمال الدور الطوعي للتعاون عبر شبكات العائلات أو الجيران أو المنظمات الأكثر رسمية.

بإقرار دور الدولة المناسب، فإن القضايا المهمة هي: كم هي درجة احتمال الوصول إلى قرار أكثر عقلانية مقارنة بالقرار المعتمد على السوق؛ وكم بوسعه أن يضم بفعالية المواطنين العاديين في عملية اتخاذ القرار؛ وهل يمكن لتحسين نوعيته أن يبرر تكاليفه المتزايدة.

الحالة الخاصة بالسوق

إذا كانت الدولة تحاول تحقيق "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس"(تبعاً لـ بينثام)، فينبغي ألا تعمى عن حقيقة أن الأفراد وحدهم هم من يستطيعون الحكم على سعادتهم.

حجة الاقتصاديين الأوائل (منذ أن تلقت الدعم من معلقين محافظين وليبراليين جدد مشهورين أمثال ميلتون فريدمان (فريدمان وفريدمان، 1980) وحايك (1979)) هي أنه بتوفر كم محدود من الموارد الحقيقية، فإن توزيعاً مركزياً للموارد من قبل الحكومة سينتهي لا محالة إلى الضياع. فإذا حصل كل منا على قدر متساوٍ من الموارد الحقيقية كي يحقق به ما يرضيه، فإن البعض سيحقق مزيداً من الرضى بشراء قصبات صيد السمك أو الملابس الأنيقة، والبعض الآخر بشراء سيارات سريعة، أو باستهلاك مشروب الويسكي. بالنسبة للدولة فإن إعطاء كل فرد أحجاماً متساوية من معدات صيد الأسماك والسيارات والملابس والويسكي، والمضي بالافتراض أن كل المواطنين يريدون الشيء نفسه، سيؤدي إلى عدم الرضى والضياع. وهكذا، قد يجد متحمسو صيد الأسماك أن الإسمنت الذي رغبوا في أن يستعمل في بناء سد على النهر قد تم استخدامه لبناء جسر على النهر، يؤدي إلى مكان لا يرغبون بالذهاب إليه

مطلقاً. أما المتحمسون للألبسة الحديثة الأنيقة، فسيجدون أنفسهم قد حصلوا على سراويل مصنوعة من الرايون، في حين أنهم كانوا يطمحون للحصول على تنورات طويلة صوفية (أو ما كان موضة في وقتها). فيما قد يتلقى راغبو السيارات الرياضية السريعة سيارات ترابانت غير قادرة على الوصول إلى السرعات التي يرغبونها؛ في حين سيتلقى بقرف المتنعون عن شرب المشروبات الكحولية مخصصاتهم من الويسكي التي قد يتمنى جيرانهم تناولها بكل استمتاع وسرور؛ إذاً، ليس بوسع الدولة أن تحقق مستوى المعلومات والفعالية المطلوبين لإرضاء حاجات المستهلك الفردية.

وإذا ما تم رفض هذا الكلام عن الاقتصاد المخطط مركزياً بشكل كامل بوصفه خيالاً مبالغاً فيه، فإن فحصاً لتجربة الاقتصاد السوفيتي يوحي بأن ذلك ليس بعيداً عن الحقيقة (فينسود، 1963؛ نوف، 1980). ففي نموذج الاتحاد السوفييتي في الحقبة الستالينية، كان يُدفع للمواطنين المال، وكانوا أحراراً في التصرف بدخلهم بشكل كبير كما يشاؤون؛ في حين أن البضائع التي كانت متوفرة في الأسواق محددة تماماً من خلال خطة قومية عشوائية نسبياً؛ كما كانت الأسعار لا ترتبط بالتكاليف إلا من بعيد. وبما أن المدراء كانوا يتلقون المكافآت لإنجاز حصصهم من الخطة بدلاً من تحقيق الأرباح، ولأنه لم يكن بوسعهم الوصول رسمياً إلى المواد الخام الضرورية، فقد كانوا يلجؤون إلى حيل مثل صنع كل أحذيتهم من القياسات الصغيرة وذلك للتقليل من استخدام المواد الخام. أما ألا يجد الزبائن أصحاب القياسات الكبيرة مبتغاهم، وأن تكون المحلات مليئة بالأحذية ذات المقاسات الصغيرة غير المباعة، فذلك أمر لا أهمية له. على العكس من ذلك، كان السكن رخيصاً ويمكن استئجاره؛ لكن لم يكن هناك أي حافز لبناء المزيد من المنازل؛ وبالتالي، كانت النتيجة اكتظاظاً لا يطاق.

من هنا، كانت الحجة بأن اقتصاد السوق الحرة يمكّن الأفراد من تخصيص مواردهم بطريقة تصل برضاهم إلى حده الأقصى. إن إدخال اقتصاد

السوق الذي يكون فيه الكل أحراراً في صرف دخلهم بالطريقة التي يشاؤون يساعد على "مقايضة" سهلة لحصتهم من الويسكي بعدة الصيد. والأفضل من ذلك، أن المصانع التي تصنع سراويل الرايون ستغلق عندما ينعدم الطلب عليها، وليتم استبدالها بآلات لحياكة التنورات الصوفية أو أي شيء مما هو مطلوب عندها. والأكثر من ذلك، إن المتحمسين للسيارات الرياضية قد يتخلون عن متعتهم لكسب المزيد من الموارد، لنقل مثلاً العمل لساعات إضافية كي يستطيعوا شراء سيارة أسرع من سيارة أي شخص آخر؛ في حين قد يفضل صياد السمك العيش ببساطة في منطقة نائية على ما يكسبه من استخدام جزئي فقط. وكما وصف آدم سميث ذلك، "إن اليد الخفية" للسوق توازن بين العرض والطلب لإرضاء الجميع في السوق.

وبوصفهما نظامين اقتصاديين عالميين، فقد أثرت الرأسمالية وتخطيط الدولة بالعلاقات الدولية. هذه قد تكون بين الأنظمة، كما كانت الحال أيام الحرب الباردة، عندما ادعى الغرب والكتلة السوفيتية أن كلاً منهما يحظى بالنظام الاقتصادي الأكثر فعالية وتأثيراً. لكن كانت هناك أيضاً فروقات دقيقة تتعلق بدرجة التوكيد والنغمة ضمن أنصار الأنظمة المحددة. فعلى سبيل المثال، منذ ثمانينيات القرن العشرين، تبنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة مقاربة أكبر لرأسمالية "اقتصاد السوق" بصورة أكبر مقارنة بفرنسا وألمانيا اللتين تبنتا مقاربة "سوق الدولة". يتفق كل من المنهجين على الحاجة إلى الاقتصاد الرأسمالي، لكن في منهج "اقتصاد السوق"، تحاول الدولة أن يكون دورها محدوداً؛ في حين تحاول الحكومة في منهج "الدولة" أن تلعب دوراً إدارياً مباشراً أكثر في عملية الرأسمالية. بيد أن إحدى نتائج انتخابات 2007 الرئاسية الفرنسية المثيرة بينت أن الرابح، نيكولا ساركوزي، كان قد التزم بالتحرك بالاقتصاد الفرنسي بشكل أكبر نحو منهج "اقتصاد السوق".

مشاكل اتخاذ القرار في اقتصاد السوق

يبدو أن آلية اقتصاد السوق قد بررت وجودها بإنتاجيتها المتفوقة، واستجابتها لمطالب المستهلك. مع ذلك، يبدو صعباً جداً اعتبار أشكال عجز الرأسمالية الأولية أقل شأناً من أشكال عجز التخطيط المركزي البدائي.

وطبقاً للتبرير الذي ناقشناه حتى الآن، أي السوق بوصفها وسيلة لإرضاء مطالب المستهلك، يبدو أن الرأسمالية في أفضل الأحوال وسيلة مشكوك بها عندما ينظر إليها عملياً وليس طبقاً للنماذج الاقتصادية النظرية المجردة. وإذا ما كان الافتراض النظري يتكون من توزيع متساوٍ للموارد على كل شخص منذ البداية، عندها، تبدو آلية السوق، على المدى القصير، وسيلة عادلة لاتخاذ القرار. مع ذلك، يبقى محرك الرأسمالية هو دافع الربح_ وهو ليس أكثر من محاولة كل فرد كسب أقصى ما يمكن مقابل خدماته.

المشكلة هي أن تراكم الأرباح مع مرور الوقت في أيدي حفنة من رجال الأعمال الناجحين ("المقاولين" في لغة الاقتصاد) يؤدي إلى سوء توزيع ظالم جداً للثروات. ويبدو ذلك جلياً، بشكل خاص، عندما يتم الحصول على الثروة عن طريق الميراث_ النتيجة هي توزيع عشوائي للقدرة الشرائية ولرضى المستهلك. في العديد من الحالات، تكون الثروة نتيجة أحداث تاريخية غامضة في فترات نادراً ما يكون نظام السوق فيها عاملاً. خذ على سبيل المثال الأرستقراطيين الإنجليز الذين مازالوا يملكون حصة من الأرض غير مناسبة كلياً، أو بالنسبة للحالة ذاتها، النصيب الأكبر من موارد الأرض التي يمتلكها الجيل الحالي من الأمريكيين الشماليين.

ثمة تشويهات أكبر في آلية السوق، مألوفة لدى كل الاقتصاديين، من ضمنها غياب "المنافسة الكاملة" في العديد من الصناعات والأمكنة التي يفترض وجودها في نموذج آلية السوق التي شرحها آدم سميث، ويفترض وجودها عادة من قبل مناصريها السياسيين. كي يحصل المستهلكون على السلع التي تحرز الحد الأقصى من رضاهم مقابل نقودهم، من الضروري أن تكون لديهم معرفة كاملة

بالسلع والأسعار المتوفرة. وذلك يتطلب أيضاً أن يكون بمقدور المقاولين الجدد الدخول إلى السوق بحرية عندما يتم جني أرباح استثنائية في الصناعة. كما يُفترض أيضاً أن يكون عدد المنتجين كبيراً بحيث لا يمكنهم التأثير بسعر السوق. والواقع، أن الأسواق بصورة دائمة تقريباً "ذات عيوب" حيث أن الدعاية تضلل المستهلكين؛ وأن المنافسة الجديدة تواجه عوائق ضخمة تحول دون دخولها للسوق؛ وقد تقوم الحكومات بمساعدة المنتجين المحليين؛ وتفرض ضريبة أو تعرقل المنافسة الأجنبية. وهكذا غالباً ما تجبر الدولة على التدخل لإعادة توطيد بيئة تنافسية.

تنحصر مسؤولية المنتج في نظام رأسمالي نقي بالالتزام بالقوانين فقط؛ وجني أكبر قدر من الأرباح لأصحاب الأسهم. ويُعتقد أن القوى التنافسية تضمن تلبية حاجات المستهلك الفرد. ومع ذلك، يمكن ألا تنعكس التكاليف بالنسبة لمجموعة من الفعاليات الإنتاجية في التكاليف التي يدفعها المنتجون (والمستهلكون في نهاية المطاف). على سبيل المثال، قد يؤدي مصنع لتلويث بيئته أو قد يتعرض عمال في أسواق نائية للاستغلال. وقد يؤدي هذا إلى سوء توزيع قاسي للموارد؛ وغالباً ما يؤدي إلى مطالبة الحكومة بالتدخل، و/أو أن يتبنى عالم الأعمال موقفاً مسؤولاً اجتماعياً تجاه "الجهات المعنية" التي تتأثر بها.

المنظمة التطوعية

لقد تفحصنا حتى الآن هذه المسألة وإلى حد كبير كأنما لا يوجد سوى بديلين اثنين من الفعل الاجتماعي_ إما قرارات يتخذها أفراد عبر آلية السوق أو قرارات تتخذها "الدولة". لكن ذلك، تبسيط مفرط بكل وضوح.

في المقام الأول، ينبغي التوكيد على أن الكثير من عمليات اتخاذ القرار التي يقوم بها "الأفراد" لا توجهها السوق؛ بل تعكس أنماطاً من التعاون الاجتماعي التي قد تكون إيثارية/خيرية أكثر منها نوعاً من المساومات لتحقيق مكاسب فردية ترتبط عادة بالسوق؛ فالناس لا يبحثون عن رضاهم الشخصي

وحسب، بل عما يرضي عائلتهم، وجيرانهم، والتجمعات السكانية المختلفة التي ينتمون إليها؛ وقد يضحون بمصالحهم الذاتية المباشرة لصالح قضايا متنوعة مثل النباتية (الذين لا يأكلون اللحم)، أو النقاء العرقي، أو الحكومة العالمية.

كما أن الفكرة القائلة بأن اتخاذ القرار عن طريق السوق شكل من أشكال الخيار الفردي هي الأخرى تبسيط مفرط. إذ يواجه الأفراد عادة بدائل أخرى هي نتيجة عمليات اجتماعية لا يتحكمون بها إلا قليلاً. فالعديد من المستهلكين، خلافاً للأقلية المرفهة في البلدان الصناعية المتطورة جداً، ليس لديهم "دخل كاف" يمكنّهم من ممارسة الاختيار. وقد تبدو "سيادة المستهلك" مزحة سمجة للكثيرين في أفريقيا والهند والصين؛ وذات علاقة محدودة لأولئك الذين يعيشون على الضمان الاجتماعي في الدول الأغنى. كما أن حرية الاختيار في الجانب التمويلي من الاقتصاد تبدو أقل واقعية للكثيرين من الأفراد الذين لا يتمتعون إلا بمهارات محدودة مقبولة في السوق، وليس لديهم إلا القليل من رأس المال أو لا يملكون شيئاً البتة، مع فرص استخدام شبه معدومة.

من الواضح أن التعاون الاجتماعي على أساس تطوعي، خاصة بين الأقارب والجيران، هو تصرف إنساني أقدم وأكثر أساسية مقارنة بسلوك السوق. وكما رأينا، كانت هناك محاولات، ربما أفلاطونية، لإقامة تجمعات محلية على تلك الأسس منذ الماضي وحتى وقتنا الحاضر. في السياسة الاجتماعية، مازال من الصعب التقليل من أهمية الروابط والسلوك الأسريين حتى في التجمعات الحديثة التي بات فيها العمل والراحة والنشاطات الروحية كلها تجري اليوم خارج منزل العائلة، بينما كانت تجري قديماً ضمن نطاق الأسرة.

لكن في السياق الحالي، من المهم دراسة دور منظمات القطاع التطوعي في تنفيذ نشاطات ربما كانت لولاها من اختصاص السوق أو الحكومة. هنا الكنائس مثال مهم عن المنظمات التطوعية لأنها، كما رأينا، كان لها منذ الأزل، وفي أغلب الأحيان، احتكار قانوني للمسائل التي تعتبر الآن بشكل أساسي قضايا تتعلق بالدولة أو الأفراد. بالنسبة لأعضاء هذه الهيئات، قد تحتفظ

قراراتهم بشرعية أكبر من تلك الصادرة عن الدولة. فيما تلتزم الكنائس بالأعمال الخيرية، وكذلك بالتأثير في سياسة الحكومة فيما يتعلق بالمسائل "الأخلاقية"، من منع الحمل إلى التخفيف من عبء الديون في الجنوب (جنوب الكرة الأرضية).

وبشكل عام أكثر، هناك مجموعة كاملة من المنظمات التطوعية التي تنفذ نشاطات تعاونية تمكّن أعضاءها من تحقيق الرضا بدون الرجوع إلا قليلاً سواء إلى السوق أو القطاع الحكومي من الاقتصاد. والأمثلة عن ذلك تتضمن: الجماعات الترفيهية مثل نوادي كرة القدم، ومجموعات المسير، والمجموعات التربوية مثل مدرسة التمثيل والجامعة الفرنسية- البريطانية لحركات الجيل الثالث. ويمكن أن تحدث نشاطات اقتصادية مثل توفير الطعام أو الملابس من خلال جمعيات توزيع الحصص أو الحياكة. وتوفر بعض أقدم المجموعات التطوعية خدمات ترفيهية لأعضائها (جمعيات الصداقة، جمعيات الخريجين، الماسونية). ويُعتبر المعهد البريطاني الملكي الوطني للإنقاذ البحري مثالاً جيداً عن توفير ما يمكن أن يتوقع أنه "مصلحة عامة" تمولها الحكومة (وهي خدمة طوارئ إنقاذ بحرية عامة من دون أجر).

على أية حال، ترتبط معظم المنظمات التطوعية بالدولة بإحدى طريقتين أو كلتيهما: الأولى، قد توفر خدمات للمجتمع بالتعاون مع الحكومة_ وغالباً ما تصبح، بشكل متزايد، المتعهدة لتلك الخدمات عند الحكومة. وهكذا، غالباً ما تقوم "الخدمة النسائية التطوعية الملكية" بإيصال "وجبات لمنازل المسنين المحتاجين" من زبائن أقسام الخدمات الاجتماعية. كما أن مشافي الخدمة الصحية العامة تدعمها "مجموعات الأصدقاء" التي قد تجمع موارد مالية إضافية لشراء أجهزة تقنية متخصصة، وتقوم بزيارة المرضى الوحيدين، أو تقوم بإيصال المرضى الذين غادروا المستشفى إلى المستشفيات وقت الحاجة. ولدى "الجمعية الوطنية لمنع القسوة ضد الأطفال" سلطات قانونية خاصة في عملها لحماية الأطفال. كما أن "المكتب الذي يقدم استشارات للمواطنين"، الذي يديره متطوعون، عادة ما يتلقى تمويلاً من المجالس المحلية.

والثانية، تقوم العديد من المنظمات التطوعية بالضغط على الحكومة لسن قوانين، أو لصرف الأموال على مسائل تساعد مجموعاتها التابعة لها؛ وهكذا، نجد أن "الجمعية الملكية لمنع القسوة ضد الحيوانات" هي مصدر أساسي للتشريع في المملكة المتحدة بعد الحكومة. كما أن "جمعيات المحاربين القدامى"، و "جمعية البنادق الوطنية" مؤثرة للغاية على هيئة التشريع الأمريكية. أما بعض الهيئات، مثل جمعية "راقب وسائل الإعلام_ المملكة المتحدة" فلا تقوم بأي شيء يذكر سوى الضغط على السلطات العامة المختلفة.

ولقد طالب تقرير بريطاني (نايت، 4/1993) بأنه ينبغي الفصل رسمياً بين هذين النوعين من الجمعيات التطوعية؛ بحيث لا تتلقى سوى جمعيات الخدمات المكانة الخيرية وتعفى من الضرائب. يبدو أن ذلك يهمل الترابط الكبير بين هذين الدورين؛ إذ غالباً ما يؤدي تقديم الخدمة إلى خبرة مفيدة في جانب تحتاج الحكومة للإصغاء إليه جيداً. وهكذا، بوسع *أوكسفام*، و*أطباء بلا حدود* التحدث نتيجة خبرة كثيفة في تطوير العمل في بلدان العالم الثالث عندما تحاول الضغط على الحكومات لبذل المزيد من المساعدة الرسمية. كما أن الجمعية الوطنية لمكتب استشارة المواطنين تقدم معلومات مفيدة ومفصلة عن فعالية التشريع الاجتماعي بجمع معلومات عن أنماط المشاكل التي يوردها مستشاروها المتطوعون.

يعتبر بعض السياسيين القطاع التطوعي وسيلة لجمع أفضل الصفات في دولة الرفاه والسوق. فعلى سبيل المثال، شجعت الحكومات الحديثة في المملكة المتحدة، بشكل متزايد، كلاً من القطاعين التجاري والتطوعي لينخرطا في توفير ما كان سابقاً حكراً على خدمات الدولة. وبينما تستمر الدولة في تمويل الخدمات، فإن توفير الخدمات الحقيقية مثل الصحة، والرعاية الاجتماعية بدأ يقدمها، بشكل متزايد، كل من القطاع الخاص والقطاع التطوعي.

رسم السياسة العقلانية: البيروقراطية

بغض النظر عن كثرة ما يعتقد أنه من المناسب ترك المشاكل لتحل عن طريق السوق أو بمبادرات فردية أو جماعية، سيبقى هناك دائماً بالتأكيد كم ضخم للفعل المركزي عبر آلية الدولة. ومع أن العديد من مثل هذه المشاكل تتم معالجتها بالتفاوض ضمن ذلك النوع من المؤسسات الديمقراطية الموصوفة مطولاً في الفصل السابق، إلا أن تلك تعتمد بدورها على أساس من منظمات الدولة البيروقراطية، التي تقترح حلولاً سياسية وتنفذها عقلانياً بشكل أو بآخر. هنا نبحث عن فهم دور مثل هذه المنظمات وسلوك البيروقراطيين فيها.

لقد رأينا مسبقاً كيف أن فيبر استخدم سلسلة من نماذج السلطة لشرح مدى الإمكانيات الاجتماعية، ولشرح المنطق الداخلي لهذه التنوعات (راجع الفصل الثامن). غالباً ما تكون هذه النماذج "مثالية النمط" وسيلة تحليلية مفيدة_ ونموذجه للـ"البيروقراطية" من هذا النوع إلى حد كبير.

وصف فيبر بشكل مقنع (غيرث وميلز، 1948: الفصل 8) بعض السمات الأساسية للبيروقراطية (حرفياً حكومة المكاتب) (الإطار 8.2) التي قال إنها "تتقابل مع المنظمات الأخرى تماماً كما تتقابل الآلة مع بعض وسائل الإنتاج غير الآلية".

الإطار 8.2 خصائص البيروقراطية عند فيبر

(أ) جوانب قضائية رسمية وثابتة_ "واجبات" رسمية، قواعد ثابتة، تنفذ منهجياً (التخصص).

(ب) هرمية رسمية_ هرم من الموظفين كل منهم يرفع تقارير إلى المستوى الأعلى منه (التكامل).

(ج) استخدام الملفات_ لخلق "ذاكرة تنظيمية".

(د) النشاط الرسمي بوصفه عملاً كاملاً_ لا تعارض بين الاهتمامات الخاصة والعامة (الإخلاص).

(هـ) تدريب الموظفين مهنياً_ كفاءة تقنية وأخلاقية *روح الفريق.*

(و) مجموعة كاملة من القواعد_ تؤدي إلى إمكانية توقع السلوك.

(فيبر، في غيرث وميلز، 1948).

ربما تعود البيروقراطية بالأصل إلى حاجات الإمبراطوريات لإدارة فعالة لأراضيها الشاسعة. على أية حال، لقد ازدهرت في الأزمنة الحديثة لتلبية حاجات السكان الصناعيين بأعداد غفيرة؛ إذ كلهم يحتاجون للمعاملة سواسية باسم الديمقراطية. يقترح فيبر أن مثل هذه المنظمات هي سمة النظام الاجتماعي الحديث "العقلاني- القانوني". ويبدو أنها تناسب اتخاذ القرارات العقلانية نيابة عن المجتمع. لكن، ماذا تعني كلمة "عقلاني" في هذا السياق؛ وهل تحقق مثل هذه المنظمات هذا الدور حقيقة؟

قد يساعد النموذج "الشامل- العقلاني" مثالي النوع لعملية رسم السياسة عند لندبولم في توضيح هذا الموضوع. يناقش لندبولم (1959) كيف يتقدم راسمو السياسة إذا فعلوا ذلك بطريقة عقلانية ومنطقية بشكل كامل (الإطار 8.3). ويعمل نموذجه بوصفه معياراً أو مرجعاً للمقارنة يمكن مقارنة عمليات اتخاذ القرارات الفعلية به. هذا النموذج مشابه جداً لنموذج الاقتصاديين الخاص باختيار المستهلك الفردي.

الإطار 8.3 نموذج عقلاني- شامل لعملية اتخاذ القرار

1. **حدد ورتب *القيم.***
2. **حدد *أهدافاً* تنسجم مع هذه القيم.**
3. **حدد كل *الخيارات* ذات الصلة أو وسائل تحقيق هذه الأهداف.**
4. **أحصِ كل *نتائج* هذه الخيارات وقارن فيما بينها.**
5. **اختر الخيار أو مجموعة الخيارات التي يمكنها تحقيق *القدر الأعظم* من القيم الأعلى على الإطلاق.**

(بعد لندبلوم، 1959)

وإذا ما تم التعامل مع مثل هذه المقاربة في اتخاذ القرار باعتبارها النموذج لرسم السياسة العامة، يصبح واضحاً، عندها، أن مجرد قلة من قرارات رسم السياسات الفعلية تتخذ وفقاً لها. لقد جرت بعض المحاولات لتطبيق مثل هذا المنهج العقلاني المنتظم لدى اتخاذ قرار رسم السياسات وذلك بتوظيف أسلوب تحليل الفوائد والتكاليف على القرار، مثلاً، أين ينبغي بناء مطار لندن الرابع. إن أسلوب تحليل الفوائد والتكاليف، الذي هو، أساساً، محاولة لوضع أرقام مالية على التكاليف والفوائد المتراكمة نتيجة الاستثمار مع مرور الوقت، يستخدم على نطاق واسع من قبل المخططين الاستراتيجيين في البيئات التجارية. وكما يظهر ذلك المثال، على أية حال، هناك مشاكل في كل من تأسيس ترتيب قيمي متفق عليه، وفي قياس وتوقع النتائج بما يتعلق بمعظم قرارات السياسات العامة. تُشتق بعض هذه الصعوبات من حقيقة أن النموذج يرتكز ضمنياً على كيفية مقاربة متخذ القرار المشكلة. إن كل قرارات السياسات العامة عملياً تتخذها منظمات؛ لكن بعضاً منها فقط تدعي أنها "بيروقراطية" (بالمعنى الذي قصده فيبر) أو أنها صانعة قرار عقلانية. علاوة على ذلك، كلها تخضع للضغط من شخصيات أو مصالح مؤثرة.

مشاكل رسم السياسة "العقلانية"

إن مشاكل تفسير سلوك المنظمات وكأنها نتاج اتخاذ قرار عقلاني من قبل مدرائها في القمة وضحها، بذكاء، أليسون في كتابه المشهور "جوهر القرار: تفسير أزمة الصواريخ الكوبية The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (1987)" الذي أشرنا إليه باقتضاب في الفصل الثاني. يقترح أليسون بحق أن معظم ما كتب حول العلاقات الدولية يتعامل مع سلوك الدول وكأنه نتاج صانعي قرارات عقلانيين، يتصرفون بما يتفق كثيراً ونموذج لندبلوم العقلاني- الشامل. هذا ما يسميه نموذج "الفاعل العقلاني الكلاسيكي" (أو النموذج 1). عملياً، تبدو مثل هذه الافتراضات بعيدة كثيراً عن الواقع التجريبي. فعلى سبيل المثال، في أزمة الصواريخ الكوبية، وضع صانعو القرار الأمريكيون

سلسلة من الافتراضات حول سلوك "الروس" في نصب صواريخ بالستية متوسطة المدى في صوامع غير مموهة؛ لم يكن أي منها مقنعاً تماماً، لأنها افترضت أن السلوك كان جزءاً من سياسة واحدة عقلانية منسقة.

يمكننا أن نلخص باقتضاب بعض الأسباب التي يُحتمل أن تدفع أي منظمة لتنحرف عن النموذج العقلاني الشامل في رسم السياسة، راجع الإطار 8.4.

الإطار 8.4 لماذا لا تكون المنظمات عقلانية دائماً

(أ) قيود نفسية.

(ج) قيود تنشأ عن قيم متعددة.

(د) مشاكل مقسمة وسلطة مفتتة.

(هـ) مشاكل معلوماتية.

(و) قيود تكلفة- تنفيذ أعمى للقانون.

(هوغو وغن، 1984: 50- 53)

تعني "القيود النفسية" أن المنظمات تتألف من أفراد بمعرفة ومهارات محدودة وقيم ليست معروفة بالكامل.

أما القيود الناشئة عن القيم المتعددة فهي أن المنظمات تواجه مشاكل إضافية في إقرار القيم والأهداف (مقارنة بالأفراد) لأنها تتألف من أفراد بقيم وأهداف مختلفة. ومع أن ذلك قد ينطبق على كل المنظمات، إلا أنه موضع جدل في أن ذلك ينطبق بالضرورة على المنظمات التي تحاول تنفيذ خطط سياسية نيابة عن السكان جميعاً، أو التي ربما كانت موضوع جدل عنيف بين الأحزاب السياسية، أو التي بقيت موضوع خلاف اجتماعياً. فعلى سبيل المثال، وجدت وكالة دعم الطفولة البريطانية نفسها ممزقة بين مطالب متنافسة من مجموعات تعكس اهتمامات الأمهات والأطفال المهجورين، وأولئك الذين يمثلون الآباء والعائلات الثانية، وليس أقلها، مطالب وزارة الخزانة في أن تقوم الوكالة بتقليص ضخم في تكاليف الضمان الاجتماعي.

أمـا "مـشاكل مقـسمة وسـلطة مفتتـة" فـتعني أن تقـسيم المـشاكل بـين الأقسام/الوزارات المتخصصة يساعد على التغلب على المشكلة الأولى (النفسية)، لكنه يخلق مشاكل جديدة. إذ تقوم الوحدات الأدنى المعنية بجزء من المشكلة بالتعامل معها بشكل منفصل، وتضع أهدافها الفرعية فوق تلك الخاصة بالمنظمة ككل متكامل؛ في حين يحاول قادتها تحقيق السلطة والنفوذ لأنفسهم. وفي قانون *باركنسون*، يوثق باركنسون (1958) بشكل مثير، على سبيل المثال، كيف أن عدد أدميرالات البحرية البريطانية ازداد في الوقت الذي تقلص فيه عدد البوارج الحربية، مؤسساً بذلك "القانون" في أن المنظمات تنمو بغض النظر عن حجم العمل الذي عليها القيام به.

ومع أن المنظمات تمتلك مجتمعة مزيداً من المعلومات عن المشاكل مقارنة بالأفراد (عبر أنظمة الملفات، وقواعد البيانات الحاسوبية، الخ)، إلا أنها غالباً ما تفشل في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب؛ وبالتالي، تفقد واحدة من أهم المزايا الاستراتيجية التي بحوزتها.

ولتحصيل فوائد التكاليف لقرارات "الإنتاج بالجملة"، تنزع المنظمات لأن تكون اقتصادية في البحث عن بدائل في اتخاذ القرارات. فلو بدا أن قانوناً يمكن تطبيقه؛ عندها سيتم العمل به تلقائياً. وسيكون دائماً بوسع المرؤوسين الدفاع عن تصرفات رؤسائهم بالإشارة إلى قانون أقره أولئك الرؤساء. وبقدر ما تتلقى البيروقراطية من نقد؛ وتكون بحاجة للدفاع عن نفسها، قد يصبح هذا التصرف أسوأ فأسوأ.

اتخاذ القرار تدريجياً

يقترح أليسون (1987) "نموذج عملية تنظيمية" آخر لاتخاذ القرار يشدد على أن المنظمات تعمل، عادة، بدون أهداف محددة بشكل صريح عبر ذخيرة *من الإجراءات العملياتية المعيارية* التي تعكس وجهات نظر أقسامها المكونة الضيقة. ولوضع الفكرة بعبارات أبسط: تستمر الأقسام في المنظمات بالتعامل مع المواقف المعيارية بطرقها المحددة المعتادة من دون ربط هذه بالأهداف التنظيمية الشاملة.

وفي موقف غير معياري، حين لا يتم تحقيق معايير أداء مقبولة؛ عندها، يتم إجراء تعديلات تدريجية (خطوة خطوة). وسيتم القيام ببحث محدود للبحث عن أول حل مرض يمكن العثور عليه؛ وهذا ما يسميه سايمون (1959) بالسلوك *المرضي* وليس السلوك *الأمثل*. عادة، يتم استقدام تعديل صغير على الإجراءات العملياتية المعيارية المتبعة؛ بدلاً من اعتماد حل جديد بالكامل.

كما يؤكد أليسون أيضاً أن الشركات تؤثر تجنب التأثيرات التشتيتية لحالة عدم اليقين والصراع وذلك بالتركيز على المشاكل قصيرة الأمد بدلاً من التخطيط طويل الأمد (الذي سينطوي على مناقشة الأهداف والقيم) باستخدام أحكام قرار "حكم التجربة" اعتماداً على ردود تفاعلية لأمد قصير، ومحاولة استبعاد أشكال عدم اليقين في البيئة.

يتفاعل الكتاب المختلفون الذين ورد ذكرهم مع هذا التصور (الذي يتشاطرونه بشكل كبير) والمتعلق باتخاذ القرار التنظيمي بطرق مختلفة. يهتم أليسون، أساساً، بصياغة نموذج وصفي واقعي لعملية اتخاذ القرار. في حين يرى ليندبلوم (1959) أنه في المجتمع التعددي، قد لا يكون اتخاذ القرار التدريجي أمراً لا مفر منه فحسب، ولكنه مرغوب أيضاً. في حين طور سايمون (1977) اقتراحات معقدة لتحسين إدارة المنظمات في ضوء هذه الملاحظات.

يقدم أليسون نموذجاً ثالثاً يصفه بـ"نموذج السياسة (البيروقراطية) الحكومية". وللتشديد على عموميته، ولتجنب الخلط مع فيبر، سنشير إليه بنموذج المساومة السياسية. باختصار، يشدد هذا النموذج الثالث عند أليسون على أنه غالباً ما تُعتبر القرارات الاجتماعية محصلات سياسية أكثر منها خيارات فردية عقلانية أو حتى نتائج قرارات منظمات. يُنظر إلى رسم السياسة أساساً على أنها نتيجة *لعبة* بين *لاعبين* يحتلون مواقع. والحاصل هو نتيجة المساومة بين اللاعبين، ويعتمد (من بين أشياء أخرى) على مهاراتهم في المساومة، ومواردهم، وقواعد اللعب. وكما هي الحال في الفيزياء، الحاصل هو نتيجة قوى فيزيائية تعمل في اتجاهات مختلفة على الكتلة، فإن الناتج السياسي هو نتيجة قوى اجتماعية مختلفة (اللاعبين) من غير المحتمل أن يكون متطابقاً مع رغبات أي لاعب بمفرده.

يشدد أليسون، من بين أشياء أخرى، على أهمية وجود الملاحظات المتبادلة أو عدمه، وتنوع المخاطر التي بأيدي اللاعبين، وعدد المواضيع المختلفة قيد المناقشة. وبسبب درجة تعقيد اللعبة، تتركز أفعال اللاعبين دائماً على المواعيد النهائية التي ينبغي أن تنتهي بقرارات_ غالباً، على أساس معلومات غير كافية. أحد المحاور الهامة التي يشدد عليها أليسون هو التالي "يعتمد موقفك على موقع جلوسك": تبدو المواضيع مختلفة جذرياً للاعبين من منظمات مختلفة أو من مستويات مختلفة في المنظمة نفسها. إذ إن كل لاعب يكون قد أعطى التزامات مسبقة، أيضاً، لآخرين ضمن اللعبة أو خارجها، ولديه أسلوب لعب مميز به. وثمة توكيد آخر مرحب به في معالجة أليسون لهذا النموذج ألا وهو الإمكانية الدائمة أبداً لحصول "الأخطاء"!

ومع أن هذا النموذج صمم أساساً، ورسم السياسة الخارجية الأمريكية في البال، إلا أن نمطاً قوياً متزايداً في الأدب حول المنظمات يشدد على مواضيع مماثلة. وبشكل خاص، فقد شدد كتاب مثل إيان مانغوم (1979) على المدى الذي يحاول فيه الأشخاص في المنظمات تحقيق أهدافهم السياسية (مهن، الخ)؛ في حين شدد آخرون (على سبيل المثال، كاربك، 1978) على أن كل منظمة تعيش في بيئة مؤلفة أساساً من منظمات أخرى؛ وبالتالي، ففي التفاوض مع ممثلين عن منظمات أخرى، يمكن خلق عالم أكثر استقراراً تنظيمياً.

إن نموذج المساومة السياسية عند أليسون ينبغي أن يذكرنا أن العديد من القرارات السياسية لا تتخذ في بيئة تنظيمية بيروقراطية؛ إذ قد تتخذ القرارات السياسية في جمعية تشريعية يتسم عملها أساساً بالمساومة بين الأحزاب والمجموعات الأخرى. وبالتالي، لن تكون السياسة الحاصلة تعبيراً واضحاً عن قيم أي مجموعة بعينها؛ بل هي حل وسط مؤقت يعكس قوة المساومة عند الأحزاب، وحال الرأي العام حينها. كذلك، غالباً ما تتألف الهياكل التنفيذية من مجلس الوزراء فما دون من ممثلين عن أقسام أو حتى منظمات خارجية، وبالتالي يمكن تعديل السياسات لا لتعكس خبرة من هم في الهياكل التنفيذية فحسب، بل أيضاً لتعكس التغيرات في قوة المساومة السياسية عند الأحزاب

المعنية. وكما رأينا، ينظر العديد من الكتاب، مثل ليندبلوم، إلى تلك "التدريجية" على أنها ليست حتمية فحسب، إذا ما أخذنا معرفتنا المحدودة بالتأثيرات الاجتماعية لرسم السياسة في الحسبان، ولكنها مرغوبة في ديمقراطية تكون فيها العلاقات بين المجموعات والأفراد قابلة لإعادة التفاوض بشكل حر تماماً. كما يشدد أيضاً على أن التدريجية هي طريقة أكثر أمناً للتكيف مع الأحداث إذا ما أخذنا قصور المعرفة البشرية في علاقتها بدرجة تعقيد المواضيع التي تواجه متخذ القرار بعين الاعتبار.

العملية السياسية

يعرض هوغوود وغن (1984) نموذجاً مفيداً ومعقداً للعملية السياسية (الإطار 8.5) يأخذ في الحسبان بعض النقاط التي ناقشناها آنفاً. إنهما يقدمانه ليس بوصفه وصفاً أو تقنيناً لما يحدث في كل حالة؛ لكن بوصفه إطار عمل لفهم ما يحدث أو لا يحدث في كل حالة بعينها. إن كل مرحلة من هذه المراحل ذات أهمية أساسية من حيث المبدأ في إقرار نتيجة العملية السياسية.

الإطار 8.5 نموذج العملية السياسية عند هوغوود وغن

1. البت باتخاذ القرار (بحث الموضوع أو وضع جدول الأعمال).
2. البت بكيفية اتخاذ القرار.
3. تحديد الموضوع.
4. التنبؤ.
5. تحديد الأهداف والأولويات.
6. تحليل الخيارات.
7. تنفيذ السياسة والمراقبة والتحكم.
8. التقييم والمراجعة.
9. الحفاظ على السياسة أو متابعتها أو إلغاؤها.

بالمقارنة مع النموذج العقلاني الشامل، لهذه الصياغة بعض السمات المرغوبة والهامة: إنها تعتبر رسم السياسة عملية مستمرة بشكل أو بآخر؛ وتشدد على المواضيع السياسية في وضع جدول الأعمال، وعملية القرار والتعريف؛ ولا تسلم جدلاً بتنفيذ القرار.

ويقترح البندان الأول والتاسع، على وجه الخصوص، وبحق، أن رسم السياسة عملية ممتدة يتم فيها اختيار مواضيع محددة للمناقشة (باشراش وباراتز، 1970)؛ ويمكن مقاربتها بطرق مختلفة أثناء عملية اتخاذ القرار والتنفيذ؛ ومن ثم يتم تصورها في المناقشات المتعلقة بمواضيع أخرى بمرور الوقت.

فبدلاً من قرار المرة الواحدة حول القيم، شددنا مسبقاً على المدى الذي غالباً ما يعكس فيه رسم السياسات تسويات حول القيم بين المجموعات المختلفة. إذ قد تعرّف هذه المجموعات "المشكلة" بدورها بطرق مختلفة. وكما رأينا مسبقاً، فإن السؤال المتعلق بما إذا كان ينبغي معالجة المشكلة من قبل الدولة، أو السوق، أو العمل التطوعي أو أي شكل آخر، هو جزء حاسم في العديد من النقاشات السياسية المعاصرة.

جزئياً، ونتيجة للوقت المطول الذي تأخذه عملية رسم السياسات، وكذلك الطبيعة الجزئية لبناء الرأي العام خلف العديد من السياسات، لا يمكن الافتراض أنه سيتم تنفيذ القرارات تلقائياً بمجرد اتخاذها. فقد تنخرط عدة وكالات وشركات وأفراد ومستويات من الحكومة في تنفيذ قرار اتخذ بداية على مستوى محدد من آلية الدولة. وقد لا يتعرف راسمو السياسة الأوائل على النتيجة؛ إذ إن نتائج السياسات التي أُعتمدت قد لا تكون، في الواقع، كما توقعها التحليل الأصلي الذي اعتمدت عليه السياسة. لهذه الأسباب، من المفيد أن يؤسس راسمو السياسات آليات لمراقبة نجاح أو فشل سياساتهم؛ وبالتالي، قد يعدلونها، أو يشذبونها، أو في الحقيقة، قد يهجرونها حيثما يكون أنسب.

تنفيذ السياسة العامة

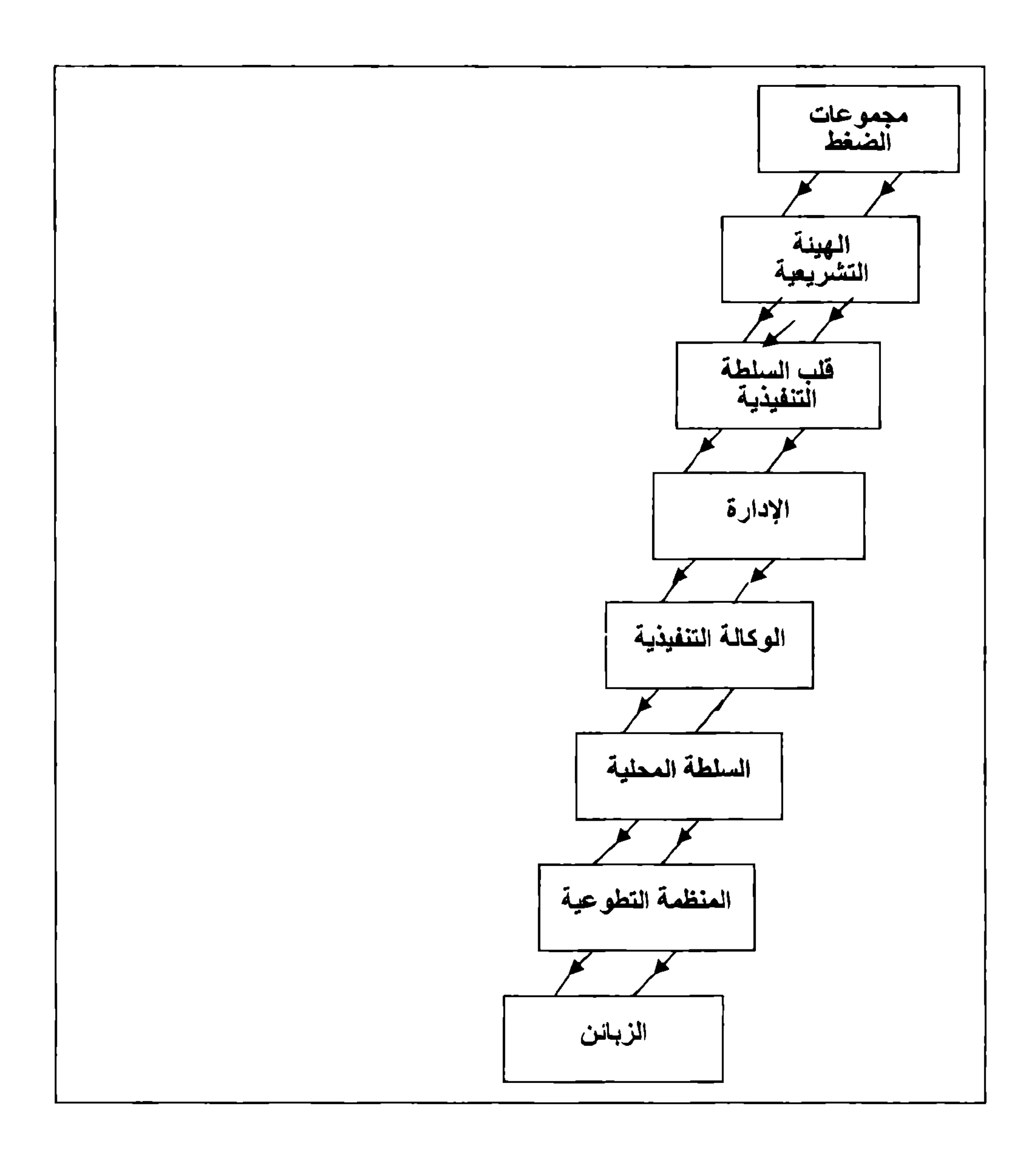
غالباً ما تُناقش السياسة العامة، بشكل كامل تقريباً، من وجهة نظر حكومة مركزية؛ حيث تحدد المشكلة؛ ويُعلن عن الحل؛ الذي يُفترض بعده أن حل المشكلة يكمن في التنفيذ المؤثر والفعال للسياسة على المستوى المحلي. والحقيقة، نادراً ما يناقش العديد من المعلقين حول السياسة العامة_ لاسيما في الصحافة الوطنية_ إمكانية وجود فجوة بين الوصفات السياسية وتنفيذها. مع ذلك، فإن معظم السياسات العامة تنفذها وكالات محلية على مسافات مختلفة من الحكومة المركزية.

لقد قدم هوود (1976) مفهوم "التنفيذ المثالي" لتنفيذ سياسات الدولة الذي يتم من خلاله تنفيذ وصفات راسمي السياسة المركزية بشكل كامل. إن احتمالية حدوث مثل ذلك في العالم الحقيقي لأمر ضعيف. فعلى سبيل المثال، تظهر الدراسات التي قام بها مكتب التدقيق الوطني أن مدفوعات الضمان الاجتماعي تعاني، لأنها تُدفع عبر فروع محلية لوزارة مركزية على أساس قوانين واضحة وغير غامضة نسبياً تطبق عبر بيروقراطية واحدة، من معدل خطأ يصل إلى 35٪. وفي حالة وكالة دعم الطفولة، أشار تقريرها السنوي الأول إلى دراسة أجراها موظف دعم الطفولة الرئيسي الذي وجد أنه من بين 1380 تقييماً تم تدقيقها كان 25٪ فقط منها صحيحة؛ في حين وجد أن ما نسبته 39٪ غير صحيحة؛ وأنه في 35٪ من الحالات سُجلت معلومات غير كافية بشكل يستحيل الحكم معه إن كان التقييم صحيحاً أو غير صحيح. وعندما تُنفذ السياسات عبر سلسلة من الوكالات، تتوقع كل منها أن يكون لها بعض التأثير على طبيعة وتفسير السياسة؛ عندها يصبح بوضوح أن "التنفيذ المثالي" أقل احتمالاً. لا شك أن المساومة بين المنظمات ستؤثر في نتائج السياسات؛ وبوجود وكالات مختلفة في أصقاع مختلفة من البلد فقد تحصل نتائج مختلفة إلى حد كبير (راجع الشكل 8.1).

توضح دراسة أمريكية قام بها بريسمان وويلدافسكي (1973) بصورة بيانية وبعنوان، *التنفيذ: كيف تتلاشى توقعات واشنطن العظيمة في أوكلاند أو لماذا من المدهش أن البرامج الفيدرالية لا تعمل على الإطلاق؟* توضح تلك الدراسة أنه إذا كان ضرورياً الحصول على سلسلة من الاتفاقات الإدارية أو مراحل التراخيص من أجل التنفيذ؛ عندها حتى لو حصل ما نسبته 99٪ من الاتفاقات في كل مرحلة من مراحل "الترخيص"، فإن الاحتمالية الشاملة للتنفيذ المثالي تنخفض إلى أقل من 50٪ بعد تجاوز 68 من التراخيص المطلوبة.

هل "التنفيذ المثالي" مرغوب دائماً؟ قد تختلف الظروف المحلية جذرياً عن تلك التي في مخيلة راسمي السياسة المركزيين في صياغة استجابتهم "للمشكلة". يهاجم باريت وفدج (1981) المنهج البريطاني التقليدي "من الأعلى إلى الأسفل" في معالجة المشاكل العامة؛ حيث يريان أن التجمعات المحلية يمكنها توظيف الموارد القليلة بشكل أكثر فعالية لتلبية حاجاتها الحقيقية مقارنة بـ"المشكلة" المتصورة مركزياً. وقد دافع ليندبلوم (1959)، كما رأينا، عن "التدريجية" بوصفها إجراءً في رسم السياسة في الحالات التي يصعب فيها تحديد إجماع عام حول أهداف السياسة؛ وعندما تكون الظروف المحيطة سريعة التبدل_ كما هي الحال في الكثير من شؤون السياسة العامة. وإذا ما كانت السياسة المركزية سياسة جذرية؛ عندها قد يساعد تحليل باشراش وباراتز (1970) المشار إليه آنفاً على تفسير عدم تنفيذها. وبالقدر نفسه، فقد تجد أي حكومة مركزية في المناطق المحلية (خاصة تلك التي تخضع لحزب سياسي مختلف) عائقاً يحول دون تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية وبتأثير اقتصادي محلي قاس جداً.

الشكل 8.1 مستويات المساومة بين المنظمات



في بعض الحالات، قد تكون الحالة أن السياسات لم يُقصد منها حتى التنفيذ. فقد أكدت دراسة إيدلمان (1977) للغة السياسية على الوظيفة الرمزية للعديد من التصريحات السياسية؛ إذ إن سياسة حسنة الصدى قد ترجع بأصولها إلى تسوية مقبولة سياسية على المستوى المركزي لأنها أكثر غموضاً من أن تنفذ بدون لُبسٍ.

وهكذا، قد يكون "التنفيذ المثالي" غير مرغوب بالضرورة_ وهو ليس حتمياً بالتأكيد. كما قد يكون التغلب على عوائق التنفيذ مكلفاً في كل من جهود التواصل، والحاجة لفرض عقوبات أو تقديم حوافز للمنفذ. وتبعاً لنيوستادت (1960)، يبدو أن متطلبات التنفيذ تنطوي على:

(1) إشارة لا لبس بها في أن السلوك المطلوب ينبغي أن يصل إلى المنفذ المحلي، وأن يُفهم؛

(2) وإما (أ) أن يرغب في الالتزام بالسياسة الجديدة، ولديه القدرة على تنفيذها؛ أو (ب) أن يبين بوضوح تام أن فوائد عدم التنفيذ تتفوق بكثير على فوائد التنفيذ العادي.

إدارة السياسة العامة المحلية

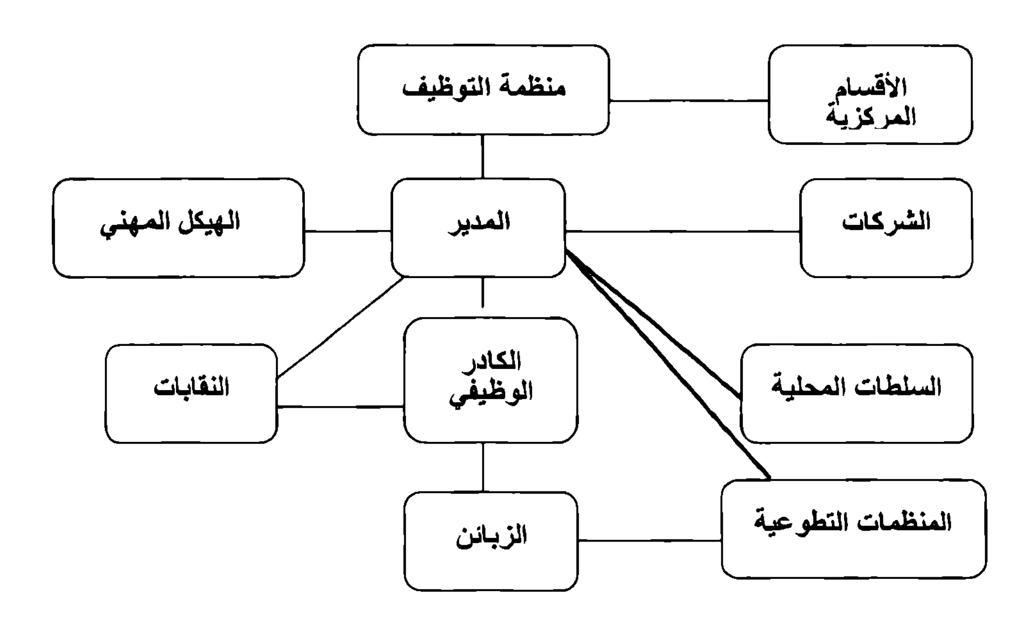
قد يكون مفيداً التوسع في الفقرة السابقة وذلك بالنظر باقتضاب إلى تنفيذ السياسة العامة من وجهة نظر المدراء المحليين لمثل هذه الخدمة. وقد يساعد ذلك في إضافة وجهة نظر واقعية إلى مشاكل تنفيذ الوصفات السياسية. ومع أن هؤلاء المدراء يعيشون في ظروف متنوعة جداً، إلا أنه يمكننا الإشارة إلى بعض السمات المشتركة المحتملة؛ فهم في سلسلة متعددة من علاقات المساومة كما يقترح الشكل 8.2؛ وليس بحوزتهم إلا قليل من الوقت ومصادر المعلومات؛ والعديد من المهام والقليل من الموارد.

مثال صغير على ذلك هو بحث قام به أحد مؤلفي هذا الكتاب حول "مشروع تدريب الشباب" (تانسي، 1989)؛ إذ تبين أنه كان على المدربين ضمن المنظمات التفاوض مع:

- مدراء توظيف ومالية لأخذ أذن من أجل تمويل إدارة المشروع؛
- رؤساء أقسام للحصول على أماكن مريحة للمتدربين؛
- ممثلين عن لجنة خدمات القوى العاملة للمصادقة على المشروع؛
- موظفين عن خدمة المهن (الحكومة المحلية) للدعاية للمشروع وتسجيله؛
- معلمين لمقرر الكلية التقنية حول محتوى التدريب خارج العمل؛ ومجالس التدريب الصناعية حول قبول التدريب لأغراض عضوية الحرفة؛
- المتدربين أنفسهم بما يتعلق بسلوكهم، وهكذا دواليك.

بعض المتغيرات الهامة التي تؤثر بمقدرة المدراء على اتخاذ وجهة نظر مستقلة عن كيفية تنفيذ السياسة تتضمن علاقتهم بالزبائن، بعدهم عنهم، علاقتهم بالسلطات المحلية/الأقسام المركزية، ودرجة اعتمادهم على الشركات/ المنظمات التطوعية، الخ للحصول على الموارد.

الشكل 8.2



الحكومة متعددة المستويات

هناك عاملان أساسيان ساعدا في إطالة وتعقيد سلسلة العلاقات التي ينطوي عليها تنفيذ السياسات العامة في السنوات الأخيرة. أحدهما، هو الميل نحو الحكومة متعددة المستويات (راجع الفصل 6). الثاني هو الميل نحو الابتعاد عن الإدارات الحكومية أحادية التكوين التي تقوم بإقرار السياسات العامة، وتشرف على تقديم الخدمة العامة على مستوى البلد، باتجاه الاعتماد على شبكة من الوكالات_ العامة، والتطوعية والخاصة_ تقوم بالتنفيذ على المستوى المحلي.

لقد أثر المفكرون غير المحافظين في العديد من الحكومات الديمقراطية باتجاه محاولة تقليص دور المؤسسات الحكومية لتقتصر على تنظيم الخدمات العامة وتنسيقها بدلاً من التعهد بتنفيذها مباشرة. وبالجمع بين هذين العاملين، قد تساعد عبارة "الحكومة متعددة المستويات" في احتواء النزعات الحديثة كلها (راجع بيير وستوكر، 2002).

"الحكم" كلمة أنيقة لكنها مخادعة يمكن استخدامها في عدد متنوع من الطرق. يقترح رودز (1996: 653) ستة استخدامات أساسية على الأقل للكلمة. وبدقة، يمكن للمرء القول إنها تشير بشكل عام إلى "عملية اتخاذ القرارات جماعياً بطريقة ملزمة على نحو ما" (كيمان، 2002: 260). بالتالي، يمكنها أن تنطوي على اتخاذ القرارات عبر السوق، من خلال شبكات من الشركات التطوعية ومن خلال المساومة والحكومة. وغالباً ما تستخدم عملياً للتشديد على أن الخدمات العامة يتم تنفيذها بشكل متزايد بطريقة براغماتية عبر شبكة من المنظمات التي ينبغي، عندها، أن تدار مهنياً: "الحكم هو إدارة الشبكات" (رودز، 1996: 658).

يمكن العثور على نسخة معتدلة لكنها مؤثرة للغاية لهذا المنهج في عمل الكاتبين الأمريكيين أوزبورن وغيبلر (1992) اللذين يريان أنه ينبغي إعادة التفكير بمقاربات تقديم الخدمات العامة وفق خطوط من عشرة مبادئ (الإطار 8.6).

(الإطار 8.6) عشرة مبادئ لإعادة تكوين الحكومة

على المنظمات العامة التي تعمل في المقاولات أن:

(1) تقود أكثر من توجيه اللوم

(2) تمكّن الجماعات المحلية بدلاً من مجرد تقديم الخدمات

(3) تشجع المنافسة بدلاً من الاحتكار

(4) يكون دافعها هو مهامها وليس قوانينها

(5) تمول الإخراجات وليس الإدخالات

(6) تلبي مطال الزبون، وليس مطالب الجهاز البيروقراطي

(7) تكسب وتنفق

(8) تقي أكثر مما تعالج.

(9) توزع السلطة.

(10) ترفع من شأن السوق بدلاً من الإنفاق على البرامج العامة.

(أوزبورن وغيبلر، 1992).

في المملكة المتحدة، نجحت السيدة تاتشر في تقليص حجم الخدمات المدنية، وخصخصت العديد من الصناعات العائدة ملكيتها للدولة، وأدخلت متطلبات للتعاقد على أكبر عدد ممكن من وظائف الحكومة المركزية والمحلية، وبدأت عملية تقسيم إدارات الدولة الموجودة إلى وحدات تجارية ("وكالات تنفيذية"). إن الأغلبية الساحقة من موظفي الخدمة العامة اليوم في المملكة المتحدة هم إما في الوكالات التنفيذية أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو القومية مثل صناديق الخدمة الصحية الوطنية، أو يعملون لصالح الحكومات المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من الوظائف التي كانت سابقاً ضمن الخدمة المدنية أو جزءاً من الصناعات التي تملكها الدولة أضحت الآن في القطاع الخاص.

ومع أن حزب العمال عارض العديد من هذه التطورات عندما كان في المعارضة، إلا أن حكومات حزب العمال الجديد دعمت "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" بوصفها طريقة براغماتية لضمان الإيصال الفعال للخدمات العامة. وفي ورقتها البيضاء، "تحديث الحكومة" (1999)، وإصلاح الخدمة الصحية الوطنية، وضعت الحكومة العمالية مزيداً من التوكيد على تحقيق أهداف تتمحور حول المستخدم، وأقل ما يمكن على المنافسات الشديدة والاقتصاد المالي؛ إلا أن آلية إيصال الخدمات العامة المتعاقد عليها من قبل الشركات الخاصة بالتعاون مع القطاع الحكومي الذي يتعاقد مع الوكالات بقيت بارزة. وقد استمر غوردون براون بالمشروع حيث قلص حجم الخدمة المدنية معلناً تقليصاً قدره 104000 في الوظائف في تموز 2004.

كما أن الاتفاقات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية تتطلب من كل الدول الموقعة عليها أن تفتح سوق الخدمات الحكومية للمناقصات الدولية. هذا كله، مع إلحاق كتلة دول أوروبا الشرقية بالاتحاد الأوروبي، إنما يعني أن الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحتا نزعة عالمية.

تقييم السياسة العامة

يمكن لتقييم تأثير عمليات اتخاذ القرار على السياسة العامة أن يركز إما على قضايا إجرائية أو قضايا أساسية. فمن وجهة نظر *إجرائية*، يمكننا أن نسأل إن كانت عملية اتخاذ القرار تنسجم مع المبادئ التقييمية التي ستطبق (على سبيل المثال، هل اتخذ القرار بطريقة ديمقراطية، أم هل متخذ القرار اتخذ كل البدائل المعقولة بعين الاعتبار ودرس تكاليفها؟). ومن وجهة نظر *أساسية* يمكننا أن نسأل إن كانت النتيجة "صحيحة"، وهل طبقت عليها معايير مناسبة من حيث نتيجتها؟ وقد تكون المعايير المستخدمة عديدة ومتنوعة _ أخلاقية واقتصادية وبيئية ومساواتية، الخ (على سبيل المثال، هل تحققت أهداف متخذي القرار؟ هل يعزز القرار العدالة؟).

وعلى فرض أننا عرّفنا قيمنا وحددنا أهدافنا، باستخدام مصطلحات ليندبلوم، فقد يكون بالإمكان تقييم عملية اتخاذ القرار بطريقة أقل إثارة للجدل. هنا يمكننا عرض بعض المفاهيم الأكثر "إدارية" لتقييم رسم السياسات (الإطار 8.7).

الإطار 8.7 الكفاءة؛ الاقتصاد؛ الفعالية

الكفاءة يمكن اعتبارها شيئاً يشبه تعريف الفيزيائيين لـ"معدل العمل المفيد بالطاقة المصروفة" (قاموس أكسفورد الإنجليزي المختصر: الملحقات). بالتالي، إن كانت هناك مصادر ثابتة، وهدف محدد، يمكن اعتبار الكفاءة بأنها تحقيق التأثير الأكبر في الاتجاه المطلوب. وغالباً ما يكون التشديد على تنفيذ الأفعال المخطط لها وفقاً للمواصفات المطلوبة.

الاقتصاد يرتبط بدقة ووضوح بالكفاءة، لكن من المحتمل جداً أن يُعبر عنه بمصطلحات مالية. كما يمكن النظر إليه على أنه توظيف أقل الموارد لتحقيق هدف محدد. ومن المحتمل جداً أن يشمل دراسة تكاليف الطرق البديلة لتحقيق هدف بعينه.

الفعالية يمكن النظر إليها على أنها تشمل اختيار الأهداف لتحقيق القيم المرغوبة. التوكيد هنا ليس على حجم العمل المنجز، لكن على الأثر الشامل للعمل. أي بمصطلحات اقتصادية، هل تم الحصول على أقصى قدر من الفائدة؟

وهكذا، يمكن اعتبار المفاهيم الثلاثة بأنها تحتل علاقة هرمية حيث الكفاءة هي المفهوم الأضيق، والاقتصاد أوسع بقليل، والفعالية هي الأشمل على الإطلاق. أما الاقتصاد في الإدارة العامة (وبشكل أكثر عمومية)، فيمكن تفسيره بشكل غير عقلاني، على أنه فقط تقليص الصرف المالي في ميزانية محددة. على أية حال، إن كان تقليص الصرف يعني أن الإدارة أو المنظمة ستفشل في تحقيق هدفها، أو، على سبيل المثال، أن رفض شراء معدات رأسمالية يعني أن وقت العاملين الثمين لم يُستغل بالشكل الأمثل، عندها، سيكون مثل ذلك التصرف بعيداً كل البعد عن أن يكون اقتصادياً بالمعنى الصحيح.

مراقبة الأداء في السياسة العامة

ينبغي لأي مراقبة وتقييم عقلانيين للسياسة العامة أن يقيسا بما أمكن من الدقة مدى مستوى تحقيق الأهداف. لدى غياب المقياس لهدف الكفاءة العام، مثل الربح في القطاع الخاص؛ عندها، يمكن قياس مخرجات منظمات القطاع العام بشروط أكثر تحديداً تتعلق بأهدافها فقط. إن تأسيس مؤشرات الأداء يبدو من حيث المبدأ غير استثنائي. لكن، إن محاولة تعريف مؤشرات الأداء أصبحت أكثر إثارة للجدل ومركزية للعملية السياسية في بريطانيا في ضوء عدد من التطورات السياسية. من ضمن هذه التطورات دور مؤشرات كهذه بوصفها جزءاً من عملية الخصخصة؛ واستخدامها في سياق "ميثاق المواطنين"؛ ودورها في مساومة الأجور في القطاع العام.

في عملية الخصخصة، تعد مؤشرات الأداء مهمة في تعريف معيار الخدمة المتوقع من مزود الخدمة المخصخصة. إذ أن مجرد تحديد مستوى أعلى من الأرباح أو الأسعار يمكنه أن يشجع المزود على تقديم خدمة دون المستوى المطلوب (ربما بالحد الأدنى من الاستثمار)؛ ويسمح باستغلال موقعه الاحتكاري. وهكذا، يطلب من شركة الكهرباء مثلاً إعادة أي انقطاع في التيار إلى 85٪ على الأقل من الزبائن المدنيين خلال ثلاث ساعات (شركة كهرباء الجنوب، 1997 : 7). عندها، يمكن مراقبة مثل هذه المؤشرات من خلال منظم مستقل (في هذه الحالة، المدير العام للتزويد بالكهرباء) وكذلك "جداول خاصة" عن فعالية كل مزود قيد التصنيف، واحتمالية نزع الامتيازات من الشركات التي لا يكون أداؤها وفقاً للمؤشرات المطلوبة.

في سلسلة من "مواثيق المواطنين"، أسست حكومة جون ميجور المحافظة في بريطانيا معايير معروفة شعبياً عن الأداء يحق للمواطنين/المستهلكين المطالبة بتحقيقها. وفي بعض الحالات، يكون التعويض ممكناً عن أي أداء دون المستوى المطلوب (على سبيل المثال، إعادة أجور بطاقات القطارات الموسمية، إن كانت القطارات تتأخر عن موعدها باستمرار). ولقد تلقت هذه المعايير النقد في بعض

الحالات بوصفها مهدئاً غير مقبول (على سبيل المثال، "ستتلقى رداً خلال سبعة أيام"_ ولكن قد تقول الرسالة، "إننا ننظر في الأمر" وحسب).

ربما كان بالإمكان ربط مثل هذه المعايير بتقييم أداء الموظفين الحكوميين الأفراد، التي يمكن ربطها، بدورها، في نهاية المطاف بشكل من أشكال الدفع حسب النتائج. مثل هذه التحركات يعارضها معظم النقابات العمالية في القطاع العام بوصفها تحركاً يبتعد عن المعايير العامة التي تم التوصل إليها تفاوضياً على مستوى الوطن بما يتعلق بالأجر والخدمة باتجاه عقود فردية؛ وباعتبار أنها تفشل في إدراك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء الفردي.

إحدى المشاكل الهامة هي أن جوانب الأداء تلك يمكن قياسها بصورة أسهل ليست بالضرورة الأجزاء الأهم في عمل منظمات أو أفراد القطاع العام. مع ذلك، وعندما يتم الإحساس أن ما يدفع للمدراء أو نجاح المهنة سيتأثر بشكل كبير بها، عندها تصبح مؤشرات أداء كتلك هي "المحرك الأساسي- على الرغم من أنها ليست كذلك في الحقيقة". وهكذا، إذا تم الحكم على ضباط الشرطة وعناصرها طبقاً لمعدل كشف الجرائم، فإن منع الجريمة وتطوير علاقة طيبة مع الجماعة السكانية قد يتعرضا للإهمال. وقد تكون مثل هذه الإحصائيات أيضاً محط تلاعب_ ففي مثالنا، يُدفع المجرمون إلى الاعتراف بسلسلة من الجرائم التي لم تحل والتي لم يرتكبوها، أو لا يتم تسجيل الجرائم التي "لم تحل".

هناك مثال آخر عن المشاكل الموروثة لدى استخدام مؤشرات أداء كهذه يمكن رؤيته في نشر الجداول المتعلقة بمقارنة أداء الامتحانات والاختبارات في المدارس المختلفة. المشكلة هنا هي أن الفروق البيئية بين المدارس مهملة_ بالمقارنة مع نقاط البدء التي انطلق منها الطلاب. ولقد تم القيام ببعض المحاولات لتقييم "القيمة المضافة" من قبل المدارس، لكنها لم تلق إلا القليل من الاهتمام مقارنة بالأرقام الرئيسة الفجة والمضللة.

تقييم نتائج السياسات: توزيع الثروة والدخل

هنا، سنناقش باقتضاب نتائج السياسات العامة في دول الرفاه الحديثة كما في بريطانيا من حيث المساواة والعدالة.

لنلق نظرة، على سبيل المثال، على توزيع الثروة والدخل؛ الجدول 8.1 يحتوي الإحصاءات الرسمية لتوزيع الثروة التسويقية في بريطانيا المعاصرة.

ومع أن توزيع الدخل ليس غير عادل إلى حد مرعب، فإن الأرقام الرسمية لعامي 6/2005 في بريطانيا (مكتب الإحصاء الرسمي، 2007) ما زالت تبين أن الـ 20٪ من الأفقر في المجتمع لا تتلقى سوى حوالى 25٪ من دخل الـ20٪ الأعلى في المجتمع بعد خصم الضريبة وفوائد الأموال النقدية (13,500 جنيه استرليني مقابل 49,300 جنيه استرليني).

وتذكر الإحصائيات في الدول المتقدمة الأخرى توزيعاً مشابهاً لكل من الدخل والثروة. على أية حال، يمكن رؤية أشكال الجور المريعة إذا ما أخذت الأرقام من الاقتصادات الأقل تطوراً في الحسبان كما يظهر في الجدول 8.2.

الجدول 8.1 الثروة التسويقية في بريطانيا

	1976 (٪)	1986 (٪)	1996 (٪)	2003 (٪)
الواحد بالمئة الأكثر ثراءً	21	18	20	21
العشرة بالمئة الأكثر ثراءً	50	50	52	53
الخمسون بالمائة الأقل ثراءً	8	10	7	7

المصدر: مكتب الإحصاء الوطني (2006)

الجدول 8.2 سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي (2001)

	السكان (٪)	الملايين
كل الدول النامية	21.1	1,089
جنوب آسيا	31.3	431
دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية	46.4	313
الصين	16.6	212

المصدر: تقدير البنك الدولي اعتماداً على السكان الذين يعيشون على دخل أقل من دولار أمريكي واحد يومياً في *الآفاق الاقتصادية العالمية* (2005، الجدول 1.5)

من وجهة نظر اشتراكية، توحي مثل هذه الإحصائيات أن السياسات التي تحاول تحقيق المساواة بين الأفراد في المملكة المتحدة (والاقتصادات المشابهة كتلك في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) يجب أن تتخلى عن آلية السوق تماماً؛ وتقوم بتوزيع الفوائد مباشرة بدون الأخذ بعين الاعتبار القدرة على الدفع. في هذا السياق أيضاً، فإن بعض الانتقادات الاشتراكية الجذرية لإصلاحات دولة الرفاه التدريجية أصبحت مفهومة؛ إذ تم الإحساس أن أشكال جور مريعة كهذه لا تنسجم مع الحقوق المتساوية للجميع في مجتمع ديمقراطي.

قد يتبنى منهج ليبرالي شكلاً من أشكال استطلاع الموارد، أو إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع، ربما عبر مخطط "ضريبة دخل سلبية" [خطة اقتصادية تضمن أن يتلقى الفقراء الذين يعيشون دون مستوى معيشي محدد معونات من الدولة بدلاً من دفع الضرائب لها تساوي ما يجعلهم يصلون إلى المستوى المعيشي المحدد المطلوب] بدلاً من الضمان الاجتماعي ومنافع استطلاع الموارد. وفي مثل هذا المخطط، يتم ضمان مستوى الحد الأدنى من العيش للجميع، وبأقل ما يمكن من المعاملة المسيئة للفقراء، وذلك بدفع الدخل عبر الآلية نفسها التي تجمع الضرائب على أساس تصريح واحد للدخل وظروف واحدة للجميع. بذلك يتم البحث عن الحلول التي تحفظ حرية الفرد المرتبطة بآليات السوق، في حين يتم التعامل مع كل المواطنين بقوانين واحدة ثابتة.

أما من وجهة نظر محافظة، فيمكن النظر إلى التوزيع غير المتساوي للدخل على أنه يتيح الفرصة للقيام بالاستثمارات ذات القيمة وبأنه نتيجة لمكافآت ركوب المخاطر والجهود السابقة. كما يُحكم على توفير الدخل للـ 20٪ الأفقر من المجتمع بأنه أكثر من مستوى "شبكة أمان"؛ ولا يعتبر وجود أشكال دخل غير متساوية مشكلة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية.

غالباً ما يُعتقد أن "دولة الرفاه"، من خلال الضريبة التصاعدية وتأثير إعادة التوزيع لخدماتها الاجتماعية "العالمية" على حد سواء، قد أثرت جذرياً في توزيع الدخل والثروة (خاصة الأول بعد الضريبة والفوائد). وهناك كم ضخم من الكتابات الأدبية حول ذلك (تركز على عنصر الضريبة في المعادلة، على أية

حال). وإذا ما لخصنا ذلك بشكل عام، فأن الخلاصة العامة على ما يبدو أن الضرائب، وهي إلى حد مدهش، كانت ذات تأثير ضئيل_ سوى إعادة التوزيع ضمن الطبقات الاجتماعية. ولعل ما يثير الدهشة، أن الخدمات الاجتماعية على ما يبدو ليس لها أيضاً أي تأثير توزيعي عملياً بين الطبقات كما وضح بجلاء لي غراند (1982)؛ إذ إن مكاسب الطبقة العاملة في بريطانيا من فوائد عدم التوظيف كانت توازنها مكاسب الطبقة الوسطى من الفوائد التربوية لسن ما بعد ترك المدرسة_ كما أن الطبقة الوسطى تبدي قدرة أكبر للاستفادة من خدمات الصحة العامة.

من الصعوبة بمكان على ما يبدو معالجة أشكال الجور العالمية في عالم منقسم إلى دول ذات سيادة ويستخدم نظاماً اقتصادياً رأسمالياً للتجارة. وكما ناقشنا باقتضاب في الفصل الثاني، فإن القوانين التي تحكم المال، والتجارة، والمساعدة هي بوضوح أقل من مثالية من حيث تعزيز المساواة. لكن ما يزال الأهم من ذلك، كما يمكن القول، الافتقار لأي التزام حقيقي من قبل الناس العاديين أو السياسيين في الدول الأغنى للقيام بتضحيات حقيقية بغية تحقيق المزيد من العدالة والمساواة عبر الكرة الأرضية. إن تردد ناخبي الولايات المتحدة في التخلي عن السيارات الفخمة المستهلكة لكثير من البنزين التي تساعد في خلق ظاهرة الاحتباس الحراري_ وبالتالي تدمر البيئة في شواطئ بنغلادش الزراعية، وتتسبب في غمر الجزر المنخفضة في المحيط الهادي_ يبدو أنه يدعم ذلك. من الناحية الأخرى، يعطي النجاح الجزئي للحركة المطالبة بتأجيل الديون العامة المستحقة على الدول الأفقر يعطي الأمل بأن إحساساً بالمجتمع البشري العالمي هو قيد التشكل. ولقد وضح كولاس (2002) الحاجة لتطوير الإحساس بمجتمع مدني عالمي في عالم معولم. كما ينبغي على الحركات الاجتماعية للمواطنين العاديين أن تتطور بحيث تحقق توازن قوى مع الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية.

وهكذا في النهاية، من المحتمل أن يعود أي نقاش للسياسة العامة إلى الفروقات الإيديولوجية التي ناقشناها ببعض العمق في الفصل الرابع؛ إذ لا يمكن

تجنب الخيارات الفردية الخاصة بالقيم السياسية لدى تقييم السياسة العامة. مع ذلك فإن احتمال نشوء إجماع عام يمكن التقليل من شأنه نظراً لأن العديد من السياسات الاجتماعية المتنورة (على سبيل المثال، الخدمات الصحية والتربوية الفعالة) جيدة للأفراد الذين يستفيدون منها إضافة إلى مساهمتها في كفاية الاقتصاد العام.

العملية السياسية لرسم السياسة

لقد ركز هذا الفصل، بشكل كبير، على ما يمكن تسميته بالمستوى "الأكبر" لرسم السياسة من حيث كيفية رسم الحكومات للسياسات وتنفيذها. لكن يمكن قولبة هذه بقرارات تتخذ على المستوى "الأصغر" يقوم بها السياسيون الأفراد (في أنظمة الحزب الضعيفة) أو الأحزاب السياسية (في أنظمة الحزب القوية). إذ يطور هؤلاء الحزبيون الفاعلون ويقدمون سلة من السياسات التي يعتقدون أنها ستكون ناجحة انتخابياً.

أما عملية السياسة "الصغرى" ليست فقط حول المحصلة النهائية لإنتاج هذه السياسات؛ بل العملية ذاتها، وما تقوله عن التنظيم السياسي. فبعد أربع هزائم انتخابية متتالية (1979، 1983، 1987، و 1992)، شعر حزب العمال في منتصف تسعينيات القرن العشرين أن عليه تغيير كل من كيفية إقرار سياسة الحزب إضافة إلى السياسات الفعلية ذاتها. بإرشاد طوني بلير، بسّط حزب العمال العملية السياسة وشذبها بتقليص هام لعدد الأشخاص الذين استشيروا في العملية. في الوقت ذاته، استفاد حزب العمال من أساليب التسويق السياسية مثل مجموعات التركيز (رنغ، 2007) للحصول على ردود فعل من الناخبين.

لقد تمثل تأثير هذه التغيرات بتقوية مكانة قيادة حزب العمال في رسم السياسة. وحالما تم انتخابها، فقد حُكم على حكومة بلير بأن تتابع هذا المنهج المركز.

هل من أزمة في السياسة الديمقراطية؟

تكون المشاركة المدنية عندما يشارك المواطنون في مجتمع مدني، كأن يكون الفرد عضواً في نقابة مهنية أو تجارية، أو أن ينتظم في مجموعة شبابية، أو ينتمي إلى جمعية خيرية. تشكل هذه النشاطات المتفرقة مجتمعةً رأسمالاً اجتماعياً فيما يتعلق بالصحة العامة للمجتمع؛ وبالتالي تعمل بوصفها رباطاً اجتماعياً (نوريس وكيرتس، 2004). ويقترح بوتنام (2000) أن المشاركة المدنية هي الاسمنت المخفي الذي يضع جماعات سكنية مختلفة ضمن بنية تحتية اجتماعية شاملة. ومع أنه يمكن للنشاط المدني أن يكون غير سياسي، إلا أنه يتضمن اهتماماً بالقضايا العامة التي هي الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه السياسة.

وجهة النظر المقبولة على نطاق واسع بين علماء الاجتماع والسياسة أنه عبر السنين الثلاثين الماضية، كان هناك انحدار في المشاركة المدنية في الديمقراطيات الليبرالية (نوريس وكيرتس، 2004). ويُذكر أن هذا الانحدار كان حاداً بشكل خاص بين الناس الأصغر سناً والأفضل تعليماً (بوتنام، 2000). كما يقال إن أحد المظاهر الواضحة لذلك تجلى في الهبوط العام بأعداد الناخبين من الشبان في العديد من البلدان الغربية. كذلك يقال إن هذا الهبوط يمثل إما لامبالاة سياسية تجاه الديمقراطية الليبرالية أو إحساساً بالغربة، خاصة بين جيل الشباب.

لقد قُدم عدد من التفسيرات المختلفة للإحساس المتزايد بزوال الوهم المدني أو الغربة. أحد هذه التفسيرات هو أن أزمة في الليبرالية قد أدت إلى نمو الفردانية المفرطة التي خفضت من الطبيعة التواصلية للمشاركة المدنية (مازوليني، 2000). ويقترح تفسير بديل أن عملية التواصل نفسها، على شكل التسويق السياسي، هي التي أدت إلى التركيز على الفرد على حساب المجتمع (تورو، 1997؛ بوتنام، 2000). ويقترح باتي وآخرون (2000)، مركزين على بريطانيا بشكل خاص، أن هناك عدداً من العوامل التي تقلص من رغبة المواطنين في التعاون: الحركة

الجغرافية المتزايدة؛ وانحدار القيم الدينية؛ وإضعاف وحدة الطبقة الاجتماعية؛ ونمو "الدولة- السوق".

على أية حال، لا يعتقد كل المعلقين أن كل هذه التطورات توحي أن المشاركة المدنية في انحدار؛ بل إن إحدى المدارس الفكرية تقترح أن نمطاً من المشاركة المدنية يتم استبداله بآخر. في هذا الشكل الجديد من المشاركة المدنية، تعتمد المواطنة بشكل متزايد على الاستهلاك (غيدينز، 1991؛ وبينيت، 1998؛ وسكاميل، 2001). فالسلوك الاستهلاكي يضاف بشكل متزايد إلى المساهمة المدنية من خلال تركيزه على القضايا البيئية والأخلاقية، والتنامي الناتج لـ"التعددية المتسارعة" (مولوني، 2006). لهذا، يحتاج التواصل من قبل السياسيين أن يعكس أن المتلقي هو المواطن- المستهلك وليس المواطن- المنتخب.

القيام بالفعل السياسي

كل قارئ لهذا الكتاب عن السياسة سيمضي، بعد قراءته، لممارسة السياسة بالمعنى الشامل الذي عرّفناه في الفصل الأول. بل إن أشد الأفراد انعزالاً سيحتاج لا محالة للعمل مع الآخرين، وحتى الدخول في صراع معهم، في المواقف الاجتماعية. وفي كل بقعة على الكرة الأرضية، ستدعي دولة ما بحق الحكم قضائياً على أفعالك. أملنا أن هذا الكتاب سيعطي، على الأقل، معنى ما للعمليات قيد العمل، ويقترح بعض المصادر لمزيد من المعلومات عندما يتطلب الأمر ذلك (للمزيد، راجع أقسام القراءات المقترحة في نهاية الفصول، والملحق). كما نأمل أيضاً أن يكون بعض القراء الذين لم ينضموا إلى مقررات العلوم السياسية بعد قد تلقوا بعض الأفكار الآن لفعل ذلك. كذلك يوفر قسم من الملحق تفاصيل أوسع عن المقررات المتاحة في بريطانيا.

ليست السياسة نشاطاً أكاديمياً أو لملء الفراغ فقط. فهناك حقيقة في الشعار النسوي، "الشخصي هو السياسي". لذلك، جدير بك أن تراجع علاقاتك الشخصية ونشاطاتك المهنية وخططك لترى إن كانت تنسجم مع المبادئ السياسية التي تتبناها (رغم أن هذا يمكن أن يجعلك تصحو).

ما من مؤلف عاقل يحث قراءه جميعاً على العمل الآن كي يكونوا سياسيين محترفين؛ لكن مؤلفي هذا الكتاب يشاطران أرسطو اعتقاده بأن الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية للجماعة السكانية علامة حضارية ناصعة. فهناك قدر كبير من الرضا يحصل ليس في مناقشة القضايا السياسية بشكل مجرد فحسب، بل في المساعدة لبناء عالم أفضل من خلال الانتساب لمنظمات تطوعية تحاول التأثير بالأحداث_ بدءاً من منظمة السلام الأخضر وانتهاءً بالمتحمسين للصحون الطائرة غير محددة الهوية والمصدر. تنزع منظمات الأحزاب المحلية في كل مكان تقريباً الآن لتكون في غاية الشوق والفرح للترحيب بالأعضاء الجدد. وقد يمارس القراء بشكل مستقل، بالحقيقة، تأثيراً حقيقياً من خلال كتاباتهم إلى الصحف وإلى ممثليهم المنتخبين.

وإذا ما تم التفكير بالسياسة فقط من حيث نشاطات الدولة الأمة، حينذاك يصبح مجال المواطنين العاديين محدوداً بالضرورة. لكن مقولة هذا الكتاب هي أنه يمكن اتخاذ القرارات السياسية المهمة على مستوى العمل، والمنظمات الترفيهية والتربوية، والسلطات المحلية والإقليمية، ومجموعات المصالح التطوعية، وعن طريق التعاون الدولي. لقد كان مجال العمل الفردي كبيراً في السابق؛ لكن ينبغي، طبقاً لوجهة نظر المؤلفين، أن يصبح أكبر وأكبر.

قراءات إضافية:

Allison, Graham T., 1987, The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, New York, Harper College Develops three theoretical models of decision making from a study of the Cuban missile crisis. Influential in management schools as well as amongst political scientists.

Friedman, Milton and Friedman, Rose, 1980, Free To Choose, Harmondsworth, Middlesex, Penguin A popular exposition of the fashionable market-oriented view of the relationship between government and the economy.

Hill, Michael, 1997, The Policy Process in the Modern State, London, Prentice Hall A standard UK public administration text with welcome emphasis on more general themes.

Hogwood, Brian W. and Gunn, Lewis A., 1984, Policy Analysis for the Real World, Oxford, Oxford University Press A general model of the policy process which can be applied in any country.

Lewis, Gail et al., 2000, Rethinking Social Policy, London, Sage for the Open University Useful introduction to social policy analysis.

Stevens, Joe B., 1993, The Economics of Collective Choice, Oxford, Westview A more challenging and academic treatment of attempts to apply market-oriented models to understanding society.

Young, Michael, 1961, The Rise of the Meritocracy 1870–2033, Harmondsworth, Middlesex, Penguin Thoughtful, well-written and amusing discussion of the political implications of equality of opportunity in the form of a social history of Britain written in 2033.

مواقع على الانترنت:

http://www.ukonline.gov.uk
UK Government information portal.

http://www.official-documents.co.uk/document
UK official documents.

http://thomas.loc.gov/
THOMAS: US Legislative Information, with link to Library of Congress, etc.

http://lib.umich.edu/govdocs
University of Michigan Documents Center – government resources on the Web.

http://www.gpoaccess.gov/index.html
GPO Access – US Government Printing Office – full text of many US Government documents.



أساسيات علم السياسة

سيبقى علم السياسة أداة النخب الاجتماعية لتدبر المشكلات التي تواجه المجتمعات، والتي يولدها التطور، ولهذا هو علم متطور، تضيف إليه الحياة كل يوم جديداً، خلاصة التجربة الإنسانية المحلية والدولية في إدارة شؤون الناس.

يكتسب هذا العلم أهمية خاصة في هذا الظرف العاصف الذي يعيشه العرب في كل أمصارهم، من محيطهم إلى خليجهم. إنه الأداة التي تضيء الطريق لوضع الأمر موضوع الخلاف بين الجماعات المتنازعة في المكان الصحيح، والوصول إلى حلول لمشكلاتها يرى فيها الجميع أنها تخدمه.

هذا الكتاب، المُقدم إلى القارئ العربي، يهدف إلى تمكين الناس من فهم السياسة، وممارستها بطريقة علمية، فلا تخدعه دعاية، أو تستميله إشاعة، أو تدفعه أوهام.

هذا الكتاب للباحث والطالب والقارئ العام، لأن موضوعاته شاملة تعني كل الناس.

علم السياسة هو الوسيلة لوضع القطار على السكة الصحيحة، لأنه يعلمهم طريقة إدارة شؤونهم لخيرهم جميعاً، وفي هذا نجاتهم من جحيم دنياهم.

دار الفرقد

دار الفرقد

للطباعة والنشر - دمشق - سوريا